الدكتور

نديم البيطار

# نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي



نقد الطريق الاقتصادي
كأداة إلى الاتحاد السياسي

الدكتور نديم البيطار

# نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي



● اسم الكتاب: نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي

● المؤلف: الدكتور نديم البيطار

● الطبعة الثانية، حزيران (يونيو) 2002 م



● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام

● ص.ب 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان

● هاتف: 351291 ـ فاكس 747089 ـ 1 ـ 961

● بريد الكتروني: bisanbok@lynx.net.lb

إلى شيرين... زوجتي

# مقدمة الطبعة الثانية

في كتاب «سقوط الإنتيلجنسيا العربية» الذي صدر في ديسمبر، العام الماضي، حددتُ هذا السقوط بأنه يعكس عقلية تبشيرية تعبر عن رغبات وحوافز وتطلعات ذاتية، عقلية تقفز فوق الواقع الموضوعي وتتجاهل هذا الواقع وكأنه غير موجود. الكتاب يرجع طبعاً إلى أعمال هذه الإنتيليجنسيا وممارساتها في التدليل على هذا السقوط.

هنا، في الدراسة الحالية، نجد مثلاً واضحاً على ذلك. فهي عندما تقول بالطريق الاقتصادي كأداة في تحقيق اتحاد أو وحدة سياسية بين كيانات سياسية مستقلة أو في أمة مجزأة، فإنها لا ترجع إلى هذا الواقع، أي إلى تجارب التوحيد السياسي، إلى تجارب اقتصادية تمخضت عن اتحادات سياسية، أو تجارب اقتصادية أُريد منها تحقيق اتحادات سياسية، فتدلل في ضوئها على صحة هذه الطريق. هذه الدراسة تحقق هذا الشرط الأساسي فترجع إلى هذه التجارب ـ كما يُفترض بأية دراسة علمية ـ وتخلص من هذه المراجعة أو الدراسة الموضوعية لها إلى النتيجة التي تكشف عنها هذه التجارب نفسها وهي أن الطريق الاقتصادي كان عاجزاً في ذاته عن تحقيق أي اتحاد سياسي. تكرر هذه الظاهرة التاريخي يعني طبعاً أن طبيعة عملية التوحيد السياسي تكشف عن جدلية خاصة بها تحتاج إلى أوضاع موضوعية تتجاوز حدود هذا الطريق وتتناقض معه.

هذه الدراسة تصدر بالتالي من دون أي تعديل في الطبعة الأولى، لأنها حققت الشروط الموضوعية كدراسة علمية، ولأنه لم يحدث منذ صدورها ما يتناقض أساسياً مع الأطروحة الأساسية التي انطلقت منها ورجعت إليها في دراسة الموضوع. لا شك أن من الممكن إضافة عشرات التجارب التاريخية التي ظهرت منذ صدورها عام 1978، ولكن من دون أن تقود في أي مكان إلى اتحاد سياسي أو حتى إلى وحدة اقتصادية. ولكن بما أن الدراسة رجعت إلى عشرات من الأمثلة أو التجارب التاريخية المختلفة، وبما أن ما حدث فيما بعد في هذا الصعيد لا يتناقض مع النتيجة الأساسية التي خلصت إليها، وهي أن الطريق الاقتصادي لا يقود في ذاته إلى أي اتحاد أو وحدة سياسية، فإن الإضافة تكون كمية صرفة غير ضرورية، ويمكن بالتالي الاستغناء عنها تماماً في التدليل العلمي على صحة المبدأ الذي قامت عليه. فهذا التدليل لا يعني الرجوع إلى جميع الأمثلة التاريخية على ظاهرة ما ـ فهذا مستحيل، بل إلى مجموعة نموذجية منها في أزمنة وأمكنة معينة.

هذه الأمثلة التاريخية تدل، في الواقع، ـ فيما تدل عليه ـ بأن اعتماد مجتمع مجزأ على هذا الطريق الاقتصادي في تجاوز التجزئة وتحقيق الوحدة يقود، على العكس، في النتائج غير المقصودة التي تترتب عليه، إلى تكريس التجزئة القائمة(*). كل عمل سياسي لا يتجه بوعي موضوعي علمي قادر على إدراك الواقع، الانتظامية الموضوعية التي توجه حركته التحولات، والاحتمالات التي يكشف عنها، ينتهي عادة إلى نتائج عكسية(**).

---

(*) راجع الفصل (4) من الدراسة الحالية، وكذلك أيضاً ص: 97 ـ 101، 107.

(**) في كتاب «من التجزئة. . إلى الوحدة» الذي سيصدر قبل نهاية هذا العام في طبعة جديدة موسعة، وجدت أن هذه الأوضاع أو بالأحرى الانتظامية الموضوعية التي كانت ترافق تجارب التوحيد السياسي التاريخية الناجحة كانت تعبر عن ذاتها في ثلاثة قوانين أساسية تعيد ذاتها فيها بشكل رتيب وهي أولاً: توفر ما أسميته بالإقليم القاعدة أي وجود جزء بين الأجزاء المدعوة إلى الوحدة يستطيع أن يقود عملية التوحيد السياسي وأن يستقطب العاملين لها عبر المجتمع المجزأ، وثانياً: وجود مخاطر خارجية تهدد المجتمع المجزأ؛ وثالثاً: السلطة المشخصنة. بالإضافة إلى ذلك وجدت هذه التجارب التاريخية الناجحة تكشف أيضاً عما أسميته بالقوانين الثانوية، ومنها المصلحة والروابط الاقتصادية، إنها ثانوية ليس لأنها ليست مهمة، بل لأن طاقة التوحيد السياسي التي تنطوي عليها ترتبط بظهورها بتوفر القوانين الأساسية.

هناك تجربة واحدة أود الإشارة إليها بشكل خاص في هذا السياق الحالي وهي تجربة السوق الأوروبية المشتركة التي كان يفترض بها أن تقود إلى اتحاد سياسي، ليس فقط لأهميتها التاريخية، بل لأن هناك، كما يبدو، أعداداً كبيرة من الإنتيليجنسيا العربية ترجع إليها باستمرار كتدليل على صحة الطريق الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي، فتتكلم عليها وكأنها استطاعت حقاً أن تحقق هذا الاتحاد. هذه التجربة تشكل، في الواقع، دليلاً من أهم الأدلة التاريخية ـ هذا إن لم نقل أهمها ـ على عجز الطريق الاقتصادي عن تحقيق اتحاد سياسي. إنني وقفتُ عند الموضوع في فصل خاص في كتاب «سقوط الإنتيليجنسيا العربية»؛ ثم إنني سأعود إليه مرة أخرى في الطبعة الجديدة الموسعة لكتاب «من التجزئة إلى الوحدة» التي أشرت إليها، ومن ذلك يتضح أن هذه التجربة لم تعجز فقط عن تحقيق أي اتحاد سياسي ـ القصد الذي كانت ترمي إليه ـ بل حتى عن تحقيق أية سياسة خارجية واحدة وحدة اقتصادية أو عسكرية؛ الخ. . هنا أكتفي في هذا المجال الضيق بالرجوع إلى بعض الباحثين المعروفين الذين انشغلوا بالموضوع، وذلك في مجرى التمثيل العابر على هذه النتائج أو العجز.

ريتشار هوتليليت يكتب حول الحملة العسكرية الغربية لحماية كوزوڤو ضد صربيا، «على الرغم من أن الأوروبيين تحملوا معظم العبء في كوزوڤو، فإن الحملة العسكرية كانت مهانة مريرة لهم. فمن دون القوة الأميركية لكانت فاشلة». ثم يضيف «إن أوروبا تحتاج إلى عقود من السنين قبل أن تتمكن من التكافؤ معها، وتكون قادرة على أن تكون مستقلة عنها. الخبراء يقولون إن الميزانيات العسكرية يجب أن تزيد خمسين في المائة، وهي زيادة مذهلة، وعلى للأرجح مستحيلة، وذلك فقط للابتداء بعملية تحديث تأخرت جداً. لا يوجد حتى الآن أي مخطط أوروبي متفق عليه للدفاع والأمن»[1].

في مقال حول «حالة الانهيار التي وصلت إليها إلبانيا عام 1997، كتب ويليام إشيكسون «أن وزراء الخارجية في أوروبا وجدوا أنفسهم في حالة انقسام يائسة حول

(1) HOTTELET, R, Life Without NATO, Christian Science Monitor, January 3/2001, P:11.

السياسة التي يجب عليهم العمل بها. فالفرنسيون والإيطاليون كانوا يريدون إرسال قوات عسكرية لإقرار الوضع، ولكن البريطانيين والإلمان لم يروا ما يستدعي ذلك. . . في عجزه عن تحقيق الإجماع بين أعضائه الخمسة عشر، كان الاتحاد الأوروبي ينتهي غالباً بالتطلع إلى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة بأن تقوم بما يجب. . .

عندما هددت تركيا واليونان منذ بضع سنوات بالحرب حول قبرص، لم يستطع الأوروبيون الاتفاق حول ما يجب عليهم صنعه. . . المشكلة هي أن آلية سياسة الاتحاد الخارجية التي تعتمد على إجماع خمسة عشر بلداً، ليست دائماً منسجمة أو في حينها. . الأوروبيون يحتاجون إلى قوة عسكرية موحدة حقاً. . . ولكن ما يسبب ضعفاً أكبر، هو أن الاتحاد الأوروبي لا يملك قيادة سياسية مركزية[1].

محكمة العدل الأوروبية للاتحاد الأوروبي «أصدرت قراراً يُنهي الحظر على استيراد لحم البقر البريطاني الذي مُنع لمدة ما بسبب مرض البقرة المجنونة، ولكن فرنسا امتنعت وحدها عن العمل بهذا القرار[2]. . . .».

«القوة الدافعة نحو الدمج الاقتصادي تبدو» كما يكتب نيوزون. «وكأنها أخذت تؤكد ذاتها، ولكن هذا شيء لا يمكن قوله حول إمكانات الاتحاد السياسي أو سياسة خارجية مشتركة. الأصدقاء في بريطانيا وفرنسا كانوا يشعرون بالحرج نتيجة عجز البلدان الأوروبية الغربية تجاه أزمة البوسنة. إنهم يشاركون الكثيرين في الولايات المتحدة في رأيهم بأن الأوروبيين يجب أن يكونوا قادرين على معالجة المشاكل الأوروبية، ولكنهم يعترفون أن الأمن الأوروبي يحتاج إلى استمرار الدور الأميركي». ولكن «على الرغم من هذه الحدود الضيقة التي يمارسها المجلس الأوروبي، فإن التذمر عادي في الصحف، والمناقشات حول السلطة المفرطة التي يمارسها[3]».

(1) ECHIKSON, W, Furop's 15- Herded Diplomat, Christian Science monitor, April 1/1997 P: 6.

(2) MACLEOD, A, Europe's Tug of War Between National-Supernational Christian Science Monitor, January 18/2000.

(3) Newson, D, Monica and The Euro, Some See a Connection, Christian Science Monitor, June 24/1998.

بعد الحرب العالمية الثانية «قامت فرنسا بدور قيادي في تشكيل ما أصبح الآن الاتحاد الأوروبي، ولكن سجل أعمالها يدل أنها كانت تفصل بين قرار هذا الاتحاد فتختار التي تلائمها وترفض التي لاتلائمها»[1] هذا ينطبق، في الواقع، على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهؤلاء كانوا عاجزين عن الاتفاق وصياغة سياسة واحدة حتى تجاه مشكلة ثانوية غير مهمة نسبياً، وهي الهجرة غير الشرعية.

«إن التجارة يمكن أن تمتص الحدود، ولكن المشاعر القومية لا تصنع ذلك. إن دستوراً يخلق (للاتحاد الأوروبي) سلطة مركزية ذات شرعية ديمقراطية تحدد حقوق المواطنين، قد يحتاج إلى أجيال عديدة[2].

رغم خمسين عاماً من العمل على تحقيق الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الاتحاد لم يتحقق ليس فقط كاتحاد سياسي، كاتحاد عسكري أو كاتحاد اقتصادي، بل لا يزال بعيداً عن إقناع المواطن الأوروبي بضرورته كوحدة اقتصادية. فهناك فقط «خمسون في المائة من الإلمان، خمسة وخمسون من الفرنسيين، وتسعة وثلاثون من البريطانيين، يوافقون على وحدة أوروبا الاقتصادية»[3].

الأساس لاتحاد سياسي صحيح لا يزال حتى الآن غير موجود، وهو تكوين الإنسان الأوروبي، الإنسان الذي يتجاوز مشاعره القومية فيشعر أنه أوروبي أولاً، وهذا ما نبه إليه كثيرون من المفكرين والسياسيين الأوروبيين أنفسهم «إننا لا نستطيع» كما قال أحد هؤلاء وهو أستاذ كبير في إحدى الجامعات الأوروبية، «بناء أوروبا جديدة من دون أوروبيين. فالطلاب، مثلاً، أصبحوا أقل روحاً أوروبية مما كانوا عليه منذ عشر سنوات. إن الحماس لأوروبا غير موجود»؛ ثم يضيف معبراً عن واقعة عامة معترف بها، «قبل عام 1989، كان الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي يعنيان الأمن، يعنيان التحديث، يعنيان الخدمات الاجتماعية، ولكن هذا الخوف زال الآن. المخاطر

(1) Macleod A, Europ's Tug of War between national and Supranational, Christian Science Monitor, January 18/2000.

(2) Christian Science Monitor, July 7/2000, P:10.

(3) Kull, S, A New World Order, Christian Science Monitor, September 16/1998, P: 11.

كلها أصبحت داخلية ولكننا نُطالب بأن نكون أوروبيين، وذلك بالضبط في وقت أصبحنا فيه أقل شعوراً أوروبياً»[1].

الاتحاد الأوروبي يضع الخطط الآن لضم ثلاثين بلداً أوروبياً، في أوروبا الوسطى والشرقية، وخمسمائة مليون من الناس، ولكن هذا الاتحاد عجز عن تحقيق وجوده كاتحاد سياسي عندما كان يقتصر على ستة أعضاء، أو عندما أصبح خمسة عشر عضواً، «الحكم بالموافقة الديمقراطية بهذا العدد الكبير من الأعضاء ليس عملياً». . ولكن الأعضاء الجدد يجب أن لا يعاملوا كأمم من الدرجة الثانية كما تقترح فرنسا. هذا لا يكون حقاً اتحاداً أوروبياً»[2].

في أحد الكتب الجيدة التي قرأتها مؤخراً نقرأ، «هناك سوق مشتركة، برلمان أوروبي، نوع من «المحكمة الأوروبية العليا»، تنسيق لقوانين اقتصادية، اجتماعية ومالية مختلفة، منها اتفاقية لخلق عملة أوروبية غربية مشتركة في نهاية القرن. ولكن القضية الأكثر أهمية مفقودة. إن سوقاً مشتركة لا تصنع دولة. ليس هناك من دولة أوروبية، وهناك إشارات قليلة بأنه سيكون هناك واحدة في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به. . . ليس هناك من سلطة، أداة تفرض هذه الاتفاقيات، القوانين والقواعد، إن أراد أحد الأعضاء أن يفكر أو يرفض العمل بها. فطالما أن مبدأ السيادة الشعبية وممارستها لا يواجهان أي شك، فإن هذا الاحتمال موجود وسيكون موجوداً دائماً، لأن كل حكومة ديمقراطية تعتمد على إرادة الشعب، كما تعبر عن ذاتها في الأكثريات المنتخبة. . . . ما يحدث أو لا يحدث حالياً في يوغسلافيا، يعكس ضعف الكومينوته الأوروبية (في الواقع، الفكرة الأوروبية) التي تتساقط بين الاعتراف اللامسؤول بدويلات جديدة متعددة القوميات، وبين العجز عن صنع أي شيء سوى التصريحات الفاقدة الحيوية[3].

الواقع الذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي يكشف إذن بوضوح، أن هذا الاتحاد

(1) Friedman, T, Europe's Real Needs Aren't The Euro Nato Expansion, Christian Science Monitor. Februarary 17/1997.

(2) Christian Science Monitor, July 7/2000.

(3) Lukacs,J., 1993, PP: 253, 256 The End of the Twentieth Century, Ticknor and Fields.

لم يتحقق كوحدة اقتصادية وليس فقط كاتحاد سياسي. في كتاب أخر جيد صدر مؤخراً نقرأ، مثلاً، «ولكن هذا الاتحاد الاقتصادي نفسه لا يزال ضعيفاً لأنه يتشكل من شبكة كثيفة من الأسواق، ولكن التنظيم السياسي الضابط الذي يُمارس عمودياً بتحيز من قبل السلطات الشرعية، هو ضعيف نسبياً... السؤال أساسياً هو هل يستحق الوضع الراهن الدفاع عنه، أو أنه يجب العمل على تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد فيدرالي صحيح يتجاوز كونفيدارسون الدول الذي نعرفه حالياً؟.. إن بنية الأنظمة الاقتصادية الحالية لا تزال قومية حتى الآن، تعمل حالياً على مستويات مختلفة، وبالتالي تقدم وجوها مختلفة. إن تقاطع المجالات الاقتصادية المختلفة التي تقترن دائماً بأنظمة سياسية مختلفة، ستولد خلافات إلى أن يتحول هذا الواقع الذي يتميز بالتعدد إلى اقتصاد مندمج. إن الأنظمة الاقتصادية الأكثر ضعفاً هي تتحمل أولاً النتائج».

لهذا، نجد أن «التناقض الذي لا يزال قائماً، هو بين الاتحاديين الذين يريدون تقوية قدرة الاتحاد على الحكم كي يكون من الممكن أن يحقق على صعيد أوروبا سياسات وتنظيمات تفرض على الدول الأعضاء سلوكاً متناسقاً، وبين المتشككين في هذا العمل والمقاومين له..... ولكن ليس هناك من ينكر أن تكوين إرادة ديمقراطية على صعيد أوروبا، قادرة على أن تحقق سياسة منسجمة وأن تضفي عليها الشرعية، لا يمكن أن تُوجد دون توسيع أسس الترابط. إن ترابط المواطنة الذي كان حتى الآن يقتصر على الدولة القومية، يجب أن يمتد إلى جميع مواطني الاتحاد، وبشكل يشعر فيه السويديون والبرتغاليون أنهم مسؤولون عن بعضهم البعض الآخر. عندئذ فقط يمكن اقتراح مرتبات متماثلة وكحد أدنى، وبشكل عام مساواة في الأوضاع...».

ولكن هذا يعني خلق مواطنة واحدة متماثلة تتطلب تغيير تكوين المشاعر نفسها[1].

هذا الملاحظات أو المصادر القليلة التي رجعنا إليها تدل أنهم في أوروبا يتكلمون على «أوروبا التي اندمجت اقتصاديا، ولكنها لا تزال مبعثرة سياسياً» أو عن

(1) Habermas, J,Après L'Etat-Nation, Fyard, Paris, 2000. PP. 142-143, 146-147.

ضرورة «التعاون بين دعاة السوق الداخلية الكبيرة والمدافعين عن الدولة ـ الأمة في تثبيت الوضع الراهن» أو عن ضرورة تحول أوروبا إلى اتحاد فيدارلي كالحل الوحيد، لأن الكادر القومي يواجه صعوبة متزايدة في مواجهة المنافسة العالمية»[1] ولكن الكلام بين جماعات أو أعداد كبيرة من الإنتيليجنسيا العربية يحدث، كما يبدو، وكأن الوحدة السياسية «تحققت» أو أنها «تجاري» هذا الدمج الاقتصادي الذي حدث، أنها تتحقق مع هذا الدمج أو هذه السوق الداخلية.

(1) Ibid, PP. 9-10.

# مقدمة

# أزمة الفكر الوحدوي

بين المفاهيم الشائعة حالياً في تحديد الطريق إلى الوحدة العربية نجد بشكل أساسي المفهوم الاقتصادي، القائل بالتنمية أو الوحدة الاقتصادية أولاً كطريق تُمهد وتُعد وتُدفع، وتؤدي إلى الوحدة. إنه يعني أن تطور الوطن العربي الاقتصادي، أو تطوير هذا الوطن تطويراً اقتصادياً تدريجياً، يخلق الروابط التقنية: المؤسسات، والأجهزة، والارتباطات. والمصالح الاقتصادية الواحدة والتحولات، والإنجازات، والإصلاحات، والمشاريع الإنمائية المتكاملة اقتصادياً، التي تقود إلى الوحدة، وهو يعني بالتالي «تأجيل» الوحدة إلى أن يتم تحقيق هذه المنجزات، فتصبح هذه الأوضاع الاقتصادية ناضجة، فيقود هذا النضج وتلك المنجزات إليها.

إنه مفهوم يقدم طريقه الاقتصادية كنقيض لنظرية الدمج السياسي التي تقول بالاتحاد السياسي أولاً، أي بإقامة رئاسة واحدة، سلطة تنفيذية تشريعية وقضائية واحدة؛ تعالج جميع القضايا السياسية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، والاجتماعية الأساسية، التي تواجه الأجزاء المساهمة في الوحدة، وتخلق هي نفسها الأجهزة الضرورية في هذه القطاعات كقاعدة وأساس للاتحاد أو الوحدة.

في هذا الكتاب، وكتب أخرى تليه في موضوع الطريق إلى الوحدة، سنرى بوضوح أن تجارب التاريخ الوحدوية والقوانين التي تكشف وتُعيد ذاتها فيها ـ وهي التجارب، التي يجب أن تكون المرجع الأساسي والحكم النهائي في موضوع كهذا،

وإن كنا من الذين يلتزمون بالمنهج العلمي الذي نقول به ـ تدل بشكل صريح على عجز هذه الطريق الاقتصادية التام في تحقيق أيّ وحدة سياسية من حكومات مختلفة، إننا لا نجد، في الواقع، وحدة سياسية تاريخية واحدة نتجت عن العامل الاقتصادي أولاً، أو تدل على سيادة هذا العنصر على العنصر السياسي.

إن منهج النقد التاريخي الذي نعتمده هنا سيكشف أيضاً، علاوة عن ذلك، أنه لا يمكن بأي شكل تبسيط التاريخ وتفسيره في ضوء هذا المفهوم، لأن العناصر الأخرى، من إيديولوجية وسياسية واجتماعية تقوم بأدوار أساسية قد تزيد ـ في كثير من الأحيان ـ على دور العنصر الاقتصادي.

هنا، في هذا الكتاب، سنشير إلى تناقضات هذا المفهوم الأساسية، مطارح الضعف والنقص التي ينطوي عليها، والتي تدل، ليس فقط على عجزه عن قيادة أو توجيه العمل الوحدوي نحو الوحدة، بل على أنه مفهوم يعثر، وعند الاعتماد عليه، يجهض هذا العمل، ويقتل نهائياً هذه الوحدة. إننا سنرى أن الروابط التقنية، وقوى الإنتاج، والتحولات الاقتصادية التي يقول بها لا تفسر عملية التوحيد، أو الدمج السياسي في التاريخ، وتغفل ـ أساسياً أو تماماً ـ الاتجاهات، والقوى الإيديولوجية، والسياسية، والاجتماعية التي تلازم عملية من هذا النوع.

في الكتب القادمة سنرى ـ من ناحية أخرى، وبالرجوع إلى تجارب التاريخ الوحدوية ـ أن القوى السياسية، وما تعتمده من تحولات وأدوات إيديولوجية، وفكرية، وعسكرية، وبيروقراطية، هي التي تفسر هذه العملية (Processus, Process). إن تجارب التاريخ تكشف بوضوح، في الفشل الذي حلّ بها، وفي النجاحات التي حققتها، أولوية العناصر السياسية في كل عملية توحيدية.

في جميع كتاباتي السابقة تقريباً؛ كنت أنبه باستمرار إلى سمتين أساسيتين في الفكر العربي الثوري: سمة «التبشيرية» وسمة الخمول، فهو، في معظمه، ينطلق من مواقف أخلاقية، ورغبات مثالية، وانفعالات عاطفية وتراكيب «فرازيولوجية». وهو في معظمه فكر خامل كسول يأبى أن يدفع ضريبة الجهد الفكري الكبير الذي يمتد إلى سنين متواصلة في إعداد ما ينتجه، إنه، في معظمه، وبكلمة أخرى، فكر غير جدي.

المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يعطينا، كما سنرى، صورة واضحة بارزة عن هذه التبشيرية، عن هذا الخمول، أزمة الفكر الوحدوي تتمثل أولاً في طغيان هاتين السمتين عليه.

إننا لا نستطيع أن نحكم على الفكر، أو العمل الوحدوي بالغاية التي يرمي إليها، أو في ضوء القصد النهائي الذي يسعى وراءه، بل تبعاً للنتائج الوحدوية التي وصل إليها. . . هذه النتائج كانت حتى الآن محزنة.

لقد توافرت الأوضاع الموضوعية بكثرة للوحدة وتحقيقها، ولكن الاتجاهات والإمكانات، والقوى الوحدوية التي تنطوي عليها هذه الأوضاع، لم تؤد إلى الوحدة، أو تدفع بشكل محسوس نحوها. لماذا عجز العمل الوحدوي بهذا الشكل؟. . لا شك في أن الأسباب عديدة، ولكن لا شك أيضاً في أن بين الأسباب الرئيسية التي توفر الإجابة عن ذلك. نجد أن منطلقات الوعي الوحدوي، فيما يتعلق بالطريق إلى الوحدة، كانت حتى الآن مغلوطة بشكل تام تقريباً. فضيحة الفكر الوحدوي الأولى هي أنه يرتجل طريقه إلى الوحدة بشكل اعتباطي، لا يعتمد وعياً وحدوياً ناضجاً يتفرع من نظرية وحدوية علمية جامعة لتجارب التاريخ الوحدوية، يستطيع بالاعتماد عليها ضبط الأحداث وتوجيهها نحو الدولة الواحدة، لهذا فشل العمل الوحدوي، فأصبح فريسة الأحداث التي راحت تتلاعب به وتتقاذفه، من دون أن يتمكن من توكيد ذاته عبرها وفيها. وهنا نجد وجهاً آخر أساسياً لأزمة الفكر الوحدوي.

بين أهم التناقضات التي يمكن الكشف عنها في حياتنا السياسية؛ نجد التناقض بين حاجاتنا السياسية ووعينا السياسي. ليس هناك من حاجة سياسية أو اقتصادية بالنسبة لنا أهم من الدولة العربية الواحدة، أداة التعبئة لمواردنا البشرية والطبيعية في خدمة قضية التحرير، التغلب على التخلف، الحفاظ على بقائنا وكرامتنا، ودخول العصر الحديث بفاعلية ونشاط. ولكن ليس هناك من وعي أكثر ضعفاً ـ وحتى زيفاً ـ من الوعي الذي يقترن بهذه الحاجة. فهو إما وعي لا يتبين بوضوح ضرورة الوحدة المصيرية، وجميع مقاصدنا التقدمية والحضارية، أو وعي عاجز عن تبين طريقه إليها عندما يتبين ضرورتها، فيكتفي بالتبشير، والتحميس والتحفيز. هذا التناقض يشكل وجهاً ثالثاً من وجوه الأزمة.

إن الفكر الوحدوي الكبير هو الذي يعي هذه الهوة بين الوعي المنكمش أو المنحرف، وبين الحاجات السياسية، أو حركة التاريخ، فينبه إليها، ويدل على طريق تجاوزها.

والفكر الاجتماعي السياسي الكبير يشغل نفسه بطبيعة حركة التاريخ والاجتماع وتحولها، وبالقضايا الكبرى التي تكشف عنها في الديالكتيك العام الذي يسودها. وكذلك الفكر الوحدوي الكبير، هو الآخر، يشغل نفسه بالتجربة الوحدوية ككل، بطبيعتها، بحركتها، وبالديالكتيك العام الذي يسودها، أي بالاتجاهات أو القوانين العامة التي تكشف عنها عملية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة عبر التاريخ. . . الفكر الوحدوي العربي لم يكن هذا النوع من الفكر.

الفكر الاجتماعي الكبير يأخذ مواده، واتجاهاته، ومقاصده من الوسط الاجتماعي الثقافي الذي يعيشه، ويتأثر بمناخ فكري وسياسي معين، ويكون كبيراً بالقدر الذي يستطيع به تجاوز ذلك الوسط وهذا المناخ، فينطلق وراء حدوده المكانية والزمنية، ويمد بنظره إلى التاريخ يتابع فيه الظاهرة التي يدرسها، ويقارن بين أشكالها ونواحيها المختلفة، ومن ذلك يخلص إلى بعض النتائج العامة التي تعبر عن طبيعتها وحركتها. الفكر الوحدوي كان حتى الآن بعيداً عن هذا النوع من الفكر.

هنا، وفي هذه الناحية، وفي هذا التناقض تكمن ـ أساسياً ـ أزمة الفكر الوحدوي. وحل هذه الأزمة يعني أن تحرر العمل الوحدوي يحتاج إلى تحريره من الفكر الوحدوي الذي لازمه واقترن به. هناك أزمة؛ لأن الفكر الوحدوي السابق استنزف إمكاناته، وقد أصبح عجزه عن إحداث أي تحول وحدوي جذري أو صحيح، أمراً يفرض نفسه.

الفكر الوحدوي متخلف عن الأزمة الوحدوية التي يعانيها العمل الوحدوي، والتي تهدد بتكريس نهائي للإقليمية، ولكن ليس هناك من أزمة من دون حل ممكن، لأن الأزمة لا تعود إلى قوى خارج التاريخ والاجتماع، بل تنتج عن وضع اجتماعي تاريخي معين، وإدراكها في ضوء القوى التي يكشف عنها هذا الوضع؛ يوحي دائماً، بسبب طبيعته الديالكتيكية نفسها، بالقوى التي يمكن اعتمادها في الوصول إلى حل لها.

إذاً، الأزمة الوحدوية تكشف عن قوى وعوامل معينة تقف وراءها، ومعالجتها تقضي بالتغلب على هذه الأخيرة، بقوى وعوامل يمكن لها أن تسودها. لهذا نحن نحتاج إلى وعي وحدوي جديد ينطلق منه النضال الوحدوي في سبيل الدولة الواحدة. ومن دون هذا الوعي ستتسع الأزمة وتستفحل، ومن ثمَّ تقضي نهائياً على احتمال الوحدة، وبذلك تحول الوطن العربي إلى «بربرية» سياسية دائمة.

الاعتراف بهذه الأزمة وأبعادها ضروري جداً في مجابهتها، وهي من دون الوعي لها، تستمر في نموها ولا يمكن معالجتها. الاعتراف بها والوعي بها يجعلان من الممكن الوصول إلى معرفة وحدوية علمية عن الطريق إلى الوحدة، لأن إبرازها يطرح أشكال الفكر السابقة كمشكلة ويجعلها مسألية (Problematic). ما يحتاج الفكر الوحدوي الآن هو أن يطرح، كمشكلة، أشكال الوعي التي تعبر عنه. الفكر الوحدوي الخلاق هو الذي يستطيع ـ ككل فكر اجتماعي خلاّق ـ أن يطرح أسئلة جديدة حول العمل الوحدوي؛ ومضمونه الأساسي: الطريق إلى الوحدة. تاريخ الفكر يكشف أن طرح مشكلة أو الاعتراف بمسألة جديدة، كان يحدد في الغالب ظهور حركة فكرية جديدة. هذا الطرح هو الذي يدفع إلى حركات جديدة، حتى وإن استعصت المشكلة أو المسألة على كل حل أو منهج إنساني.

الذات، فردية كانت أو جماعية، هي نتاج اجتماعي تاريخي، ونحن نستطيع أن نعي ذاتنا ووضعنا فقط، عندما نستطيع ـ أو نضطر ـ إلى الوقوف خارج ذاتنا ووضعنا، فننظر إليهما من الخارج وكأننا لا نشكل جزءاً منهما. طرح أشكال الفكر الوحدوي الحالي كمشكلة، يتوفر لنا عندما نواجه هذه الأشكال بأنموذج فكري وحدوي آخر يتناقض معها، وعن طريق هذا التناقض يفرض عليها الخروج من ذاتها ووضعها والنظر إليهما عن الخارج وكأنها لا تشكل جزءاً منهما. هذه هي الخطوة الأولى في إحداث التصحيح الذي أصبح يحتاجه الفكر الوحدوي حاجة ماسة. . . وهذه الدراسة هي محاولة متواضعة في هذا السبيل.

عند دراسة تجارب التاريخ الوحدوية، تبين لي بوضوح أن هناك اتجاهات عامة واحدة تعيد ذاتها فيها، وتتحكم في عملية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة. والقصد

من هذه الدراسة(*)، التي تقدم نظرية وحدوية علمية جامعة لهذه التجارب تكشف عن الاتجاهات أو القوانين العامة التي تسودها، هو مساعدة الفكر الوحدوي في تجاوز اللاعقلانية التي تميز المفاهيم السائدة حول الطريق إلى الوحدة؛ من دون أساس قوي في الديالكتيك الموضوعي الذي يسود عملية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة، كما تكشف عنه تجارب التاريخ الوحدوية، فيقع العمل الوحدوي فريسة الرغبات المثالية والمنطلقات التبشيرية، والأعمال الاعتباطية، والانحرافات السياسية، وهذا بالضبط ما حدث له. النظرية الوحدوية التي تقدمها هذه الدراسة ترمي إلى حثّ القارىء عامة والوحدوي بشكل خاص، على أن ينظر إلى المسألة الوحدوية في إطار تاريخي جامع، بدرجة أعلى للعمق الزماني، وفي ضوء قوانين عامة يجب أن تقود خطى العمل الوحدوي.

إن القوى والعوامل الإقليمية تنمو وتترسخ مع الوقت، ونحن الآن في أشد الحاجة إلى وعي وحدوي موضوعي، علمي جديد، نستطيع به أن نحد من عمل هذه القوى والعوامل، أن نُلجم حركتها ونتجاوزها في طريق يمكن أن تؤدي إلى الوحدة، إننا في سباق مع الزمن، ومن دون وعي من هذا النوع سنخسر هذا السباق، لأننا سنعجز من دونه من الإفادة من الاحتمالات والإمكانات الوحدوية التي يوفرها التاريخ لنا.

الضجة التي تدور هنا وهناك حول الوحدة، والكتابات، الأحاديث الكثيرة التي تطالعنا حولها، توحي بالنشاط، وبأن الطريق منفتحة نحوها. ولكن العكس هو الصحيح، فهي تعبر عن البلبلة التي نتخبط بها، وتدل على فقدان المبادرة الوحدوية للتاريخ، وسنظل كذلك إن لم نوفق إلى وعي وحدوي جديد، يتمثل في مفهوم جديد عن الطريق المؤدية إلى الوحدة.

عند دراسة المسألة الوحدوية وتحليل الظواهر السياسية والفكرية التي تحيط بها، يجب ألا ندع لهذا «الضجيج اللفظي» مجالاً يلهينا فيه عن الرؤية الموضوعية للأزمة التي تحيط بقضية الوحدة.

---

(*) أي في الأجزاء الخمسة أو الستة التي تتشكل منها، وليس في هذا الجزء فقط. هذا ما أعنيه من الآن فصاعداً عند الإشارة إلى «هذه الدراسة».

إن ما يقوله الفكر الوحدوي عن الطريق إلى الوحدة ـ أي محور وقاعدة، ومضمون، وجوهر العمل الوحدوي ـ هو، في الواقع، أقرب إلى الافتتاحيات الصحفية المرتجلة منه إلى الفكر العلمي. فهو يقدم التصحيحات حولها، ولكن من دون رجوع إلى الظواهر الوحدوية التاريخية، وما يسودها من اتجاهات عامة، وهي الظواهر التي يجب أن تكون قاعدة ومنطلق كل تحديد للطريق الوحدوية. وهنا نجد الوجه الأساسي لأزمة الفكر الوحدوي.

إن قصد السوسيولوجيا (علم الاجتماع) الأول هو الوصول إلى مفاهيم عامة؛ تحدد القوانين أو الاتجاهات الواحدة التي تسود الظواهر الاجتماعية والوقائع التاريخية. وحتى عندما يهتم هذا العلم «بالخاص» ويحاول إدراكه، فإن سمته العلمية ترتبط بالكشف عن هذه المفاهيم أو الاتجاهات. والعلاقة بين هذه الأخيرة وبين تحليل الوقائع والظواهر، هي علاقة مباشرة وثيقة. وعلم التاريخ والسوسيولوجيا يشكلان طريقين بدلاً من علمين يجهل أحدهما الآخر. فالإدراك التاريخي يتطلب استخدام المفاهيم العامة، وهذه الأخيرة تستطيع التدليل على صحتها فقط عن طريق المقارنات والتحاليل التاريخية. رؤية العام في الخاص، والانتقال من الظواهر والوقائع المباشرة إلى العلاقات العامة الضرورية التي تربط بينها، يمثلان شرطاً أساسياً لأي موقف علمي صحيح.

الموضوعية العلمية ليست فقط القدرة على رؤية الظواهر والأحداث والوقائع كما هي، ودراستها من دون محاباة أو تحريف، والاعتراف بما نرى ونتحقق منه، وإن كان منافياً لرغباتنا، بل هي أولاً: التدرج من ذلك إلى الكشف عن الاتجاهات الموضوعية المستقلة عن إرادتنا، التي تسود هذه الظواهر والأحداث. هذا هو المنهج العلمي الصحيح. إنه لا يقف عند هذه الأخيرة، بل يتجاوزها إلى العلاقات العامة الضرورية التي توجهها وتتحكم بها.

من السهل جداً كتابة عبارة «الوحدة العربية» أو الدعوة إليها بأحرف عريضة، ومن السهل جداً تكرارها إلى أن تبحّ الحناجر في أصوات متفجرة تردد أصداءها. ولكن إقامتها أو تحريك الواقع نحوها أمر صعب، وعملية معقدة، يتطلبان وعياً علمياً

متين الفكر، وعقلاً ناضجاً هادئاً يستطيع أن يحدد موضوعياً الطريق إليها، وأن يضبط قواه ومشاعره ويضعها في خدمة هذه الطريق.

إن الذين يعانون عميقاً الرغبة الوحدوية، وتنير حياتهم شعلة القصد الوحدوي، لا يستطيعون الاعتماد على المشاعر والنيات، مهما صدقت ومهما كانت عميقة الجذور، في الوصول إلى الدولة الواحدة، دولة الوحدة، لأن المشاعر والنيات، وإن كانت من هذا النوع العميق والنقي، لا تقود إلى الوحدة، بل هي تضر ـ في المدى البعيد ـ أكثر بكثير مما تفيد. لهذا يجب تطويعها في إطار نظرية وحدوية علمية تستخرج من تجارب التاريخ الوحدوية نفسها الطريق التي يمكن لها أن تؤدي إلى الوحدة. لهذا يجب أن نُخضع مفاهيمنا الوحدوية حول الطريق إلى الوحدة، إلى نقد شامل جامع، وإلى إعادة نظر جذرية تامة نجددها في ضوء نظرية من هذا النوع.

الوعي الوحدوي العلمي ـ ككل وعي علمي ـ هو الإدراك العقلاني الموضوعي لحركة الواقع. ومن دون هذا النوع من الوعي تصبح الحوافز التي توجه سلوكنا من النوع الذي يتشكل من حالات مزاجية، آراء اعتباطية، معتقدات دوغماتية، ردود انفعالية، ومشاعر عفوية. هذه الحوافز قد تلتقي، هنا وهناك في عملها، مع حركة التاريخ والواقع، ومع الإدراك العقلاني الموضوعي لهما، ولكن في المدى البعيد، تكون، في شكلها المستقل، ضد العمل الوحدوي والوحدة، لأن الحوافز التي لا يضبطها العقل الموضوعي العلمي تتعرض باستمرار لشتى أشكال الخطأ أو الانحراف، والتخبط أو الانتهازية.

الوعي الوحدوي العقلاني يعني التحرر من المواقف العفوية، والردود الانفعالية، والمفاهيم الشعائرية، والمنطلقات التبشيرية، التي قد تتحالف هنا وهناك مع هذا الوعي، فتخدم قضية الوحدة، ولكنها من دون هذا الضابط العقلاني العلمي الموجه لها كقاعدة وإطار ودليل، تصبح خطراً على الوحدة.

ومن دون هذا النوع من الوعي العقلاني العلمي يتحول العمل الوحدوي ـ وهذا ما يدل عليه تاريخه ـ إلى أمنية تنشغل بالأحداث والتحولات اليومية، وتذوب في تجزيئية تفصل بين هذه الأحداث والتحولات وبين ترابطها الديالكتيكي، وتفقده بالتالي

القدرة على سيادة هذه التحولات والأحداث. عندئذ يصبح الفكر «الوحدوي» ـ موضوعياً ـ فكر الإقليمية وليس فكر الوحدة. وهذا ما حدث فعلاً له، المشكلة الآن أصبحت، في الواقع، إقليمية جديدة أشد خطراً بكثير من الإقليمية الماضية، لأنها تبرز في داخل الفكر الوحدوي وباسمه، وتنتج عن أنظمة تقول بالوحدة. في غياب نظرية وحدوية علمية جامعة، أصبح هذا الفكر ـ بسبب النتائج السلبية التي تترتب على هذا الغياب ـ يعبر غير واعٍ عن الإقليمية الجديدة، ويقود موضوعياً إلى ترسيخها رغم تصوراته ودوافعه الوحدوية. المهم ليس كمية الفكر الوحدوي ـ وهي كمية كبيرة ـ بل القدرة على التعبير عن الاتجاهات والقوانين الأساسية التي تسود عملية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة في ضوء تجارب التاريخ الوحدوية، وهي قدرة مفقودة، والتي تستطيع، ثانياً، أن تتحكم بتحولات الواقع العربي وتدفعها في وجهة الوحدة، وهي قدرة كانت حتى الآن غير موجودة.

هذا الضعف هو الذي يشكل، بوجوهه المختلفة أزمة الفكر الوحدوي، وهي أزمة تفرض، في التغلب عليها ومعالجتها، نظرية وحدوية من النوع الذي ذكرناه.

* * *

الوحدة وما يرتبط بها من مقاصد تبقى كلها كلمات جوفاء إن كانت لا تدل على طريق موضوعية علمية يمكن أن تقود إليها.

إننا نتكلم باستمرار على الوحدة، ندعو إليها، ونبشر بها، وكأن الطريق إليها واضحة معروفة. ولكن هذا بالضبط ما ينقص الفكر الوحدوي، إذ ليس لديه أيّ صورة واضحة عن هذه الطريق، أو أي جهد فكري رزين في هذا الشأن. فهو عندما يتكلم على هذا الطريق، فإن الكلام لا يخرج عن كونه من نوع الشعارات العريضة، أو التبشير بـ«ما يجب»، مثالية ولاهوتية. ليس هناك من شيء يدل على طبيعة هذا الفكر التبشيرية أكثر من هذه الظاهرة. فهو يدعو إلى الوحدة، وكأن الوحدة ترتبط بإرادة مثالية عما يجب أن يكون، أو كأن الوحدة قصد يرتبط فقط بمشاعر ونيّات وحدوية، ويطفر طفرة عفوية من التجزئة إلى الوحدة.

جميع القوى التقدمية تقريباً «تقول» بالوحدة و«تدعو» إليها، والاختلاف القائم

بينها حول الموضوع هو أساساً حول الطريق التي يمكن أن تقود إليها. ولكن حتى الآن لم تصدر دراسة موضوعية علمية واحدة ـ نعم، واحدة! . . ـ حول هذه الطريق. الفكر الوحدوي اكتفى بالدعوة إلى الوحدة، ولكنه أظهر عجزاً علمياً فادحاً ـ بَلَهاً غريباً ـ في تحديد الطريق إليها؛ فالوحدة «يجب» أن تتحقق لأننا نحتاجها، فهي وجوب سياسي واقتصادي وعسكري. هذا الفكر يتجاهل أو يجهل أن الحاجة إلى شيء أو المنافع التي نتوخاها منه، لا تعني تحقيقه أو إمكان تحقيقه، إن هذا يتوقف على انفتاح الإمكانات والأوضاع الموضوعية له، على وعي للقوانين التي تسود هذه الأخيرة، وإن القول بوجود شيء يجب أن يقترن، إن أردنا له أن يكون علمياً، بإيضاح الطريق التي تسمح بتحقيقه.

الوعي الوحدوي ليس فقط الوعي الذي يكشف عن ضرورة الوحدة وينبه إلى ذلك، بل هو قبل كل شيء الوعي الذي يستطيع أن يستخرج من تجارب التاريخ الوحدوية، المعقدة التركيب، المتعددة الجوانب، الاتجاهات العامة الحاسمة التي تستطيع إضاءة طريقنا ومساعدتنا في الوصول إلى الوحدة. معاناة التمزق بين عالمين، عالم التجزئة الذي نحياه وعالم الوحدة الذي نرغب فيه، تفرز الفكر الوحدوي. ولكن كي يمكن لهذا الفكر أن يقوم بدور إيجابي فعال في تجاوز هذا التناقض، في معالجة هذا التمزق، لا يستطيع الاقتصار على المواقف التبشيرية، بل يجب أن يعبر عن ذاته في وعي علمي يتبلور في نظرية وحدوية جامعة لتجارب التاريخ في هذا الموضوع، يستطيع بها أن يحدد الطريق التي تقود إلى الوحدة.

لسنا مطالبين في هذه المرحلة بالعمل في ضوء مقاصد سياسية جديدة، بل أن نجد وسائل جديدة لتحقيق مقاصد معروفة. لا يكفي أن يعلن العربي أنه يريد الدولة الواحدة كي يصبح وحدوياً، لا يكفي أن يعلن تمرده على التجزئة والأنظمة التي تعبر عنها كي يصبح ضد الإقليمية الجديدة، بل يجب أن يدرك موقعه في الواقع الموضوعي المتحرك، طبيعة هذا الواقع، القوى الفاعلة فيه والاتجاهات الدافعة له. هذا يفرض معرفة علمية جامعة؛ ليس فقط للعمل الوحدوي العربي، بل لتجارب التاريخ الوحدوية وما تكشف عنه في اتجاهات عامة واحدة، وذلك لأن استقصاء هذه

الأخيرة يوفر وحده لهذه الدراسة المقاييس العامة التي نستطيع بها ضبط العمل الوحدوي والارتفاع به فوق آنية الأحداث والظواهر التي يتشكل منها.

في رؤية العام في الخاص، في دراسة الثاني في أشكاله المتعددة التي لا تقع تحت حصر، كي يمكن الوصول إلى الأول وتمييزه عنه، وفي الانتقال من الأحداث والظواهر المباشرة والفردية إلى العلاقات العامة الضرورية التي تصل بينها، وتقف وراءها، دافعة لها، نجد المنهج العلمي الصحيح الذي يمكن له أن يحدد، عن طريق دراسة تجارب التاريخ الوحدوية، أو عدد كبير منها، طريقنا إلى الوحدة.

عمليات الدمج أو التوحيد السياسي تنطوي، عبر التاريخ، على تعدد لا يمكن حصره، والمنهج التاريخي المقارن هو الأداة التي يمكن بها صياغة هذا التعدد في درجة عليا من الوضوح والجلاء، لأنه يوفر لنا القدرة على تعيين العام الذي يسودها، الاتجاهات الواحدة التي تُعيد ذاتها فيها. فوراء مايبدو من تعدد وتعقيد وفوضى، تقف علاقات ضرورية منتظمة (Uniformities) وقوالب عامة (Patterns) تُعيد ذاتها في عملية (Process) الانتقال من التجزئة إلى الوحدة، أي اتجاهات وقوانين تضفي على عمليات التوحيد السياسي في التاريخ النظام والوحدة.

إن أراد الفكر الوحدوي تحقيق الوعي الجديد الذي يحتاجه؛ وجب عليه الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها، وهو يستطيع ذلك، بالرجوع إلى نظرية وحدوية علمية جامعة تدله على هذه القوانين، أو الاتجاهات الواحدة التي يجب أن تكون دليلاً له في عمله. إن الإنسان استطاع أن يحقق تطوره الحضاري فقط عن طريق اتساع أثر هذا العقل الموضوعي في علاقته مع الواقع والتاريخ.

* * *

المنطلق الأساسي لنا كدعاة منهج علمي؛ هو أن الواقع الاجتماعي السياسي يتميز بموضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد، وأن هذه الموضوعية تعبر عن ذاتها بوجود مستقل يعكس نفسه في اتجاهات عامة تسوده. وبما أن الموضوع الذي نحن بصدده يدور حول الظاهرة الوحدوية، وجب علينا دراسة هذه الظاهرة في موضوعيتها المستقلة كما عبر عنها التاريخ ـ وليس خيالنا ـ في تجاربه الوحدوية.

هذا المبدأ البديهي في المنهج العلمي لا يزال «غريباً» على الفكر الوحدوي.

إن نحن أردنا دراسة ظاهرة الانتحار مثلاً، فلا نرجع إلى خيالنا، وإلى ما قد يتصوره هذا الخيال حول طبيعة الظاهرة والأسباب التي تؤدي إليها، كما أننا لا نكتفي بدراسة حادثة واحدة. على العكس، إننا ندرس هذه الظاهرة كما حدثت، أولاً، أي في حوادث الانتحار نفسها، نرجع إلى عدد كبير منها، نقابل بين الأوضاع المختلفة التي أحاطت بها، نقارن بينها ونحاول أن نكشف عن السمات الواحدة العامة التي تُعيد ذاتها فيها، وبذلك نصل إلى تصور موضوعي علمي عن طبيعتها وأسبابها. وما ينطبق على ظاهرة الانتحار ينطبق على جميع الظواهر الاجتماعية الأخرى من الثورة إلى الطلاق.

إن أردنا زراعة بستان من البرتقال، فلا نختار أرضاً تعبر في شكلها عن ذوقنا الفني، بل أرضاً يمكن موضوعياً أن تكون ملائمة لهذا القصد، مهما تناقضت مع هذا الذوق. إننا لا نقول مثلاً: كم يكون جميلاً أن نزرع هذا البستان في قمة جبل ترتفع أربعة آلاف متر عن سطح البحر، لأن شجرة البرتقال تموت ولا تنمو في أرض من هذا النوع. على العكس، إننا ندرس نوع التربة التي تسمح بنمو شجرة من هذا النوع ونحلل تكوينها وتركيبها، ونختار عند زراعة بستان من هذا النوع، أرضاً مماثلة لهذه التربة. وهكذا دواليك!

في تحديده إلى الوحدة، وهي قضية الوحدة الأساسية والأولى، كان الفكر الوحدوي حتى الآن كفكر من يقدم دراسة أو نظرية حول طبيعة الانتحار، الطلاق، الجريمة، الثورة، الخ. . . ولكن من دون أن يدرس ظاهرة أي من حوادث الانتحار، الطلاق، الجريمة أو الثورة، أو كمن يريد زراعة بستان من البرتقال في قمة جبل شاهق العلو، أي إنه فكر من دون قيمة علمية.

إنه لشيء غريب وغريب جداً جداً أن يغفل فكر يزعم العلمية هذا البده العلمي الأولي في تعيينه للطريق إلى الوحدة. السبب هنا لا يعود فقط إلى الإطارات النفسية والعقلية الغيبية اللاواعية التي تسود هذا الفكر، ولكن إلى سمة الخمول أيضاً التي تميزه. فهو إن أهمل هذه الطريق في تعيين الطريق إلى الوحدة، فلأن ذلك يتطلب

أيضاً جهداً فكرياً كبيراً جدياً يمتد لسنوات عديدة من الدراسة المتواصلة المستمرة. السبب لهذا الإغفال المُدهش، هو أن هذا الفكر يأبى، كما ذكرت سابقاً، أن يدفع ضريبة الجهد الفكري الكبير في دراساته.

إن كنا نؤمن حقاً بالمنهج العلمي الاجتماعي. وإن أردنا حقاً تحديد طريق وحدوية علمية، يجب علينا، كما يفترض هذا المنهج، الرجوع إلى الأشكال التاريخية للعمليات الوحدوية التي كانت تنتقل فيها مجتمعات مجزأة أو جماعات منفصلة، من حالة تجزئة إلى حالة وحدة، فندرس الكيفية التي كانت تتم بها هذه العمليات، ونحاول أن نرى إن كان يوجد فيها بعض الاتجاهات الواحدة التي تعيد ذاتها فيها جميعها أو في أكثريتها الساحقة. فإن وجدنا اتجاهات من هذا النوع وجب العمل بها. لأن تكرر ظاهرة بهذا الشكل يعني بوضوح أن طبيعة العملية الوحدوية نفسها تفرض هذه الاتجاهات، وأن كل عمل وحدوي يجب أن يتميز بالوعي لها والرجوع إليها، إن هو أراد أن يكون ناجحاً وفعالاً.

عندما يتماثل السلوك الاجتماعي السياسي حول مسألة معينة، في أوضاع متماثلة، في مجتمعات مختلفة، فذلك يعني أن هناك قوى واحدة أو متماثلة تكمن وراءه، أي عوامل هامة تسود هذا السلوك وتؤدي إلى نتائج واحدة، بصرف النظر عن إرادة الأفراد. إن كانت السوسيولوجيا تستطيع مثلاً التنبؤ بدقة، في مجتمع معين، بعدد الذين ينتحرون، بعدد حوادث الطلاق، حوادث الانهيار النفسي، حوادث القتل، نوع معين من الجريمة، الخ... إن كان ذلك ممكناً، فلأن هناك خلفية اجتماعية موضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد تتحكم أساسياً بهذه الظواهر.

ما يميز العصر، أو العقل الحديث، ليس أشكالاً جديدة من المعرفة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والهندسية، بل هو نوع من الوعي الجديد لازم هذه المعرفة، فكان قاعدة، منطلقاً ومحوراً لها. إنه وعي ينطلق من الفرضية التالية. وهي: أن الظواهر الاجتماعية التاريخية، وليس الظواهر الطبيعية فقط، تتميز بقوانين عامة أو علاقات انتظامية تسودها وتتحكم بها، وأن على الفكر العلمي؛ ليس فقط تمحيص صحتها والتحقق منها، بل الوصول إلى تلك القوانين أو العلاقات العامة وتحديدها.

الخلق الفكري الكبير هو الذي يحول التعدد إلى وحدة، هو الذي يستطيع أن يكشف وراء الظواهر والأحداث، والتحولات والتناقضات، مبدأ عاماً موحداً يسودها.

* * *

القرار السياسي ينطوي على اختيارات تدور حول مقاصد، وأخرى تدور حول وسائل، وأي فصل بين الأولى والثانية هو فصل مصطنع. جميع القادة ورجال الدولة الكبار أدركوا بشكل فريد أهمية الوسائل الأساسية، أن ليس هناك من قرار سياسي صحيح حر من دون إعداد دقيق للوسائل الأساسية، أن ليس هناك من قرار سياسي صحيح حر من دون إعداد دقيق للوسائل، وأن السلوك السياسي الفعال لا يقتصر على مجموعة من الأفكار والمفاهيم العامة، مهما كانت عقلانية وصحيحة، بل يتجاوزها إلى اختيار واعٍ للوسائل الفعالة التي يمكن لها أن تربط بينها وبين الواقع، وتجعل الواقع منفتحاً لها. اختيار مقاصد معينة يفترض معرفة واعية للوسائل الصحيحة التي يمكن أن تخدمها، ويجب أن يتمّ في ضوء وسائل يمكن أن تدفع بها إلى الأمام، وأن تحققها.

مسألة الوحدة هي قبل كل شيء فيزيولوجياً: الطريق إلى الوحدة، وليست مسألة أناتوميا (Anatomy)، أو تشريح التركيب الذي تنتهي فيه.

عملية التحول من التجزئة إلى الوحدة لا تستطيع، ولا يمكن، ولا يجب أن تحدد مقدماً ـ بشكل مفصل ـ شكل الوحدة. المهم هو كيفية الوصول إلى الوحدة وليس تركيبها. الانشغال بهذا التركيب هو انشغال مثالي، لأن المسألة الأساسية هي طريق الوصول إليه، ولأنه سيتقرر أساسياً في ضوء الأوضاع التي تحيط به عند تحقيق الوحدة.

رؤية ما نحتاج إلى صنعه تختلف عن معرفة كيفية صنعه. المشكلة الأولى التي يواجهها الفكر الوحدوي (وبالتالي العمل الوحدوي) ليست تقرير ما يجب صنعه (أي الوحدة)، بل تقرير كيف يجب أن نصل إلى ما نقرر صنعه، ليس إرادة الوحدة بل الطريق التي يجب على هذه الإرادة اتخاذها في الوصول إلى الوحدة.

ما يفصل بين الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية، مثلاً، هو تناقض في

المنطلق، أو بالأحرى التناقض الذي كان يُفترض وجوده في المنطلق، فالثانية تنشغل بمقاصد وأهداف نهائية، والأولى بالقوانين والاتجاهات التي تسود حركة التاريخ في مرحلة معينة، وتدفعها نحو المجتمع الاشتراكي. إن قصد ماركس وأنجلز النهائي، مثلاً، كان قريباً من قصد توماس مور، وكامبينيلا، وأقرب من ذلك إلى قصد سان سيمون وفوريه وأوين، وأكثر قرباً من قصد باكونين. القصد النهائي كان متماثلاً، ولكن ماركس وأنجلز تميزا عن هؤلاء بالتوكيد على ضرورة الكشف عن الاتجاهات الموضوعية التي تدفع نحو هذا القصد، أو عن «القوانين التي تسود عملية التحول في المجتمع». إنهما حددا الاشتراكية المثالية بأنها ذلك النوع الذي يطرح أولاً الهدف الذي يريده، ثم يحدد الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيقه، بينما الاشتراكية العلمية تكون علمية بالقدر الذي تقتصر فيه على تفسير حركة التاريخ وتوجيهها.

أهمية الطريق إلى الوحدة لا تتضح من ناحية علمية فقط، بل من ناحية تاريخية، لأننا نجد باستمرار أن دعاة مقاصد جديدة واحدة كانوا يتقاتلون فيما بينهم حول الطريق التي يجب اتباعها في تحقيق هذه المقاصد، أكثر من اقتتالهم على إعداد هذه المقاصد. إننا نستطيع، كما تكشف تجارب التاريخ الدينية، أن نسامح ونعتدل مع الذين لا يشاركون في إيماننا، ولكن ليس هناك من مكان للعفو والاعتدال مع الذين يدعون إلى طريق مختلفة إلى هذا الإيمان.

الظاهرة نفسها تطالعنا في التجربة الشيوعية الحديثة. فالشيوعيون كانوا سابقاً يخصون بعدائهم الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا يقولون بطريق أخرى إلى المجتمع الاشتراكي، ومن ثمَّ، ابتداءً من الانشقاق بين الاتحاد السوڤياتي ويوغسلافيا، وانتهاءً في الانشقاق الأخير بين الأول والصين الشعبية، كانوا يتخاصمون فيما بينهم، في بعض الأحيان على الأقل، أكثر من خصامهم مع الأنظمة الرأسمالية نفسها.

المفكر الوحدوي الحقيقي ـ بَلْهَ كل مفكر سياسي اجتماعي حقيقي ـ الذي يستطيع أن يكشف عن حل لمسألة الوحدة، ليس الذي يتمسك بالقصد من دون وعي أو إدراك للديالكتيك الموضوعي الذي يمكن أن يقود إلى هذا القصد، ليس الذي يشغل نفسه بمشاكل آنية، ويعطي أجوبة فعالة في المدى القصير، بل هو الذي يستطيع

أن يغلب الفائدة والمفاهيم البعيدة المدى على المفاهيم والفائدة القصيرة المدى، الذي يستطيع أن يحدد مواقفه في ضوء إمكانات الواقع واحتمالاته في فترة معينة، فيساعد على دفع تلك التي تخدم القصد، وتجميد التي تتعارض معه. ولكن كي يتم له هذا، يحتاج إلى نظرة وحدوية علمية جامعة لتجارب التاريخ الوحدوية والقوانين التي تكشف عنها، يستطيع بها أن يسلخ نفسه عن الأحداث اليومية والآنية، ويميز بين الخاص والعام، فيخضع الأول لحركة الثاني.

الانشغال بالأحداث اليومية والانغماس بقضايا آنية، من دون نظرية وحدوية علمية من هذا النوع، جعلا الفكر الوحدوي عاجزاً عن توقع الاتجاهات والنتائج البعيدة المدى وسيادتها، عاجزاً عن الإفادة من تسخير الاحتمالات الوحدوية التي تكشف عنها، تجربتنا الوحدوية الحديثة تدل بوضوح، لا يتداخله أي غموض، أن البُعد الذاتي، من وعي ومشاعر، كان قاصراً عن مجاراة التاريخ وليس فقط تقدمه كما يجب على كل فكر ثوري صحيح.

ليس من الغريب، في الواقع، أن تسود المفاهيم المحدودة والقصيرة النفس والمدى، لأن الحياة نفسها تشغلنا بمشاغل آنية. لهذا، فإن النظر إلى بعيد أو التفكير في المدى البعيد يتطلّبان التمرد على هذه الحياة اليومية والإطارات النفسية العقلية اللاواعية التي تفرزها في أنفسنا. يلوح لي، في بعض الأحيان، أن الفكر الوحدوي يواصل الحديث عن الوحدة كي يملأ الفراغ الفكري الذي يتخبط فيه، ويقنع نفسه أن هذا الفراغ غير موجود.

كل قصد سياسي يحتاج إلى درجة من الإيمان العفوي بأن الوسائل التي يستخدمها؛ أو التي يمكن أن تتوفر له، كفيلة بأن تحققه. أو على الأقل، بأن تدفع بقوة نحو تحقيقه. الإيمان التام بقدرة وسائل من هذا النوع هو طبعاً أمر غير ممكن، ولكن كي يمكن للقصد أن يوجد ويستمر، يجب على دعاته أن يقتنعوا أن الوسائل التي يعتمدها هذا القصد تستطيع تحويل الواقع إلى الوجهة التي يريدونها، أو بأن قدرتهم في توجيه الأحداث نحو الغاية التي يبغونها، هي قدرة معقولة بسبب نتائج إيجابية تترتب على ممارستها. ولكن إن كنا نؤمن بقصد معين، ولكن من دون طريق

واضحة تدل على إمكان أو احتمال تحقيقه، فإن الإيمان بالقصد يضعف ويصبح من الصعب استمراره. عندئذ يتولد شعور باليأس، أو الفراغ الذي ينتج عن شعور بالعجز عن صنع أي شيء فعال في تحديد وجهة الأحداث ودفعها في اتجاه وحدوي.

ولكن، بما أن الظواهر الاجتماعية تشكل عالماً موضوعياً يخضع لقوى واتجاهات موضوعية مستقلة، وبما أن التأثير في توجيه هذا العالم يرتبط بإدراك هذه القوى والاتجاهات، والعمل معها بغية توجيهها في وجهة معينة، فإن القصد الذي نبغيه يرتبط إذاً بنظرية علمية حول الظاهرة التي ننشغل بها، والتي تشكل في موضوعنا الحالي، الظاهرة الوحدوية. لهذا، إن نحن أردنا تصحيح سير العمل الوحدوي وتجنيبه التخبط واليأس، فإننا نحتاج إلى فكر وحدوي جديد يتمثل في نظرية وحدوية تكشف عن القوانين العامة التي كانت تسود تجارب التاريخ الوحدوية في الانتقال من حالة تجزئة إلى حالة وحدة. هناك مراحل في تاريخ الفكر، أي فكر، لا يجب فيها إصلاح نمط فكري معين فقط، كي يمكن الحفاظ على دوره ومعناه، بل تغييره من الجذور، وخلقه في صورة جديدة، كي يمكن الحفاظ على دوره ومعناه. المرحلة التي يمر فيها الفكر الوحدوي حالياً هي من هذا النوع. إنها تحتاج إلى نسف الأشكال التي اقترنت به حتى الآن وإفراز نمط جديد.

عندما لا يقوم العمل الوحدوي على قوانين، أو اتجاهات موضوعية تكشف عنها تجارب التاريخ الوحدوية، فإن هذا العمل يتمحور آنذاك على مشاعر ونزوات شعورية، أو في أحسن الحالات، على تطلعات مثالية ومواقف تبشيرية. وعندما لا ينقاد لفكر موضوعي علمي، فإنه ينقاد بالضرورة لتخريجات لفظية. وعندما لا تسود وجهته قواعد علمية، فإنه يتجه من منطلقات واستجابات عاطفية تقوده بطريقة غير مباشرة ومن دون وعي إلى انتهازية سياسية. لهذا لم يكن من الغريب أن نرى أن الأحداث التي رافقت العمل الوحدوي حتى الآن كانت، رغم التبشير الوحدوي الذي لازمها، تنتهي في تكريس الإقليمية، واستمرارها واتساعها، بدلاً من تجاوزها أو انحسارها.

الفرق بين الموقف الوحدوي العلمي وبين الموقف الوحدوي التبشيري، هو أن

الأول يعبر عن ذاته إيجابياً، والثاني يعبر عن ذاته سلبياً، الاثنان ينطلقان من تمرد على الواقع الإقليمي، ومن ولاء للعقل الوحدوي. ولكن الأول يستطيع أن يقول لنا كيف يمكن دفع الواقع وتحريكه نحو هذا القصد، والثاني يعجز عن ذلك، لأن منطلقاته الشعورية والمثالية تخرجه من حركة هذا الواقع، وتفصل بينه وبين ديالكتيك هذا الواقع الموضوعي المستقل. الأول يستطيع أن يبلور معاناته الذاتية الوجدانية للقصد الوحدوي في تخطيط موضوعي عملي يستطيع به تجاوز الحدود الإقليمية وتهديمها، والثاني يبقى أسير هذه المعاناة لا يستطيع الامتداد بها عبر هذه الحدود وفوقها. لهذا، ليس من المبالغة القول: إن الفكر الوحدوي التبشيري يتصل بصلة مباشرة قوية بالفكر المرَضي (Neurotic) لأن كليهما يمثل خروجاً من الواقع.

إننا لا نستطيع أن نحكم على الناس في ضوء ما يقولونه. لا نستطيع تقويم سلوكهم بما يحددون به أنفسهم، ولكن بما هم عليه وبما يصنعونه. كلمة «يجب» تأخذ معنى علمياً عندما تكون الحالة التي تدعو إليها في حيز الممكن ونطاق التحقيق. القول بأنه يجب أن تتوفر عناية صحيحة بالمرضى، يمثل تصريحاً علمياً لأنه ممكن التحقيق، ولكن القول بأنه يجب ألاّ تكون هناك أيّ انفجارات شمسية أو نجمية، هو قول غير علمي، لأنه يستحيل على الإرادة الإنسانية.

القول بالوحدة يجب أن يعين الطريق إليها، والتعيين العلمي الوحيد لها يرتبط بتجارب التاريخ الوحدوي والقوانين التي تكشف عنها. كل تعيين لا يتبع هذه الطريق يكون غير علمي، وبالتالي فريسة «تبشيرية» قد تسيء إلى العقل الوحدوي أكثر بكثير مما تحسن. أزمة الفكر الوحدوي تتمثل قبل كل شيء في نمط فكري لا يرجع أبداً إلى هذه التجارب ولا يعي في الواقع حتى ضرورة ذلك. المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يقدم صورة فاقعة اللون من هذا النمط، بكل ما ينطوي عليه من «تبشيرية» بليدة الذهن، ومن خمول وكسل.



# النقد السيـاسـي

# (1)

# التناقض بين العقلانية الاقتصادية والتعدد السياسي

إننا نبدأ بالنقد السياسي لأن المسألة المطروحة هي مسألة الوحدة العربية، أو العمل الوحدوي الذي يمكن له أن يقود إليها، بما أن هذا يعني قضية إنشاء دولة واحدة توحد أجزاء الوطن العربي من الخليج إلى المحيط في كيان سياسي واحد، فإن الناحية السياسية تتقدم على أوجه النقد الأخرى لهذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه عندما نتكلم على أولية العنصر السياسي، فالمعنى هو أولية محدودة ونسبية، أي ترتبط بوضع خاص، بمسألة معينة، هي كيفية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة، إن الأمر لا يتعلق، بكلمة أخرى، بأولية تاريخية سببية (Causality).

* * *

هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يقول، كما ذكرنا في المقدمة، إن خلق الروابط والارتباطات التقنية والتنمية الاقتصادية الواحدة عبر الوطن العربي، هو الذي يحقق الوحدة العربية، وبذلك ينزع عن العنصر السياسي كل استقلال وقدرة على المبادرة التاريخية، متجاهلاً أو جاهلاً أن هذا العنصر يتميز بُبعد خاص يكشف على الأقل عن قدر من الاستقلال عن هذه البنية التحتية والنظام الاقتصادي الذي يمثلها، وأن هذا الاستقلال النسبي يعود إلى قوى أخرى غير اقتصادية، من سياسية

وإيديولوجية، وتاريخية، ونفسية، وثقافية، واجتماعية، وأخلاقية. إن الملاحظات التالية التي نوردها، على سبيل المثال، وليس الحصر طبعاً، كافية للتدليل الحاسم على اعتباطية هذا المفهوم اللاعلمية، على كونه خطأ، وشكلاً من أشكال ما يمكن تسميته بـ«الأمية الفكرية الحديثة».

القوى الاقتصادية، التقنية، والمواصلات الحديثة أدّت، ولا شك، إلى توسيع سلطة الدولة وتركيزها، وإلى دمج وحدة الحياة السياسية وتعميقها في المجتمعات والأمم الحديثة، ولكن الانتقال من ذلك إلى القول: إن هذه القوى والمواصلات تحقق النتائج نفسها بين أمم وكيانات سياسية مختلفة منفصلة، تتجاهل التجربة التاريخية الحديثة كلها، التي تكشف بوضوح أن تلك القوى والمواصلات لم تخلق، في الواقع، وحدات سياسية أو دولاً جديدة، بل دعمت وقوّت وحدات ودولاً كانت موجودة قبل بروزها في شكلها الحديث المتطور.

العالم قد يكون «واحداً» من ناحية تقنية، وحتى من حيث القوى والروابط والمشاكل الاقتصادية الواحدة، ولكن هذا لا يعني ، مع الأسف ـ كما نرى بوضوح عندما ننظر إلى هذا العالم ـ أنه أصبح «واحداً» من ناحية سياسية. من هذه الناحية نرى، على العكس، أنه أصبح أقل وحدة اليوم، مما كان عليه سابقاً، ومنذ ظهور نظام الدول القومية الحديثة.

التجربة التاريخية تدل ـ حتى الآن على الأقل ـ على نقيض هذا المفهوم، وهو أن علاقة هذه القوى، والمواصلات، والروابط ، والارتباطات بتوسيع حدود الوحدات السياسية ودفعها في أشكال أكثر شمولاً واتساعاً في وجهة تنظيم عالمي، هي علاقة عكسية، إذ مع تقدمها وتطورها، ازدادت الدول الحديثة عدداً، ورسوخاً في التمسك بإطاراتها القومية وكياناتها المنفصلة. المواصلات والقوى الاقتصادية والتقنية الحديثة سهلت بشكل هائل الاتصال بين مختلف أجزاء العالم، وربطت دوله بشبكة معقدة من الروابط المتزايدة الاتساع والنمو، ولكنها في الوقت نفسه أعطت هذه الأخيرة قدرة لا سابق لها في تعثير ذلك الاتصال. منذ مئة عام، مثلاً، كان يمكن لأي فرد أن يسافر إلى أي مكان يريده إن كان يملك التكاليف المالية التي يتطلبها سفره. أما

اليوم، فإن وحدة العالم التقنية وترابطه الاقتصادي لا يفيدانه شيئاً إن كانت تنقصه «ورقة» واحدة بين «الأوراق» العديدة التي يجب أن تكون في حوزته عند سفره من مكان إلى آخر. العالم التقني والاقتصادي الواحد جعل من السهل على الإنسان أن يسافر عبر العالم كله في بضعة أيام، ولكنه جعل من الممكن أيضاً لفرد لا يملك الأوراق الضرورية أن يسافر عبر العالم، فيمر من ميناء إلى آخر من دون أن يُسمح له بالنزول إلى أن يقضي نحبه في هذا التنقل.

إن عالم التكنولوجيا، والعلم، ، والتجارة، والمواصلات، والمواد الأولية والترابط الاقتصادي، والمشاكل الاقتصادية والقضايا المختلفة التي تتفرع وتنتج عن ذلك، أصبح عالماً واحداً، ولكن حتى الآن لا نرى أي تطور سياسي «فوقي» يجاري تطور هذه البنية أوالمقومات المادية التحتية الواحدة. إننا لا نرى، في الواقع، أيّ دلائل تبشر بذلك. إن نهاية الاستعمار أدّت إلى ظهور عدد كبير من الدول الصغيرة الضعيفة التي لا تتميز بشيء من المقومات الاقتصادية الحديثة التي يجب أن تتوفر لها. فمن عام (1960) إلى عام (1966)، مثلاً، تضاعفت تقريباً نسبة الدول الصغيرة جداً ـ أي حيث يقل الدخل القومي العام عن مليار دولار، وعدد السكان عن خمسة ملايين ـ فارتفعت من (20٪) إلى (40٪) تقريباً من النظام الدولي.

هناك أكثر من تسعين بلداً بين البلدان النامية يقل عدد سكان الواحد منها عن خمسة عشر مليون نسمة، وهو عدد إن ضُرب بدخل فردي معدله بضع مئات من الدولارات في العام، فإن النتيجة تكون في كثير من الأحيان أن أسواقه بالكاد تعادل حجم مدينة أوروبية صغيرة، أصغر بكثير مما يجب لأجل أسواق ذات وزن في الكثير من قطاعات الإنتاج الصناعي.

في عام (1800) كان في أوروبا أربع عشرة لغة قيد الاستعمال، في (1900) كان هناك ثلاثون، وعشية الحرب العالمية سبع وثلاثون لغة، وما لا يقل عن ذلك حالياً. أوروبا كانت تضم (21) دولة في عام (1871)، و(30) في عام (1914)، وأكثر بعد ذلك. هذه البعثرة القومية لا تتمثل فقط في الدول الجديدة في أفريقيا مثلاً، بل في أوروبا نفسها، في البلدان الصغيرة العديدة التي تضمها، كالبلدان الإسكندينافية أو فيما

يُسمى بالبلدان الصغيرة العديدة التي تضمها، كالبلدان الإسكندينافية أو يسمى بالبلدان ذات سيادة الطابع البريدي، إشارة إلى صغرها، كموناكو، ولوكسمبورغ وسان مارينو، وأندورا، وليشتنشتين، الخ...

إن عدد الدول التي تشارك في النظام الدولي عن طريق تبادل التمثيل الديبلوماسي، والعضوية في مؤسسات دولية، اتسع من (25) دولة في عام (1815) إلى (40) دولة في عام (1900) وإلى (60) دولة في عام (1920)، وإلى أكثر من (50) حالياً. هذا يعني أن عدد الدول والأمم المستقلة المنفصلة كان يزداد بدلاً من أن يقلّ مع تطور وامتداد شبكة المواصلات والروابط الاقتصادية والتقنية بين أجزاء العالم.

العلم والتكنولوجيا ربطا العالم بشبكة محكمة من المواصلات وشملاه بروابط اقتصادية؛ تمتد إلى جميع أجزائه، ووضعاه وجهاً لوجه أمام مصالح وحاجات واحدة ملحة. ولكن صورة عالم موحد ينعم بالتعاون والوحدة والسلام، لم تنمُ مع تطور هذه المعرفة العلمية والروابط التقنية والاقتصادية. على العكس، كانت الحروب تزداد؛ ليس فقط من ناحية كمية؛ بل في قدرتها على التدمير والقتل، كانت الأسلحة تزداد قوة على الفتك والإفناء؛ إلى أن أخذت تهدد الآن بقاء الإنسانية كلها، وحتى جميع أشكال الحياة على هذه الأرض.

«البلقنة» السياسية والقومية التي نجدها في كل مكان من العالم تقريباً؛ رغم الجوار الجغرافي الواحد، والروابط والمصالح أو الضرورات الاقتصادية الواحدة، تدل بوضوح على عجز هذه الأخيرة عن تفسير عمليات التوحيد السياسي أو عن الدفع الفعال نحوها. المبدأ القومي الذي يعين الحدود والفواصل بين الدول المختلفة، دلل بوضوح على أن الوحدات السياسية التي يشكل، قاعدة لها هي، في أكثر الأحيان، صغيرة بشكل لا ينسجم مع الضرورات التقنية والاقتصادية الحديثة، ومقومات التنمية أو التطور الاقتصادي، ولكن رغم ذلك يستمر هذا المبدأ قاعدة لهذه الوحدات. وعجزه من هذه الناحية أصبح بارزاً منذ خمسين عاماً، أي منذ كارثة (1929) الاقتصادية التي ترجع فيما ترجع إليه، إلى عجز الاقتصادات القومية على تنسيق عملها في ضوء عالم اقتصادي مترابط. والأزمة الاقتصادية الحالية ترجع أيضاً، فيما ترجع

إليه، إلى السبب نفسه، ولكن رغم ذلك، لا نرى أن هذه الضرورات والروابط التقنية والاقتصادية تدفع إلى تشكيلات سياسية تعبر عن منطقها أو واقعها.

لقد أصبح من الواضح الآن أن تطور الرأسمالية لم يؤد إلى أيّ حكومة عالمية بسبب ما يترتب على التطور من مواصلات متشابكة، وترابط اقتصادي تقني، وسوق تجارية اقتصادية عالمية واحدة. فنمو المنافسات الامبريالية، وزيادة تبلور المشاعر القومية بدلاً من زوالها، وانتشار الفواصل التجارية، وظهور الاقتصاديات القومية، الخ... كل هذه الظواهر خلقت مجموعة جديدة كبيرة من الدول والقوميات تزايدت عدداً ورسوخاً مع تلك التطورات الاقتصادية والتقنية التي كان يُفترض بها أن تُزيل كياناتها المستقلة، وبدلاً من رأسمالية عالمية تجابه بروليتاريا عالمية، نجد عدداً من الدول والاقتصادات القومية التي تتصارع وتتنافس بشراسة؛ لنذكر هنا ما كتبه ماركس في «البيان الشيوعي» من «أن البورجوازية أعطت، في استثمارها السوق العالمية، طابعاً عالمياً للإنتاج والاستهلاك في جميع البلدان... ونزعت عن الصناعات أساسها القومي»... ولكن هذا التحول لم يرافقه، كما نرى الآن بوضوح، أي إلغاء للحواجز القومية، أو لتجزئة العالم السياسية، بل كانتا تزدادان تشعباً وترسخاً، والتاريخ لم يشاهد وحدات سياسية إقليمية جديدة تتسع وتمتد مع هذه القوى التقنية والاقتصادية، بل على العكس تماماً، شوهدت وحدات سياسية صغيرة تُخضع هذه التطورات لهويتها القومية.

إن «كارل كوتسكي» ـ صوت الماركسية الغربية في بداية هذا القرن ـ رأى أن اللغة تشكل أهم عنصر في تكوين الأمم، ولكنه أكد في الوقت نفسه أن تطور قوى الإنتاج والمواصلات والأسواق التجارية، يفرض ضرورات اقتصادية تؤدي، أولاً، إلى زوال الأمم والقوميات الصغيرة؛ وثانياً، إلى وجود لغة عالمية واحدة، وثالثاً، إلى الأممية البروليتارية[1]. ولكن التحولات السياسية التي حدثت فيما بعد، ابتداء من تفكك الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، وتتابع ظهور وحدات سياسية جديدة، وقوميات مختلفة تبعاً لحدود لغوية، كانت نقضاً واضحاً لهذا المفهوم الاقتصادي.

(1) Davis, H.: Nationalism And Socialism, Monthly Review, 1967, pp. 140-142.

في نهاية الحرب العالمية الأولى وجد دعاة ما يمكن تسميته بالعقلانية الاقتصادية؛ أن الحدود الجديدة التي وضعتها معاهدات السلام للدول الأوروبية هي حدود مصطنعة لأنها تنسجم مع القوى والروابط الاقتصادية والتقنية الجديدة التي تتجاوزها. «لقد كان من السهل على ذوي التفكير المجرد شجب ترتيبات السلام كبلقنة لأوروبا. . . وعلى علماء الاقتصاد التدليل بالإحصاءات الصناعية والمالية أن الدول الجديدة غير عملية، إنهم كانوا على قدر كبير من الصواب، ولكن الشعور القومي لا يهتم كثيراً بالإحصاءات؛ فالمسافر الذي شاهد النشوة التي كانت تعبر عنها شعوب كسبت آنذاك حريتها، كان يرى بوضوح أن الحدود التي نتجت عن معاهدات الصلح ما كانت على صواب فحسب، بل كانت حتمية أيضاً»[1].

إن مفهوم الأمة ـ الدولة الذي تجسد في قومية القرن التاسع عشر؛ بلغ في الواقع قمة تطوره في عام (1919) وما بعده، أي إن حدّته كانت تزداد مع تقدم التطور الاقتصادي التقني وتشعبه. فقبل هذا التطور الحديث لم يكن هناك أيّ علاقة ضرورية بين الدولة كوحدة سياسية وبين الأمة كوحدة ثقافية، ولكن مع هذا التطور حصلت، ابتداء من الثورة الفرنسية، محاولة لدمج هذين المبدأين.

إن التطور الأساسي لمبدأ القومية في القرن العشرين، لم يكن دمج بلدان صغيرة في دول كبيرة، بل العكس، أي تفكك امبراطوريات ضخمة وتشتتها إلى قوميات ودول صغيرة عبّر عنها سياسياً مبدأ حرية تقرير المصير، فكيف يمكن لهذا المفهوم الاقتصادي أن يفسر تحول الامبراطورية النمساوية الهنغارية مثلاً؛ إلى الدول التي حلت محلها؟. . أو قيام العدد الكبير من الدويلات الهزيلة، من ناحية اقتصادية، في آسيا وأفريقيا. بعد الحرب العالمية الثانية؟. . إن تشكيل هذه الدول، والدويلات الجديدة، في البلقان، في آسيا، في أفريقيا، كان في الواقع نتيجة ضرورات ثقافية أو سياسية، وليس نتيجة ضرورات اقتصادية. بل كان وجودها يتناقض، في الواقع، مع هذا الترتيب الجديد.

(1) Butler, H.: The Lost Peace, 1941, P. 124.

لقد زادت التكنولوجيا الحديثة الإنتاج كثيراً، ولكن تنظيم هذا الإنتاج بقي في صعيد قومي. أهم أدوات المواصلات الجديدة، من قومية ودولية، كانت في بعض الأحيان ملك الدولة، ودائماً تحت سيطرة الحكومات القومية، استهلاك السلع الأجنبية زاد؛ ولكن الاستهلاك المحلي زاد بسرعة أكبر. التجارة العالمية زادت، ولكن التجارة في داخل الأمة الصناعية زادت بسرعة أكبر. العملية والاعتمادات المالية، والصناعة المصرفية، شريان الرأسمالية الصناعية، كانت ذات ميزات دولية، ولكنها كانت تقوم على أسس قومية. طبقة العمال أيضاً التي اعتبرها الماركسيون وأمميون آخرون أنها غير قومية، مالت إلى التمحور على الهوية القومية، وإلى التعبير عن وطنية حادة تزيد حدة على وطنية الصناعيين وأصحاب المصارف.

إن التطور التكنولوجي والاقتصادي قد يعزز روابط وقوى تتجاوز الدولة ـ القومية، ولكنه من ناحية أخرى، يزيد من حريتها واستقلالها عن الموارد الطبيعية خارج حدودها فلا تحتاج إلى التوسع. التحديث يعني حالياً، بالنسبة للبلدان النامية، التحرر من الاعتماد على محصول أو مورد واحد. وعندما تتم عملية التحرر والدمج القومي في العالم، فإن التوسع القومي يُصبح لاغياً، وهو إن حدث يجابه قوة أكبر بكثير؛ وهي قوة القومية الدفاعية.

كتب أحد المفكرين يقول: «صراع عصرنا هو بين قومية أثنية التركيز (ethnocentric) وبين تكنولوجيا أرضية التركيب». والمجتمع الدولي ازداد انقساماً بين روابطه الاقتصادية وتعدده السياسي القومي. فهناك قوى تكنولوجية واقتصادية وعلمية؛ تدفع نحو اقتصاد عالمي مترابط، ولكن الدولة القومية لا تزال تشكل محور ولاء وانتماء الناس، والوحدة الأساسية للسلوك السياسي.

لغز العصر الحديث هو أنه على الرغم من انحسار التعدد الثقافي أو الانبهام المتزايد للحدود الثقافية في العالم، فإن القومية السياسية أو الدولة ـ القومية تزداد رسوخاً وحدّة. حركة التاريخ أضعفت باستمرار المتناقضات الثقافية وقربت ثقافياً بين مختلف الشعوب، ولكن هذه الشعوب كانت في الوقت نفسه تزداد اغتراباً عن بعضها بعضاً.

الحدود الثقافية كانت تنحسر وتضعف تدريجياً أمام سلسلة من الثورات الحديثة التي ابتدأت في نهاية القرون الوسطى، في الثورة الجغرافية والتجارية، ومن ثمَّ في عصر النهضة، الثورة العلمية في القرن السابع عشر، العقلانية في القرن الثامن عشر، العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر، الثورة الآلية، والذرية، والإلكترونية، الخ. . . في القرن العشرين. ولكن بينما كانت الحدود الثقافية تضعف أمام هذه التطورات، كانت الحدود القومية ترتفع وتزداد كثافة مع الوقت.

هناك شعوب ذات ثقافة واحدة تقريباً كالتي نجدها مثلاً على ضفاف الراين أو في كندا والولايات المتحدة. المقاييس الموضوعية لا تفسر هذا الاختلاف، لأن التصورات الذاتية التي تنتج عن تاريخ منفصل في ظل دولة منفصلة؛ هي التي تشكل العامل الحاسم.

قصة الامبراطورية الهنغارية ـ النمساوية كانت قصة صراع عنيف بين قوميات متخاصمة. كان من المعتقد في فييَنّا أن مجموعة الروابط الاقتصادية، والملكية، والدينية، تمنع بقوتها الكبيرة، التجزئة. ولكن فيينا لم تأخذ بالاعتبار قوة القومية ونموها الكاسح. يكشف التاريخ بوضوح أنه عندما يكون هناك شعور قومي قوي، فإنه يتابع طريقه، بصرف النظر عن المنافع والمصالح الاقتصادية أو ضدها، إن شعوب السّار، ودانتزيغ، وتريستا، مثلاً ـ وقد اضطرت إلى الاختيار بين الرفاهية الاقتصادية، والقومية ـ صوَّتت بشكل ساحق للثانية. والآن نرى كيبيك تسعى للانفصال عن كندا من دون أي اعتبار للضرورات والمصالح الاقتصادية، ورغم الإنذارات التي تحذرها من كارثة اقتصادية إن تمَّ هذا الانفصال. يخلص «فانير» من دراسته الكلاسيكية الشاملة للاتحادات الجمركية والاقتصادية ـ إلى القول: «إن قوة الشعور القومي تستطيع التغلب على أيّ اعتبارات أخرى»، إنها تسود عقول الناس، وتتحكم بسياسة الحكومة، حتى عندما تكون ـ إلى حد كبير وبكل طريقة ممكنة ـ مناقضة جداً لما يبدو أنه، وهو في الواقع، مصالح الشعب الاقتصادية الأساسية، القبول بحقيقة المفهوم القائل إن روابط الولاء يجب أن تكون بالضرورة ذات طبيعة اقتصادية كي تكون قوية، أو القبول من دون تردد بالمفهوم القائل إنه حيث تكون الروابط الاقتصادية

قوية بشكل طبيعي أو مصطنع، فإن الميول السياسية تصبح بالضرورة أيضاً قوية، هو، في الواقع، رفض لكل الدروس التي تقدمها التجربة التاريخية في هذا الصعيد.

إن تعريف الأمة نفسه «كما جرى استخدام هذه العبارة في نظرية حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى كان أساسياً تعريفاً سياسياً. فالأمة هي مجتمع يشكل أو يرغب في تشكيل دولة»[1]. إن إعلان سيادة الأمة ترادف مع تطابقها مع الدولة، ولهذا يمكن القول إن الشعور القومي الحديث قام أساسياً على فكرة الدولة السياسية وليس على فكرة الأمة التي لا تمثل في الواقع معنى سياسياً. الوحدة الثقافية والاقتصادية التي عبرت عن ذاتها في القوميات أو الأمم الحديثة، تبعث في الواقع، ولم تتقدم الوحدة السياسية في تاريخ نشوء هذه الأمم والدول الحديثة. إننا، في الواقع، ابتداء من العصور الوسطى وانتهاء في العصور الحديثة التي تشكلت فيها وعبرها الدول القومية الجديدة، نرى أن عملية هذا التشكيل كانت سياسية، وأن الاختلافات في اللغة والثقافة والجنس كانت ذات أثر ضئيل نسبياً.

* * *

أوروبا، حيث بلغت هذه القوى والمواصلات والروابط التقنية الاقتصادية أكثر أشكالها تقدماً، عانت رغم ذلك أشد أشكال التجزئة السياسية والإيديولوجية في تاريخها. تاريخ أوروبا؛ وهي المنطقة التي كانت مسرح هذا التطور الاقتصادي التقني، هو، في الواقع، فريد من هذه الناحية. فنحن لا نجد في أي مكان آخر من العالم هذا العدد الكبير من الدول القومية التي تعيش منذ عدة قرون في هذا النوع من التجاور الجغرافي الاتصال المباشر المستمر، وهذا في زمن كان يزداد فيه ـ باطراد ـ الترابط الاقتصادي التقني بينها.

أوروبا تمتعت في العصور الوسطى (800 ـ 1450) بالوحدة الوحيدة التي توفرت لها، وذلك عندما كانت الروابط والارتباطات الاقتصادية والتقنية الواحدة مفقودة تقريباً، وليس في العصر الصناعي الحديث الذي أفرز هذه العلاقات. اتساع هذه

(1) Cobban, A.: The Nation State And National Self-Determination, Thomas Crowell co., 1969, p. 133.

الأخيرة وتشعبها كانا يقودان إلى تجزئة سياسية متواصلة، وليس إلى دمج أو توحيد سياسي. حتى في العالم الأكاديمي نرى أن هذه التجزئة حلّت محل وحدة سابقة. ففي تلك العصور كان من الطبيعي للمدرسين الجامعيين الانتقال من بلد إلى آخر والتدريس في جامعات مختلفة، كانتقال توما الأكويني الإيطالي، وألبرت ماجنوس الألماني إلى باريس والتدريس فيها. ولكن العالم الأكاديمي الأوروبي حالياً لا يعرف هذا الانفتاح السابق. فالجامعات الأوروبية لا تسمح عادة لأساتذة أجانب بكراسٍ دائمة ثابتة فيها.

ما يمكن تسميته بـ«ثورة النمو الاقتصادي» في غربي أوروبا في الربع الأخير من القرن الماضي، لم يزد من وحدتها، ولم يقرب بينها سياسياً، «وارتفاع مستوى المعيشة وتوفر فرص أكبر قادا إلى نمو إضافي في الشعور القومي»[1].

«على الرغم من الطائرة والمذياع، فإن مناطق أوروبا الأربع الكبيرة (السلافية، الجرمانية، اللاتينية، والانكلوسكسونية) لا تزال كما يكتب «هنري دي مان» في كتاب «ما بعد الماركسية»، «من ناحية روحية أكثر عزلة عن بعضها البعض؛ مما كانت عليه في القرن الثامن عشر».

حركة العمال عانت، منذ الأممية الأولى، تبايناً قومياً مطرداً في العقلية والأساليب، واتجاهاً ينمو باستمرار نحو الاستقلال الفكري من قبل المنظمات القومية، وتوكيداً متزايداً على البواعث التي تدفع طبقة العمال في كل بلد إلى الاندماج في المجتمع القومي. هذا التطور بلغ قمته في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

كل من يحاول أن يُرجع الصراعات القومية التي تمزق حركة العمال إلى تناقضات في المصالح الاقتصادية، يقع في الخطأ نفسه الذي يقع فيه الماركسي الذي يخلص، من العالمية المجردة للمصلحة الطبقية إلى وحدة الإرادة السياسية العالمية. هذا التباين القومي المتسع يرجع إلى أسباب أعمق من تناقضات المصالح البسيطة.

إن الصعوبة الحقيقية تبدأ عندما نريد خلق إرادة سياسية عالمية من الإدراك

(1) Ward, B,: 5 Ideas that change the World, Norton, 1959, p.37.

المتوفر لمصلحة عالمية. الاقتصادي يستطيع بسهولة التدليل على أن مصالح طبقة العمال ترتبط عالمياً بشكل أقوى مما هي عليه قومياً. هذا التدليل ممكن، في الواقع، وبالسهولة نفسها فيما يتعلق بكل طبقة أخرى في المجتمع، ومنها الطبقة الرأسمالية. أيّ طبقة في أوروبا، مثلاً، لا تجد مصلحتها الاقتصادية في وحدة أوروبية على غرار الولايات المتحدة؟. . الصعوبة هي في كون إرادة الناس لا ترتبط بإدراك الحقائق الاقتصادية، بل بمشاعر ورغبات وميول أكثر عمقاً، هي التي تحدد الشكل الذي تدرك به الطبقات المختلفة مصالحها.

ما يميز ـ بشكل خاص ـ هذا الشعور القومي لطبقة العمال، هو أنه ليس أبداً من بقايا مرحلة سابقة لم تكن قد حققت فيها هذه الطبقة وعيها الطبقي، وأنه، على العكس، نتيجة صعودها الاجتماعي السياسي.

المفهوم الماركسي يرى أن تطور الاقتصاد العالمي ووسائل المواصلات والاتصال، يخلق حضارة عالمية تُضعف وتقضي على الحضارات المحلية. إنه مفهوم ينطوي على بلبلة تعود إلى الخلط بين مضمون الحضارة وبين أوضاع الحضارة التقنية.

كل شيء يشير إلى إمكان قيام حضارة عالمية واحدة. ومما لا شك فيه أن التطور السريع لوسائل المواصلات والإنتاج نحو التوحيد العالمي، يبرر الاعتقاد المتفائل بمستقبل أحسن. ولكن وسائل المواصلات ووحدة المصالح تشكل شروطاً للحضارة، وليست الحضارة ذاتها. إنها تحتاج إلى الوقت كي تخلق هذه الحضارة ذاتها، وبانتظار ذلك، من الممكن أن يحدث تباين متزايد بين الأشكال الحضارية يمتد إلى قرون، ولا ينتهي إلى وحدة، أو ينتهي بحروب تدمر، ليس الثقافة الإنسانية فقط؛ بل أشكال الحياة نفسها.

عصر الحضارة الرأسمالية نفسها يوفر لنا أحسن الأمثلة على ذلك. فالرأسمالية، وإن أخذت تسود الإنتاج كله منذ القرن التاسع عشر فقط، فهي قد ابتدأت، في الواقع، مسيرتها الناجحة في القرن الخامس عشر، وبالضبط إثر تطور المواصلات العالمية. ولكن نتيجتها الأولى كانت تدمير وحدة حضارة القرون الوسطى وإقامة حضارات قومية خاصة. والظاهرة الخاصة التي رافقت صعود البورجوازية الاجتماعي

كانت ـ في الواقع ـ تشكيل الدول القومية؛ الذي امتد من نهاية القرون الوسطى حتى الحرب العالمية الثانية. والشعور القومي الذي كان غريباً عن القرون الوسطى وتطور على يد البورجوازية وبالاعتماد على نماذج من العالم الكلاسيكي، وذلك في مرحلة كانت وسائل المواصلات الجديدة قد حققت ثورة في الاقتصاد. وفي القرون التي أصبح فيها العالم وحدة من الإنتاج والاستهلاك، ازدادت حدة الشعور القومي إلى درجة أصبح فيها «ديناً» حقيقياً يُرغم الأديان السابقة على خدمته أو يحل، محلها. ومن يتأمل هذا التناقض يجد فيه أسباباً قوية كافية، على الأقل، بأن لا يتسرع، فيخلص من وجود المذياع والتليفيزيون والمواصلات الهاتفية والبرقية، والطائرات، والمراكب الفضائية. الخ. . . إلى القول ببروز مجتمع عالمي واحد.

إن الروابط والقوى الاقتصادية والتقنية عجزت، ليس فقط، عن خلق وحدة سياسية ترغب فيها الشعوب الأوروبية، بل عن تقوية الروابط والأواصر الإنسانية في داخل هذه الشعوب. وما يحدث أمام أعيننا في الغرب حالياً، هو تناقض متزايد بين التطور التقني والرفاه الحديث، من ناحية، وبين عزلة الفرد واغترابه، من ناحية أخرى؛ فمع ازدياد الروابط التقنية والمنجزات المادية، نرى أن العزلة والاغتراب يزدادان استفحالاً بين أفراد المجتمع الواحد، مما يدل بوضوح على أن التطور التقني والاقتصادي لا يزيد الروابط الإنسانية بين الناس.

إن أوروبا تملك، إن اتحدت سياسياً، الطاقة المادية والبشرية والمعرفة، والأدمغة التي تسمح لها بأن تقف كإحدى الدول الأعظم في مواجهة المستقبل. ولكن رغم هذه الضرورة الاقتصادية، فإنها لا تسير في هذا الطريق. والآن، في مجابهة التضخم الهائل الذي خلق موجة عاتية من القلق حول مستقبلها والشك في قدرتها على مجابهة هذا المستقبل، فإن الأمم الأوروبية تزداد انغلاقاً على ذاتها وتشبثاً بقومياتها والانطلاق من مصالحها الخاصة، بدلاً من الانطلاق من الواقع الاقتصادي، من الضرورة الاقتصادية في تحقيق وحدتها. فبدلاً من السعي وراء هذه الوحدة والانهماك بها، تزداد هذه الأمم انشغالاً بقضاياها ومشاكلها الخاصة الضيقة.

هذا لا يعني طبعاً أنني أدعو إلى الدولة ـ القومية ضد تجاوزها، وإلى التمسك

بها ضد حكومة عالمية! . . إنني في الواقع أعتقد أن مستقبل العالم يتطلب تجاوزها، وأن حاجاته ومشاكله وقضاياه أصبحت تدعو إلى هذا التجاوز، وتدفع ليس نحو حكومة عالمية فقط بل نحو حكومة اشتراكية أيضاً إن نحن فهمنا من ذلك ضرورة وجود تخطيط عالمي عام لاقتصاد العالم ومشاكله المشتركة يحقق العدالة الاجتماعية، والحرية الإنسانية للجميع؛ وثانياً، ضرورة وجود سلطة عالمية سياسية دستورية تشرف على ذلك.

ولكن عندما أقول هذا لا أقوله من وجهة نظر ماركسية، أي من وجهة نظر ترى أن هناك شيئاً من الحتمية التاريخية يسير في هذه الوجهة. إن الدولة القومية تعبر عن مصالح البورجوازية في أن إلغاء الملكية والرأسمالية يعني زوال هذه الدولة والحدود القومية، وأن البروليتاريا هي أداة هذا التحول السياسي، وأن شبكة المواصلات والاتصالات التي ألغت المسافات تفرض مجتمعاً واحداً، الخ. . . إن أهم «الحاجات» التي تدفع التاريخ إلى التطور نحو هذه الوجهة هي حاجات أخرى منها: تزايد سكان العالم بشكل سريع رهيب، تلوث المحيط، جواً وبراً وبحراً، إلى درجة أصبحت تهدد أشكال الحياة نفسها، الحروب والأسلحة الذرية، الأسلحة البيولوجية والكيميائية، سيادة الفضاء، الخ. . . إن ضبط هذه التطورات يفرض وجود سلطة عالمية مستقلة، وهي سلطة لا تنسجم مع الدولة ـ القومية في أشكالها وميولها التقليدية.

* * *

إن تشكيل الدول الجديدة في البلقان كان نتيجة ضرورات قومية، ثقافية وسياسية، وليس نتيجة أيّ ضرورات اقتصادية. وهذه الأخيرة كانت تتناقض، مع هذا الترتيب الجديد. وتطوره الاقتصادي الحديث لم يؤد إلى توسيع وحدة بلدانه السياسية، بل إلى إضعاف وإزالة ما كان يوجد منها، سواء في المرحلة الإقطاعية أو المرحلة الستالينية. وبروز الانقسامات الإقليمية كان يرافق هذا التطور، وقاد داخل الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية إلى ظهور القادة القوميين الذين أعلنوا هوية قومية خاصة في كل إقليم. والظاهرة نفسها عادت إلى الظهور في المرحلة الشيوعية ابتداءً من أواخر الخمسينات.

إن نمو قوى الإنتاج وعلاقاته، والروابط الاقتصادية، ووسائل المواصلات وحركة التصنيع والتحديث في إطار نظام اشتراكي واحد، لم يقوِ وحدة يوغسلافيا أو يجعلها أكثر رسوخاً ومتانة مما كانت عليه في الماضي. إن يوغسلافيا القديمة استمرت وحافظت على وحدتها عن طريق نظام ملكي صربي مركزي، ويوغسلافيا الجديدة تحقق ذلك عن طريق حزب كلّي مركز السلطة، هذا الحزب هو الذي يشكل محور وحدتها وقاعدتها، وليس قوى وعلاقات الإنتاج الجديدة الواحدة في ظل نظام اشتراكي واحد. ويوغسلافيا تخاف الآن من انفراط عقد هذه الوحدة، أو من انحسار كبير يصيبها بعد زوال تيتو، الذي يرمز إلى هذه الوحدة، ويستقطب عناصرها ويدعمها بمكانته الكبيرة في البلاد.

فالحزب الواحد، إذن، وليس أية روابط أو عوامل اقتصادية، هو الذي يحفظ حتى الآن وحدة يوغسلافيا، وهو الذي سيبقى ضمانة لهذه الوحدة طالما لا يتوفر بديل سياسي منه. فعلى الرغم من التطور الاقتصادي الذي حققته يوغسلافيا في الربع الأخير من هذا القرن، وعلى الرغم من ازدياد الروابط الاقتصادية والتقنية بين أجزائها، فإن الاتجاهات والولاءات المحلية الانفصالية ازدادت نمواً وقوة، ولولا الحزب الذي يشملها جميعها بتنظيمه الجامع ووحدته، لكانت البلاد خسرت على الأرجح، وحدتها الحالية. فالآلة الحزبية المركزية هي التي توفر التوازن الهش بين جمهورياتها[1].

والولاءات القطرية، والانتماءات القومية المحلية تستمر في مجابهة الحزب بأكبر تحدّ له، يزداد ولا يضعف مع الوقت. ويهدد وحدة الحزب نفسها. هذا التطور دفع، في الواقع، تيتو إلى تغيير أو إصلاح الدستور بشكل يعطي الجمهوريات المختلفة درجة إضافية أعلى من الاستقلال. وتحقيق هذا الإصلاح يجعل يوغسلافيا أقرب إلى الكونفيدارسيون (Confederation) منها إلى الاتحاد (Federation).

إن جامعة الشيوعيين اليوغسلاف، أو الحزب الشيوعي، تتشكل في الواقع من مجموعة أحزاب محلية ذات إطار قومي في صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، الجبل الأسود، بوسنيا، ومقدونيا، وهي تدافع عن مواقف مختلفة تبعاً للجمهوريات التي

(1) Martinet, G,: Les Cing communismes, Editions du seuil, Paris, 1968. P. 132.

تمثلها. لهذا، فإن الحكومة والبرلمان اليوغسلافيين لا يعرفان اتجاهات يسارية، يمينية أو وسطية، بل تكتلات صربية، ومقدونية وسلوفينية، الخ. . . «هذا الوضع يوحي أنه بعد وفاة تيتو، يصبح الجيش العنصر الوحيد في الحفاظ على وحدة يوغسلافيا»[1].

لهذا، يرى دجيلاس مثلاً أن ضعف وحدة الحزب، وهو ضعف يكشف عن ذاته باستمرار، ويزداد مع الوقت، سوف يُضعف ليس فقط القوى الداخلية التي تساعد على استمرار يوغسلافيا كدولة مركزية، بل فكرة يوغسلافيا نفسها. ثم يخلص إلى القول بأن هذه الوحدة «تتبخر أمام أعيننا»[2].

هذا يعني، بكلمة أخرى، أن وحدة يوغسلافيا تشتق من عنصر سياسي، أن اتساع شبكة الروابط التقنية والاقتصادية وتطور قوى وعلاقات الإنتاج في اتجاه واحد، لم يدعما هذه الوحدة، ولا يستطيعان حمايتها، وأن ضعف هذا العنصر السياسي أخذ يهدد وجودها نفسه كدولة.

ما ينطبق على يوغسلافيا ينطبق على تشيكوسلوفاكيا التي لم يؤد تطور الروابط التقنية والاقتصادية وقوى الإنتاج وعلاقاته فيها، إلى صهر المشاعر القومية المحلية المختلفة في بوتقة واحدة؛ وهو ينطبق بوجه عام على بلدان البلقان كلها، كما ينطبق على الاتحاد السوفياتي نفسه، حيث نرى حركة إحياء للثقافات والهويات القومية المحلية. لهذا يكتب «دجيلاس» أيضاً أن التذمر القومي الذي تعانيه قوميات يوغسلافية سينفجر في الاتحاد السوفياتي مع نمو الاتجاهات الديمقراطية فيها، وخصوصاً لأن المجموعات القومية المختلفة لا تتمتع فيه بأي شيء يقارب الحقوق التي تتمتع بها القوميات التي تتشكل منها يوغسلافيا[3].

حتى في الدول القومية العريقة الجذور التاريخية كفرنسا، وبريطانيا، وإسبانيا، في الفلاندرز والألزاس، وبريتاني وحتى في البروفينس؛ في ويلز، واسكتلندا، في

(1) Ibid, P. 134.

(2) Djilas, M.: The Umperfect Society, Tr. Cooke, D. Harcourt, Brace and World, 1969, pp. 214-215.

(3) Ibid, P. 216.

مناطق الكاتلان وإلباسك، وبين الفلامينغ والوالون، الخ. . . رأينا ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى ظهور اتجاهات جديدة تنادي بالانفصال وحرية تقرير المصير، رغم الروابط التقنية والمصالح الاقتصادية القومية الواحدة التي كانت تنمو باطراد في هذه البلدان، هذه الحركات الانفصالية كانت تنمو، في الواقع، مع نمو هذه الروابط التقنية والاقتصادية واتساعها.

في فرنسا، مثلاً، وهي أعرق القوميات الأوروبية الأخرى تاريخياً، ازداد ظهور الولاءات الإقليمية ونموّها في القرن العشرين، أي مع تطورها الاقتصادي وازدياد الروابط والارتباطات الاقتصادية التقنية التي تربط بين أجزائها المختلفة. برزت، في الواقع، بشكل دعا بارِّيس (Barris) إلى القول بأن القومية الفرنسية تتشكل من قوميات إقليمية. والجغرافي «فيدال دي لابلانش» دعا إلى إعطاء الظاهرة الإقليمية الجديدة اسم «نظرية المناطق الجغرافية» كعقلنة لها. ليس هناك طبعاً أية أسباب اقتصادية تفسر هذه الظاهرة. على العكس، كان يجب على هذه الأسباب أن تُزيل ما بقي منها بدلاً من تغذيته وتقويته، لو صح المفهوم الاقتصادي في تشكيل الوحدات السياسية.

وفي إسبانيا كان الشعور القومي المحلي بين الكاتلان والباسك يزداد ويؤدي إلى العنف، رغم التنمية الاقتصادية الكبيرة التي حققتها؛ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. فالمشاعر الإقليمية الانفصالية كانت تزداد إلى درجة جعلت المفكر المعروف، دي مادارياجا يكتب «إن الانفصالية هي الحافز الأول للإسباني الذي تنقصه الخبرة السياسية»[1].

وفي بريطانيا، نجد أن تطورها الاقتصادي التقني لم يلغِ الحركة الانفصالية في ويلز واسكتلندا. بل على العكس، ازدادت هذه الحركة شدة، وعلى الأخص في اسكتلندا، حيث نال الانفصاليون أكثر من (30٪) من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، في عام (1974). هذه الانتخابات دلّت على أن هذه الحركة تتمتع، وإن كانت لم تحقق مقاصدها، بدعم شعبي واسع.

(1) De Madariaga, S,: Spain, 1942, p.181.

وفي بلجيكا لم يختفِ الانقسام القومي بين الوالون والفلامينغ رغم التطور الاقتصادي التقني الكبير الذي حققته البلاد، بل كان يزداد، ويؤدي إلى الاقتتال، ويهدد بتجزئة البلاد.

وتطور كندا الاقتصادي لم يلغِ الفروق القائمة بين الجزء الإنكليزي والجزء الفرنسي، بل زاد من حدتها. والجزء الفرنسي كان، في الواقع، يعبر عن رغبته في الاستقلال بشكل أكبر وأكثر وضوحاً مع هذا التطور.

ووحدة أسوج ونروج لم تزد قوة ورسوخاً مع تطورهما الاقتصادي. بل على العكس، انتهى هذا التطور إلى القضاء على الوحدة السابقة بينهما.

وحركة الوحدة في أميركا الوسطى عبرت عن ذاتها بقوة أثناء ركودها الاقتصادي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وليس حين ابتدأت تحقق درجة من التنمية الاقتصادية أو الروابط المشتركة فيما بعد. وما ينطبق على أميركا الوسطى ينطبق على أميركا اللاتينية من ناحية عامة. ولا نرى في أي مكان خطوات سياسية توحيدية ترافق هذا التطور الاقتصادي.

وفي بعض دويلات إفريقيا المتاخمة التي تشكل فيها الناحية الاقتصادية تفاهة، لم يحدث خدش في كياناتها السياسية المستقلة. وبلقنة إفريقيا السياسية خلقت، كبلقنة أميركا الوسطى أو جزر الكاريبي، كيانات سياسية مفتعلة مشوهة. وبلدان مثل الغابون ـ وعدد سكانها نحو نصف مليون، والتشاد، أو الكونغو برازافيل، وعدد سكان كل منهما يقل عن المليون ـ لا تشكل دولاً جدية، والوضع في جزر الكاريبي وأميركا الوسطى أسوأ من هذه الناحية، ولكن رغم ذلك لا نجد أية اتحادات تقوم نتيجة للضرورات الاقتصادية التي تفرضها كأداة تعبئة لمواردها.

إن إفريقيا تعني الآن أكثر من خمسين وحدة سياسية أو دولة، يبلغ معدل عدد السكان فيها بين الأربعة والخمسة ملايين، بينها ست وثلاثون دولة يقل عدد سكان الواحدة منها عن خمسة عشر مليوناً، وبينها ثلاثون يقل عدد سكان الواحدة فيها عن خمسة ملايين، واثنتا عشرة يقل عدد سكان كل منها عن المليون. والحدود السياسية التي تفصل بين هذه الدول هي في الغالب هزيلة، ومحرجة، ليس فقط من ناحية

اقتصادية، بل من ناحية اجتماعية أيضاً، لأنها تفصل عادة بين قبائل واحدة وتوزعها في كيانات مختلفة. هنا نجد الظاهرة التاريخية العامة التي رافقت ظهور الدول الحديثة. فالشعور القومي كان أولاً نتيجة خلفية أو حركة سياسية تطابق حدود دولة سابقة، على الرغم من أنها كانت حدوداً أو دولة فرضها الاستعمار بشكل مصطنع.

إننا نشير إلى جامبيا كمثل واضح عن البلدان ذات الحدود المصطنعة، التي تدين بوجودها كلياً للسياسة الاستعمارية. فهي تشكل «اقتحاماً لا عقلانياً» في أرض السينيغال التي تُحيط بها من جميع الجهات، ما عدا جانبها البحري، كما أنها من جهتها، تعزل إلى حد كبير المنطقة الجنوبية عن باقي السينيغال. من ناحية أثنية، لا يوجد أي فرق بين شعبي البلدين، ومن ناحية اقتصادية، يبدو أنه من المستحيل استخدام موارد السينيغال وجامبيا بشكل فعّال من دون تعاون وثيق، وهو تعاون تحول دونه الحدود السياسية.

إن التنمية الاقتصادية التي تحتاجها إفريقيا لخلق مجتمع حديث، تحتاج دون شك إلى وحدات سياسية إقليمية كبيرة الحجم في بعض مناطقها. هذا إن لم نقل إلى وحدة سياسية عامة لها ككل. ولكن حتى الآن لا نجد أية محاولة جدية ناجحة في هذا الصدد، رغم المنطق الاقتصادي البديهي الذي يفرض ذلك. وسبب هذا العجز يعود طبعاً، وقبل كل شيء، إلى عوامل سياسية، وهو يفرض في التغلب عليه وتجاوزه عملاً سياسياً ثورياً حاسماً.

إن نيكروما كان ينبه باستمرار إلى أن بلقنة إفريقيا خلفت وضعاً يستحيل فيه على دولها أن تتغلب فردياً على الشركات العالمية التي تعمل في صعيد «بان ـ إفريقي» وتمثل احتكاراً رأسمالياً ضخماً، وأن الطريقة الوحيدة في مقاومة هذه السيطرة الاقتصادية، وفي استعادة السيادة منها، هي العمل مثلها على صعيد إفريقي واحد، ينتج عن قيام حكومة اتحادية[1]، ولكن، رغم هذه الحقيقة الاقتصادية البديهية التي تلقى اعترافاً عاماً بها، لا تزال بلدان إفريقيا متقوقعة في إطاراتها السياسية المحلية

(1) Nkrumeh, K,: Neo-Colonialism, The last stage of Imperialism, International publishers, 1965.

العتيقة، العاجزة عن مجاراة حركة التاريخ. إن الرأسمال الغربي يتجاهل هذه الحدود القومية، ولكن هذه الحدود لا تتجاهل، مع الأسف، نفسها أمام الضرورات الاقتصادية التي تفرض ذلك.

إن الاستعمار السياسي كان يرى في المستعمرات مصادر مواد أولية يحتاجها في صناعته، وأسواقاً تستهلك منتوجاته. لهذا كان الإنتاج الاستعماري يتجه ويتركز على البلد المستعمر (بكسر الميم). كذلك شبكة المواصلات التي كان يخلقها كان القصد منها تسهيل انتقال المنتوجات من الداخل إلى الموانىء، وليس ربط أجزاء البلاد ببعضها بعضاً. إن بناء اقتصاد مترابط يقوم على التخصص في العمل، والإنتاج والتبادل التجاري بين أجزاء المستعمرة، لم يكن جزءاً من سياسة الاستعمار، ولم يكن مقبولاً كجزء من مسؤوليته، لهذا يمكن القول: إن ما كان يوجد من وحدة اقتصادية في المستعمرات كان بين المستعمر والمستعمرة، ويدعو، بالتالي، تبعاً للمفهوم الاقتصادي في الدولة، إلى ظهور وحدة سياسية بين الطرفين بدلاً من النضال السياسي والحروب في سبيل الاستقلال.

وفي الهند لا نرى المشاعر الانفصالية تتضعضع أو تنحسر، بل تزداد وتنمو بين شعوبها المختلفة، كالسيخ، والبنغال، والراجبوت والمادراسي، والماراساس، الخ. . . هذه المشاعر المحلية ازدادت تبلوراً وشدة في التعبير عن ذاتها بعد نيل الاستقلال، أي مع نمو وازدياد رقعة المواصلات والروابط الاقتصادية بين المجموعات العديدة التي تتشكل منها. فبدلاً من تذويب هذه الوحدات الاجتماعية الثقافية في الشخصية الهندية مع تقدم التنمية الاقتصادية وروابطها، نرى، على العكس، أنها كانت تزداد وعياً لهويتها الخاصة المنفصلة، فوحدات لغوية ثقافية، وبشكل خاص التيليجو، والمهاراشتريان، ووحدات قبيلية وبشكل خاص الناجا في أسام، والكثير من قبائل أوريسا وبيهار، ووحدات طبقية مغلقة (Caste) كالطبقات غير البراهمانية في مادراس، ووحدات دينية وبشكل خاص السيخ في البنجاب، الخ. . . «هذه الوحدات حققت وعياً لذاتها وشخصيتها واستقلالها لم تكن تعرفه قبل الاستقلال»[1].

(1) Weiner, M,: The Politics of Scarcity, University of Chicago Press, 1962, pp.16-17.

هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، ينسى أن الإنسان ليس كائناً اقتصادياً محضاً. ولو كان الإنسان هذا الكائن، أو كان التاريخ تعبيراً عن هذا العنصر الاقتصادي الصرف، لكانت تغيرت الحدود السياسية بسرعة غريبة في الكثير من مناطق العالم، في أوروبا، وفي أميركا اللاتينية، وفي إفريقيا، وفي آسيا. لو كان الإنسان هذا الكائن الاقتصادي لأسرعت بلدان عديدة في هذه المناطق إلى وحدتها الاقتصادية، وخلقت أجهزة مشتركة تعلو بها على حدودها الإقليمية، أو تهتم على الأقل بإنشاء أسواق واحدة واسعة توفر لها جميع الفوائد التي تنتج عن أسواق كبيرة. جميع الأوضاع الاقتصادية، والجغرافية نفسها، تفرض مثلاً وحدة إرلندا الشمالية مع إرلندا الجنوبية، وباكستان الشرقية، أو بنغلاديش الآن مع الهند، وجامبيا مع السينيغال، وغينيا الفرنسية مع سيراليون وليبيريا، والموزامبيك مع الاتحاد الإفريقي الأوسط، الخ... ولكن الاتجاهات السائدة تعمل في وجهة معاكسة.

إن كان الإنسان هذا الكائن الاقتصادي المحض، فما الذي يبرر إذن انقسام ألمانيا، وكوريا، وقبرص، وجزيرة تيمور أو جزيرة غينيا الجديدة؟.. إن كانت المصالح الاقتصادية هي التي تتحكم بالكيانات السياسية. فلماذا يريد سكان مولوكا الجنوبية الاستقلال والانفصال، عن إندونيسيا؟.. لماذا انهار اتحاد السينيغال ومالي، أو «الأسرة الإفريقية الشرقية» التي تضم كينيا وأوغندا وتانزانيا؟ الخ...

إن المتطلبات والضرورات الاقتصادية والتقنية والعلمية الحديثة تدفع نحو وحدات سياسية كبيرة، والأمم الصغيرة أصبحت لا تستطيع، بسبب هذه المتطلبات والضرورات، أن تجاري وتواكب العصر الجديد الذي يتطلب طاقات كبيرة لا تملكها هذه الكيانات الصغيرة. ولكن عندما نتطلع إلى الواقع السياسي الحديث لا نرى ما يدعم كثيراً هذا الاتجاه، بل على العكس، نجد أن النظرية التي غذتها التجربة الأميركية الاتحادية في تحول حكومات عديدة إلى دولة كبيرة، والقائلة بأن هناك تحولاً حتمياً من مجتمعات سياسية صغيرة إلى مجتمعات سياسية كبيرة، كانت وهماً حتى الآن. فالتحولات السياسية لم تجارِ أبداً القوى والمتطلبات الاقتصادية والتقنية والعلمية الحديثة. والتبعثر، أو أنموذج الدول «الشظايا» هو، كما يبدو، الاتجاه السائد. وهذا، مع الأسف، واضح كل الوضوح في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية حيث نجد الضرورة

أكبر؛ لتوسيع الكيانات السياسية أو خلق الدول الاتحادية الكبيرة الحجم الإقليمي.

الثورة الصينية الشيوعية لم تكن تهدف إلى تحرير الصين من الإقطاع والرأسمالية، والاحتلال والاستعمار فقط، بل إلى توحيدها؛ لأنها كانت ممزقة بين قوى داخلية مختلفة متناقضة تتنازع حول اقتسامها. ولكن الوحدة السياسية الجديدة التي حققتها في ظل «الماوية» لم تنتج عن ظهور وامتداد شبكة جديدة من العلاقات والروابط الاقتصادية والتقنية وقوى الإنتاج، بل عن ثورة سياسية اجتماعية امتدت إلى عشرات السنين، وأعدت، كنتيجة لها، الوحدة السياسية الجديدة التي خلقت، في دورها، قوى وعلاقات إنتاج جديدة، والوحدة الاقتصادية التي توفرت لها.

إن استمرار النظام الامبراطوري في الصين حتى عام (1911). وتاريخ الثورة الجمهورية، كان فقط ظاهرة خارجية تحجب وراءها انتقالاً فعلياً للسلطة من الدولة إلى القادة الإقليميين. ومن عام (1911) حتى استيلاء الشيوعيين على السلطة؛ كانت سياسة القادة العسكريين تهدد باستمرار استقرار وحدة الجمهورية واستقرارها. هذه الانقسامات الداخلية وغياب أي شكل صحيح من الوحدة كان يهدد بقاء المجتمع الصيني نفسه، وقد حفز قادة الصين في الربع الأول من القرن العشرين على اعتناق الشيوعية وتبني أسلوب لينين في التنظيم السياسي. وقد عبر ماوتسي تونغ عن هذا عندما كتب: «إنه لمن الضروري بشكل ملح تحويل الصين المجزأة إلى صين موحدة، كي يمكن سحق المعتدين اليابانيين، والحيلولة دون حرب أهلية، وبناء صين جديدة».

ومن أجل مجابهة الغزو الغربي، ومن ثم الغزو الياباني، وجدت الثورة أن المسألة الأولى الأساسية هي وحدة الصين القومية، وأن دولة مركزة واحدة وقوية ضرورة لا بدَّ منها إن هي أرادت التغلب على هذا الخطر وبناء صين جديدة. وعندما فشلت الجمهورية في أوائل العشرينات، عمت موجة من اليأس من إمكان تحقيق وحدة البلاد. وكثيرون آمنوا آنذاك أن العمل يجب أن يتجه نحو دعم الولايات الإقليمية المختلفة، وترسيخها، والعمل ضمن إطار من الاستقلال الذاتي الذي تمارسه. ولكن الثورة الشيوعية قضت على هذا الاتجاه، وعلى التجزئة التي كانت تهدد بتمزيق الصين، وأقامت دولة جديدة أداتها الحزب الثوري. والعمل السياسي

الثوري هو الذي حقق ليس فقط وحدة جديدة للصين، بل خلق أيضاً علاقات وقوى الإنتاج والوحدة الاقتصادية الجديدة أساساً للدولة.

إن الوضع في الصين، فيما يتعلق بالوحدة السياسية، كان من ناحية اقتصادية أكثر سلبية من أوضاع أخرى مماثلة، لأن الصين كانت موزعة ضمن امتيازات، القصد منها خدمة المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية.

وصحف الصين طالعتنا حديثاً عام (1974) بمناقشة الكوارث التي تحل بالبلاد إن هي فقدت وحدتها، وذلك في عرض للنكبات التي أصابتها بعد وفاة الامبراطور شن منذ ألفي عام، وهو الامبراطور الذي يُعتبر «الموحد» الكبير للصين، والذي غالباً ما قورن به ماوتسي تونغ. إن صحيفة «العلم الأحمر» وهي صحيفة الحزب الرئيسية نبهت إلى أن موت «شن» يقدم أمثولات سياسية مفيدة للصين في الوقت الحاضر. لا شك أن ماوتسي تونغ يُعد الأمة لوفاته، وهو يحذرها من كوارث يمكن أن تصيبها إن فشل القادة في الوصول إلى اتفاق موحد على خلافته، إذ قد يعني ذلك تمزق الصين إلى مناطق عديدة متناحرة، ويعني بوضوح أن الصين لا تعتمد على البنية التحتية الواحدة، وعلى قوى وعلاقات الانتاج الموحدة أو على زوال التناقضات الأساسية بين الأولى والثانية، وفي تكريس نهائي لوحدتها، بل تنبه بوضوح إلى دور العامل السياسي الأساسي في ذلك. فهي في خوفها على هذه الوحدة لا تشير إلى ما يجب صنعه في البنية التحتية كي تحافظ عليها، بل تنشغل بالصعيد السياسي.

وما ينطبق على الصين، ينطبق بشكل آخر، ولكنه مماثل، على الثورة الشيوعية في روسيا، فوحدة البلاد الروسية كانت قد تبعثرت بعد نجاح الثورة عام (1917) وإعلان مبدأ حق تقرير المصير للشعوب المختلفة التي تتشكل منها، فأدّى ذلك إلى ظهور حكومات جديدة تنادي باستقلالها وتعلن الانفصال، ولكن الثورة لم تسمح لهذا الاتجاه بأن يأخذ مجراه، بل قضت عليه في المهد، وعندما قامت الجمهوريات السوڤياتية في اتحاد جديد، لم يكن ذلك نتيجة تغيير في قوى الإنتاج وعلاقاته، أو ثمرة وحدة اقتصادية جديدة، بل نتيجة ظهور الدولة الثورية الجديدة التي غيرت هذه القوى والعلاقات، وعملت على إرسائها في وحدة اقتصادية جديدة.

وفي عام (1903)، ونتيجة لتأثير لينين، اتخذ المؤتمر الثاني لحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي قراراً «يحق تقرير المصير لكل الأمم التي تشكل جزءاً من الدولة». وعندما انفجرت الثورة، ظهر لينين من جديد كمدافع عن تحرير الأقليات في الامبراطورية الروسية، وأعلن في خطاب، في أيار ـ مايو، عام (1917)، بأنه «إن كانت فينلندا، أو بولندا، أو أوكرانيا، تريد الانفصال عن روسيا، فليس هناك أي شر في هذا، وأن كل من يقول بغير ذلك يكون شوفينياً».

إن البولشفيك رأوا مبدأ حق تقرير المصير ليس واضحاً بدرجة كافية فاستبدلوه بحق الانفصال. وفي عام (1917) قدم ستالين «تقريراً حول المسألة القومية»، الذي انطلق من الأساس القائل «بأن الأمم المظلومة التي تشكل جزءاً من روسيا يجب أن تُعطى الحق في أن تقرر بنفسها؛ إن كانت ترغب في البقاء جزءاً من الدولة الروسية أو في الانفصال عنها وتشكيل دولة مستقلة». بعد ذلك، اتخذ الحزب قراراً يعترف به «بحق كل الأمم التي تشكل جزءاً من روسيا في الانفصال وتشكيل دول مستقلة».

وأعلن لينين آنذاك أن الحزب يتنصل من أي قصد في المحافظة حتى على أوكرانيا عن طريق العنف، وأنه يدافع «الآن عن حق الأوكرانيين بالانفصال ولا يريد أن يفرض عليهم صداقته»[1].

ولكن بعد معاهدة بريست ـ ليتوفسك التي قبل بها الحزب بشروط ألمانيا لإنهاء الحرب، هال الحزب ما رآه من تفكك سريع للامبراطورية الروسية السابقة، فأعلن أن مبدأ الاستقلال القومي يُستخدم في بولندا، في أوكرانيا، في فينلندا، في أقاليم البلطيك، في القرم، وفي القوقاس لخداع الجماهير ودعم الثورة المضادة، وأنه أصبح في مناطق الحدود أداة لتطويق روسيا بدول معادية.

وفي تبرير رجوع الاتحاد السوڤياتي عن هذا الحق في الانفصال، أعلن ستالين عندئذ: أن حق تقرير المصير لا يستطيع، ولا يجب أن يكون عثرة في طريق طبقة العمال في ممارسة حقها بالدكتاتورية، وأن الأول يجب أن يعطي مكانه للثاني.

(1) Cobban, A,: Op. Cit. Pp. 136, 194, 195.

ولكن في عام (1920) ذهب زينوفييف إلى أبعد من ذلك في تفسير رجوع الاتحاد السوفياتي عن مبدأ حق الانفصال، فأعلن أمام سوفيات بطرسبرغ، أن روسيا رفضت سياسة الاستثمار، «ولكننا لا نستطيع أن نستغني عن بترول أذربيجان، أو قطن تركستان. إننا نأخذ هذه المنتوجات الضرورية لنا، ليس كالمستثمرين السابقين، بل كأخوة أكبر سناً يحملون شعلة الحضارة».

ولكن ستالين شرح الوضع بلباقة أكبر، فكتب بأن مناطق الحدود الغنية بالموارد والمواد الأولية معرضة للخطر من ناحية عسكرية، لأنها لا تستطيع أن تدافع عن وجودها المستقل من دون مساعدة روسيا العسكرية والاقتصادية، التي لا تستطيع هي الأخرى أن تحافظ على قوتها العسكرية والاقتصادية من دون مساعدة مناطق الحدود.

فالاتحاد السوفياتي، بكلمة أخرى، رجع عن مبدأ حق الانفصال للقوميات التي تشكل جزءاً من روسيا، لأنه رأى أن هذا الحق لا ينسجم مع مصالحه العسكرية والاقتصادية، ولهذا تحول هذا الحق إلى تجريدٍ لا قيمة موضوعية له، على الرغم من الاستمرار على القول به، وإدخاله كجزء من دستور عام (1936).

هذا الدستور أعطى حق الانفصال لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي، ولكنه كان في الواقع حبراً على ورق فقط. وهذا كان ظاهراً، مثلاً، في النشيد السوفياتي الوطني الذي أعلن «بأن روسيا الكبرى قد صهرت بشكل دائم اتحاد الجمهوريات الحرة الذي لا ينفسخ».

يذكر المؤرخ السوفياتي «روي ميدفيديف» في كتاب ظهر حديثاً في موسكو، أن المرحلة الستالينية مارست سياسة متحيزة ضد الكثير من القوميات الصغيرة، وفرضت ترحيل بعضها عن أوطانها، وأن عدد الذين كانوا ضحية هذه السياسة بلغ الخمسة ملايين. ومن ناحية أخرى، حدثت مبالغة كبرى في توكيد قومية الفرد، وخط القومية في جوازات السفر أصبح مهماً جداً، والعنصر الروسي في الاتحاد السوفياتي قُدم إلى درجة خلقت عبادة الأمة الروسية، وأنمت باستمرار الشوفينية الروسية، مما أدىّ إلى تقليص متزايد لحقوق الجمهوريات في الاتحاد[1].

---

(1) Medvedev R,: Let History Judge, Tr. Tylor, C, Alfred Knof ff, 1872 PP. 490-493.

إن ستالين رأى أن الحاجة لم تكن إلى اتحاد من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بل إلى جمهورية روسية سوفياتية اشتراكية تضم جميع القوميات. إنه لم يأخذ بالاعتبار مفهوم لينين حول الاتحاد الذي تبلور في مؤتمر الحزب العاشر عام (1921)، وكان في الواقع يقترح تصفية استقلال جمهوريات الاتحاد. وقد انتقد لينين بشدة موقف ستالين في رسالة بتاريخ (27) سبتمبر ـ أيلول عام (1922)، واقترح حلاً مختلفاً تماماً، أي خلق دولة من نوع جديد، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي يقوم على المساواة التامة بين هذه الجمهوريات[1].

هذه الملاحظات تدل بوضوح على أن وحدة الاتحاد السوفياتي لم تكن نتيجة وحدة وروابط اقتصادية وتقنية، بل نتيجة إرادة الدولة السياسية.

والاتحاد السوفياتي لم يكن أول ثورة اعترفت بحق الانفصال ثم رجعت عنه. فقبل ذلك اعترفت الثورة الأميركية به، ومن ثم الثورة الفرنسية التي تبعتها. ولكن فيما بعد، خاض الأميركيون في الستينات من القرن التاسع عشر حرباً أهلية كانت من أكثر الحروب دماراً آنذاك باسم الدفاع عن الاتحاد ضد الولايات التي أرادت ممارسة ذلك الحق، والفرنسيون فرضوا مبدأ الأمة الواحدة التي لا تتجزأ على كل من تساوره نفسه بالخروج عن وحدة دولتها. وفي كانون الأول ـ ديسمبر عام (1792)، أصدرت «جمعية العهد» قراراً يعاقب بالإعدام كل من يحاول فسخ وحدة الجمهورية الفرنسية، أو فصل أي جزء منها.

وروسيا والصين لم تكونا أول من ساد فيهما التخلف الاقتصادي وتحكم بالتنمية الاقتصادية، عن طريق العمل السياسي المركز، فقد سبقتهما إلى ذلك بلدان أخرى كألمانيا واليابان والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هذه البلدان لم تكن مضطرة أن تنتقل في جميع مراحل التنمية والتطور الاقتصادي التي مرت فيها ببطء وتدرج، عبر أجيال عديدة، كبعض البلدان الغربية الصناعية المتقدمة. ففي تبنيها لأحدث أشكال التكنولوجيا، والتنظيم الصناعي التي حققتها هذه الأخيرة،

---

(1) Ibid, P. 21.

انطلقت تلك البلدان من صعيد متقدم، من دون أن تعثر عملها أجهزة وأساليب عمل عتيقة.

في جميع هذه البلدان تقدمت الثورة السياسية على التصنيع، والثورة الصناعية مهدت لهما وقادتهما[1]. في ألمانيا نجد ثورة بيسمارك من فوق، وفي الولايات المتحدة نجد حرب الاستقلال ومن ثم الحرب الأهلية، وفي اليابان نجد ثورة المايجي. إن التحولات السياسية الجذرية في هذه الأمثلة لم تكن نتيجة وحدة اقتصادية جديدة، قوى إنتاج أو تطور اقتصادي جديد، ولم تحدث كتعبير عنها، بل، على العكس، كانت متقدمة عليها وهي التي صنعتها.

والتخلف الذي وجدت نفسها فيه، هو الذي دفع هذه البلدان إلى هذه الطريق السياسية في التغلب عليه.

في بداية القرن التاسع عشر، عبر «فريدريك لِيست» عن هذا عندما هاجم، لمصلحة ألمانيا المتخلفة آنذاك، «آدم سميث» وشركاءه لأنهم لم يدركوا أن الاقتصاد السياسي يتطلب استخدام سلطة الدولة لأجل بناء اقتصاد قومي. إنه اتهم مفهوم «اليد غير المنظورة» التي قامت عليه نظرية الـ (Laissez-faire) بأنه يقود إلى تقوية القوي على حساب الضعيف، فالاقتصاد القومي لا ينتج عن عمل قوى طبيعية، بل عن طريقة تدخل الدولة فقط، التدخل الذي رفضه الاقتصاديون الكلاسيكيون[2].

إن دولاً قومية عريقة كفرنسا، لم تحقق، في الواقع، وحداتها الاقتصادية الصحيحة من دون ثورة، إن ثورة (1789) هي التي قامت بذلك بعمل سياسي من فوق، ودمرت الحواجز والموانع الداخلية التي كانت تعثر حركة التجارة وانتقال رأس المال.

إن شمالي إيطاليا مثلاً تميز بنمط اقتصادي يختلف جذرياً عن النمط الذي ساد في الجنوب. ولكن ذلك لم يمنع وحدة إيطاليا، هذه الوحدة التي كانت نتيجة عمل

(1) Deutscher, L,: Ironies of History, oxford University Press, 1966, P. 55.

(2) Emerson R,: From Empire To Nation, Beacon Press, 1966 PP. 170-171.

سياسي منظم، وليس نتيجة عمل عفوي لقوى اقتصادية. الأنظمة الاقتصادية المختلفة في الكانتونات السويسرية لم تمنع وحدة سويسرا، التي كانت هي الأخرى نتيجة عوامل سياسية، جميع الدول القومية تقريباً تتميز بأشكال كبيرة وصغيرة من التفاوت أو التناقض الاقتصادي بين مناطقها المختلفة، ولكن هذا لم يمنع وحدتها السياسية. قبل العصر الحديث، كانت الحياة الاقتصادية ذات طابع محلي، ولكن ذلك لم يمنع ظهور الدول والامبراطوريات الكبيرة. في دول تتميز بعراقة تاريخية كبيرة كالصين وروسيا مثلاً، نجد أنه رغم درجة ما من الهوية الاقتصادية العامة، فإن الحياة الاقتصادية كانت أساساً حياة محلية، تدور في إطار من الاكتفاء الذاتي المحلي، أو في أسواق محلية محدودة بدلاً من الارتباط بالمجتمع أو الدولة ككل. إن تغيير هذا الواقع كان، كما رأينا، نتيجة ثورة فرضت وحدة اقتصادية وقوى إنتاج جديدة.

* * *

هذا المفهوم الاقتصادي يتجاهل أيضاً التجربة الشيوعية كلها في توكيده على التنمية والروابط الاقتصادية والتقنية، على التنسيق أو التكامل الاقتصادي عبر الوطن العربي كطريق إلى الوحدة، هذه التجربة، من الاتحاد السوفياتي، إلى يوغسلافيا، إلى تشيكوسلوفاكيا، الخ. . . تكشف بوضوح عن اتجاه عام نحو التأقلم القومي أو التقوقع المحلي. إنها بدلاً من أن تحقق في تقدمها ونجاحاتها الاقتصادية والتقنية وحدة سياسية أكبر، كانت تُضعف، في الواقع، الوحدة السياسية السابقة التي رافقتها عند بدايتها.

هذه التجربة ألغت نهائياً ـ ابتداء من العداء الذي فصل يوغسلافيا عن الاتحاد السوفياتي، وانتهاء بالعداء الذي يهدد بالحرب بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. والمفهوم الاقتصادي القائل إن التطور الاقتصادي التقني في إطار أنظمة شيوعية تلغي الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يقود إلى قيام مجتمع واحد. فهي تدل بوضوح على أن تماثل الأنظمة أو التركيب الاجتماعي الاقتصادي لا يضمن الوحدة. هذه هي الأمثولة التي يجب على دعاة المفهوم الاقتصادي في الوحدة؛ أن يتأملوا بها.

إن تقسيم العمل قد تقدم بعيداً في التحول إلى مبدأ يوجه السياسة الاقتصادية بين

البلدان الشيوعية، وانتقل من التجارة إلى الصناعة، من توزيع السلع إلى الإنتاج. في أواخر الخمسينات ابتدأت «لجنة التعاون الاقتصادي المتبادل» بالعمل كسلطة تخطيط عام، فخلقت مشاريع مفصلة في تخصيص الصناعات المختلفة وتنسيقها في هذه البلدان، وعملت على ربط التخطيطات القومية القائمة وتكييفها. ولكن عندما كانت العلاقات الاقتصادية تتطور بهذا الشكل وتتجه ابتداء من أواسط الخمسينات نحو خلق سوق مشتركة واحدة بين هذه البلدان، تقوم على أساس من المساواة والعدالة والتعاون لم تعرفه المرحلة الستالينية، كان التطور السياسي يتجه في وجهة أخرى معاكسة، تفصل بين هذه البلدان وتبعثر وحدتها[1].

كانت القومية، في المفهوم الماركسي، تعبيراً عن إرادة الطبقة البورجوازية التي تستخدم مفهوم الأمة بغية تأمين: حماية، ودعم مصالحها التجارية. والثورة الشيوعية رأت بالتالي أن إنهاء سلطة البورجوازية في الدول التي تحدث فيها، وإقامة نظام اشتراكي بدلاً منها، سيؤديان إلى إزالة هوية هذه الدول المنفصلة، التي تنسى آنذاك جذورها وأسسها القومية،، وتتحرر من المصالح القومية التي كانت تؤدي إلى المشاحنة والاقتتال في ما بينها، فتندمج في عالم اشتراكي واحد يقوم في أخوة اشتراكية ونظام مشترك جديد. ولكن هذا التصور قُتل في المهد، ولم يُقدر له أن يرى النور. فقد ارتطم بالهويات والمصالح القومية المحلية، وتبعثر سريعاً عند هذا الارتطام.

إننا نرى بوضوح الآن أن النتيجة كانت عكس ما كان يتوقعه هذا المفهوم الشيوعي أو الماركسي. فأهم تحول حدث في البلدان الشيوعية في الربع الأخير من القرن، كان عودتها إلى شخصياتها القومية المنفصلة رغم الروابط الاقتصادية والإيديولوجية والأنظمة المتماثلة. هذه البلدان لم تتنكر «الشيوعيتها»، ولكن من الواضح أنها لا تريد وحدة تتفرع منها، أن تلغي أو تمتص هويتها القومية المستقلة، أن تطغى على مصالحها القومية أو أن تتعارض معها.

إن التجارب الشيوعية الحديثة تدل بوضوح على أن الناس يشعرون بصلة مع

(1) Deutscher I,: The Great Contest, Bellantine Books, 1961, PP. 78-80.

مواطنيهم، في إطار الأمة أو القومية، هي أقوى بكثير مما يشعرون به من الصلة مع آخرين من قوميات أخرى ينتمون إلى الطبقة الاقتصادية الاجتماعية نفسها[1].

والصراع العنيف بين ستالين وتروتسكي كان، في الواقع، يمثل هذا لانتصار، انتصار الفكرة القومية على الأممية الشيوعية. لقد كان يدور، فيما يدور عليه، حول فكرة «الاشتراكية في بلد واحد»، أو «الدولة ـ القومية الناجحة» التي قدمها ستالين ضد فكرة تروتسكي حول «الثورة العالمية المباشرة». مصير تروتسكي كان التشرد، ثمَّ الاغتيال، ولكن مصير ستالين كان دكتاتورية الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية.

ابتداء من نهاية القرون الوسطى، كانت كل حركة تاريخية كبيرة في العصر الحديث تؤدي إلى ازدياد في حدة القومية. والحركات الشيوعية والاشتراكية لم تستطع، هي الأخرى، الإفلات من قبضة هذا الاتجاه العام. فمع ازدياد شبكة العلاقات التي تربط بين الفرد والمجتمع وتعقدها، كانت تزداد الرابطة القومية شدة وقوة، وتطلع الناس المتزايد إلى حكوماتهم التي يتوقعون منها خدمات متزايدة؛ كان يزيد من اعتمادهم على الدولة وارتباطهم بها، وبالتالي من شعورهم والتزامهم القومي. لهذا لم يكن من الغريب أن يفرض الشعور القومي ذاته على الأنظمة الشيوعية ويزداد بروزاً مع الوقت. ودلت التجربة الشيوعية بوضوح على أن الماركسية تستطيع أن تكون أممية طالما هي نظرية، ولكنها ما إن تتحول إلى الممارسة حتى تصبح قومية ذات شعور قومي شديد.

والفواصل التي تفصل حالياً بين الروس، وخصوصاً في اللغة، وبين القوميات الأخرى في الاتحاد السوفياتي، قد ازدادت وضوحاً مع الوقت بدلاً من الانحسار. هذا على الرغم من عملية «الترويس» التي حدثت، على الأقل، في المرحلة الستالينية. وما حدث كان، في الواقع، بروز القومية الحديثة في داخل الاتحاد السوفياتي. فالقوميات الأساسية التي يشملها ازدادت توكيداً لهويتها.

---

(1) Buchanan, W, Cantril, H,: How Nations See Each Other, University of Illinois, 1953.

إن «ميدفيديف» المؤرخ السوفياتي يكتب في كتابه: «حول الديمقراطية الاشتراكية»، «يجب أن نشير بشكل خاص إلى مختلف الأنواع والاتجاهات القومية والوطنية التي أخذت في السنين الأخيرة تلعب دوراً يزداد وضوحاً. . . هذا على الرغم من أنه كان من الممكن أن نتوقع؛ أنه بعد مضي نصف قرن على الثورة يجب ألاّ تكون هناك أية أرضية للحركات القومية والوطنية. . . إن نمو التوترات القومية الذي حدث في السنين الأخيرة، وبدء اتجاهات قومية تتجه بعيداً عن المركز في بعض مناطق البلاد، خلقا حالة غريبة عن إدراك الكثيرين من مفكرينا وقادتنا السياسيين».

إن الشيوعية كحركة واحدة، أو عالم واحد، لا توجد في الواقع، وإنما هناك شيوعية قومية فقط؛ تطالعنا في كل مكان من العالم الشيوعي، وهي شيوعية تؤكد نفسها باستمرار على حساب الوحدة التي كان قد حققها هذا العالم إلى حد كبير في المرحلة الستالينية. وكل من هذه الشيوعيات القومية تختلف عن الأخرى من ناحية إيديولوجية، في سياستها، وفي الواقع الذي خلفته.

«الحركة الشيوعية العالمية تمزقت منذ مدة طويلة إلى حركات قومية. . .» كما يكتب دجيلاس، «وكل التطورات الجديدة في الشيوعية تحدث اليوم تقريباً في حركات شيوعية قومية. . . وحدة حركة العالم الشيوعي أصبحت الآن غير معقولة حتى وإن وجد الاتحاد السوفياتي والصين لغة مشتركة، وهو أمر لا يمكن أن يحدث من دون زوال وجودهما كدولتين منفصلتين»[1]. ما يربط بين الشيوعيين الآن في مجال العلاقات الدولية أو يدفعهم إلى الوقوف معاً، هو الخوف من مخاطر داخلية وخارجية، أو نتيجة ضغوط تمارسها إحدى الدول الشيوعية الكبرى.

في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الخامس والعشرين، المنعقد في شباط ـ فبراير (1976)، في موسكو، نرى أن الأحزاب الشيوعية الغربية؛ وفي طليعتها الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي، تعلن استقلالها عن موسكو، وإرادتها في خلق انموذج شيوعي خاص بها؛ يلغي مبدأ «دكتاتورية البروليتاريا»، ويحترم الحريات الديمقراطية والطريق البرلماني. إن بليسونيه الذي تكلم باسم الحزب

(1) Djilas, M,: Op. Cit, P. 49.

الشيوعي الفرنسي أعلن أن الشيوعية في فرنسا «ستتميز بالسمات الخاصة بوطننا، وباشتراكية بالألوان الفرنسية». وقبل ذلك بيوم واحد، كان بيلينغوير، سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي، قد أعلن الشيء نفسه، وفسر «الدعم المتزايد» الذي يلقاه الحزب في إيطاليا، بقدرته على التكيف مع «السمات الخاصة» للمجتمع الإيطالي.

إننا نشاهد الآن، ليس فقط استقلالاً متزايداً بين البلدان الشيوعية، كان ينمو ويتسع رغم ازدياد الروابط الاقتصادية بينها، بل هوة تزداد اتساعاً بين البلدان الغنية والفقيرة. والاشتراكية لم تلغِ التناقضات الاقتصادية بين هذه البلدان، والهوة تتسع باستمرار بينها، وهذا ما يشكل ظاهرة كان يُعتقد أنها من خصائص النظام الرأسمالي فقط. ولكنا نرى أن قادة هذه البلدان يعترفون باستمرارها، وذلك في أنظمة ألغت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتبادل التجاري. إن قادة يوغسلافيا «يرون مثلاً أن هذه التناقضات الاقتصادية ليست ممكنة فقط بل حتمية»[1].

هذه التجربة الشيوعية تكشف، من ناحية أخرى، عن إن الاعتماد على العنصر الاقتصادي وتطور قوى وعلاقات الإنتاج، لم تؤدِ إلى تحقيق الثورة التي كان يُفترض أن تتحقق. فالحركة الشيوعية لم تستطع أن تفرز أية ثورة في الغرب، وهو المكان الوحيد الذي يحقق لها الأساس الاقتصادي الماركسي، وإنما هاجرت شرقاً حيث لم تتوفر الأوضاع الاقتصادية والصناعية والاجتماعية الموضوعية التي قالت بها الماركسية، أساساً للثورة والاشتراكية.

* * *

هذا المفهوم الاقتصادي الماركسية، يلتقي، من زاوية معينة، مع المفهوم الليبرالي، وهو في الواقع امتداد له، فهذا الأخير، من الفيزيوقراط (Physiocrats) إلى آدم سميث، ومن كويدان إلى كوردل هيل، كان هو الآخر يؤمن أن حرية التجارة والمواصلات الحديثة تستطيع بعملها المستقل؛ أن توحد العالم وتخلق عالماً سياسياً واحداً.

(1) Martinet, G,: Op. Cit, P. 114.

كان آدم سميث قد أعطى هذه المشكلة شكلها الكلاسيكي في كتابه «ثروة الأمم». وعلى الرغم من تقديره أهمية السلطة السياسية، فإن الكتاب كان يبحث طبيعة الثروة وأسبابها. فالنمو الاقتصادي، كان، في رأيه، نتيجة التخصص في العمل (division of labor) الذي يرتبط في دوره، بامتداد السوق، لهذا، فإن معظم نقده كان يتجه ضد الحواجز التي كانت تقيمها الإمارات الإقطاعية والدول المركنتيلية(*) (mercantile).

والماركسية حولت هذا التناقض بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية إلى قانون تاريخي عام. فبينما تقول الليبرالية الكلاسيكية إن متطلبات العقلانية الاقتصادية «يجب» أن تحدد العلاقات السياسية، فإن الموقف الماركسي؛ أعلن أن نمط الإنتاج يحدد بنية العلاقات السياسية الفوقية، والتاريخ يُدرك كنتيجة لعملية ديالكتيكية، للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة والنظام الاجتماعي.

إن «كويدن» مثلاً، كتب: «إن حرية التجارة ستدمر الحدود التي تفصل الأمم، تلك الحدود التي تعشش وراءها مشاعر الكبرياء، والانتقام، والحقد، والحسد... والتي تُغرق بين حين وآخر بلداناً بكاملها في الدم»(1).

و«جون ستيوارت ميل» كتب: «إن المشاعر والحدود القومية تضعف، وسوف تزول تدريجياً مع اتساع التجارة العالمية وحريتها. فالتجارة أخذت تجعل الحرب نمطاً عنيفاً، وذلك بتقوية وتكثيف المصالح الشخصية التي تتعارض معها، ولهذا من الممكن القول من دون مبالغة: إن الاتساع الكبير والزيادة السريعة في التجارة العالمية هما الضمانة الأساسية للسلام العالمي(2).

و«هربرت سبنسر» صنف حركة التحول الاجتماعي التاريخي في أنموذجين

---

(*) نظام اقتصادي نشأ خلال تفسخ الاقطاعية لتعزيز ثروة الدولة، عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسة تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة، وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية.

(1) Cobden R,: Speeches, By R. Cobden, Macmillan, 1970. P. 79.

(2) Mill, I. S.: Political Economy, Book 3 Chapter XVIII Appleton and Co. 1964.

عامين: الأنموذج العسكري والأنموذج الصناعي الحديث الذي يعني فيما يعنيه، نهاية الحرب وحلول السلام في العالم.

و«أوغست كونت» رأى أيضاً أن القوى الاقتصادية الصناية الجديدة تتناقض مع الحدود القومية والحرب.

و«فكتور هوغو» كتب: «أن الفروق والتناقضات بين الشعوب تزول أكثر فأكثر كل يوم، وذلك بسبب تطور البورجوازية، وحرية التجارة، والسوق العالمية، والتماثل في نمط الإنتاج وفي أوضاع الحياة المقابلة لها».

و«والتر راسنو» وجد أن الاقتصاد هو القدر فيجب أن يكون مستقلاً عن السياسة، وأن يسودها أخيراً.

والليبرالية أعلنت، قبل الماركسية، أن ظهور وامتداد قوى وعلاقات اقتصادية وتجارية مترابطة متماثلة عبر الحدود القومية؛ سيؤديان إلى قيام عالم سياسي واحد. وتحرير هذه القوى والعلاقات والأشكال الرأسمالية التي تعبر عنها، من القيود السياسية المحلية، كان يعني في نظرها قيام عالم واحد. فالتجارة ستوحد الأمم المختلفة في شبكة عامة من المصالح الواحدة؛ تدفع في عبارة «آدم سميث» إلى قيام «جمهورية تجارية كبيرة». وفي عبارة «تينيسون» إلى خلق «برلمان الإنسان واتحاد العالم»، حيث يعلو البرلمان والجمهورية فوق المصالح المحلية، ويحققان عالماً جديداً يقوم على التعاون والسلام، فالتجارة الحرة ستجعل من الممكن لكل منطقة أن تتكامل مع غيرها في عالم موحد، وذلك عن طريق إنتاج ما يصح فيها ولها، وتبادل ما تنتجه من سلع مع غيرها.

هذا المفهوم كان آنذاك واسع الانتشار، يمتد إلى الكثير من الأوساط الفكرية، ومنها ما أسمته الماركسية بالاشتراكية المثالية، إن «سان سيمون» مثلاً أراد تنظيم المجتمع الغربي بشكل جديد عن طريق فتح أقنية تصل بين مدريد والبحر، الدانوب والراين، الراين والبلطيك، المحيط الأطلسي والمحيط الباسيفيكي. وفي عام (1832) كتب «ميشال شيفاليه»، أحد أتباع «سان سيمون» أن السكك الحديدية تشكل في الصعيد المادي أكثر الرموز كمالاً للاتحاد العالمي.

و«برودون» نفسه كتب في تحليله لفكر الثورة العام في القرن التاسع عشر أنه عندما يحل التنظيم الاقتصادي مكان النظام الحكومي، فإن مشكلة الحكومة العالمية تجد حلاً لها. عندئذ يتحقق حلم نابليون، وخيال الآب «سان سيمون» يُصبح ضرورة.

الماركسية بيّنت خطأ هذا المفهوم، وأعلنت أن تصحيحه يتطلب إنهاء الملكية البورجوازية لوسائل الإنتاج، وخلق الملكية الاشتراكية الجماعية، وأن هذا يتطلب، كي يتحقق، الصراع الطبقي السياسي الاجتماعي، الثورة، ودكتاتورية البروليتارية الانتقالية.

لهذا، عندما يقتصر دعاة الطريق الاقتصادية إلى الوحدة؛ على عمل القوى الاقتصادية العفوي، فإنهم يلتقون في الواقع مع المفهوم الليبرالي، وليس مع المفهوم الماركسي، كما يتراءى لبعض قطاعاتهم، وذلك لأنهم ينتزعون عن هذا المفهوم ما يلازمه من صراع طبقي من ثورة وعمل سياسي.

هذا المفهوم الليبرالي الاقتصادي الذي امتد في نظرة عامة حول المجتمع والتاريخ، يرى أن الصعيد الاقتصادي يشكل نظاماً يخضع لقوانين عقلانية، وأن حسابية (calculability) هذه القوانين وعقلانيتها لا تختلفان عن قوانين الطبيعة نفسها، فقانون الجاذبية وقانون المنافسة الاقتصادية أو التجارية يحققان الدور نفسه في أشكال مختلفة، لهذا كان من المنطقي، من هذه الزاوية، اعتبار الصعيد الاقتصادي متناقضاً مع الصعيد السياسي، وإضفاء كل الفضائل الليبرالية على الأول وجميع الشرور على الثاني.

هذا المفهوم الليبرالي يمتد في الماركسية، على الرغم من أن هذا الامتداد غامض بعض الشيء؛ بسبب مقاومة الماركسية للرأسمالية كانحراف سياسي عن القوانين الاقتصادية الحقيقية، وبسبب تصورها للسياسة كأداة للاقتصاد الرأسمالي، وبسبب اعتقادها أن زوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ سيضع نهاية للصراع الاجتماعي السياسي، ويحقق الوحدة بين الناس وفي العالم، ولكن الماركسية ترى، ضمناً على الأقل، أن السياسة تمثل ـ أساسياً ـ الشر، وأن الاقتصاد يمثل الخير.

إن المفهوم الليبرالي الذي قال بتناسق المصالح الاقتصادية وتكاملها: الاقتصاد، حرية التجارة، والمواصلات، كقوى تضع نهاية للانقسامات بين المجتمعات القومية، يرجع إلى المرحلة التاريخية التي رافقت ظهور الطبقات الوسطى، والتي كانت فيها هذه الطبقات تناضل ضد الدولة الإقطاعية والأنظمة الملكية، وتدخلها في شؤونها. عندما بررت الدولة تدخلها باسم المصلحة العامة، ردت الطبقة البورجوازية الصاعدة بأن النشاط الاقتصادي الذي لا تتدخل فيه الدولة هو أحسن ضمانة للمصلحة العامة، وبأن هذا لا ينطبق على الصعيد المحلي فقط، بل على الصعيد العالمي أيضاً.

الشيء نفسه ينطبق تقريباً على المفهوم الاقتصادي الماركسي، لأن هذا المفهوم يرجع أيضاً إلى المرحلة التاريخية التي رافقت ظهور البروليتاريا، التي كانت تناضل فيها ضد الدولة التي كانت تضع ثقلها في خدمة البورجوازية، لهذا أعلن ماركس أنه ليس للبروليتاريا وطن.

إن ماركس كان ثمرة (وثمرة ضخمة) للمرحلة التاريخية التي كانت تحيط به، ولذا، كان مفهومه في الدولة جزءاً من المناخ الفكري الذي كان يسودها، في هذا المفهوم رأى ماركس، ككثيرين آنذاك، أن الدولة لا تتميز بدور يتجاوز كثيراً الحفاظ على القانون والنظام، ولكن بما أن الطبقة التي كانت تسود الدولة كانت الطبقة البورجوازية، فإن ماركس وصف الدولة بأنها أداة إدارية في خدمة مصالح هذه الطبقة، والسبب لهذا الاستنتاج كان واضحاً آنذاك، لأن مهمة الحفاظ على القانون والنظام كانت تعني الحفاظ على قانون يبرر استثمار البورجوازية ونظام يُخضع كل شيء «لقداسة» الملكية الخاصة، التي كانت في الواقع ملكيتها. ولكن التنظيمات العمالية، من نقابات وأحزاب، غيرت من هذا الواقع، فتشعب دور الدولة، ونما في اتجاهات عديدة.

لهذا، كان من المنطقي تفسير دور الدولة آنذاك كدور شرطي، مهمته الحفاظ على أشكال الملكية والمصالح الخاصة، وأنه يمكن بالتالي زوال الدولة وإنشاء عالم سياسي واحد، عندما تزول أشكال هذه الملكية الخاصة، لأنه لا يبقى هناك ما يبرر وجودها.

في كتاباتهما حول الدولة، يبدو ماركس وأنجلز، في الواقع، كبعض دعاة الليبرالية الكلاسيكية في رفضهما الدولة، وارتيابهما بها، وتنكرهما للسلطة السياسية. لا شك أن ماركس وأنجلز قدما مفهوماً سياسياً عاماً صحّح وتجاوز المفهوم الليبرالي الكلاسيكي، ولكن جوهر هذا المفهوم الأخير، وهو الارتياب بالدولة وعدم الثقة بها، استمر جزءاً أساسياً في نظريتهما السياسية، ولكن هذا يجب ألاّ يقودنا إلى إغفال أو تقليل شأن الخدمة الكبيرة التي قدمتها النظرية الماركسية للفكر السياسي الحديث. فهي، علاوة عن التصحيح الضروري الذي قدمته للمفهوم الليبرالي، وضعت في الواقع نهاية للفكر السياسي الكلاسيكي السابق الذي كان يكتفي بترتيب وتصنيف الدولة في نماذج مختلفة، كالملكية، والارستقراطية، والديمقراطية، والاستبدادية، الخ... ودفعت السوسيولوجيا إلى تجاوز هذا الفكر، والعمل على تحديد مضمون الدولة، بدلاً من الوقوف عند أشكالها السياسية، مما كشف أن هذا المضمون يختلف تماماً عن المضمون الذي كانت توحي به النظريات السياسية التي رأت في الدولة أداة نظام إلهي أو طبيعي.

إن الاقتصاد الكلاسيكي، وإن اختلف كثيراً عن الماركسية، فإنه يلتقي معها في توكيد مشترك على القوى الاقتصادية وأوليتها. فكل منهما حلل هذه القوى وكأنها تقوم في فراغ سياسي، أو تستطيع العمل في فراغ من هذا النوع، لا طبقي تزول فيه الدولة في الماركسية، وانكماش الدولة السياسي إلى أبعد الحدود الممكنة في الاقتصاد الكلاسيكي، كلاهما راح يعمل؛ وكأن هناك قوانين إنتاج وتوزيع واستهلاك تكشف عن نفسها من دون أيّ علاقة قوية بصعيد سياسي أو حتى ثقافي وإيديولوجي. كلاهما تجاهل دور التوجيه أو العمل السياسي، وساهم في إقامة موقف يدور حول عالم سياسي يسوده الشر، وعالم اقتصادي يسوده الخير.

هذه النظريات كانت ذات قيمة كبرى في حينها؛ لأنها كانت تمثل احتجاجاً ضرورياً على تجاهل عام للقوى الاقتصادية، كان يسود الفكر آنذاك. ولكن، من ناحية أخرى، يجب الاعتراف بضرر مفاهيم من هذا النوع بعد زوال المرحلة التاريخية التي عبرت عنها. فالصناعيون والرأسماليون الذين أرادوا من الدولة أن تنكمش تماماً في عملها؛ خلقوا حكومات تخدم مصالحهم، وأنشأوا دولاً خاصة بهم؛ يتحكمون بها

في العالم الصناعي الذي سادوه. والماركسيون الذين أرادو إلغاء الدولة، انتهوا بإقامة أجهزة سياسية هي من أقوى ما شاهده التاريخ.

إن انتصار الليبرالية في النطاق المحلي أو القومي، دفع آنذاك عدداً كبيراً من المفكرين إلى الاستنتاج أن هذا الانتصار يعني تضييق رقعة الصعيد السياسي وتوسيع رقعة اللاسياسي في تفسير التحول الاجتماعي والتاريخي. ولكن هذا المفهوم نسي أن انتصار الليبرالية لم يكن ممكناً من دون ثورات عنيفة متتابعة خضبت وجه الغرب بالدم، وكانت تهز مجتمعاته من الجذور ابتداء من القرن السابع عشر. أما من ناحية الماركسية، فإننا نعلم الآن أيضاً أنها لم تنتصر حيث أعطت الأولية للعنصر الاقتصادي الاجتماعي التطوري، الذي توفر في الغرب، بل حيث أعطت أولية للعنصر السياسي كما حدث من روسيا إلى كوبا.

والخطأ الأساسي في «الحلم العالمي» الذي لازم النظرية الليبرالية ومن ثم الماركسية، كان الإيمان بأن عمل القوى الاقتصادي كافٍ لخلق عالم واحد، وتجاهل القوى الإيديولوجية والسياسية والنفسية والثقافية في تمزيق وحدة العالم؛ فالليبرالية كانت ترى أن كل شيء سيكون على ما يرام إن انحسرت سلطة الدولة، وإن حُررت القوى الاقتصادية، وتُركت لها حرية العمل والحركة. والماركسية رأت أن تحرير هذه القوى من أشكال الملكية الخاصة سيقود إلى زوال الدولة وبناء عالم جديد.

إن الملاحظات المتقدمة تدل بوضوح على أن المفهوم الماركسي التقليدي في الدولة يعكس أوضاعاً تجاوزها التاريخ بقرن. ولكن وضعنا العربي يختلف تماماً عن ذلك الوضع التاريخي الذي لازم ظهور المفهوم الليبرالي أو الماركسي، لأن المسألة الأساسية هنا هي خلق دولة قومية جديدة، وليس إزالتها أو تغييرها. إنه وضع لا يتميز بظهور بورجوازية ثورية تحاول أن تبني عالماً جديداً في صورتها، أو بظهور بروليتاريا صناعية ترى أن الدولة هي مجرد أداة في خدمة الطبقة التي تستثمرها، فنحن نرفض الدول العربية وكياناتها السياسية مهما كان مضمونها الاجتماعي السياسي، لأنها دول إقليمية، ولأن هذه الإقليمية تقف عثرة؛ ليس فقط ضد الوحدة العربية، بل ضد الوحدة الاقتصادية نفسها، والتطور الاقتصادي الفعال، ودخول العصر الحديث.

لهذا، لا يمكن لنا إغفال أولية العمل السياسي في العمل الوحدوي. إن التماثل الاجتماعي الاقتصادي السياسي متوافر في بعض الأقطار على الأقل، ولكنه يحتاج إلى أداة سياسية واحدة تعبر عنه، وهي أداة تتوافر عن طريق النضال السياسي الثوري، وليس التنسيق الاقتصادي.

والإيديولوجية البورجوازية الحديثة ـ وهي امتداد للنظرية الليبرالية الكلاسيكية ـ تتميز بخاصة اقتصادية تفصل بين العنصر الاقتصادي والعناصر والأخرى، وتجعل الأول أساسَ الثانية وسبَبَها. وهذا ما يصنعه أيضاً المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة.

هذا المفهوم ينظر إلى عملية التحول الاقتصادي نظرة ليبرالية، بورجوازية غربية، ويُعيد في الوطن العربي تاريخها في المركز الصناعي المتقدم في غربي أوروبا وشمالي أميركا، الذي ابتدأ، من ناحية عامة، بتحولات اقتصادية وانتهى منها إلى تحولات سياسية. ومعظم المفكرين الغربيين ينطلقون أيضاً من هذا المنطلق عند دراسة حركة التحول الاجتماعي السياسي في العالم الثالث[1].

هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يخضع ـ لا واعياً ـ لدكتاتورية مفاهيم أفرزتها عملية النمو الاقتصادي في الغرب، ولا يعي ضرورة فصم هذه العلاقة اللاواعية عن النظرية التي تفسر بها المفاهيم الغربية عادة حركة هذا التطور. والقطاعات الماركسية والشيوعية من دعاة هذا المفهوم، ينسون أن الإيديولوجية البورجوازية، وليس الإيديولوجية الشيوعية كما تعبر عن ذاتها في تجاربها الناجحة في العالم الثالث، هي التي تنظر إلى الحياة السياسية من منظور اقتصادي صرف.

وكل من يقول بتحولات اقتصادية تقود بعملها المستقل إلى الوحدة العربية، بتنمية اقتصادية تنتج عن تعبئة الخبرة والخبراء والكفاءات المختلفة واعتبارها مسألة خلق أجهزة ومؤسسات وأنظمة اقتصادية حديثة، أو مسألة توافر الرساميل والوسائل

(1) مراجع حول هذا المفهوم: Rostow, W,: The Stages of Economic Growth.
وكرد عليه: Gundar, F,: Developement du sous-developement.

التقنية، من دون توكيد على الصراعات والتحولات الاجتماعية السياسية والإيديولوجية الجذرية التي يجب أن ترافقها، يخضع في الواقع لتلك «الدكتاتورية»، هذا النوع من الصراعات والتحولات يمثل ناحية تتجنبها أشكال الايديولوجية البورجوازية الغربية، سواءٌ في درساتها ومفاهيمها حول المجتمع الغربي، أو في تلك التي تناقش عملية التحول الاقتصادي والتحديث في العالم الثالث.

ولكن؛ إن كان من الممكن وجود أسباب وتبريرات لهذا الموقف في الغرب، لأن الثورة البورجوازية كانت قد خلقت سابقاً التحولات السياسية والفكرية والعلمية التي يمكن لتطور اقتصادي من هذا النوع أن يحدث في إطارها، فإن هذه الأسباب والتبريرات مفقودة تماماً تقريباً في بلدان العالم الثالث.

إن التطور الاقتصادي الذي أعدّ المجتمع الصناعي الحديث في الغرب يمتنع على أي تفسير اقتصادي صرف من هذا النوع، وإدراكه غير ممكن كعملية اقتصادية طبيعية، لأنه كان نتيجة ظهور طبقة جديدة، أمّنت البورجوازية، مجراه بثورات اجتماعية سياسية وإيديولوجية كانت آنذاك أكبر ثورات التاريخ جذرية.

# (2)

# فشل المحاولات الاقتصادية
# كأداة للاتحاد السياسي

الطبيعة التبشيرية الاعتباطية في المفهوم الوحدوي الاقتصادي؛ هو أنه مفهوم لا يرجع، كما يُفترض به إن أراد أن يكون موضوعياً أو علمياً، إلى الظاهرة الوحدوية، فيدلل على صحته العلمية أو موضوعيته؛ بالإشارة إلى عمليات دمج سياسي تعود بشكل استثنائي، أو أساسي، أو مُهم، إلى وحدات اقتصادية تمهد لها، وتفرضها وتقود إليها. دعاة هذا المفهوم عاجزون، في الواقع، عن إبراز عملية دمج واحدة من هذا النوع. ونتائج تجارب التاريخ الوحدوية لا تكشف بوضوح أن عملية التوحيد السياسي كانت أولاً وقبل كل شيء عملية سياسية، بل إن جميع محاولات الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية ـ كأداة لتحقيق اتحاد سياسي ـ كانت فاشلة.

إن أقرب الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة، أهم هذه المحاولات وأكثرها نجاحاً. ولعل الدليل على خمول أفكار دعاة المفهوم الاقتصادي، إشارتهم إلى «وحدة أوروبا الاقتصادية» كبرهان على صحة الطريق الاقتصادية، متجاهلين ـ أو جاهلين ـ أن أوروبا عجزت عن تحقيق وحدة اقتصادية، وأن السوق المشتركة لم تؤدِ إلى ما كان يُنتظر منها، إلى اتحاد سياسي، لأن الهدف لم يكن سوقاً مشتركة، أو وحدة اقتصادية فحسب؛ بل دولة اتحادية تنتج عن ذلك، وهو هدف لم يتحقق شيء منه، رغم الخطوة الاقتصادية الواسعة التي تحققت في السوق المشتركة.

والحديث أصبح لا يدور حالياً عن نجاحات الوحدة الاقتصادية أو الدمج

السياسي الذي كان يفترض تحقيقه عن طريق مشاريع وروابط اقتصادية واحدة، بل عن «الطرق المسدودة»، و«الأزمات» و«الانهيار» الذي يهدد هذه المحاولة.

إن ما حققته الكومينوتيه (Communauté) الأوروبية كان ـ حتى الآن ـ إزالة التعريفات الصناعية، وإقامة سياسة زراعية مشتركة. ولكن هذه الأخيرة، التي كانت أهم إنجازاتها، لم تكن ـ بشكل خاص ـ بناءة أو ناجحة[1].

هذه «الكومينوتيه» عجزت حتى الآن عن تحقيق الوحدة الاقتصادية أو وحدة العملة، أو سياسة مشتركة تدفع نحو مصالح الأعضاء المشتركة وتدافع عنها، ولكن ما حدث هو تحقيق شكل من أشكال الوحدة الجمركية، ابتداء من صيف (1968) وليس وحدة اقتصادية، لأن هذه الأخيرة تعني مشاريع وتغييرات وروابط، تخلق بين الدول الأعضاء أوضاعاً مماثلة للأوضاع التي تميز السوق المحلية فيها[2]. هذه النتيجة لم تكن غريبة؛ لأن التجارب التاريخية تدل على أن الوحدات الاقتصادية تكون نتيجة وحدات سياسية، وليس العكس.

كانت نجاحات الكومينوتيه: خلق اتحاد جمركي، وسوق زراعية مشتركة. ويجب ألاّ نبالغ في تقدير هذه السياسة؛ لأن نتائجها تركزت حتى الآن على تحديد أسعار مشتركة، وهي الطريقة الوحيدة في إزالة المحاباة بين الأعضاء في قطاعات أخرى من هذه السوق، كالمواصلات والطاقة، وقد كان تقدم الكومينوتيه نحو سياسة مشتركة فعّالة ضئيلاً، وكذلك لم تحقق الكومينوتيه تقدماً يُذكر في خلق سياسة مشتركة مع البلدان النامية وأوروبا الشرقية[3].

إن توكيد الكومينوتيه كان على الدمج «السلبي» بدلاً من الدمج «الإيجابي» أي على دمج يُزيل التحيز بين الأعضاء بدلاً من تشكيل وتطبيق سياسة اقتصادية مشتركة منسقة، بغية تحقيق مقاصد اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى إزالة التحيز[4]. ولكن

(1) Davison, L.: Britain and the Making of Europe, St-Martin's Press 1971, p. 3.

(2) Friederich, C,: Europe, An Emergent Nation Harper And Row, 1969, PP. 196-198.

(3) Pinder, S. in Willis, F. R.: European Integration, New Viewpoints 1975, PP. 69-70.

(4) Ibid, PP.: 72-73, 53, 81.

عندما تُزيل بلدان الكومينوتيه من المبادلات التجارية بين مواطنيها معظم المحاباة أو التمييز الذي كان ينتج سابقاً عن خضوع هؤلاء للقوانين (Regulation) الوطنية المختلفة، يصبح من الضروري أن تذهب هذه البلدان إلى أبعد من ذلك. فهي إن أرادت أن تعالج المشاكل التي تنتج عن حرية المبادلات التجارية بين مواطنيها، وأن تفيد بأحسن شكل من الفرص المتوافرة لتحسين وسائل الرفاهية الاقتصادية الممكنة بسبب السوق الكبيرة الجديدة، يجب عليها تنسيق سياستها القومية، وتشكيل سياسة مشتركة تتجاوز من وجوه عديدة إزالة محضة للمحاباة[1].

وهذا يعني «أن بواعث إقامة أو توحيد تجمعات اقتصادية في شكل مناطق تجارية حرة، واتحادات جمركية أو اتحادات اقتصادية ترتبط عادة بالتوجيه السياسي أكثر منها بحسابات الكسب الاقتصادي، هذا كله... نجده بالضبط في الكوميونات (Communities) الأوروبية. كما نجده في طلب بريطانيا الانضمام إلى هذه الكوميونات؛ في أيار ـ مايو عام (1967)، لأنه عند تقديم الطلب، كانت التقديرات الرسمية للنتائج الصرفة على التجارة البريطانية وميزان المدفوعات البريطانية مثبطة للهمة وغير مشجعة. صحيح أنه كان هناك اعتقاد عام بأن الديناميك والنتيجة البعيدة المدى سيكونان مفيدين. ولكن هذا الاعتقاد الذي كان يرتبط بأحكام ذاتية أكثر منه باستنتاجات علمية، كان ينبع من الصعيد العقلي نفسه الذي كان وراء التوجيهات السياسية، لهذا ليس من المدهش، أن يرى معظم علماء الاقتصاد أن الحكم الاقتصادي البعيد المدى والتوجيه السياسي يشيران إلى الوجهة نفسها، وأن ليس هناك أي دليل على أن الحكم الاقتصادي يتقدم عادةً التوجيه السياسي[2].

لهذا، يشير «بالاسا» إلى أن الدمج الاقتصادي التام يفترض وحدة السياسة المالية والأميرية، والاجتماعية، وضد الدورية (Counter Cyclical)، ويتطلب إقامة سلطة فوق السلطة القومية؛ تكون قراراتها مُلزمة للدول الأعضاء»[3].

(1) Ibid, PP.: 51-52.

(2) Ibid, PP.: 62-63.

(3) Balassa, B,: The Theory of Economic Integration, allen and Unwin, London, 1961, P. 52. P.194.

وبما أن هذه «السلطة» لم تكن متوافرة؛ فإن السوق الأوروبية المشتركة لم تستطع أن تقود إلى اتحاد سياسي، أو إلى وحدة اقتصادية. لقد ظن دعاة أوروبا الاتحادية أن تعاونها الاقتصادي سيقود إلى وحدتها الاقتصادية، وأن الانتقال يتم تدريجياً من أوروبا الاقتصادية إلى أوروبا الاتحادية، والبرهان على خطل هذا الطريق، كما يكتب «سيرفان شرايبر» «أن أوروبا الاقتصادية تبعثر نفسها، بدلاً من أن تصنع نفسها»[1].

إن «ميد» الذي وقف جهداً كبيراً على تعميق نظرية الخلق التجارية (Trade Creation)، والتحويل التجاري (Trade diversion)، كتب يقول: «لو أنه كان مواطناً في البينيلوكس (Benelux)، لكان على ثقة، بأنه سيكون «مناصراً قوياً لبناء البينيلوكس حتى وإن أمكن التدليل... بأن تشكيله سيخفض، على الأرجح، بدلاً من أن يرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في المعنى الضيق الذي كنت أستخدم فيه هذه العبارة»، وذلك لأن «الوحدات الاجتماعية والسياسية الأكبر حجماً تكون على الأرجح؛ أقدر على الحياة وأكثر كفاءة بالاعتماد على ذاتها من ناحية سياسية واستراتيجية»، ولأن «هناك حاجة إلى دمج أوسع لبلدان العالم الحر»[2].

إن القصد من الكومينوتيه؛ كان أكثر بكثير من خلق منطقة تجارية حرة أو سوق مشتركة، والأجهزة التي تستطيع اتخاذ قرارات تدفعها إلى أبعد من هذا كانت تتوافر لها، ولكنها لم تستطع العمل كما كان يتوقع المؤسسون، لأن الغاية السياسية كانت خلق نظام جديد، دولة اتحادية جديدة تُزيل نهائياً المنازعات القومية.

لقد آمن دعاة هذه الوحدة أن تحرير التجارة سيؤدي إلى ترابط اقتصادي يجعل هذا النظام الجديد، ليس فقط ممكناً بل ضرورياً. ولكن الكومينوتيه لم تتجه نحو هذا الهدف الذي أراده لها دعاتها، وهي لا تزال حتى الآن تعني مجموعة من الدول المستقلة التي تتعاون على مستوى حكومي.

عندما تأسس «مجلس أوروبا» (Council of Europe) في عام (1949)، كان

(1) Servan - Schreiber, j.J.: le Défi Americain Denoël, Paris 1967.

(2) Meade, J. E: The Theory of Custon Union, 1955, PP. 114-115.

المؤسسون يعتقدون أنهم يقيمون سلطة فوق القومية، أو إرادة أوروبية ذات سلطات حقيقية. ولكن عجز المجلس عن ممارسة دور كهذا اتضح سريعاً. «في أيامه الأولى كان أهم ساسة أوروبا يحضرون اجتماعات المجلس، ولكن جلساته البرلمانية تحولت تدريجياً، وأخذت سمة جمعية للمناقشة، وانتباهه اتجه إلى قضايا ثقافية وقانونية»[1].

في «مجلس أوروبا»، حلم الذين تكلموا على الحل الفيدرالي بثورة نيابية، بمذبحة «ليلة القديس بارتولوميو» للسيادات القومية، بـ «قسم ساحة التنيس». ولكن الدرس كان أليماً، وهو أن المجلس لا يستطيع أن يصنع شيئاً بشكل فعّال، من دون أن تكون له حكومة مسؤولة أمامه. والواقعة «الباردة» كانت أن «الجمعية الاستشارية» في استراسبورغ، لم تكن تُستشار أبداً...

ابتداءً من عام (1960)، أخذ كثيرون يضعون آمالهم فيما يُسمى بالنتائج المترابطة (Spilling over) للكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية. ولكن الخيبة كانت هنا أيضاً تنتظرهم، لأنهم تجاهلوا أن «النتائج التي تنتج» عن كومينوتيه اقتصادية من هذا النوع، «تكون بالقدر الذي تسمح به الإرادة السياسية للدول الأعضاء»[2].

إن العثرات التي كانت ـ ولا تزال ـ تقف أمام الوحدة الاقتصادية الأوروبية، تعود إلى مبدأ السيادة القومية. فالدول الأعضاء تأبى تنازلات تُضعف هذا المبدأ. في بروكسل، حيث نجد ثمانية آلاف موظف في مؤسسة الكومينوتيه الأوروبية، يوجد ألفان أو (25٪) يعملون كمترجمين، لأن كل عضو يتمسك باستخدام لغته الخاصة، والقرارات الاقتصادية الأساسية لا تزال في يد الحكومات.

إن إنجازات الكومينوتيه الأوروبية كانت قاصرة ومخيبة للآمال، والمجابهة القومية التي رافقت أعمالها لم تعبر عن المثل التي كانت تراود تصور المؤسسين[3].

على كل، إن الكومينوتيه استطاعت خلق روابط اقتصادية واحدة، كانت تنمو مع الوقت،

---

(1) Snyder, L,: The New Nationalism, Cornell University Press, 1968. P. 344.

(2) Brugmans H,: Jalons Sur Une Route sinueuse in S. Patijn, ed.: Jalons Dans l'Europe Unie, A. W Sijthoff, Leyden, 1970. P.11.

(3) Davis, I, Op. Cit P. 1.

ولكن عملية الدمج السياسي كانت تراوح في مكانها في حلقة مفرغة. وما يُسمى بالبرلمان الأوروبي في استراسبورغ هو في الواقع ندوة وليس برلماناً. لهذا وصل كراوس، في دراسته القيمة عن السوق الأوروبية المشتركة، إلى نتيجة تتناقض مع أهمية هذا العامل الاقتصادي كطريق للتوحيد السياسي. فقد كتب «من المؤكد أن التوحيد السياسي سيحدث فقط، كنتيجة لقرار سياسي إيجابي يدفع إلى تحقيقه، وليس كنتيجة لضغوط اقتصادية فقط»(1).

دعاة السوق الأوروبية المشتركة «كانوا يرون فيها بداية أوروبا موحدة حرة، فوق القومية»، ولكن «هذا الدفع اصطدام مباشرة بالشعور القومي الجديد الذي يمثل توكيداً أكبر للهوية القومية من الشعور القومي. . . في القرن التاسع عشر»(2).

هؤلاء كانوا ينتظرون «من عملية الدمج الاقتصادي الأوروبي أن تغير جذرياً العلاقات القائمة بين الدول القومية في أوروبا وتقودها إلى الاتحاد. ولكن السير نحو الاتحاد الفيدرالي أصبح بطيئاً، وعلى الأرجح توقف»(3).

الأمل في الانتقال من الكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية إلى الوحدة السياسية لم يتحقق، و«رالف داهرندورف» أحد المندوبين التسعة في الكومينوتيه، اعترف في أواسط الستينات، أن «الجهاز أصبح عاجزاً عن كسب تصور المؤسسين السياسي العريض»(4).

في بحث الوحدة الاقتصادية الأوروبية والآمال السياسية التي كانت معلقة عليها، يخلص «سنايدر» إلى القول: «بكلمة مختصرة، الدليل يشير إلى أن أوروبا المتحدة لا تزال حلماً هشاً. فالمصالح القومية تستمر سائدة في المسرح الأوروبي، في السياسة، في الشؤون المالية، وحتى في السياسة البترولية. هناك الكثير من الحديث المثالي حول فضائل اتحاد القارة، ولكن ليس هناك إرادة تُذكر في التحرك نحو الاتحاد

(1) Krause, L,: European Economic Integration and The United States, 1967 F20.

(2) Snyder, op. cit. PP. 259-260.

(3) Scheingold, S, in Lindberg, L, and Scheingold, eds, Regional Integration Harvard University Press, 1971, p.376.

(4) Snyder, L, : Op. cit. PP. 259 -260.

السياسي، أو في الاتفاق حول الشكل الذي يجب على الولايات الأوروبية المتحدة اتخاذه. إن مفهوم الأنانية القومية لا يزال أقوى من الرغبة في التنازل عن السيادة لأجل الاتحاد. حلم الوحدة الأوروبية لا يزال جميلاً، ولكن الواقع بارد...

... الولايات الأوروبية المتحدة لا تزال مثالاً لا يمكن تحقيقه في قارة تسودها البلقنة»[1].

«بول هنري سباك» وزير خارجية بلجيكا، ليس فقط من أهم دعاة الوحدة الأوروبية، بل من أهم دعاة الوحدة الاقتصادية كطريق إلى الوحدة السياسية، ولكنه اعترف عام (1965) بفشل هذا المفهوم الاقتصادي وبضرورة تقدم الإرادة السياسية عليه، فأعلن: «إننا كنا نتوقع عثرات كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، ولكن تنبؤاتنا كانت خاطئة، فالتقدم كان أسرع مما كنا نأمل، وأسهل مما كنا نعتقد إمكانه، ولكن الموقعين على معاهدة السوق المشتركة، عام (1957)، كانوا كلهم ساسة ذوي تصور مشترك لما يجب أن تكون عليه أوروبا. إنهم اعتقدوا أن أوروبا المتحدة سياسياً ستكون نتيجة منطقية لأوروبا المتحدة اقتصادياً. ولكننا مضطرون اليوم، إلى الاعتراف بأن توحيد أوروبا السياسي لم يتحقق. لقد كان هناك الكثير من الضجة حول التقارب الفرنسي ـ الألماني، ولكن لا يبدو أنه كان ذا نتيجة تُذكر. كل المحاولات في دفع أوروبا إلى التحرك من جديد في الجبهة السياسية فشلت.

حيث توجد إرادة سياسية تكون هناك طريق عبر الصعوبات الإجرائية (Technical) مهما كانت كبيرة. ولكن عندما تغيب الإرادة السياسية يمكن حتى لصعوبات إجرائية ثانوية أن تعرقل كل تقدم. والإرادة السياسية في «صنع أوروبا» هي حالياً بين الأعضاء الستة أضعف مما كانت عليه...

إن كان لأوروبا متحدة اقتصادياً أن تنمو، فإن توافر شكل من التنظيم السياسي ضروري، بل حتمي»[2].

(1) Ibid, PP.: 264.134.

(2) Spaak, P-H: Daily Telegraph Magazine, London, octobre 8, 1965, P.27.

لقد خلص «سيرفان شرايبر» في كتاب «التحدي الأميركي» إلى نتيجة مماثلة تقول: إن الكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية التي يصفها بأنها «اتحاد تعريفة» لا يمكن أبداً أن تقود إلى التحولات الضرورية لنمو ديناميكي حقيقي، وأن توافر نظام أوروبي فيدرالي فقط يستطيع أن يضع ذلك.

كثيرون آخرون وصلوا باكراً، بالإضافة إلى الأسماء التي ذكرناها هنا، إلى النتيجة نفسها، ورأوا أنه «من غير المحتمل ظهور إرادة مشتركة في قضايا تقع خارج السياسة الاقتصادية»[1]. الكومينوتيه لم تتميز بأية سياسة خارجية مشتركة، وجميع المراقبين يوافقون على هذا.

بعد أن يراجع «بيندار» منجزات الوحدة الاقتصادية الأوروبية (خلق اتحاد جمركي وسوق زراعية مشتركة) يخلص إلى القول: إن تجربة الكومينوتيه تدل على «. . . أنه كان من الممكن إقامة وتطبيق سياسة مشتركة فعّالة فقط عندما كان يتوافر حافز سياسي قوي إلى درجة تجعل من الممكن التغلب على المصالح القومية في القطاعات التي تشملها هذه السياسة». ولكن «حتى حيث توجد، كما في الزراعة، سياسة مشتركة فعالة، فإن هذه السياسة كانت تجد أساسها في مجموع الحمايات الجمركية التي ترافق البلدان الأعضاء، بدلاً من مفهوم عقلاني لرفاهية الكومينوتيه ككل»[2].

* * *

هنا يجب التنبيه إلى أن الكومينوتيه الأوروبية، وهي أكثر محاولات الدمج الاقتصادي الحديث نجاحاً، لم تعجز فقط، رغم نجاحها النسبي، عن الدفع نحو أي شكل من أشكال الاتحاد السياسي، بل إن نجاحها الاقتصادي نفسه يعود، في الواقع، إلى حد كبير، على الأقل، إلى أسباب سياسية مهدت ودفعت إلى ظهورها. لهذا عندما نفكر بهذه الكوميتوتيه ونحاول تقليدها أو التمثل بها في إقامة «وحدة اقتصادية» تدفع نحو الوحدة السياسية أو تحقيقها، يجب ألا ننسى أن نجاح هذه الكومينوتيه في

(1) Scheingold, S, : op.cit. P. 384.

(2) Pinder, S, : op. cit. PP 69-70.

أوروبا ـ هذا إن افترضنا جدلاً نجاحها ـ لا ينفصل عن أسباب سياسية قدمت لها ولازمتها، وهي:

1 ـ الحافز نحو الكومينوتيه جاء بعد مرور قرن، على الأقل، على تأسيس دولها القومية. فالدولة المركزية في أوروبا تقدمت على ظهور أمة واعية لذاتها ضمن حدودها، والسيادة الحكومية والإدارية تحققت قبل بروز التعبئة الاجتماعية للمواطنين والأطوار الصناعية المتقدمة. هذا يعني أن الدول الأوروبية لم تكن مشغولة بمسألة هويتها القومية.

2 ـ الحرب العالمية الثانية كانت تعني انهيار نظام الدول الأوروبية. جميع هذه الدول، ما عدا بريطانيا وأربع أمم أخرى صغيرة سمح لها هتلر بالبقاء حيادية، انهارت تماماً أمام الهجوم النازي، وبالتالي دللت بوضوح على أنها لم تعد قادرة على أن تضمن لشعوبها الحد الأدنى من الاستقلال والأمن، وهو السبب الأساسي لوجودها. هذا الانهيار السريع جعل هذه الشعوب ترى أن الأشكال السياسية السابقة لم تعد قادرة، سياسياً وعسكرياً، على البقاء، وأصبحت غير مناسبة. جميع حركات المقاومة مثلاً رأت آنذاك أن الشعور القومي نفسه يمثل سمة نازية، فكانت مقاومة الاحتلال تعني ـ بالنسبة لها ـ مقاومة هذا الشعور.

صدمة هذه الحرب كانت مسؤولة عن إحياء فكرة الاتحاد الأوروبي، والدفع نحو الوحدة الاقتصادية. «بريطانيا العظمى كانت منهكة وفقيرة. ألمانيا لم تكن موجودة. وفرنسا كانت حية بالكاد. وإيطاليا المهزومة كانت من دون وزن، والبلدان الصغيرة من دون قيمة»[1].

3 ـ ميزان القوى العالمية الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية كان يختلف تماماً عما كان عليه قبلها. فالدول الأوروبية وجدت نفسها في حالة ضعف كبير، وأنها، في الواقع، ضعيفة إلى درجة وجدت فيها أن ما يُهمها آنذاك، كان فقط كسب درجة من الاعتبار والتقدير لها. خسارة موقعها أو مكانتها أضعفت رغبتها وقوّضت عزيمتها في

(1) Jones, J.: the fifteen Weeks, 1955, P: 41.

الاستمرار في اللعبة السياسية التقليدية، وبالتالي سمحت للاهتمام بالإنعاش الاقتصادي أن يأخذ مكان الصدارة، مما ساعد في الدفع نحو الدمج الاقتصادي.

4 ـ عامل آخر كان إحياء الحلم السياسي القديم بوحدة أوروبا، الذي لم يختف كلياً أبداً من الوعي الأوروبي، حتى في الأوضاع غير المناسبة بين الحربين العالميتين.

5 ـ ظهور الأنظمة الشيوعية في شرقي أوروبا عندما كان الانهيار الاقتصادي التام يتربص بأوروبا الغربية والضعف العسكري السياسي يشد بخناقها، دفع هذه الأخيرة إلى توحيد صفوفها. بروز الاتحاد السوڤياتي كقوة عظمى، حصار برلين، تأسيس الكومينفورم الذي كان يضم الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا... الخ. هذه الأحداث وغيرها أوحت لأوروبا «بخطر خارجي ولّد ضغطاً دفعها نحو الكومينوتيه»[1].

إننا لا نستطيع في الواقع تفسير الكومينوتيه الأوروبية من دون إشارة إلى وجود الاتحاد السوڤياتي الذي كان «يهدد» أعضاءها[*].

«إن أحد العناصر الرئيسية التي حددت علاقات الدول الرأسمالية بعضها ببعض، في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان بروز «كتلة» ضد الرأسمالية، كبيرة ومحتملة التحول إلى كتلة قوية جداً. أمام هذه الكتلة... اعتدلت التناقضات وطوقت الصراعات الرأسمالية الداخلية. وعلى الصعيد السياسي تحقق التعاون عن طريق حلف الاطلنطي، وعلى الصعيد الاقتصادي عن طريق مختلف الاتفاقيات المالية والتجارية الدولية[2].

في أوروبا الغربية: كانت «السوق الاقتصادية المشتركة والخطوات الأولى في بروز تحالف بين دولها، نتيجة تحالف عسكري. فخوف هذه الدول من العالم

(1) Pollard, S,: European Economic Integration, 1815-1970. Thames and Hudson, London, 1974, P.157.

(*) الشيء نفسه ينطبق على «الكوميكون» (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) بين دول أوروبا الشرقية. وجود الكومينوتيه الأوروبية ولد ضغطا دفع هذه الدول نفسها إلى «سوقها الاقتصادية المشتركة».

(2) Horowitz, D,: Revolution and Empire, Vintage Books, 1969, P.88.

الشيوعي في الغرب هو الذي قادها إلى التنازل عن جزء من سيادتها. ولكن هذه الخطوات توقفت ولم تؤد إلى اتحاد أو كونفيدراسيون سياسي، لأن هذا الخطر انحسر أخيراً»[1].

6 ـ تماثل الأنظمة السياسية والإيديولوجية، وظهور دولة الخدمات الاجتماعية وحصولها على شرعية ثابتة، الأمر الذي ولّد تجانساً عاماً في دور الدولة والتركيب الاجتماعي.

من الواضح أنه، باستثناء الخطر الخارجي، فإن هذه الأوضاع التي تقف وراء الدفع نحو الوحدة الاقتصادية الأوروبية لا تتوافر لنا. حتى الخطر الخارجي، فإن الأقطار العربية، ما عدا الأقطار المجاورة للأرض المحتلة، لا تشعر به كما شعرت به البلدان الأوروبية، على الأقل في الأربعينات والخمسينات.

وتدل التجربة الأوروبية بوضوح على أن بلدان أوروبا الضعيفة لم تكن، رغم هذه الأسباب السياسية المهمة، متحمسة لأنظمة قد ترمز وتعزز درجات أعلى من الدمج السياسي أو الاقتصادي. الكومينوتيه كانت تتطلب «هوية إقليمية (Regional) أو إرادة سياسية قد تكون توافرت لها إلى حد ما في الخمسينات ذات الثنائية القطبية (Bipolar) عندما سادت مشاغل الدفاع. ولكن هذه المشاغل انخفضت كثيراً في الستينات الأكثر استرخاء»[2]. لهذا لم تسجل الكومينوتيه أيّ إنجازات جديدة.

رغم هذه الأسباب السياسية المساعدة، فإن الوحدة الاقتصادية نفسها، وليس السياسية فقط، لا تزال حلماً بعيد التحقيق، والآمال التي رافقت التطلع إليها في البداية زالت الآن، وحلّ التشاؤم، محل التفاؤل، بمستقبلها واحتمالها.

إن أعضاء السوق المشتركة التسعة اعترفوا، في الواقع، إثر اجتماعهم الأخير في لوكسمبورغ، في 1 ـ 2 نيسان ـ أبريل، (1976)، أن بلدانهم ابتعدت بعضها عن بعض، إلى درجة لم يعد بإمكانها تسجيل اتفاقات محدودة؛ ولأول مرة في تاريخ هذه

(1) Andresiki S, : The Uses of Comparative Sociology, University of California Press, 1969, P. 115.

(2) Nye, J. S,: Peace in Paris, Little, Brown, co. 1971, P. 6.

المؤسسة، لم يُصدر المجتمعون أيّ بيان في نهاية الاجتماع، الذي عجز فيه الأعضاء عن انتخاب برلمان، أو توزيع المقاعد، مما يجعل الانتخاب ممكناً، على الرغم من أنهم أعلنوا أن عام (1978) سيكون ميعاد ولادته.

في السابق، أعلن هؤلاء أيضاً أن عام (1980) سيكون ميعاداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنهم الآن تجاهلوا تماماً هذا الميعاد. جميع الآمال الكبيرة التي رافقت حركة الكومينوتيه (سياسة خارجية واحدة، نظام نقدي واحد، وحدة اقتصادية، الخ. . .) تبخرت الآن وزالت. إن مماحكات الدول الأعضاء وتناقضاتها ومساوماتها تدفع، كما لاحظ الكثيرون من المراقبين، إلى الشك في وجود هذه الحركة الأوروبية.

في هذا الاجتماع الأخير، تبين أن الاتفاق على سياسة، وليس فقط وحدة، اقتصادية مشتركة، لا يزال أمراً بعيد المنال، وأن المحاولات التي حدثت في هذا السبيل كانت ولا تزال فاشلة، لهذا يتوقع كثير من المراقبين الآن شلل، بل انهيار، ما يوجد من روابط مالية، وليس نموها وتقدمها.

لقد أصبح من المعترف به حالياً من قِبَل الأعضاء أنفسهم، أن أوروبا عاجزة مثلاً عن تحقيق سياسة مالية مشتركة، وليس فقط وحدة العملة، من دون سياسة اقتصادية واحدة، ولكن هذه السياسة تبدو مستعصية جداً، إن لم نقل مستحيلة، بسبب السياسات المحلية والقومية التي تفرض ذاتها. الانشغال بهذه السياسات يزداد مع الوقت، ولا يخف، ويزيد بذلك من الصعوبات التي يواجهها قادة أوروبا في الاتفاق على تسويات تفرضها الجهود المشتركة. هذه الجهود تحاول الآن تجنب الانزلاق إلى وضع يحاول فيه الأعضاء الانقياد التام لمصالحهم الخاصة في السوق المشتركة. ولكن ليس من أحد ينكر الآن أن التقدم نحو الوحدة الاقتصادية أصيب بالانحسار. إن المشاكل المالية التي شاهدناها مؤخراً، تعكس مشاكل سياسية أعمق، كانت سبب واقعة بسيطة ونتيجتها في آن؛ هي أن الحركة الأوروبية لم تستطع أبداً تجاوز التبادل التجاري، وهي إن عجزت عن ذلك، فالسبب يعود إلى كياناتها السياسية المستقلة.

هذه النتيجة لم تكن غريبة؛ لأن العمل الاقتصادي لا يستطيع التقدم نحو وحدة

اقتصادية من دون عمل سياسي يمهد الطريق أمامه، من دون وحدة سياسية تتقدمه، السبب الذي أدّى تقريباً إلى انهيار الاتفاقات المالية الذي شاهدناه مؤخراً يعود إلى كون الأعضاء وجهوا الاقتصاد، وذلك لأسباب داخلية في وجهات مختلفة.

إن كثيرين من الذين يؤكدون العنصر الاقتصادي في عملية التوحيد السياسي، يعترفون أن وجود السوق الاقتصادية الأوروبية يعكس في الواقع درجة من الدمج السياسي[1].

وأخيراً، وليس آخراً، يجب التنبيه إلى جانب أساسي مهم في تجربة الوحدة الاقتصادية، وهو أن هذه التجربة لم تفشل فقط في تحقيق أي اتحاد سياسي، أو الوحدة الاقتصادية، بل إن النمو الاقتصادي الذي حدث معها لم يكن في الواقع نتيجة إقامة السوق المشتركة، بل تقدم، في الواقع هذه السوق، وكان في قناعة كثيرين سبب نجاح هذه السوق.

إن التعاظم السريع في النمو الاقتصادي الأوروبي كان قد بدأ قبل الدمج الاقتصادي، أي إن حركة هذا الدمج كانت نتيجة النمو الاقتصادي وليست سبباً له[2].

«إن اقتصاديات الأعضاء الستة كانت تنمو بسرعة وتزداد اندماجاً، قبل أن تبدأ الكومينوتيه الاقتصادية»[3].

لهذا «يجب القول: إن الكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية تميزت بحظ جيد فريد، ولا تستحق ما يُعطى لها من رصيد. فالعلاقة السببية (Causal) بين تشكيل السوق الاقتصادية وازدهارها الاقتصادي قد تكون في الواقع علاقة عكسية (أي إن الثاني مسؤول عن الأول). لقد بدأ الازدهار المتقدم، ونسبة النمو الاقتصادي السريع في معظم البلدان الأعضاء لمدة طويلة قبل تأسيس الكومينوتيه الأوروبية الاقتصادية، وهما على الأرجح يفسران الطريق السهلة والسلسة التي أمكن بها إزالة القيود التجارية وحتى التعجيل بها. والوقت الذي تمَّ به النمو الاقتصادي هو وقت مثالي في تحقيق

(1) Willis, F, R, : European Integration, New Viewpoints, 1975, P. 94.

(2) Schingold, S,: op. cit, P. 380.

(3) Pollard S, : op. cit. PP. 162-163.

الإصلاح، لأن اتساع السوق يمتص ضغوط الانتقال وتوتراته. ولذا كان التوقيت الملائم في إقامة الكومينوتيه ذا فوائد دائمة»[1].

يُقال: إن توقع الدمج الاقتصادي كان سبباً لهذا النمو، أو على الأقل عجل به. ولكن هذا النمو، كما يشرح «ستريتر» وآخرون، كان عالياً حتى قبل أن تكون هناك أية أرضية لتوقعات من هذا النوع، ثمَّ يدل على أن نسبة النمو الاقتصادي بين الأعضاء الستة لم ترتفع منذ عام (1958) أو (1959) بل هبطت في الواقع، وهناك أسباب وجيهة تشير إلى انخفاض أكبر في المستقبل، وأنه على الرغم من أن بعض الأعضاء، كإلمانيا وإيطاليا وفرنسا، حققت نسبة نمو قياسية في السنين العشر السابقة (أي 1954 ـ 1964)، فإن الدول الآخرى، وخصوصاً بلجيكا، لم تحقق ذلك. ويخلص الكاتب بعد إلى القول، المدعوم بالإحصاءات، أن الاتحاد الاقتصادي لا يعني تعجيلاً ذلك بالنمو، وأن البقاء خارجه لا يعني تعثر هذا النمو[2].

وقدم «الكسندر لامفلوسي» أيضاً نقداً دقيقاً قوياً للمفهوم القائل إن السوق الأوروبية المشتركة؛ أو توقع إقامة هذه السوق، كانا سبب نمو أوروبي سريع للدخل أو التجارة. وخلص إلى: أنه من الأصح القول إن السوق المشتركة كانت نتيجة نسبة عالية من النمو، بدلاً من أن تكون سبباً لها[3].

* * *

في نهاية هذه الملاحظات حول التجربة الأوروبية التي تدل على فشل الطريق الاقتصادي؛ ليس فقط في تحقيق الاتحاد السياسي، بل الوحدة الاقتصادية نفسها، تجدر الإشارة إلى النتائج العامة التي وصل إليها «هاس» الذي يُعتبر في طليعة الداعين إلى طريق انتفاعي (Functionalism) أو اقتصادي.

---

(1) Scitovsky, T,: Economic Theory and Western European Integration Stanford University Press, 1967, PP. 7-8.

(2) Streeter, P,: Economic Integration, A. W. Sythoff, Leyden, 1964, PP. 79-82.

(3) Lamfalussy, A, : Europe's Progress, due to the Common Market? Lloyd's Ban Review, October, 1961.

راجع أيضاً للكاتب نفسه:

The United Kingdom and the Six, Macmillan co. London, 1963.

إنه يكتب أن صحة هذه الطريق كبنية نظرية تفرض أوضاعاً معينة في التركيب الاجتماعي السياسي الذي تعمل فيه. فالمجتمعات التي تُطبق فيها، يجب أن تتميز بتركيب متعدد (Pluralist Social Structure)، والسلطة يجب ألاّ تكون في يد جماعة واحدة، بل يجب أن تكون مشتركة بالتناوب بين جماعات مختلفة تتنافس فيما بينها؛ من ناحية أخرى، يجب على هذه المجتمعات ـ أو الدول ـ أن تشارك في مجموعة واحدة من القيم الأساسية التي يجب ألاّ يهدد أي صراع سياسي وجودها. ومن ناحية ثالثة، فإن الدمج الانتفاعي أو الاقتصادي ينمو بنجاح في مجتمعات تدل على بَرَقْرَطة (Bureaucratization) متقدمة في اتخاذ القرارات. فهذا النوع من القرارات، كما نرى في بلدان السوق المشتركة، يسهل مجابهة المفاهيم المختلفة وتوحيدها على صعيد إقليمي (Regional)، لأنه يوفر إطاراً مناسباً لتدخل المسؤولين الأوروبيين؛ وأخيراً، فإن القرارات الجماعية ذات المضمون الاقتصادي تميل إلى الكشف عن ميزات النتائج المترابطة (Spill over) عندما تنتج عن فئات ذات مقاصد فيدرالية ضمنية أو صريحة. إن سير الدمج يكون بطيئاً عندما لا تتوافر له فئات من هذا النوع، كما نجد في الكومينوتية الاقتصادية الأوروبية بعد عام (1963)، وفي «إنماء التجارة الحرة الأوروبي»[1].

هنا نجد، كما يتضح، أن «هاس» يُشير إلى أن القصد السياسي هو الذي يجب أن يوجه التحولات والإجراءات الاقتصادية. ثم إننا نرى، من ناحية أخرى، أن الشروط التي يفترضها «هاس» لنجاح عملية الدمج الانتفاعي هي من النوع الذي لا ينطبق على بلدان العالم الثالث. وفيما يتعلق بهذه البلدان يصل «هاس» إلى النتائج التالية:

1 ـ الاختلافات القومية من حيث الحجم والقوة تشكل عناصر تجزئة واختلاف.

2 ـ الروابط الإيديولوجية بين القادة تساعد، عند وجودها، على الدمج.

(1) Haas, E,: The Uniting of Europe and the Uniting of Latin America Journal of Common Market Studies, 5 June 1967, p. 323.

الانقسامات الإيديولوجية تفرز اختلافات حادة، ولا يمكن التغلب عليها عن طريق مقاصد اقتصادية مشتركة.

3 ـ البلدان التي ترى أن حجمها وثروتها يجعلانها مستقلة نسبياً عن شركاء إقليميين (Regional)، تظهر اهتماماً ضئيلاً بالدمج الإقليمي. . . اختلافات الحجم والقوة تمنع إذن الدمج.

4 ـ الاختلاف في نسبة التطور الاقتصادي والاجتماعي يمنع نمو تجاوب بين الأقليات الإقليمية الحاكمة، ولكن التشابه في هذه النسبة يدعم التكامل والتجاوب[1].

هذه النتائج تعني، في الواقع، أن شروط الطريق الانتفاعي أو الاقتصادي لا تنطبق على بلدان الوطن العربي.

وفيما يتعلق بالكوميكون، يصل «هاس» إلى الاستنتاجات التالية:

1 ـ الاختلافات الموجودة في مشاريع التخطيط الاقتصادي الوطنية تعثر تحديد سياسة اقتصادية عامة.

2 ـ الاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب الشيوعية تعكس ذاتها في التجارة وسياسة التوظيف المالي، كما أنها تعثر الجهود الإقليمية (Regional).

3 ـ الموارد لا تنتقل بسهولة بسبب الاختلافات في الخطط الوطنية، وغياب نظام أسعار ونقد إقليمي مقبول من الجميع كنظام عادل.

4 ـ الاختلافات في مستوى التصنيع تؤثر، بشكل قوي، في توقعات العمل الإقليمي، وتجعل البلدان الأقل نمواً راغبة في الحد من اعتمادها على الأكثر نمواً. والشيء نفسه ينطبق على البلدان النامية غير الاشتراكية[2].

هنا أيضاً نرى أن «هاس» ينبه إلى أهمية العنصر السياسي الأساسية في تعثير

---

(1) Haas, E,: The Study of Regional Integration in lindberg, L. Schein gold, S.: op. cit. PP. 13-15.

(2) Haas, E,: Ibid, P. 13.

ومنع، أو تسهيل عملية الدمج الاقتصادي. هذه هي خلاصة النتائج التي يصل إليها أعلى صوت للطريق الانتفاعي.

وهذه الأسباب السياسية هي التي عثرت حركة الدمج الاقتصادي في البلدان الشيوعية، رغم هيمنة الاتحاد السوڤياتي، فهذه الحركة «كانت بطيئة وغير متناسقة، وهي متأخرة كثيراً عن مثيلتها في أوروبا الغربية»[1].

إن المشاعر القومية التي تفجرت في الخمسينات، استمرت بلا هوادة، وهي تعارض روابط قوية مع الآخرين (أو الجيران): ولهذا فإن التفكك ـ وليس الدمج ـ هو الذي ميز التطورات في الكوميكون ونظام معاهدة وارسو.

«هوفمان» ومعه آخرون كثيرون، ينتقد الطريق الانتفاعي كما يراه «هاس» فيما يتعلق بأوروبا، أي دمج المسائل الاقتصادية القطاعية (Sectorial) والتي يمكن قياسها، والمسائل السياسية الصرفة التي يحددها كتلك التي تدور حول مصالح الديبلوماسية الحية والاستراتيجية القومية. وتشمل الأمة ككل. فهو يرى ضرورة التمييز بين الأولى والثانية، لأن ذلك يجعل من الممكن تحديد النطاق الذي يمكن فيه تطبيق المنطق الانتفاعي. فعلى الرغم من أن الدول تكون مستعدة لأن تجاري الدمج الانتفاعي في القطاع الاقتصادي، فإن ذلك لا ينطبق على القضايا السياسية، حيث لا يمكن القيام بمغامرة كهذه، لأن الأمة قد تخسر أو تكسب فيها كل شيء دفعة واحدة. لهذا يخلص هوفمان إلى القول: «إن كل نظرية تبالغ في آلية انتشار النتائج غير المباشرة (Spill over) في الدمج يجب أن تُرفض»[2]. إنه يشير أيضاً إلى أن تحليل «هاس» لا يأخذ بالاعتبار العالم الخارجي، وأن هذا الإغفال يمنع نظريته عن تفسير نكسة الدمج السياسي في أوروبا الغربية التي تعود إلى عنصرين أساسيين في النظام الدولي السياسي في أوروبا الغربية التي تعود إلى عنصرين أساسيين في النظام الدولي الحالي. الأول هو طبيعة هذا النظام العالمية، الذي يدور كلياً حول علاقات الشرق بالغرب، التي تتميز بتوتر

---

(1) Medvedev, R,: On Socialist Democracy, Alfred Knopf, 1975, P.26.

(2) Hoffman, S,: Discord In Community: The North Atlantic Area as a Partical International System, International Organization, 17, 2 Spring 1963, p.529.

كبير، لهذا فإن الدمج الأوروبي يخضع للآراء المتعارضة التي تقسم الأعضاء في موقفهم نحو العالم الخارجي، فالنظام الإقليمي يُصبح أداة منافسة لهؤلاء في القضايا الدولية؛ النظام الدولي يتميز أيضاً، من ناحية أخرى، بالتوازن الذري، وبالتالي باستقرار عالم ثنائي. «هوفمن» يعتقد أن الخطر الذري يقوي شرعية الدول ـ القومية الموجودة، ويشكل أحد العناصر التي تؤدي إلى ولادة جديدة للوعي القومي في أوروبا.

* * *

المَثَل الآخر الأكثر نجاحاً من ناحية سياسية في تاريخ محاولات الاتحادات الجمركية والاقتصادية والتجارية كان «الزولفيرين» الإلماني، ولهذا يجب الوقوف عنده وقفة موضوعية علمية في بحث كهذا، ثم إن دعاة المفهوم الاقتصادي عن عملية التوحيد السياسي يرجعون إليه باستمرار في التدليل على نظريتهم، وهذا يفرض بدوره، من ناحية أخرى، بعض الملاحظات.

«الزولفيرين» الإلماني كان أهم اتحاد جمركي اقترن بوحدة سياسية. ولهذا، فإن التعميمات ـ وهي في معظمها تبشيرية واعتباطية ـ حول مصدر، طبيعة، ونتائج التوحيد الجمركي أو الاقتصادي، تميل عادة إلى الرجوع إلى هذا الاتحاد لتجد فيه أساساً لها. ولكن الواقع يدل بوضوح على أن هذا الاتحاد كان امتداداً ونتيجة لإرادة سياسية وحدوية، وليس سبباً لهذه الإرادة.

إن «فاينر» قدم في «قضايا الاتحادات الجمركية» دراسة كلاسيكية هي في طليعة الدراسات التحليلية لعلاقة العنصر الاقتصادي بالعنصر السياسي في تحديد تركيب العلاقات الدولية، وخلص إلى القول: إن الاعتبارات السياسية والأمنية (Security) تتميز بالأولوية، هذا على الرغم من أنه كان من دعاة الليبرالية الاقتصادية. في هذه الدراسة، حلل «فاينر» جميع الاتحادات الاقتصادية والسياسية المعروفة، كي يرى إن كان الباعث لها اقتصادياً أو سياسياً، فوجد، فيما يتعلق بالزولفيرين، أن بروسيا عملت على تشكيل هذا الاتحاد الجمركي لأسباب سياسية أولاً، وذلك لتؤكد هيمنتها أو على

الأقل تمارس نفوذها على الدول الألمانية الأصغر، فلكي تضمن أن هذه الهيمنة ستكون بروسية ـ وليس نمساوية ـ قاومت بروسيا باستمرار انضمام النمسا إلى الاتحاد، إما بشكل صريح، وإما بالعمل نحو تعريفة جمركية منخفضة لا تناسب النمسا التي كانت تمارس حماية عالية لأسواقها. «القوة البروسية» هي التي لعبت الدور الأساسي في الوحدة الألمانية كما يخلص إلى القول، «وليس الحماس المشترك للاتحاد السياسي الذي نشأ عن مشاركة اقتصادية»[1].

بروسيا التي كانت قاعدة الاتحاد الألماني السياسي، كانت أيضاً قاعدة الاتحاد الجمركي. وما قاله «جايمس راسل لاويل» حول الاتحاد الأول، بأنه «يشبه عقداً بين أسد، ونصف دزينة من الثعالب، وعدد لا حصر له من الفئران» ينطبق في رأي فاينر على الزولفيرين.

في تحقيق «الزولفيرين» كان من الضروري ـ ليس فقط ـ «التودد للدول الألمانية الأخرى في حملها على الاتحاد، بل إرغامها»[2]. والمنافسة بين بروسيا والنمسا حول صداقة الدول الألمانية الصغرى، جعلت من الضروري أن تقبل بروسيا من ناحية شكلية، مكاناً جعل منها القائد بين أعضاء متساوين، بدلاً من أن تكون العنصر المهيمن، ولكن هزيمة النمسا في حربها مع بروسيا عام (1866)، قادت إلى تحول أساسي في مركز الأخيرة في الزولفيرين. هذا الانتصار قاد إلى تجديد تركيبه بشكل جعل بروسيا القوة التي تسوده وتتحكم به، فالمجلس الجمركي الجديد، مثلاً، الذي أصبح يتخذ، بتصويت الأكثرية، قرارات تُلزم جميع الأعضاء، أعطى بروسيا وحدها (17) صوتاً من مجموع (58). وبروسيا كانت تمارس حق النقض (الفيتو)، لأي قرار يعدل قوانين الزولفيرين، وتدعو وتحل مجلس الاتحاد الجمركي، وتعقد معاهدات تجارية مع بلدان أخرى باسمه، الخ. . .

وقد دل التحالف بوضوح أثناء الحرب، على أن الزولفيرين لم يعزز حقاً الوحدة

---

(1) Viner, Jacob, : The Customs Union Issue, Stevens and Sons, London, 1950, P. 101.

(2) Ibid, PP.: 84.

السياسية. فمعظم الدول الأعضاء حاربت إلى جانب النمسا ضد بروسيا، بينما أولدنبرغ، والمدن الثلاث الحرة، (هامبورغ، بريمين، ولوبيك) التي لم تكن عضوة في الزولفيرين، تحالفت مع بروسيا في الحرب[1].

«بين عام (1818) وعام (1834)، تمَّ إنشاء الزولفيرين أو الاتحاد الجمركي، بغية إنجاز إصلاح اقتصادي. . . الدول الألمانية أرغمت، الواحدة بعد الأخرى، على دخول فلك بروسيا الاقتصادي، فكان «الزولفيرين» يشمل في النهاية (18) دولة و(23) مليوناً من الناس، تحت سيطرة بروسيا. بالنسبة للأخيرة، كان الاتحاد الجمركي يعني نفوذاً اقتصادياً وسياسياً، بالإضافة إلى ذلك، أو أكثر من ذلك، كانت بروسيا تعتبر الزولفيرين أداة لكسب الطبقة الوسطى القوية لقضية الوحدة الألمانية»[2].

وبعد أن يشرح «فاينر» أن العنف كان العنصر الأساسي في تشكيل دولة جديدة من دول مستقلة سابقة، يخلص إلى القول: إنه «مهما كان الدور الذي لعبته العناصر الاقتصادية في عملية تشكيل الدولة، فإنه كان إذن دوراً ثانوياً». ثمَّ يضيف بأن سبب هذا الخطأ الشائع يعود إلى كون طبيعة هذا الدور، وخصوصاً الدور الذي لعبته ويمكن أن تلعبه الاتحادات الجمركية، لم يخضع بعد لدراسة منظمة، سواءٌ من ناحية مجردة، أم بالعودة إلى التجربة التاريخية. لهذا كان من السهل بالتالي للكتاب الانزلاق في تعميمات شاملة غير موضوعية، أحد هذه التعميمات كان القول بأن التوحيد الاقتصادي يجب أن يتقدم التوحيد السياسي، أو أن الأول ـ بشكل أقل تطرفاً ـ يميل بقوة إلى الدفع نحو التوحيد السياسي[3].

بالإضافة إلى الزولفيرين، هناك، كما يكتب فاينر، ثلاثة أمثلة عن اتحادات جمركية مهمة تقدمت الاتحاد السياسي، ولكن لا يمكن القول أبداً إن الاتحاد الجمركي في أي منها كان، بأي شكل، مسؤولاً عن خلق شعور مناسب للاتحاد

(1) Ibid, PP.: 99-101.

(2) Snyder, L,: Varieties of Nationalism, A Comparative Study, Holt, Pinehart and Winston, 1976, Pp: 90-91.

(3) Viner, J,: op. cit. pp: 92-93.

السياسي، أو إنه شكل أي إسهام أساسي في تحقيق الوحدة السياسية، الأول كان بين إمارة «مولدافيا» و«الاشيا» اللتين أرادتا، وهما لا تزالان تحت السيادة التركية، اتحاداً سياسياً واستقلالاً عن تركيا. في سبيل هذه الغاية عقدت الإمارتان معاهدة ألغت الضرائب الجمركية بينهما، وهي خطوة كانت الحد الأعلى الذي كان يمكن لهما التطلع إليه. أما الاتحاد السياسي، فقد تحقق نهائياً عام (1878).

الاتحاد الثاني كان بين هاواي والولايات المتحدة. الطبقة الحاكمة في الأولى كانت أميركية لا تهتم باستقلالها، وكان لها مصلحة اقتصادية في الاتحاد. الثانية كانت مدفوعة باعتبارات استراتيجية وسياسية.

في جنوبي إفريقيا، كانت الاعتبارات الاقتصادية مهمة في تحقيق الاتحاد السياسي، ولكن دخول الاتحاد الجمركي الأول كان بالنسبة لجمهورية البوير خطوة اضطرارية كان عليها اتخاذها نتيجة خضوعها لسلطة خارجية وليس لإرادة حرة[1].

«فاينر» لا يدل فقط على أن الاتحادات السياسية كانت تتقدم الاتحادات الاقتصادية وتقدم لها، بل أشار أيضاً إلى أن الأخيرة كانت في كثير من الأحيان تسيء إلى الأولى بدلاً من تعزيزها. هذا كان واضحاً مثلاً، في غربي أوستراليا، في الكومنولث الاوسترالي، فيما يُدعى بأقاليم المروج في كندا، وفي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة، إنه يخلص، في الواقع، من دراسته الشاملة، إلى القول: إن الوحدة الاقتصادية التي ترافق الاتحاد السياسي قد تكون عنصراً معثراً أكثر منها عنصراً مساعداً في تشكيل اتحادات من هذا النوع. على كل «الاعتقاد بأن الاتحادات الاقتصادية تقود إلى الاتحاد السياسي كنتاج طبيعي، لا يجد دليلاً تاريخياً يذكر في دعمه»[2].

قبل دراسة «فاينر» بأكثر من قرن، قام «فريدريك ليست» بدراسة عامة للعلاقة أو الموضوع نفسه، خلص منها هو الآخر إلى القول: إن التاريخ يكشف في الواقع عن

(1) Ibid, PP.: 96-97.

(2) Ibid, PP.: 103.

«قانون عام» يدل بوضوح على أن الاتحاد السياسي هو الذي يتقدم الاتحاد الاقتصادي ويحققه، إنه تكلم على هذا القانون في أواسط القرن الماضي عندما استنتج من دراسته لهذه العلاقة أن «جميع الأمثلة التي يمكن للتاريخ إبرازها هي أمثلة كان الاتحاد السياسي يقود فيها، والاتحاد التجاري يتبعه، وأن ليس هناك من مَثَل واحد يكشف أن الثاني كان في مركز القيادة وأن الأول نتج عنه»(1).

«أرنست رينان» كان يعلن عن هذه الحقيقة عندما كتب أن «الزولفيرين لا يشكل وطناً». هذا قول يمكن إعادة صياغته كما يلي: «الزولفيرين لا يقود إلى إقامة وطن».

* * *

التجارب الوحدوية السياسية تكشف، في الواقع، أن الاتحاد السياسي كان يتقدم الاتحاد الاقتصادي ويصنعه.

في انكلترا زالت الحواجز الاقتصادية بعد قيام وحدتها وليس قبلها، وفي بريطانيا ككل ألغيت في عام (1820)، أي بعد قيام الدولة البريطانية الواحدة بمدة طويلة، اتحاد انكلترا مع ويلز، ومن ثمَّ مع استكتلندا، لم يجد تمهيداً له في أي اتحاد اقتصادي. على العكس. كانت هناك حرب تعريفات جمركية وتجارية بين انكلترا واسكتلندا قبل ذلك. الرغبة في إنهاء هذه الحرب، لأسباب اقتصادية من ناحية اسكتلندا، ولأسباب سياسية واستراتيجية من قبل انكلترا (انكلترا كانت في حرب ضد فرنسا، وكان هناك بعض الخطر بأن تقدم اسكتلندا مساعدة لفرنسا)، هي التي كانت العنصر الأهم في تحقيق الاتحاد السياسي عام (1707).

اتحاد بريطانيا وإيرلندا الجمركي ابتدأ هو الآخر بعد وحدتهما البريطانية في عام (1801)، ولم يكتمل حتى عام (1826).

في فرنسا استمرت هذه الحواجز الاقتصادية والموانع الجمركية رغم وجود دولة

(1) List, F,: The National System of Political Economy, 1841, Tr. S. S. Iloyd, 1904, PP: 102-103.

مركزية، وإزالتها بشكل نهائي احتاجت إلى الثورة وسلطتها السياسية، وزوالها كان نتيجة الدولة الثورية الواحدة المركزية.

في الولايات المتحدة زالت هذه المكوس والرسوم والضرائب، الخ... التي كانت منتشرة بينها، عند قيام الدولة الفيدرالية وليس قبلها. في ظل الكونفيدارسيون، كان لكل ولاية من هذه الولايات تعريفة جمركية خاصة بها ومستقلة، وهي لم تشارك في اتحاد جمركي أو تعريفة واحدة إلاّ في ظلّ الدستور الفيدرالي عام (1787). ففي ذلك التاريخ، منع الدستور الأميركي إقامة أيّ موانع من هذا النوع؛ وذلك بغية «تشكيل اتحاد أكثر كمالاً». هذا كان في الواقع أحد الأسباب الأساسية في صنع الدستور.

الدانيمارك حققت تعريفة جمركية واحدة عبر أراضيها في أواسط القرن الماضي فقط. وفي سويسرا حدث ذلك في عام (1848)، وفي إسبانيا في عام (1840)، أي بعد قرون عديدة من الاتحاد السياسي. وروسيا القيصرية لم تحقق أبداً وحدة جمركية، وهكذا دواليك!...

الاتحاد الجمركي بين هنغاريا والنمسا لم يمنع انفصالهما السياسي. والاتحاد الجمركي بين أسوج والنروج أثناء اتحادهما السياسي لم يمنع هو الآخر انفصال النروج.

دوقية اللوكسمبورغ كانت إمارة منفصلة منذ القرن الخامس عشر، وقد أصبحت عضواً في مجموعة الدول الأوروبية في عام (1839) نتيجة مناورات الدول الكبرى، ورغم احتجاجها آنذاك على هذا الاستقلال الذي فُرض عليها. هذا الاستقلال استمر، وأصبح مصدر فخر لأبنائها فيما بعد، على الرغم من أن الخبراء الذين درسوا وضعها؛ اعتقدوا أنه أمر مستحيل من ناحية اقتصادية.

اللوكسمبورغ دخلت في اتحاد جمركي مع إلمانيا لمدة ثلاثة أرباع القرن، ولكن ذلك لم يؤدِ إلى وحدتها مع إلمانيا. في عام (1921)، دخلت في اتحاد جمركي مع بلجيكا، ولكن هذا أيضاً لم يدفع بأي شكل إلى وحدة البلدين، هذا على الرغم من أن اللوكسمبورغ لم تكن تريد في البداية هذا الاستقلال.

إننا نقرأ في دراسة قيمة بين الدراسات القليلة التي صدرت حول موضوع التوحيد السياسي ما يلي: «إننا لا نجد أية علاقات اقتصادية سابقة للاتحاد بين إنكلترا واسكتلندا، بين أسوج ونروج، أو بين الدول الإيطالية المختلفة»[1].

مشاريع الاتحادات الجمركية التي لم تتحقق، كاتحاد فرنسا ـ بلجيكا في الأربعينات من القرن الماضي، وإلمانيا ـ النمسا في عام (1931)، كانت تعود في فشلها، هي الأخرى، إلى أسباب سياسية تعبر عن ذاتها في معارضة خارجية تتركز في بعض المعاهدات التي كان يُفترض بها حماية استقلال العضو الضعيف.

هناك اتحادات جمركية عديدة بين دول صغيرة جداً ودول كبيرة، كالتي نجدها بين موناكو وفرنسا، سان مارينو وإيطاليا، لوكسمبورغ وبلجيكا، لم تودِ إلى أي اتحاد سياسي، والسبب الذي حال دون ذلك كان سياسياً.

مشاريع الاتحادات الجمركية التي كانت تحدث بين دولة كبيرة ودولة صغيرة، أو عدد من الدول الصغيرة، تكشف بوضوح، ومن دون استثناء، أن المقاصد السياسية كانت، بالنسبة للدولة الكبيرة، المقاصد الأساسية. أما النتائج الاقتصادية التي كانت تترتب على هذه الاتحادات، فكانت تُقبل دون حماس، أو كثمن ضروري فقط يجب دفعه بغية تعزيز الغاية السياسية. والتاريخ يكشف بوضوح أن الدول الكبيرة تحبذ، والدول الصغيرة ترتاب وتنفر من التوحيد السياسي مع جيرانها، ولكن حتى الدول الكبيرة تتردد في دخول اتحادات سياسية، بسبب ما تحمله من وحدة جمركية واقتصادية[2].

إن تجارب التاريخ الوحدوية تدل على أنه حتى عهد قريب، كانت منطقة الاتحاد السياسي، كقاعدة عامة، أوسع من منطقة الاتحاد الجمركي أو الاقتصادي. في القرون الوسطى مثلاً كان جبُاة الضرائب يتخذون مراكزهم ليس على حدود الوحدات السياسية، بل داخلها. وفي البداية كانت الضرائب الجمركية تفرض لأسباب

(1) Deutsch, K, et al,: . Political Community and the North Atlantic Area, 1957, P: 44.

(2) Viner, J,: op. cit. pp. 84-92, 94, 96, 101, 102.

أميرية، والاتجاه إلى توحيدها على صعيد قومي وحصرها في الحدود السياسية برزا فقط، عندما تحولت إلى أدوات في يد سياسية تجارية قومية، والفواصل الإقليمية والمصالح المحلية كانت تعثر هذا الاتجاه، وفي نهاية القرن الثامن عشر نرى استخدام تعريفة واحدة تطبق فقط على الحدود السياسية.

* * *

هذه النتائج التي تكشف عنها تجارب الغرب، تُعيد ذاتها في تجارب البلدان النامية التي تدل هي الأخرى على أن الاتحادات السياسية، تتقدم على الاتحادات الجمركية والاقتصادية وأن الأخيرة لا تدفع إلى الأولى. فعندما ندرس إمكان «تطبيق نظرية الاتحادات الجمركية التقليدية على الدمج الاقتصادي في البلدان النامية، نستطيع الاستنتاج الآن» أن ذلك يتميز «بصلة ضئيلة باتحاد البلدان النامية»[(1)].

ما نسمعه عالياً ليس في أوروبا فقط، بل في البلدان النامية، وخصوصاً في أميركا الوسطى هو حالياً الشكوى «بأن التوحيد الاقتصادي لم يؤدِ إلى التوحيد السياسي»[(2)].

بالإضافة إلى «الكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية»، نجد أن أهم الأمثلة الحديثة على «النجاح» الذي حققه الدمج الاقتصادي الإقليمي هي، أولاً: «الكومينوتيه الإفريقية الشرقية»، و«سوق أميركا الوسطى».

ولكن هذه التجارب عجزت تماماً عن الدفع نحو أية وحدة سياسية، سواء في أفريقيا أو في أميركا اللاتينية. «إن لم يحدث، بكلمة مختصرة؛ تعديل جذري في تركيب الحوافز التي يقدمها النظام الدولي، فإن إمكان الأسواق الاقتصادية المشتركة أو التنظيمات الاقتصادية الإقليمية المصغرة (microregio) التي يمكن لها أن تقود في المدى القصير (في عقود) إلى فيدراسيون أو نوع من الاتحاد السياسي القادر على ممارسة دفاع مستقل وسياسة خارجية، هذا الإمكان لا يبدو عالياً» . . . هذا يعني، في

---

(1) Balassa, B,: Economic Development and Integration, 1966, PP: 34-35.

(2) Nye, J. S. op. cit P: 37.

الواقع، «أن الأسواق الاقتصادية المشتركة لا تقود إلى الاتحاد»[1].

إفريقيا، مثلاً، شاهدت عدداً كبيراً من هذه الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية، أو بالأحرى محاولات في الاتحاد الاقتصادي، ولكنها فشلت كلها، لأنها كانت من دون سلطة سياسية موحدة تشرف عليها.

الدكتور «ديوب»، المفكر السينيغالي، المعترف به، إلى جانب «دوبوا»، بأنه ترك الأثر الأول في الفكر الإفريقي في القرن العشرين، يكتب، في مناقشة انهيار محاولات الدمج الاقتصادي العديدة في إفريقيا، بأن السبب يعود إلى كون هذه المحاولات لم تكن مُلزمة للأعضاء بشكل نهائي، وأن هذا يعود بدوره إلى أن هذه المحاولات لم تكن تقترن بمظلة سياسية فوق ـ القومية، بأداة تنفيذية قادرة على أن تتخذ القرارات السياسية التي تُلزم جميع الأعضاء. لهذا كلما رأى أحد الأعضاء، ولأية أسباب كانت، بأنه يريد الانسحاب، كان التجمع الإقليمي ينهار. ثمَّ يضيف: «إن التنظيم العقلاني للاقتصاديات الإفريقية لا يستطيع أن يتقدم على التنظيم السياسي لإفريقيا، خلق «كلّ» سياسي فيدرالي. السلطات التي تمارسها سلطة تنفيذية كهذه تسمح لها بأن تتخذ قرارات من دون أن تخاف أن يعلن رئيس دولة ما، «إنني لا أحب ما يحدث، ولهذا إنني أنسحب»[2].

غياب هذه السلطة السياسية التي تتقدم هذه الاتحادات الاقتصادية هو الذي كان مسؤولاً عن فشلها. بعد أن يراجع تاريخ ومنجزات «الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى». يخلص «أديكونلار» المفكر الإفريقي، إلى القول، «إن ما يحتاجه هذا الاتحاد هو الإرادة السياسية الصحيحة بين رؤساء الدول الإفريقية الست. . . الضرورية في تجميع مواردها التي تسمح برفع مستوى الحياة لمواطنيها. . . عندما يتوافر التصميم السياسي، كل شيء آخر ينتج عنه»[3].

---

(1) Nye, J. S.: Comparative Common Markets, in lindberg, I, Scieingold S,: of, cit p. 225.

(2) Atlas, World Press Review, July, 1977, P: 25.

(3) Adekunle, A,: Pan-Africanism, Evolution, Progress, and Prospects, Andre Deutsch, 1973, PP: 196-197.

القادة الإفريقيون دللوا على أنهم مستعدون لإقامة المجالس واللجان، والأجهزة والتنظيمات في تعزيز التعاون الاقتصادي، ولكنهم، من ناحية عامة، لم يكونوا مستعدين لإعطائها سلطة كافية في تحقيق هذا التقدم(1).

عند مراجعة هذه المحاولات في الاتحاد الاقتصادي والأسواق المشتركة، نرى أن النجاح النسبي الذي أحرزه بعضها يعود، في الواقع، مع الأسف، إلى السلطة السياسية التي كان قد وفرها الاستعمار(2).

«الكومينوتيه الإفريقية الشرقية» التي كانت تُعقد حولها أحسن الآمال وأكبرها، ابتدأت، في الواقع، تموت مباشرة بعد الاستقلال. وفي عام (1965) تعرضت هذه السوق المشتركة «لقرارات فُسرت بأنها تؤذن بموتها»(3).

البعض أشار في عام (1965)، أنه على الرغم من «أن درجة الدمج الاقتصادي الذي ورثته البلدان الثلاثة التي تتشكل منها الكومينوتيه وهي: كينيا، تانجانيكا، وأوغندا، كانت حقاً كبيرة، فإن الصعوبات التي تعانيها في المحافظة عليها أو توسيعها، تُثير الشك في إمكان الدمج الاقتصادي دون دمج سياسي»(4).

في أواسط السبعينات، انهارت هذه الكومينوتيه. في النصف الثاني من عام (1974)، «وكثيرون هم الذين يشكون في وجود أي مستقبل لها. . . الكومينوتيه يمكن أن تُعتبر، في أحسن الحالات، في حالة ترنح، وفي أسوئها في حالة انهيار نحو الانحلال. هذا الانحلال تمَّ الآن»(5).

كينيا، تانجانيكيا، وأوغندا، كانت في الواقع، تُثير الإعجاب بمدى تعاونها الاقتصادي الانتفاعي في تأسيس «التنظيم الإفريقي الشرقي للخدمات المشتركة»، الذي

---

(1) Haskyns, C, in Hazlewood, A,: African Integration and Disintegration, Oxford University Press, 1967, P: 387.

(2) Ibid, PP.: 387.

(3) Financial Times, June 17, 1964.

(4) Nye, J,: Pan-Africanism and East African Integration, Harvard University Press 1965, P. 130.

(5) Hazlewood, A, ed: Economic Integration: The East African Experience Heineman, London 1975, p. 166.

اشتركت فيه كدول مستقلة. «الكومينوتيه الإفريقية الشرقية» كانت تقارن آنذاك بالكومينوتيه الاقتصادية الأوروبية. ولكن هذا التعاون انحسر، ومن ثمَّ مات. هذا التعاون في إفريقيا الشرقية كان بارزاً، ولكنه كان تراثاً استعمارياً حقق ما حققه من نجاح في ظل سلطة سياسية واحدة، ولهذا، نرى أن هذا الاتحاد كان يزداد ضعفاً مع الوقت بعد الاستقلال[1].

بعد أن يشير «ناي» إلى الصعوبات والمشاكل التي تعانيها الكومينوتيه، من المستحيل تجنب الاعتراف بأن القرارات السياسية هي التي تشكل الرابطة بين الدمج الاقتصادي والدمج السياسي، وأن المستقبل يرتبط أساسياً بشخصيات وإيديولوجيات قادة إفريقيا الشرقية السياسيين، الذين عليهم التجاوب مع هذه الضغوط والمشاكل»[2].

في مفاوضات اتحاد شرقي إفريقيا عبر موقف تانزانيا عن هذه الحقيقة بلسان «رشيدي كاواوا» نائب رئيس الجمهورية، الذي أكد بأن «الاتحاد الاقتصادي يستطيع العمل بفاعلية فقط عندما يكون مدعوماً بالاتحاد السياسي»[3]. هذا يعني: أن كومينوتيه شرقي إفريقيا الاقتصادية انهارت بالضبط لأن الاتحاد السياسي لم يتحقق. أحد المفكرين التانزانيين الذين راقبوا عن كثب صعوبات الكومينوتيه، خلص إلى القول في تفسير فشلها، بأن بناء الأسواق والاتحادات الاقتصادية المشتركة الصحيحة ممكن فقط على أساس إيديولوجية تشترك فيها بشكل أساسي الدول الأعضاء، وأن غياب هذا الأساس يفسر ذلك الفشل[4].

عند مراجعة النجاح المحدود الذي أحرزه بعض هذه التجارب، كتجربة «الاتحاد الجمركي الاقتصادي»، و«الاتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيا الوسطى»، نجد أن هذه التجارب لم تؤدِ إلى تعديل في حياة الأعضاء الاقتصادية وأن الميزة

---

(1) Nye, I,: op. cit P: 15.

(2) Ibid, PP.: 171.

(3) Mazrui, A: Tanzania Versus East Africa, Journal of Commonwealth Political Studies, November, 1965, P: 24.

(4) Hazlewood, A, : op. cit. P: 171.

الوحيدة كانت «اعتماد الأعضاء الشديد على المساعدة الخارجية، وميل مانحي هذه المساعدة إلى وضع نفوذهم وراء استمرار التعاون الاقتصادي وتطويره»[1]. هكذا يعود هذا القدر من النجاح إلى عامل سياسي.

ما يُسمى بـ «مجلس الحلف» (Council of the Entente) تجربة أخرى استطاعت، كمحاولة ترابط اقتصادي، الاستمرار، إنه كتلة اقتصادية فضفاضة من بعض بلدان إفريقيا الغربية كانت نتيجة مبادرات قام بها «هوفوا بواني» رئيس جمهورية شاطىء العاج، الذي أراد إنشاء كتلة مضادة لاتحاد مالي، تجمع مواردها في خدمة تنمية اقتصادية مشتركة. نجاحها النسبي يعود إلى كون شاطىء العاج، أقوى الأعضاء وأغناها بكثير، كان مستعداً أن يقدم مساعدات مالية لأعضائها، الأسباب التي دعت إليها وكانت سبب استمرارها؛ لم تكن اقتصادية، «بل سياسية بشكل كلي تقريباً»[2].

بلدان إفريقيا الغربية بذلت، في الواقع، جهوداً كبيرة وقامت بمحاولات صادقة لتحسين العلاقات بينها، ولكن هذه الجهود «فشلت في محاولة تأسيس كومينوتيه اقتصادية إفريقية غربية»[3]. المنافسة السياسية الحادة بين شاطئ العاج والسينيغال قضت على جميع الجهود نحو أشكال تعاون إقليمية من اقتصادية وسياسية، «إن تقدم شاطىء العاج الاقتصادي الذي سبق بكثير تقدم الأقاليم الأخرى، كان إلى حد كبير، سبب الانحلال النهائي لاتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية. شاطىء العاج كان العامل الإفريقي الأساسي الذي سحق الحكومة الاتحادية، والمعارض الأساسي لأي اتحاد جديد»[4] بعد مراجعة هذه المحاولات في التعاون الاقتصادي التي يعود فشلها إلى أسباب سياسية، نكشف أن أهم نتيجة يمكن أن نخلص إليها هي «أن هذا التعاون لا يزال غير ممكن في إفريقيا الغربية، وأن هناك الآن، على العكس، منافسة هدّامة تزداد اتساعاً في الميدان الصناعي. فهناك صناعات جديدة تُقام، بينما هناك صناعات مماثلة

---

(1) Robinson P, in Hazlewood: Ibid, PP.: 64.

(2) Thompson, V, : West Africa's Council of the Entente, Cornell University Press, 1972 P.280.

(3) Adekunle, A,: Op. cit P: 197.

(4) Berg, E,: The Economic Basis of Political Choice In French West Africa, American Political Science Review, Vol. 54, June, 1960, PP: 402-403.

في بلدان مجاورة تنتج الشيء نفسه، ولا تستطيع أن تستخدم أكثر من نصف طاقتها»[1].

منذ الاستقلال لم يحدث، في الواقع، «أي انتقال في السلطة من الدول الفردية إلى التنظيمات الاقتصادية المشتركة. هذه التنظيمات استطاعت أن تعمل فقط عندما كان يمكن للدول الأعضاء الاتفاق. ولكن ليس هناك من أحد كان مستعداً أن يعطيها سلطة مستقلة»[2].

من الجدير ملاحظته هنا أن التجربة الإفريقية تدل، كغيرها، على أن القول بالوحدة الاقتصادية كطريق إلى الوحدة السياسية يميز الأنظمة المحافظة، وليس الأنظمة الثورية. إننا نجد، مثلاً، أن بلداناً كمالي، وغانا، وغينيا، هي التي كانت تدعو إلى تقديم السياسة على الاقتصاد والانطلاق منها في عملية التوحيد، بينما بلدان أخرى؛ كشاطىء العاج ذات النظام المحافظ، كانت تتخذ موقفاً مناقضاً. السينيغال «المعتدلة» قدمت أيضاً الاقتصاد على السياسة، غانا كانت مثلاً تدعو بلسان نيكروما «إلى إنشاء المملكة السياسية أولاً، لأن كل شيء ينتج عنها؛ وحزب «الاتحاد السوداني» كان يعلن «الأولوية للسياسة»، ويرى «أن جميع الذين قللوا من دور السياسة عارضوا كل تقدم اجتماعي، وكانوا دائماً في معسكر أعداء الديمقراطية»[3]. هنا يجب التنبيه أيضاً إلى أن الدول الاستعمارية كانت تؤكد على احتفاظها بالسلطة السياسية حتى عندما كانت تقوم ببعض التنازلات للشعوب الإفريقية. فالجمعيات الإفريقية التشريعية الأولى كانت تستطيع معالجة الشؤون الاقتصادية فقط.

القصة نفسها تُعيد ذاتها في أميركا اللاتينية حيث نجد اتحادات اقتصادية تنتمي إليها بلدانها، كالاتحاد الأميركي اللاتيني للتجارة الحرة، وسوق أميركا الوسطى المشتركة، ولكن هذه المحاولات الاقتصادية كانت حتى الآن عاجزة عن تحقيق وحدة اقتصادية، والدفع نحوها أو نحو أي شكل من أشكال الكونفيديرالية أو الفيدرالية.

---

(1) Adekunle, A,: Op. cit P: 197.

(2) Haskyns, C, op. cit. P: 391.

(3) Foltz, W,: From French West Africa to th Mali Federation, Yale University Press, 1967, P127.

ما نجده في إفريقيا من بعثرة للإمكانات المادية والاقتصادية بسبب الأسواق الضيقة، الحدود السياسية المصطنعة، وازدواج الصناعات، الخ. . . يعيد ذاته في أميركا اللاتينية، حيث يشكل الأمر مشكلة هائلة، هذا على الرغم من جهود بلدانها الكبيرة التي أقامت اتحادات جمركية واقتصادية مختلفة(1).

الظاهرة نفسها تطالعنا في الوطن العربي. جامعة الدول العربية كانت من البداية تعتمد الطريق الاقتصادية التي تقول بالتنسيق أو التكامل الاقتصادي كأساس يدفع نحو الوحدة. ولكن عجزها عن هذا لا يحتاج في الواقع إلى أي تعليق أو دليل.

في إطار الجامعة العربية قامت أيضاً سوق عربية مشتركة، صدر قرار بإنشائها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بتاريخ (13/ 8/ 1964)، نتيجة للدراسة التي قامت بها لجنة خاصة في معرض تحديد الخطوات الواجب سلوكها لبلوغ أهداف الوحدة الاقتصادية العربية. هذه السوق قامت فعلاً منذ مطلع عام (1965)، وبدأت مراحلها تتلاحق حتى بلغت في مطلع عام (1969) مرحلة الإعفاء الكامل للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية عند تبادلها مباشرة بين الدول الأعضاء (وهي مصر، سورية، المملكة المغربية، الكويت، الأردن، العراق، الجمهورية اليمنية).

ولكن أين الوحدة الاقتصادية التي كان يُنتظر من هذه السوق أن تقود إليها؟. أين الاتحاد السياسي الذي كان يفترض بها أن تدفع نحوه؟.

هنا تجدر الملاحظة أنه كان هناك وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان طيلة فترة الانتداب الفرنسي، تمّ تحولت فيما بعد إلى اتحاد جمركي ما لبث أن زال في مرحلة الاستقلال.

الوضع الاقتصادي العربي الحالي لا يكشف، في حالته الراهنة، عن أيّ قدرة على تجاوز حدوده الإقليمية في اتجاه أية وحدة اقتصادية. فالمبادلات التجارية مثلاً بين الأقطار العربية المختلفة غير موجودة تقريباً، وهي شبه معدومة، أما ارتباطات هذه الأقطار مع الدول الأجنبية، فهي أكثر بكثير، وعلى ازدياد مستمر.

* * *

(1) Hazlewood, A,: op. cit PP: 12-13.

وأخيراً، يجب أن نشير بإيجاز إلى ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية (The Multinational Corporations) لأنها ذات صلة وثيقة بعلاقة العنصر الاقتصادي بالعنصر السياسي، وتوفر، من زاوية أخرى، مثلاً واضحاً عن عجز القوى والضرورات الاقتصادية ذات الوجهة العالمية عن فرض تنظيمات واتجاهات سياسية مماثلة.

البعض يتوقع أن معظم مؤونة العالم من المنتوجات الصناعية سيأتي في عام (1985) من (300) شركة عالمية تُنتج في جميع البلدان المهمة، تكون ذات إدارة متعددة الجنسيات، ويملكها حاملو أسهم من جميع هذه البلدان.

إن أخذنا أكبر هذه الشركات، وهي ثلاثمائة، نجد أن إنتاجها المشترك من السلع والخدمات أكبر من الإنتاج القومي العام في أي بلد في العالم ما عدا الولايات المتحدة، وأنها ستكون، إن نظرنا إلى المستقبل في ضوء معدل نموها الحالي، مسؤولة عن الثلث من إنتاج العالم كله في نهاية هذا القرن. النتيجة الأساسية لهذه الشركات هي نقل الرأسمال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية (ولكن ليس العمال من ذوي الخبرة، ولهذا، إن اتحدات العمال تقاومها) إلى صعيد عالمي[1].

ظهور هذه الشركات العالمية أعطى، في الواقع، التناقض بين المضمون العالمي للقوى الاقتصادية، والمضمون القومي للقوى السياسية، لوناً أو حدّة جديدة. هذه الشركات تتجاوز الحدود القومية في أجهزتها وشبكة علاقاتها التي تمتد إلى العالم كله، وفي مدى اتساع أوجه أعمالها «التي تقلّ اعتماداً على سيادة وقوانين أية دولة في ذاتها». إنها تعني «أن الأسواق لم تعد أسواقاً قومية»، وأن مشاريعها لا تتطابق دائماً مع المنافع الاقتصادية لأية دولة واحدة»[2].

ولكن على الرغم من هذا، فإن هذه الشركات لا تجد صدى أو تحولاً مماثلاً في الوحدات القومية أو السياسية التي يتشكل منها العالم. الاقتصاديون، الذين يرون أن هذه الشركات كانت استجابة لتطورات اقتصادية وتكنولوجية معاصرة، قد يكونون على حق، ولكن مما لا شك فيه أن الصعيد السياسي لا يفرز استجابة مماثلة.

---

(1) Bell, D, And Kristol, T: Capitalism Today, A mentor Book 1971, p.207.

(2) Ibid, P. 207.

أما المفهوم القائل: إن هذه الشركات الدولية ستحل محل الدولة القومية، فليس هناك، حتى الآن على الأقل، أي دليل موضوعي على ذلك. على العكس، من الأقرب إلى الحقيقة القول: إن دور الدولة ـ القومية في الحياة الاقتصادية والسياسية يزداد، وإن الشركة الدولية هي في الواقع حافز لامتداد سلطة الدولة في العالم الاقتصادي. «لغز الوضع الحالي هو أن ازدياد الترابط بين الاقتصادات القومية الذي يعود جزئياً إلى الشركات العالمية، يسير جنباً إلى جنب مع ازدياد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية»[1]. . . حيث استطاعت هذه الشركات أن تؤثر في العلاقات السياسية الدولية، كان ذلك يعود إلى قدرتها على التأثير في سياسة حكوماتها.

من ناحية أخرى، يجب ألاّ ننسى أن الشركة العالمية هي أساساً ظاهرة أميركية. كثيرون من العلماء يرون أن هذه الشركات هي امتداد محض للثقافة والمصالح الأميركية في الخارج، ويشيرون إلى أن جميع المدراء الرئيسيين تقريباً هم من الأميركيين. وآخرون يرون أن حكومة الولايات المتحدة تستخدم الفروع الأجنبية لهذه الشركات في تنفيذ سياستها.

في عام (1955) كانت جميع الأعمال الصناعية الأميركية الرئيسية، ما عدا حفنة منها «أميركية» بشكل تام في توزعها الجغرافي، ولكن في عام (1970)، أصبحت الأكثرية الكبرى من الشركات الصناعية شركات دولية، تنتج بين العشرين والخمسين في المائة من منتوجاتها خارج الولايات المتحدة[2].

هذه الشركات العالمية تؤكد وجودها إذن كعنصر عالمي، لأنها تنسجم مع مصلحة الولايات المتحدة. هذا لا يعني رفضاً للمفهوم القائل إن هذه الشركات كانت استجابة لتطورات اقتصادية وتكنولوجية معاصرة، بل إن هذه التطورات استطاعت أن تمارس نتائجها الكبيرة، لأن الولايات المتحدة ـ بالتعاون مع دول أخرى أحياناً، ورغم معارضتها أحياناً أخرى ـ خلقت الإطار ا لسياسي الضروري لذلك. هذا يعني

(1) Gilpin R, in keohame, R, and Nye, J, : Transnational Relations and world Politics, Harvard University Press, 1973, PP: 68-69.

(2) Bell, D, and Kristol, 7, : op. cit P: 66.

من ناحية أخرى، أن انحسار القوة الأميركية وظهور دول أخرى معادية لنشاط هذه الشركات العالمي، سيضعان نهاية لهيمنتها على العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذه الشركات قد تخلق قوى وروابط اقتصادية فوق القومية (Transnational) ولكنها، من ناحية أخرى، تغذي الانتماء القومي كأداة دفاع ضدها، وبما أنها شركات أميركية، فإن وجودها يزيد، من زاوية أخرى، من هذا الانتماء. كثيرون في كندا، مثلاً، يدعون إلى مقاومتها، لأنها تعني سيادة الولايات المتحدة على الحياة الاقتصادية، وبالتالي السياسية، في كندا، «إن مقاومة هذه الشركات من قبل الحكومات القومية تزداد في الواقع، بسرعة»[1].

التناقض بين التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع لا يجد، مع الأسف، حلاً له بموجب العقلانية الاقتصادية. على كل، مهما كانت التنتيجة، فإن الاعتبار الأساسي الذي يحددها سيكون المصالح الديبلوماسية والاستراتيجية للدول الكبرى.

على الرغم من أن البنية التكنولوجية والاقتصادية قد تحدد أساسياً في بعض الأحيان السياسية، فإن المفاهيم والأنظمة السياسية والإيديولوجية، تشكل عوامل حاسمة في تحديد العلاقات الدولية. السياسة تحدد إطار النشاط الاقتصادي وتوجهه في وجهات تميل إلى خدمة مقاصد الأنظمة والجماعات السياسية الحاكمة. كل دولة كبيرة عبر التاريخ كانت تنظم الحياة الاقتصادية في ضوء مصالحها ومقاصدها.

القوى والعناصر الاقتصادية والتكنولوجية ذات الاتجاه العالمي، ترتبط بمركبات وشبكات معينة من العلاقات الدولية. فسواء كان موضوعنا تجار القرن السادس عشر المغامرين، الرأسماليين في القرن التاسع عشر، أو الشركات العالمية في القرن العشرين، فإن هذه القوى التي تتجاوز الحدود القومية، استطاعت أن تلعب دوراً مهماً في قضايا العالم، لأن ذلك كان من مصلحة الدولة أو الدول ـ القومية وهبوطها، كانت القوى المتخطية الحدود القومية تتغير أو تقف تماماً عن العمل.

في العصور الوسطى، مثلاً، تكيفت التكنولوجيا مع السياسة والإيديولوجية،

---

(1) Ibid, PP.: 81-82.

بعد انهيار الامبراطورية السياسي انهارت معه التكنولوجيا التي كانت سائدة فيها، فزالت الطرقات الرومانية الممتازة، والحمامات العامة، والأقنية، والمسارح، والأبنية، وتقلّص الإنتاج والتجارة والصناعة، وانحسر العلم والمعرفة التقنية، وأصاب الخراب الأنظمة والأجهزة الحكومية، الخ[1]...

لهذا أشار الاقتصادي الفرنسي «فرنسوا بيرو» إلى أن الاقتصاد العالمي لم يتطور كنتيجة للمنافسة بين شركاء متساوين، بل عن طريق ظهور وأثر الاقتصادات الوطنية الكبيرة التي هيمنت بالتعاقب[2].

إن الاقتصاد العالمي الذي كان يقوم بحرية التجارة، لم يكن حالة طبيعية وحتمية، بل كان يعكس مصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية. إنه برز إلى الوجود واستمر في ظل القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية البريطانية. وعندما ظهرت في الربع الأخير من القرن الماضي دول صناعية وعسكرية كبيرة جديدة، كإلمانيا، واليابان، والولايات المتحدة، ابتدأ الاقتصاد العالمي القائم بحرية التجارة والقوة البريطانية، يكشف أنه غير مناسب للوضع الجديد.

أحسن مثل في التدليل على أن أساس العلاقات الاقتصادية الدولية يرتبط بتركيب النظام السياسي الدولي، هو مراجعة مصادر وأسباب «الباكس بريتانيكا» (Pax Britannica) بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التاريخ يكشف بوضوح أن القوى الاقتصادية العالمية غير مستقلة بل تعكس ميزان القوى العسكرية العالمية. أصول «الباكس بريتانيكا» ترجع إلى مجموعة المفاوضات المعقدة التي تبعت الحروب النابليونية. ميزات النظام الأساسية التي برزت آنذاك وفرت الإطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن انهار النظام تحت وطأة الحرب العالمية الأولى.

«كل نظام دولي عرفه التاريخ نتج عن ترتيبات عسكرية، وإقليمية، وديبلوماسية جديدة ظهرت في أعقاب حروب التاريخ الكبرى»[3].

---

(1) Ellul, J,: The Technological Society, Vintage Books 1967, PP. 33-35.

(2) Economie Appliquée, Avril-Septembre 1948.

(3) Gilpin, R,: the Politics of Transnational Economic relation in Keohane and Nye, op. cit. PP: 54.55

# (3)

# أولوية العمل السياسي
# في التنسيق الاقتصادي

المرحلة العربية الحالية التي نقطعها تعني، فيما تعنيه، انهيار النظام الاجتماعي والإيديولوجي التقليدي، وتجديداً للسلطة يعتمد العنف السياسي طريقاً له. التاريخ يكشف بوضوح أن المراحل التي تتميز بانهيار من هذا النوع، تفرز ضغوطاً واضطرابات وتناقضات كبيرة؛ لا يمكن لأي حل صحيح لها أن يتجنب الصراعات السياسية، الحبلى والمتفجرة بالعنف. والمرحلة العربية الحالية لم تخرج عن ديالكتيك التاريخ الذي رافق مراحل من هذا النوع، إذ تمخضت هي الأخرى عن هذه الظاهرة في كل قطر حدث فيه هذا التجديد للسلطة، من اليمن إلى الجزائر.

والوطن العربي يواجه الآن تناقضات؛ ليس فقط بين الأنظمة التقليدية والأنظمة التقدمية، بل بين هذه الأخيرة أيضاً. والقول بطريق اقتصادية ـ يمكن بها خلق روابط فعالة تتجاوز هذه التناقضات والحدود الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية القائمة بين هذه الأنظمة المتعددة، وتفرض الوحدة أو تتجنب الصراع السياسي في خلق هذه الأخيرة ـ هو قول أقل ما يقال فيه إنه لا يُدرك شيئاً من تجارب التاريخ في أوضاع كهذه الأوضاع.

كل وضع اجتماعي ديناميكي، وخصوصاً عندما يكون من النوع الانتقالي، كالذي نمر به، يعني تناقضات واحتمالات عديدة، وهو بالتالي يُعطي العمل السياسي دوراً أولياً؛ لأنه أداة الالتزام بأحد هذه التناقضات والاحتمالات. فالإرادة السياسية هي

التي تستطيع، بالتزامها، تغليب أمد هذه الأخيرة التي توحي باتجاهات عديدة نحو المستقبل.

إننا نعاني أزمة كبرى جامعة، لأننا نمر ـ من ناحية ـ بمرحلة انتقالية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع جديد ينفيه، ومن ناحية أخرى، نحاول أن ننتقل من حالة التجزئة إلى الوحدة.

أزمات من هذا النوع؛ تدعو وتدفع المجتمع الذي يتعرض لها، ليس فقط إلى صراعات سياسية حادة، بل إلى تركيز السلطة السياسية، أو كما كتب «ماكيافيللي» منذ مدة طويلة، إلى صدورها عن ورجوعها إلى مصدر واحد، إن أراد هذا المجتمع أن يحافظ على بقائه أو سيادته.

التخلف الاقتصادي والحضاري، والإقليمية الخانقة، وما تنطوي عليه من تناقضات وصراعات اجتماعية سياسية وإيديولوجية، يشكلان أكبر أزمة تواجه الأمة العربية، ومعالجتها الناجحة تفرض سلطة سياسية مركزة، وليس الانشغال عنها أو تجاهلها تماماً؛ بخلق مشاريع اقتصادية، على الرغم من أهميتها كعنصر مساعد. العمل الاقتصادي يساعد ويساند العمل السياسي، يمهد ويعد للوحدة؛ إن ضبطته إرادة سياسية وحدوية، ولكنه لا يستطيع في ذاته أن يصنع الوحدة.

مرحلة من هذا النوع تعني تمزق نمط الإنتاج السابق وتشير إلى مجتمع لا يخضع له. الروابط والتنمية الاقتصادية والأواصر التقنية التي يُفترض بها تحقيق التكامل، أو التنسيق الاقتصادي الذي يفرز الوحدة الاقتصادية التي تفرض بدورها الوحدة السياسية، والتي يدعو إليها المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، تتجاهل قضية نمط الإنتاج الذي يجب أن تعبر عنه، أو الذي يجب أن يسودها، أي نمط يريد هذا المفهوم؟.. النمط الإقطاعي، البورجوازي، أو الاشتراكي؟.. مزيجاً من الثلاثة، أو من اثنين؟.. هل يمكن للروابط والقوى والمؤسسات الاقتصادية التي يريدها طريقاً إلى الوحدة أن تعمل من دون أن تمثل أو تقترن بنمط معين؟.. إن كانت «تستطيع» هذا، هل تستطيع تجنب الالتزام بنمط نهائي تنتهي فيه الوحدة؟.. وإن كانت لا تستطيع ذلك، ما هو النمط الذي تكشف عنه هذه التحولات التي تريدها؟..

كيف يمكن لهذا المفهوم الهرب من مواجهة علاقة هذا النمط بالأنماط الأخرى التي تتمثل بكيانات سياسية مختلفة في الوطن العربي؟.

كيف يتجاهل القطاع الماركسي، على الأقل، بين دعاة هذا المفهوم، ما تقوله الماركسية من ضرورة التنظيم السياسي والصراع الطبقي في الطريق إلى الاشتراكية أو الاستيلاء على الدولة كمرحلة في تحقيق الاشتراكية؟.. هل يعني ذلك اشتراكية غربية؟.. ولكن هذا المفهوم لا يدعو عادة إلى هذه الاشتراكية؟.. وإن هو رأى في هذه الاشتراكية أنموذجاً له، هل نسي أنها لم تؤدِ إلى الاشتراكية؟.. هل نسي أنها ظهرت في مجتمعات تختلف جذرياً عن مجتمعنا، مجتمعات حققت مثلاً وحدتها القومية وثورتها السياسية، بينما نحن لا نزال بعيدين عن ذلك؟.. هل نسي أن هذه الاشتراكية، وإن هي أهملت الصراع الطبقي الثوري وضرورة الثورة، فإنها لم تهمل أبداً العمل السياسي للوصول إلى الدولة كأداة تحويل اشتراكي؟.. طرح هذه الأسئلة كافٍ في ذاته للكشف عن السطحية الفكرية الهائلة التي تميز هذا المفهوم.

الصراع لا يزال قائماً بين القديم والحديث، والقوى والاتجاهات الاجتماعية المختلفة لا تزال في نضال، تعمل على توكيد تصوراتها الخاصة عن المستقبل. من الواضح، كما يكتب «جورج لوكاش»: أنه لا يمكن، في وضع كهذا، الكلام على قوانين اقتصادية تحدد المجتمع ككل، وذلك لأن النزاع الجذري لا يزال قائماً حول طبيعة هذا المجتمع، فنظام الإنتاج السابق يكون قد خسر سيادته على المجتمع ككل، ولكن من دون أن يتحقق بعد النظام الجديد الذي يحل محله، مما يفرز مرحلة تتميز عادة بصراعات سياسية حادة(1).

طرح المسألة بهذا الشكل، يكشف بوضوح عن ضرورة العمل السياسي الجذري الذي لا يمكن لهذا المفهوم تجنبه، أو لأية تخطيطات اقتصادية وحدوية عبر الوطن العربي أن تغفل أمره. السكوت عن هذه النواحي الأساسية يعني في الواقع، أن هذا المفهوم سيضطر إلى التقوقع في الإطارات الإقليمية، لأن مشاريعه وإنجازاته لا

(1) Lukacs, C,: History and Class Consciousness, Tr. Livingstone MIt Press, 1968, P: 242.

تستطيع تجاوز الأنماط الإنتاجية والأنظمة الاجتماعية التي تعبر عن هذه الإطارات، فيجد نفسه بالتالي عاجزاً عن أن يلغيها بتصوره الاقتصادي للوحدة.

هذا المفهوم؛ يعني الانشغال بخطوات جزئية، وأهداف قصيرة المدى، ضيقة النطاق، وأجهزة وتخطيطات محدودة الفاعلية، مما يعني في دوره الانحراف بالوعي الوحدوي عن الانشغال بمرحلة الانتقال إلى الوحدة ككل، بحركة التاريخ في هذه المرحلة، بالديالكتيك العام الذي يسودها، وبالمستقبل الذي يجب أن يصوغه، فيصبح بالتالي عاجزاً عن سيادة التحول إلى هذا المستقبل.

تحويل طريق الوحدة إلى طريق اقتصادية يبسط، في الواقع، هذه الطريق بشكل يستثني جميع القضايا السياسية والاجتماعية والإيديولوجية التي تقترن بها. التوكيد الكلي الذي يضعه على العلاقات، والتنمية الاقتصادية وقوى الإنتاج، وعلى التنسيق أو التكامل الاقتصادي، يعني أن البناء الفوقي ليس سوى «انعكاس» محضٍ للبناء التحتي، وهذا مفهوم منحرف عن الماركسية نفسها وخصوصاً في أشكالها الحديثة.

عندما ينشغل العمل الوحدوي بتحويلات وإجراءات وأجهزة وتنمية اقتصادية منفصلة عن العلاقات الاجتماعية، السياسية والإيديولوجية التي تُحيط بها وتتفاعل معها، ومن دون أي تصور ثوري أو ديناميكي لهذه العلاقات، فإنه ينتهي إلى الانشغال بأقرب النتائج وأضيقها، وبعد مدة ينسى تماماً المقاصد العليا التي كان يُفترض به خدمتها.

هذا المفهوم الاقتصادي يتبع طريق التجريبية (Empiricism) البورجوازية وليس الماركسية؛ كما يظن بعض القطاعات التي تدعو إليه، وذلك لأنه يفصل البُعد الاقتصادي عن الأبعاد الأخرى التي يشكل معها كلاّ اجتماعياً سياسياً، وبدلاً من أن يعي أن الوقائع والتغييرات الاقتصادية تُصبح وقائع وتغييرات في إطار نظام اجتماعي إيديولوجي معين، فإنه يوحي، على العكس، بأهمية كل واقعة، كل ظاهرة اجتماعية، كل تغيير، كل إجراء اقتصادي على حدة، متناسياً أنه مهما كانت هذه الوقائع والتغييرات والإجراءات محدودة، بسيطة وواضحة، فإنها تتضمن نوعاً من المعنى أو المضمون السياسي والإيديولوجي والاجتماعي.

إنه يترك؛ لأعمال وتحولات تجريبية يجريها؛ مهمة إفراز الوحدة يتفاعل مع ما يحدث من تحولات وأحداث أو يستجيب لها من دون أي مفهوم سياسي إيديولوجي ينظمها، وبذلك يكون أقرب بكثير إلى التجريبية البورجوازية؛ منه إلى السيوسيولوجيا الماركسية أو الفكر الاجتماعي السياسي الثوري. كل مفهوم يتميز بهذه التجريبية الاقتصادية السياسية يعني الحفاظ على النظام الاجتماعي الإيديولوجي القائم، وهو، في الواقع، من ناحية سياسية، مفهوم محافظ وإن كان غير واعٍ لذلك، لأن العمل السياسي الذي لا يعكس نفسه في تصور إيديولوجي يتجاوز وينظِّم به الواقع، يكون ذا طبيعة محافظة، أي ـ في موضوعنا هنا ـ ذا طبيعة إقليمية في معالجة المسألة الوحدوية.

التجريبية تعالج كل قضية أو مشكلة على حدة، عندما تبرز وحيث تكون. إنها لا تنظر إلى الظواهر والأحداث ككل، في علاقاتها الداخلية، وفي الاتجاهات العامة التي تسودها أو تكشف عنها. ولكن المفكر الوحدوي، مفكر ثوري، لأن الوحدة لا تعني فقط دعوة إلى تجاوز واقع التجزئة وخلق عالم سياسي جديد يسحقها، بل تعني أيضاً ثورة على الأنظمة الاجتماعية والإيديولوجية التي تمثلها، يرى عكس ذلك تماماً، لأنه لا يقتصر على تسجيل الأحداث والظواهر والتحقق منها، ولا يعالج المسائل والقضايا التي تواجهه بشكل منفصل، بل يحاول أن يحقق إدراكاً عاماً لطبيعتها الحقيقية؛ أي للاتجاهات الضرورية أو القوانين التي تتحكم بها. فالتحولات التي تطرأ عليها تعبر في الواقع عن هذه الأخيرة، ولهذا فهو يحاول الوصول إليها.

العطل الأساسي في الفكر البورجوازي الحالي هو الخلط بين هذه المعرفة الجزئية من ناحية، وبين المعرفة الموضوعية التي تتجاوز، من ناحية أخرى، الأجزاء إلى ديالكتيك التحول العام الذي يسودها. العطل الأساسي في المفهوم الاقتصادي التي يدعو إليها، وبين الديالكتيك الوحدوي العام الذي يسود عملية الانتقال من حالة تجزئة إلى حالة وحدة. هذا الديالكتيك يختلف جذرياً ونوعياً عن تلك الإجراءات والتحولات. والفكر الوحدوي والعلمي الثوري الصحيح يجب أن يدرك هذا الديالكتيك ويعمل في ضوئه، وفي صعيده الخاص المستقل.

القطاعات الماركسية بين دعاة هذا المفهوم الاقتصادي يجب أن تُدرك أن الماركسية ترمي إلى إدراك المجتمع ككل، بينما الفكر البورجوازي الحديث هو الذي يشغل ذاته بدراسة الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية كظواهر منفصلة. ما يميز الأولى عن الثانية ليس الأولية التي تعطيها للعوامل الاقتصادية، بل المفهوم الكلي الذي تنطلق منه في نظرتها إلى هذه الظواهر، فهي ثورية، كما يكتب المفكر الماركسي الكبير «لو كاش»، ليس لأنها تقاوم المجتمع البروجوازي، بل بسبب منهجها. إن طبيعة الديالكتيك الهيجيلي الثورية وجدت من يعترف بها قبل «ماركس» رغم تطبيق «هيجل» المحافظ لها، ولكن لم يكن هناك، قبل «ماركس»، من حوّل هذه المعرفة إلى علم للثورة، إن «ماركس» هو الذي حول، في عبارة «هيرزن» منهج هيجل إلى «علم الجبر للثورة». إعطاء هذا المنهج أساساً مادياً لم يكن كافياً في تحويله إلى علم للثورة، بل احتاج في ذلك إلى المبدأ الكلي الذي يُعلن أولوية الكل التامة على لأجزاء، ويخضع كل جزء لها[1].

المفهوم الاقتصادي «الوحدوي» ينزع عن الماركسية ليس فقط ما يُلزم به ديالكتيكها من عمل ثوري، بل ما تُلزم به من مبدأ كلي يفرض نظرة شاملة موحدة إلى مسألة التحول الاجتماعي السياسي، إلى مسألة التحول العربي ككل، وذلك لأنه يفصل بين مسألة التحولات الاقتصادية وبين الأنظمة العربية السياسية والاجتماعية والإيديولوجية وقدرها النهائي، ويرى في هذه التحولات عالماً خاصاً تسوده قوانين تبدو خالدة يجب عليه التكيف معها. هنا يلتقي هذا المفهوم بالمفهوم الليبرالي الكلاسيكي، كما ذكرنا في الفصل السابق. إنه مفهوم يكشف عن عجز واضح في إدراك علاقة الأنظمة الاجتماعية والإيديولوجية بالأساس الاقتصادي، أو الاقتصاد نفسه كظاهرة كلية أو كواقع اجتماعي سياسي. المنهج الديالكتيكي الماركسي ينشغل، مهما كان موضوعه، بالمسألة نفسها، وهي معرفة العملية (Process) التاريخية ككل، مما يعني أن المشاكل الإيديولوجية والمشاكل الاقتصادية تخسر انفصالها، وتترابط الواحدة بالأخرى ترابطاً ديالكتيكياً[2].

(1) Ibid, PP.: 27-28.

(2) Ibid, P.: 34.

«الانتهازية» الوحدوية تسمح إذن بقبول ضمني، على الأقل، لمقاييس الأنظمة الإقليمية، لأن أصحاب هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة، لا يمارسون تقويماً انتقادياً جذرياً لها، وبذلك يلتقي مع السوسيولوجيا البورجوازية الحالية التي تدرس مثلاً الصناعة الرأسمالية من زاوية الخدمات، والسلع التي تنتجها والأرباح التي تحققها، أي في ضوء مقاييس هذه الصناعة نفسها. إنه يلتقي مع هذه السوسيولوجيا؛ لأنه يتجاهل ضرورة معالجة الصعيد السياسي ومواجهته مواجهة راديكالية مباشرة.

التغييرات التي يحاول هذا المفهوم تحقيقها، والتي يمكن الوصول إليها، هي تغييرات كمية وليست نوعية، لأنه بدلاً من العمل على بناء الأنظمة العربية الإقليمية بناءً وحدوياً جديداً، يحاول إصلاح سياستها وتصحيحها، أو توجيه سياستها الاقتصادية وجهة وحدوية، التحليل الاقتصادي يصبح هنا تبريراً إقليمياً.

إنه مفهوم يُعفي أصحابه من ضرورة الصراع السياسي أو الفكري المباشر الصريح الجدي ضد الكيانات الإقليمية والمفاهيم الإيديولوجية التي تعقلنها. هنا أيضاً يلتقي هذا المفهوم مع التجريبية البورجوازية التي تعفي أصحابها من تحليل راديكالي للقيم والمفاهيم والالتزامات الإيديولوجية والسياسية التي تقف وراءها.

* * *

العمل الاقتصادي يحتاج، إن أردنا له أن يكون وحدوياً، إلى تصور إيديولوجي يستدل به على طريقه عبر التاريخ، ويوفر له أداة يستطيع بها أن يقف على مسافة ما من الأحداث التي تحيط به، فلا يذوب أو يغرق فيها. من دون ذلك تمتصه هذه الأحداث، فتحدث له ولا يُحدثها.

الانتقال إلى الوحدة لا يتطلب فقط انقطاعاً في العلاقات السياسية (إزالة الكيانات السياسية القطرية، وإقامة دولة واحدة على أنقاضها)، أو في العلاقات الاجتماعية السابقة (إزالة الطبقات التقليدية الحاكمة وإقامة سيادة الشعب)، بل يتطلب أيضاً الشيء نفسه في العلاقات الإيديولوجية. فكما أن التطور السياسي لا يتمخض تلقائياً عن الوحدة، وكما أن التطور الاقتصادي لا يتمخض عفوياً عن الاشتراكية،

كذلك أيضاً التطور الفكري الإيديولوجي، لا يقود عفوياً إلى نظرة جديدة إلى الحياة تقدم أساساً للوحدة والمجتمع، هذا يعود إلى الأسباب التالية:

1 ـ الأنظمة الإقليمية تتميز؛ أو تحاول أن تتميز، بشرعية تسهر عليها مفاهيم إيديولوجية تعقلنها، ولهذا، فإن التقدم نحو اللاوحدة لا يصح من دون سحق هذه المفاهيم التي تبررها بمفاهيم أخرى تبرر الوحدة ضدها.

2 ـ الانتقال إلى الوحدة يعني أزمات ونكسات تحتاج إلى وعي إيديولوج يفسرها في ضوء مجرى وحدوي عام تسهر عليه معرفة وحدوية علمية جديدة، وهو يعني صعوبات وتضحيات تفرض في معاناتها والتغلب عليها تصوراً إيديولوجياً جديداً للتاريخ يدل على أن هذه الصعوبات لا تستطيع أن تنقض؛ أو توقف مجرى التاريخ الذي يعينه ذلك التصور الإيديولوجي عندما تحقق درجة كافية من الوعي العام له، وأن التضحيات لن تذهب هدراً، لأن ديالكتيك التاريخ يقف معها.

3 ـ الانتقال إلى الوحدة يحتاج إلى كل ما يمكن تعبئته من طاقات نفسية يمكن الكشف عنها في الشعب العربي، وهذا يتطلب تصوراً إيديولوجياً جديداً للحياة، ولمجتمع جديد يحقق تحرر الشعب وحريته وكرامته.

4 ـ الوحدة ليست نتيجة حتمية لوجودنا كأمة (كما يقول كثيرون) ليست نتيجة تلقائية لتحولات «عضوية» تقود إليها، بل تتطلب درجة معينة من نضج الوعي الوحدوي بين المثقفين والجماهير يستطيع بها هؤلاء دفع الأحداث في وجهة وحدوية.

5 ـ الوحدة لا تعني فقط نضجاً فكرياً يساعد المثقفين والجماهير في دفع الأحداث نحوها، بل التزاماً شعورياً وجدانياً وكيانياً بها؛ كي يمكن لهؤلاء الإقدام على التضحيات والجهود الضرورية في تغليب الاتجاه الوحدوي على الإقليمية.
المفاهيم والتصورات الإيديولوجية التقليدية تعمل بوجودها ذاته الذي يقترن بالإقليمية، على تدعيم الحدود والفواصل التي تفصل بين أجزاء الوطن العربي، لهذا، فإن العمل الوحدوي هو في الوقت نفسه تمرد وثورة على تلك

المفاهيم والتصورات، ودعوة إلى تحرير العقل العربي منها، بما أنها تشكل في مجموعها تصوراً إيديولوجياً عاماً عن الحياة والتاريخ، فإن العمل الوحدوي يحتاج في الواقع إلى تصور إيديولوجي جديد للحياة والتاريخ؛ يدعو العربي إلى تغيير نظرته إلى الحياة والتاريخ.

الوحدة تعني إقامة أسس جديدة لتفكير جديد، لدولة جديدة، لمجتمع جديد، لتنظيم جديد للاقتصاد والتركيب الاجتماعي والسياسي، وحتى لعلاقة الإنسان العربي بالعالم والتاريخ؛ وبما أن هذا الوعي يتقدم تحقيق الوحدة، فإن أهمية التجديد الإيديولوجي الذي يجب أن يكون قاعدة له؛ تصبح واضحة.

هذا لا يعني من ناحية أخرى أن هذا التنظيم الجديد للحياة العربية ينتج رأساً عند قيام الدولة الواحدة، أو يتفرع عفوياً عنها. فالعلاقات والمفاهيم والتصورات والمركبات النفسية والعقلية القديمة؛ لا تزول فجأة عند قيام الوحدة، أو حتى عندما تضع الوحدة أسس الحياة الجديدة. إن هذا يفرض نضالاً مستمراً طويلاً ضدها، مما يزيد كثيراً من ضرورة وجذرية الوعي الإيديولوجي الثوري الذي يجب أن يرافق ليس فقط العمل نحوها، بل العمل على ترسيخها واستمرارها.

هذه التناقضات والضرورات تؤكد بشكل واضح دور العمل السياسي في مجابهتها ومعالجتها.

لقد قيل مراراً، من «ميكيافيللي» إلى الفكر البورجوازي الحديث، إن العمل السياسي يجد حريته عندما يتحرر من القيم العليا والمفاهيم الإيديولوجية العامة، ويلتزم بواقعية أو تجريبية صرفة. ولكن تجريد هذا العمل من هذه المفاهيم والقيم يحوله، على العكس، إلى جزء من عالم الوقائع والأحداث الصرف، ويجرده من القدرة على الاختيار الكبير، ومن التعبير عن ذاته بإرادة كبيرة، أي من الحرية نفسها.

الروابط الاقتصادية الواحدة لا تستطيع في ذاتها أن تقود إلى أية وحدة سياسية، وهي تحتاج في ذلك إلى مؤازرة عوامل أخرى من إيديولوجية وسياسية واجتماعية تعلو بها في صورة عامة للتاريخ فوق التجزيئية التي تعانيها وآنية الأحداث والتحولات التي تعترضها. المفهوم الاقتصادي في الوحدة يتجاهل هذه العوامل الإيديولوجية والسياسية

والاجتماعية، فلا يقول لنا كيف يمكن لهذه الأخيرة أن تساعد أو تعثر الطريق إلى الوحدة.

الوحدة العربية التي يريد هذا المفهوم أن يدفع نحوها عن طريق روابط اقتصادية وتنسيق اقتصادي، تعني وحدة سياسية وإيديولوجية بين الأقطار العربية المختلفة. ولكن هذا المفهوم يسكت تماماً عن ذلك؛ وكأن جميع التناقضات والانقسامات السياسية والإيديولوجية القائمة بين الأنظمة العربية ستزول عفوياً بسبب تلك الروابط الاقتصادية التي يدعو إليها، وذلك التنسيق الاقتصادي الذي يبغيه.

هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة يعني سياسة اقتصادية تعلن، من زاوية تصور معين للواقع، ما يجب أن يحدث وما يجب صنعه في إحداثه. ولكي يمكن ذلك، يجب على القائلين به أن يتخذوا مواقف معينة ضد مواقف أخرى قد تتعارض وتتناقض معها جذرياً، وهذا يعني أشكالاً من النضال السياسي الذي يعمل على تغليب جانب على آخر.

هذا المفهوم يتجاهل دور الوعي الوحدوي الثوري الذي يطرح قضية الوجود العربي التقليدي ككل، ويحاول ضرب هذا الوجود من الجذور في معركة الوحدة ضد الإقليمية. هذا الوعي يتميز عن ذلك المفهوم في كونه يطرح، ويجب أن يطرح، مسألة الوحدة في إطارها السياسي الاجتماعي الإيديولوجي الصحيح، يتجاوز التحولات الجزئية ويضبطها، ويتقدمها، بدلاً من أن يتذيل بها. عندما ينفصم العمل الوحدوي عن هذا النوع من الوعي، فإنه يضع نفسه، شاء أم أبى، واعياً أو غير واعٍ، على الصعيد الإقليمي، لأنه يفقد آنذاك طاقة الدفع نحو الوحدة.

إن كانت حركة التحول الاجتماعي التي تسود مجتمعاً ما ككل غير واضحة من زاوية عمل سياسي معين، وإن كان هذا العمل يتابع مجراه من دون أن ينفذ إلى تلك الحركة ككل، فإن هذا العمل يصبح فريسة الأحداث التاريخية ويعجز عن التأثير فيها، ويتأرجح بين القديم والحديث، الخاص والعام، ويتحول إلى سكونية تجرفه إلى هامش التاريخ.

العمل الوحدوي هو، أولاً وقبل كل شيء، عمل سياسي، لأنه يشغل ذاته دائماً

أو يُفترض به الانشغال الدائم بإقامة دولة جديدة، تجمع العرب في كيان سياسي واحد من المحيط إلى الخليج. لهذا، فإن العمل السياسي، وليس العمل الاقتصادي، هو الذي يشكل المنطلق الأول للعمل الوحدوي. هنا تحضرني عبارة معروفة عن «نيكروما» وُضعت على قاعدة التمثال الكبير الذي أقامته «غانا» له، وهي، «فتش أولاً عن المملكة السياسية، وعندئذ تُضاف جميع الأشياء الأخرى».

الوحدة لا تعني فقط رغبة قومية في الدولة الواحدة، بل وعياً لضرورتها ومقومات هذه الضرورة السياسية والاقتصادية والبقائية والحضارية. وهي لا تقتصر على هذا الوعي أو تلك الرغبة؛ بل تفرض وعياً آخر ضرورياً لطريق موضوعية علمية يمكن أن تؤدي إليها. ولهذا، فإن الفكر الوحدوي يعني تطويراً دائماً وشحذاً مستمراً للوعي الوحدوي الذي يحتاجه النضال في سبيل الوحدة، وهذا يقود، في الوقت نفسه، إلى تطوير دائم، وشحذ مستمر للتناقض بين القصور الوحدوي والواقع الإقليمي، وهو تناقض يفرض في الوعي المتزايد له، ضرورة العمل السياسي الثوري، لأن حدّته النامية لا تستطيع أن تستكين لعمل التحولات الاقتصادية التدريجي البطيء، حتى وإن افترضنا صحة طريقها وفاعليتها الوحدوية المستقلة.

هذا يعني؛ أن الواقع الإقليمي ككل، يجب أن يخضع إلى نقد شامل جامع، وهو نقد يتفرع ويشتق من تطلعات وحدوية ديناميكية نجابه بها هذا الواقع، تزداد نمواً مع الوقت إلى أن ينفد صبرها فتصبح ثورية. ولكن أهم وأقوى تحليل موضوعي علمي ممكن لضرورة الوحدة ومقوماتها، ولديالكتيك الدفع الوحدوي الذي تكشف عنه المرحلة التي نمر بها، لا يستطيع في ذاته أن يدفع بشكل فعال نحو الوحدة ونحو إلغاء الوجود الإقليمي. فلكي يستطيع ذلك، يجب عليه أن يعين طريقاً وحدوية علمية واضحة المعالم، يمكن لها أن تقود إلى الوحدة، ويستطيع أن يصل إليها فقط، كما أوضحنا ذلك في المقدمة، من طريق دراسة تجارب التاريخ الوحدوية دراسةً تكشف له عن القوانين الوحدوية العامة التي تسودها. كل طريق تتجاهل هذه الطريق، وكل طريق تتجاهل الأبعاد السياسية والاجتماعية والإيديولوجية، ولا تتركز على تحويلها نحو الوحدة في ضوء الوحدة، كل طريق لا تعي ضرورة المجابهة السياسية الثورية بين

العمل الوحدوي والأنظمة الإقليمية، هي طريق منحرفة لاغية، تخدم نهائياً قضية الإقليمية.

المفهوم الاقتصادي عن الوحدة يتعارض مع متطلبات هذه الأبعاد، هذه الطريق، هذه المجابهة، ذلك التناقض، تلك التطلعات، وما ينتج عن ذلك من ضرورة وعي وحدوي يقود إلى نضال سياسي وفكري ثوري ضد الأنظمة الإقليمية، بما أن هذا المفهوم لا يستطيع في طريقه الاقتصادية أن يقود إلى الوحدة، فإن النتيجة تكون تعثيرها والعمل للإقليمية.

* * *

هذه التحديات وما تكشف عنه المرحلة الانتقالية من تناقضات وصراعات، تعني ليس فقط ضرورة العمل، بل العمل السياسي الثوري، ولكن ليس من عمل سياسي ثوري يستطيع أن يربط ذاته بجدول تطوري للتحول الاقتصادي كما يريد هذا المفهوم. فهو في طبيعته ذاتها يفرض تجاوز الوضع القائم ورفضه، وخلق الأوضاع التي تؤدي إلى قيام نظام جديد. لهذا، كانت كل ممارسة ثورية ممارسة سياسية، لأنها تعني الاستيلاء على الدولة، أداة هذا التغيير، جميع رغبات الثوري وميوله تدفعه إلى الوصول إلى السلطة واستخدامها في خدمة مقاصده، ولهذا لا يستطيع أن يربط عمله بالمراتب التي ينطوي عليها أي جدول اقتصادي تطوري.

الثورة البورجوازية كانت حتى الآن الثورة الوحيدة في العصر الحديث، التي قدمت لها قوى اقتصادية نمت في قلب المجتمع السابق إلى أن شكلت نقيضاً له، لأن تحول الاقتصاد من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج البورجوازي حدث في داخل ذلك المجتمع. الثورة البورجوازية كانت تتويجاً لعملية اقتصادية اجتماعية جديدة تكاملت تقريباً في داخل النظام السائد، وقوضت قواعده الإقطاعية السياسية والقانونية والشرعية التي راحت تتمزق وتتبعثر نتيجة لذلك، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الثورات البورجوازية تفجرت بشكل متتابع، وملأت الغرب بالحروب الثورية. لو صح هذا المفهوم الاقتصادي الذي يقدمه دعاته العرب، لكان يجب، أو لكان من الممكن تحقيق الانتقال من الدولة الإقطاعية والملكية المطلقة إلى الدولة

البورجوازية، من دون أية حاجة إلى تلك الثورات، لأن الأساس الاقتصادي للنظام الجديد كان قد برز وتبلور ونضج في داخل المجتمع الإقطاعي.

نمط الإنتاج الصناعي البورجوازي نما وتطور في المجتمع الإقطاعي بشكل أدَّى إلى تناقض حادّ بينه وبين العلاقات الاجتماعية التي تسوده، والتي بقيت، رغم التحول التدريجي الذي طرأ عليها، العلاقات التي تميز أساسياً هذا المجتمع. الثورات البورجوازية، ابتداءً من الثورة الإنكليزية في القرن السابع عشر، كانت نتيجة ذلك التناقض، وحاولت، كل منها بطريقتها الخاصة، أن تجد حلاً له في تدمير العلاقات الاجتماعية السياسية الإقطاعية، وخلق علاقات بورجوازية جديدة. والاستيلاء على الدولة وفر للبورجوازية الأداة التي استطاعت بها أن تحقق المطابقة بين قوى الإنتاج وبين العلاقات الاجتماعية التي تنسجم معها.

ثورة البروليتاريا الاشتراكية تكون أيضاً غير ممكنة من دون أوضاع اقتصادية وتحولات في نظام الإنتاج تتقدمها. ولكن نمط إنتاجها الاشتراكي لا ينمو في قلب المجتمع الرأسمالي. وكل ما يمكن قوله هو: أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يكشف عنها هذا الأخير تجعله ممكناً ومحتملاً، ولكن تحقيق الانتقال إلى نمط إنتاج اشتراكي يحتاج إلى انهيار الرأسمالية تماماً، وهو انهيار يتطلب، فيما يتطلبه، مجابهة البروليتاريا الثورية لها، نضج وعيها الثوري، وممارسة الصراع الطبقي الذي يؤدي، عن طريق الثورة، إلى دكتاتوريتها، الدكتاتورية التي يجب عليها الإعداد النهائي للاشتراكية. إن دعاة المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، ينسون، في قطاعاتهم الماركسية، المبدأ الماركسي الأساسي؛ وهو أن التحول الاقتصادي في قوى الإنتاج لا يؤدي عفوياً إلى تحول يطابقه ويعبر عنه في علاقات الإنتاج، بل إلى تناقض بين الأولى والثانية، يجد حلاً له في الصراع والثورة.

قوى الإنتاج التي تفرض أن الاشتراكية ستنمو، حسب الماركسية، في قلب المجتمع الرأسمالي، ولكن العلاقات الاجتماعية التي تميز هذا المجتمع تستمر رغم ما قد يطرأ عليها من تعديل أو تصحيح ثانوي، فينتج عن ذلك تناقض بين قوى الإنتاج الجديدة؛ وبين علاقات اجتماعية سياسية لا تنسجم معه، هذا التناقض يؤدي إلى

صراع سياسي ينتهي بثورة تفرض دكتاتورية البروليتاريا التي تكون مهمتها الأساسية إقامة المطابقة والانسجام بين العلاقات الاجتماعية وبين نمط الإنتاج الاشتراكي.

هذا التناقض هو الذي يطرح مسألة الثورة الاشتراكية. فقوى الإنتاج الجديدة لا تستطيع أن تنمو وتتطور بحرية وشكل طبيعي في الإطارات الاجتماعية السياسية التي تتفرع من نمط الإنتاج البورجوازي. تقدم قوى الإنتاج يخلق، في بعض الحالات التاريخية، الأوضاع «الضرورية» لثورة اجتماعية. ولكن هذه الأوضاع لا تكون «كافية» لأنها تحتاج إلى الصراع الطبقي السياسي الذي يكمل هذه الأوضاع.

القطاعات الماركسية بين دعاة هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، تتجاهل عناصر هذا المبدأ الماركسي الأساسي، في تجاهلها للتناقض القائم في الوطن العربي بين أنماط إنتاج مختلفة، وتوصي بأن التنمية والروابط الاقتصادية الواحدة التي تدعو إليها طريقاً إلى الوحدة، تتجاوز عفوياً هذا التناقض وتدفع تلقائياً إلى تحقيقها.

هذا المفهوم لا يتميز في الواقع بأية مسحة ديالكتيكية. في تعليقه على الاستنتاجات السياسية والاقتصادية التي وصل إليها «بيرنشتين» في رغبته في أن يحرر منهجه من «الأحابيل الديالكتيكية»، يكتب «لوكاش»، بأن هذه النتائج «تدل بدقة على أنه يجب إزالة الديالكتيك إن رغب أحدنا في إقامة نظرية انتهازية صرفة. نظرية تطور دون ثورة، و«نمو طبيعي» نحو الاشتراكية دون صراع»[1].

وفي مكان آخر نراه يقول: إن التنكر لدور العنف الذي يتمثل في الثورة والصراع، يقود أصحابه إلى الانتهازية، وإلى المعسكر الرأسمالي نفسه. «فالنظرية الماركسية المبتذلة... تنكر أهمية العنف كقوة اقتصادية... التقليل من أهميته في التاريخ، والرفض المنظم للدور الذي لعبه في الماضي، يشكلان الأساس النظري للتكتيك الانتهازي الذي تمارسه الماركسية المبتذلة (Vulgar)... المطالبة بتحقيق الاشتراكية بفضل القوانين المتأصلة في الاقتصاد، من دون الرجوع إلى العنف خارج الاقتصاد، يرادف فعلياً البقاء الخالد للمجتمع الرأسمالي». وفي رفضها «مفهوم العنف

---

(1) Ibid, P.: 5.

باسم التطور العضوي. . . تنسى» هذه الماركسية المبتذلة «أن التطور العضوي ليس سوى التعبير النظري عن الرأسمالية كما تطورت في الواقع: إنه أسطورتها التاريخية الخاصة»[1].

الماركسيون نذروا، في الواقع، جهودهم الأولى، من البداية، لبعث الوعي السياسي والطبقي بين العمال، وفي خلق الأحزاب التي تمثل مصالحهم، والتي انتشرت وأكدت نفسها في معظم البلدان الأوروبية قبل نهاية القرن التاسع عشر.

ليس من قبيل المصادفة أن نجد نقابات العمال التي كانت تتشكل في الوقت نفسه في كل مكان، كانت تعتمد عادة على هذه الأحزاب في تغذية وتنمية وإيقاظ وعيها السياسي الطبقي، وأنها كانت لا تكشف عن دلائل حياة لهذا الوعي حيث كانت تعمل باستقلال عن هذه الأحزاب. في الولايات المتحدة حيث لم تفرز أو تعتمد هذه النقابات على أي حزب سياسي من هذا النوع، نجد أنها لم ترفض فقط تبني أي برنامج اشتراكي والانشغال بالسياسة، بل عجزت عن بلورة أي وعي طبقي، وشكلت، ولا تزال، قوة من أكبر القوى المحافظة ـ هذا إن لم نقل الرجعية ـ ليس فقط في الولايات المتحدة بل في العالم.

* * *

خلق التنمية والمشاريع، التخطيطات والروابط الاقتصادية الواحدة المشتركة التي تدفع إلى الوحدة يعني، إن أريد لها تحقيقها، يجب عليها أن تخضع إلى تخطيط اقتصادي يدفع بها في هذه الوجهة. فمن يحدد خيوط هذا التخطيط وقواعده؟ . . ومن يشرف عليها؟ . . . تخطيط كهذا لا يصح من دون تخطيط عام للاقتصادات العربية في الكيانات السياسية القطرية، إذ من دون هذا التخطيط لا يمكن خلق التنمية والروابط الاقتصادية التي تتجه وجهة وحدوية، فكيف يمكن إحداث هذا التخطيط بين هذه الاقتصادات المختلفة والمتباينة؟ . .

هناك أيضاً قضية التكامل الاقتصادي بين الأقطار المختلفة، وهي قضية لا

---

(1) Ibid, PP.: 245-246.

يستطيع هذا المفهوم تجاهلها، وهي تشكل في الواقع جزءاً منه، كيف يمكن معالجة هذه الناحية من دون أداة تنظيم، هذا التكامل على اتساع الوطن العربي، وتوجه كل قطر في السبل الإنتاجية التي يفرضها؟. . من دون هذه الأداة ينمو الاقتصاد العربي بشكل متعاكس بدلاً من شكل متكامل، ويؤدي بالتالي إلى ترسيخ الإقليمية بدلاً من تجاوزها. ولكن هذه الأداة لا تنفصل عن الإرادة السياسية الواحدة، وهي إرادة لا يمكن توفرها من دون دولة واحدة.

هذه المشكلة أدّت إلى فشل عدة محاولات اتحادية، وهي، في الواقع، تشكل سبباً أساسياً بين الأسباب التي تقف وراء هذه المحاولات الحديثة. ففي اتحاد جزر الكاريبي، مثلاً، الذي انتهى بالفشل بعد بضع سنوات من تشكيله، نرى أن هذه المشكلة انفجرت في المماحكات التي دارت حول سلطة الدولة الاتحادية المالية والاقتصادية التخطيطية. فالتخطيط الاقتصادي كان تبرير الاتحاد الوحيد الذي لقي مساندة عامة، ولكن جامايكا التي حققت رفاهاً اقتصادياً نسبياً، خافت من إمكان خضوع اقتصادها لبيروقراطية مالية تخطيطية تسودها الجزر الأخرى، وخصوصاً ترينيداد. والمحاولات التي حدثت بغية الوصول إلى تسوية دستورية فشلت، لأن جامايكا رفضتها، ولذلك انهار الاتحاد في عام (1962).

القطاعات الماركسية بين دعاة المفهوم الاقتصادي، نسيت أنه عندما بحث ماركس وأنجلز مسألة التخطيط الاقتصادي العام في المجتمع الرأسمالي، توصلا إلى نتيجة تقول باستحالة تحقيقه، ليس لأنه أمر غير مرغوب فيه، بل لأنه يستحيل على الإرادة الإنسانية في مجتمع مقسوم على ذاته طبقياً.

علماء الاقتصاد يقدرون أنه، كي يمكن لمجتمع ما أن ينتقل من اقتصاد استاتيكي (Static) إلى اقتصاد ديناميكي، ويكسر الحاجز الذي يفصل بين التراوح في مكان واحد وبين التنمية الفعالة، يجب عليه أن يوفر ويوظف (12 ـ 15٪) من الدخل القومي. بعض المجتمعات رفعت نسبة هذا التوفير إلى (20 ـ 25٪)، كالاتحاد السوڤياتي، مثلاً، الذي حافظ على هذه النسبة طيلة عدة عقود، فالإنتاج لم يكن موجهاً فيه نحو سلع استهلاكية، بل نحو خلق الآلات والمصانع، الطاقة والمواصلات الجديدة،

بشكل كان يوسع باستمرار أساس الاقتصاد ويجعل من الممكن تحقيق درجة عليا من إنتاج السلع في المستقبل. ولكن بصرف النظر عن جهود بطولية كهذه، من الممكن توفير تنمية اقتصادية بتوفير وتوظيف (12 ـ 15٪) من الدخل القومي، واستخدام ذلك في توفير وسائل توسيع الاستهلاك في المستقبل.

هذه نسبة عالية، فكيف يمكن تحقيقها؟.. بعض الأقطار العربية تستطيع القيام بذلك وأكثر بكثير من دون أية تضحية، ولكن البعض الآخر لا يستطيع ذلك أبداً، ويحتاج في ذلك إلى تضحيات هائلة يقوم بها الشعب، فكيف يمكن التوفيق بين هذه النواحي على صعيد الوطن العربي من دون تنظيم سياسي يستطيع أن يتحكم بذلك، أي من دون دولة واحدة؟..

توظيف المال في مشاريع إنتاجية كالمواصلات، والمصانع، والمواد الأولية، والصناعة الثقيلة. يؤدي إلى تنمية سريعة، ولكنه يفرض تضحيات كبيرة على الشعب. توجيه هذا التوظيف في إنتاج سلع استهلاكية يؤدي إلى منافع مباشرة، ولكنه يعثر قدرة الاقتصاد الإنتاجية ويؤخر نمو الاقتصاد. فمن يقرر ذلك؟..

الدخل الذي يتوفر لنا من البترول يستطيع على الأرجح أن يوفر في الوقت نفسه القدرة الإنتاجية والسلع الاستهلاكية. ولكن كي يصح ذلك يجب أن تكون هناك سلطة سياسية عربية واحدة تنسق قوى الإنتاج في الوطن العربي ككل، وتوزع استثمار هذا الدخل في أجزاء هذا الوطن كوحدة اقتصادية. توظيف هذا الدخل يتركز الآن، كما نرى بوضوح، في الخارج وفي الأقطار البترولية.

من ناحية أخرى، لا تستطيع التنمية الاقتصادية أن تتجنب مثلاً المشكلة التي تنبع من رغبة الإنسان في الحصول على أشياء تعجز الوسائل المادية التي تتوفر له عن تحقيقها؛ أو التطلع إليها. فهو دائماً يبغي المزيد، مما يجعل النشاط الاقتصادي تعبيراً عن الكيفية التي يمكن بها لوسائل مادية محدودة أن تغطي مقاصد مرغوبة ومتناقضة أو تكفيها. ما هي إذن الرغبات التي يجب إهمالها؟.. وما هي المقاصد التي يمكن ويجب الانشغال بها، وما هي تلك التي لا يصح الاهتمام بها؟.. كيف يمكن التمييز

بين الأولى والثانية من دون أداة سياسية؛ تنظم وتنسق ذلك وتسهر عليه عبر الوطن العربي؟ . .

التنمية الاقتصادية التي يقول بها هذا المفهوم طريقاً إلى الوحدة، تعني، فيما تعنيه، تحديثاً للمجتمع. إن المجتمع التقليدي يجابه تحدي الأفكار والأنظمة الحديثة، والمجابهة تفرز المطالبة بالتحديث ودعاتها. هذه المطالبة تعبر عن ذاتها في اتجاهات وحركات تحتاج، كي تبلور ذاتها، إلى قيادات وأنظمة حديثة؛ تستطيع أن تحقق التحول الاجتماعي والاقتصادي والتربوي الذي يفرضه التحديث، والذي يجب، أن يُفترض به، أن يؤدي إلى ظهور مجتمع يكون أساسياً مجتمعاً صناعياً مدينياً (Urban) يحل محل المجتمع الزراعي السابق. هذا بدوره يقود أو يفرض تجديداً للتركيب الاجتماعي السياسي ككل.

الإشارة إلى هذه الأبعاد التي تدخل في عملية التنمية والتحديث، تكشف بوضوح أنها كلها تشكل تحديات سياسية لا يمكن التهرب منها، لأن هذه العملية تقود عاجلاً أو آجلاً إلى صراع حول السلطة كأداة في تنفيذ التنمية والتحديث، وفي حل التناقضات والصراعات التي تنشأ حولهما وبسببهما. العمل السياسي هو أولاً انشغال أساسي بالسياسة العامة، وبتنظيم المجتمع، ولهذا لا يمكن بأي شكل الخروج منه في عملية التنمية والتحديث[1].

التحولات التي تميز العصر الحديث تحدث في إطار عمل سياسي، في إطار مجتمعات قومية ذات تنظيم سياسي يشملها. إن السياسة في معناها العام تعني تخطيط وتنفيذ مشاريع للعمل والتغيير، ولهذا، فإن عملية التنمية والتحديث لا تنفصل عن هذه الناحية السياسية، ولا شك أن كل صعيد من الحياة الاجتماعية يرتبط بالأصعدة الأخرى ويعكسها، لأن هذه الأخيرة تمثل صلات مختلفة مع الظواهر نفسها. ولكن الصعيد السياسي هو الذي يوفر الأساس التنظيمي للمجتمع، ولهذا لا يمكن تجاهله في تحليل أي صعيد من هذه الأصعدة.

---

(1) Black, C, : The Dynamics of Modernization, Harper and row, 1967. P.68.

المفهوم الاقتصادي في الوحدة يتجاهل هذا الصعيد، هذا الأساس التنظيمي وضرورته الأولية، وبذلك لا يشكل طريقاً إلى الوحدة، بل، على العكس، طريقاً إلى تثبيت الإقليمية وتكريسها، وإنه بكلمة أخرى «مؤامرة» على الوحدة.

في حديثه عن ضرورة الدولة في إنشاء الوحدة الاقتصادية، يكتب «أمرسون» بأن «العرب يريدون الوحدة السياسية كي يمكنهم، فيما يمكنهم، أن يضعوا حداً للتدخل الأجنبي وبناء وحدتهم الاقتصادية الخاصة. فالعمل السياسي بالنسبة لهم وللآخرين، ضروري كي يمكن ضبط الاقتصاد وإخضاعه للسيطرة القومية»[1]. إن الوحدة الاقتصادية تحتاج، بكلمة أخرى، إلى الأداة السياسية الواحدة، إلى دولة الوحدة، كي يمكن لها أن تكون قابلة التحقيق. من المؤسف جداً أن المفهوم الاقتصادي يتجاهل هذا الأساس، وأكاد أقول هذا البده السياسي.

«من الصحيح طبعاً»، كما يكتب «برتراند رسّل» «أن الصراعات بين الأمم هي بقدر كبير اقتصادية، ولكن تجمّع العالم في أمم يتحدد بأسباب هي أساسياً غير اقتصادية»[2].

أبعاد وقضايا من هذا النوع الذي يفرض أو يكشف عن أهمية العمل السياسي وأوليته هي التي دعت «جونار ميردال» الاقتصادي والسوسيولوجي الأسوجي المعروف، إلى الكتابة بأنه «من القليل النادر أن نرى تطور الاقتصاد قد شق الطريق بقواه الذاتية إلى أبعاد جديدة. فالإشعار بالتجديد المستمر لعملنا جاء عادة من صعيد السياسة. في تجاوبهم مع هذا الإشعار كان الباحثون الاقتصاديون يتجهون إلى قضايا بلغت أهمية سياسية»[3].

* * *

لقد أصبح من الشائع حالياً الحديث عن «تسييس» (to politicize) الحياة، أي انتشار المواقف والإرادة السياسية وأهميتها في تحديد الحياة الاقتصادية والاجتماعية أو

(1) Emerson, A, op. cit. P. 170.

(2) Russell, B: Freedom Vs. Organization, Norton, 1934, P.199.

(3) Myrdal, G,: Asian Drama, Vol. I, Pantheon, 1968, P.9.

الميل إلى معالجة جميع المشاكل الاجتماعية بشكل يماثل طريقة العالم السياسي. التفكير بشكل سياسي، تغطية كل شيء بمعنى سياسي، وضع كل شيء بيد الدولة، اللجوء إليها في حل المشاكل التي تواجهنا، ورفض الحد من دورها بإقامة حواجز وموانع خارجية أو بالاعتراف باستقلال جماعات وتشكيلات وسطية ونشاطات متباعدة، الخ... هذا ما يشكل ظاهرة «التسييس» الحديثة. القيم كلها أصبحت ذات لون سياسي. الدولة هي التي تحقق العدالة، لأن العدالة مسألة جماعية، وهي التي تجسد مباشرة المصلحة العامة. «كل شيء تقريباً أصبح مرتبطاً مباشرة أو غير مباشرة، بالدولة، حتى ما نزرع وما نأكل»[1]. إن ادّعاء الاستقلال من قبل أية جماعة، مؤسسة أو تشكيل اجتماعي؛ أصبح يبدو كمغالطة تاريخية.

نمو الدولة المستمر على حساب العلاقات والمستويات والميادين الاجتماعية الأخرى، نمو وسائل عملها، أجهزتها ودورها ومسؤولياتها، يشكل ظاهرة من أهم الظواهر التاريخية الحديثة. الدولة القومية أصبحت أهم واقع حديث، وهي أساسية أكثر من أي واقع أو ظاهرة اقتصادية في العالم الذي نعيش فيه، لأنها هي التي تتجه باستمرار نحو توجيه الاقتصاد وضبطه. لا شك أنها تتفاعل وتتأثر بالقوى الاقتصادية إلى حد كبير جداً، ولكنها في إدراكها لهذه القوى والوسائل الاقتصادية، تمارس بشكل مستمر ضبطاً وتوجيهاً لها.

الدولة أصبحت تنظم بشكل واعٍ، عن طريق سياسة مالية وعدد من الضوابط المادية والتشريعية، مستوى التوظيف، توزيع الدخل، درجة التراكم، ميزان المدفوعات، الخ... وأعمالها تؤثر كثيراً في حجم الصناعات، ونمط الإنتاج، واتجاه الاستثمارات. «الدولة الساكنة (Passive)» كما يكتب «كروسلاند»، في كتاب «مستقبل الاشتراكية»، «أعطت مكانها للدولة النشيطة (Active)، والسلطة السياسية برزت كالحكم الأخير حول الحياة الاقتصادية».

غياب العوامل الاقتصادية الاجتماعية من تحاليل ودراسات المؤرخين

(1) Ellul, J,: L'Illusion Politique, Robert Laffont, 1965, PP: 19, 22.

والمفكرين الكلاسيكيين في الماضي، والتوكيد على العناصر السياسية فقط، كظهور الممالك وسقوطها، الحروب، دور «الأبطال»، طبيعة الأنظمة الديمقراطية، الأوليغاركية الارستقراطية، الملكية الاستبدادية، الخ... قد يُثيران دهشتنا. ولكن إهمال أو تجاهل البعد السياسي أو إعطاءه مكانة ثانوية في القرن العشرين، ليس أقل غرابة، وهو يشلّ قدرتنا على تحقيق إدراك عام للتاريخ والمستقبل.

القضايا التي أثارها «هوبز» لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع، لأن التاريخ، كما يبدو، زاد من موضوع أهميتها. فالدولة التي أشار إليها لم تحقق سلطة رهيبة فقط، كما نرى في جميع الأنظمة السياسية، وليس فقط في الأنظمة الشيوعية أو الفاشية، بل إن مفهوم السلطة أصبح أكثر انتشاراً وشرعية في الفكر السياسي الحديث، وأكثر واقعية علمية ودقة من مفاهيم أخرى «كالحرية» و«العدالة».

التجارب الحديثة كشفت بوضوح عن أن السلطة السياسية تسود وتتحكم بالقوى الاقتصادية وتحولها إلى أداة. القوة الاقتصادية التي تكتنفها الأسرار والتي قد لا يمكن ضبطها، وتثير الخوف، موجودة عادة اليوم في البلدان النامية حيث السلطة السياسية ضعيفة، عاجزة، سيئة التدريب، وغير جذرية.

منذ عام (1917)، ومن ثم عام (1930)، تغير وجه العالم، في الواقع، نتيجة الاقتناع بأنه من الممكن، عن طريق الدولة، سيادة، ضبط، توجيه، تعثير أو تأخير حركة السوق الاقتصادية، بشكل يمكن به توفير قدر كافٍ من السلع والإنتاج والخدمات يستطيع توفير رفاهية معتدلة للناس، أو تغيير التركيب الاجتماعي كله من الجذور بشكل يوفر الرفاهية، العدالة الاجتماعية، المساواة والحرية.

ثورات القرن العشرين كانت تتجه نحو توكيد السلطة وليس بعيداً عنها، بينما القرن التاسع عشر كان يخضع سياسياً للفكر الإنكليزي الذي حول الاقتصاد عن طريق مفكرين كآدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وهربرت سبنسر، إلى قوة مستقلة تقريباً عن إرادة الإنسان، وتشبيهه بالآلهة. فالقوى الاقتصادية تحقق بعملها العفوي، بعيداً عن أية سلطة سياسية، وفي غياب هذه السلطة توازناً عاماً نهائياً أعلى،

ومفيداً للإنسانية، يتحقق ويستمر نتيجة «اليد الخفية» التي تعمل عبر تنافس المصالح الفردية في السوق الحرة.

ولكن، كان هناك دائماً مجموعات رفضت هذا المفهوم، أنكرت أن تكون عاجزة في وجه قوى السوق العمياء، وأبت بشكل خاص أن تقبل بالفقر والبؤس اللذين كانا منتشرين نتيجة سيادة هذا المفهوم، فنظمت بالتالي ذاتها بغية ضبط هذه القوى وسيادتها عن طريق استخدام السلطة السياسية، وما يقترن بها من قَسْر، وعنف، وتشريع. هكذا ظهرت الحركات الاشتراكية في جميع أنحاء أوروبا.

العمل السياسي، وإن كان متداخلاً مع ومترابطاً بالاقتصاد، السيكولوجيا الجغرافيا، التاريخ، الخ. . . غير أنه يتميز بقوانين خاصة به، وله صعيد خاص يتطلب إدراكاً يتمحور عليه، كما أن البيولوجيا لا تفسر قوانين السيكولوجيا، أو هذه الأخيرة السوسيولوجيا. فإن الاقتصاد لا يفسر السياسة لأنها تتميز، هي الأخرى، بصعيد مستقل يسوده ديالكتيك مستقل. مسألة السلطة السياسية موجودة ليس كانعكاس محض للعلاقات والقوى الاقتصادية، أو حتى الاجتماعية، ولكن كحقيقة في ذاتها؛ أو تتميز باستقلال نسبي، يمكن تحليل جذورها، ديناميكيتها، وميزاتها، وتطبيق ذلك في تقويم حركة الاجتماع والتاريخ.

ما يميز التركيب الطبقي لم يعد «يقتصر» على ملكية وسائل الإنتاج (إنه، في الواقع، لم يقتصر أبداً على ذلك)، أو في الحرمان من ثمرات العمل، بل أصبح يكمن بشكل متزايد في استخدام السلطة في معناها الأوسع: السلطة الاقتصادية، السياسية، والثقافية، والاجتماعية. . . هذا أصبح ظاهراً؛ ليس فقط في الأنظمة الشيوعية؛ بل في الغرب أيضاً، حيث المدير في الشركات الحديثة يريد بلا شك، أرباحاً كبيرة للشركة، لأن معاشه يرتبط بنجاحها ونوع هذا النجاح، ولكنه قبل هذا وبشكل خاص، يريد ذلك؛ لأن ما يناله من مكانة اجتماعية، سلطة، ونفوذ، يرتبط مباشرة بمستوى هذه الأرباح.

الأنظمة الشيوعية أقامت أساسها في السلطة، وذلك في ثورتها ضد أنظمة القرن التاسع عشر التي أقامت هذا الأساس في الملكية. فالسلطة السياسية هي التي تحدد

المراتب الاجتماعية في البلدان الشيوعية، أكثر بكثير وبشكل أكثر مباشرة مما نجده في المجتمعات الغربية، هذا على الرغم من المفهوم الماركسي الذي تنبثق منه والقائل بأن السلطة تشكل تعبيراً لملكية وسائل الإنتاج وانعكاساً لها.

قد نرفض الاقتناع بمفهوم «آدلر» الذي يؤكد، على نقيض فرويد، بأن السلطة ـ وليس الغريزة الجنسية ـ هي العامل الأهم في تحديد الشخصية الإنسانية، ولكن قليلون؛ هم الذين يرفضون الاعتراف بأنها عنصر ثابت فيها. علماء الاجتماع والانتروبولوجيا قد يرفضون النظرية التي تقدمها كتابات «أردري، لورانز، موريس» وغيرهم، والقائلة بأن الميل إلى السلطة غريزة موروثة، ولكنهم لا يرفضون وجود هذا الميل.

امتداد سلطة الدولة لازَمَ بشكل مستمر تطور المجتمع الصناعي الحديث. فابتداءً من الحرب العالمية الأولى؛ كان هذا الاتجاه يؤكد ذاته بسرعة متزايدة، ويدفع إلى توسيع سلطة الدولة بشكل لم يسبق له مثيل. تطور هذا المجتمع يفرض هذه الظاهرة بسبب تعدد المصالح المتباينة والتعقيدات المتشعبة التي يكشف عنها، والتي كانت تتطلب تدخل الدولة المستمر المتسع بغية تنسيقها وضبطها وتنظيم علاقاتها، فالتحولات الاقتصادية والتقنية والعلمية، ونمو التخصص، ونمط الحياة المديني نمواً هائلاً، وما نتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية وإنسانية عديدة، متلاحقة ومتداخلة، ومن أزمات اقتصادية، ومنافسات حول الأسواق والمواد الأولية، ومن انهيار التقاليد وتفكك الانتماءات والعلاقات والقيم التقليدية، الخ. . . كل هذا فرض على الدولة أن تصبح المحور الذي تدور عليه حياة المجتمع، ونقطة ارتكاز لما يحدث فيه.

هذا النمو يرجع، ولا شك، بقدر كبير إلى التكنولوجيا الحديثة في أشكالها المختلفة، وخصوصاً في نوع المواصلات التي وفرتها، والتي تسمح للدولة أن تضبط وتوجه الحياة السياسية والاجتماعية من مركز واحد. ولكنها ترجع أيضاً، وبشكل أساسي، إلى تعقد الحياة المتزايد، إلى تشعب الأزمات والمشاكل التي تلازمه، إلى ضرورة تعبئة وعقلنة ما يتوفر من إمكانات وموارد في خدمة المجتمع، في إحداث أكبر

درجة ممكنة من الفاعلية الإدارية للإنتاج، وفي تحقيق مُثل اجتماعية واقتصادية تدعو إليها شتى المفاهيم الإيديولوجية الحديثة.

هذا التركيب الحضاري الحديث يكشف في كل مكان عن ضغط دائم نحو أنظمة سياسية أكثر شمولاً، ويفرض تدخل الدولة المستمر واتساع هذا التدخل في الحياة العامة. لهذا أصبح يستحيل، في هذا التركيب، الفصل بين السياسة والاقتصاد، لأن الأخير خسر كل استقلال تقريباً وأصبح خاضعاً للصعيد السياسي. هذه الظاهرة الحديثة جعلت دعاة الليبرالية أنفسهم يعترفون «أن الشيوعيين والاشتراكيين، والقوميين، والتقدميين، وحتى الليبراليين. . . يلتقون جميعاً في الاعتقاد؛ بأن الدولة يجب، بما تملكه من وسائل عنف، وبما تفرضه على الشعب من نمط حياة، أن توجه مجرى الحضارة، وأن تحدد شكل الأشياء كما يجب أن تكون في المستقبل»[1].

إن «كروسمان» ـ وكان من أكثر قادة الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني ثقافة وفاعلية ـ يكتب: «إن قوى التاريخ جميعها تعمل وتدفع في اتجاه تنظيم كلي للمجتمع. في المجموعة الروسية، كنتيجة لسياسة مقصودة من الكرملين، وفي العالم الحر، نتيجة نمو المجتمع البيروقراطي، التسلح الكلي، وكبت المطامع الاستعمارية. إن واجب الاشتراكية ليس في الإسراع بهذه الثورة السياسية، وليس في مقاومتها (فالمقاومة عبث كمقاومة الثورة الصناعية منذ قرن)، بل في تمدينها وتهذيبها»[2].

إن المفهوم الاقتصادي في الوحدة يتجاهل هذه التجربة الحديثة كلها.

فالدولة ليست بنية فوقية محضة، والتحليل الماركسي لها كظاهرة من هذا النوع قد يكون صحيحاً في القرن التاسع عشر، عندما كانت القوى الاقتصادية تشكل حافز دفع سريع منطلق، لا يضبطه أو يسوده شيء، ويطغى على دولة ليبرالية ضعيفة لا تزال تتلمس طريقها وغير واثقة من نفسها والأشكال التي تتخذها. وهو قد ينطبق أيضاً، من زاوية أخرى، على أشكال السلطة في المجتمعات التقليدية أو السابقة، التي لم تكن

(1) Lippman, W,: The Good Society, Grosset and Dunlop. 1943, P. 4.

(2) Fromm, E, : The Sane Society, Pinehart, 1955, P. 48.

تتسرب عادة إلى كل مواطن، أو إلى الحياة المحلية، بشكل مباشر، بل كانت تقتصر على المحافظة على القانون والنظام داخلياً، على الدفاع خارجياً، وعلى تجميع الضرائب التي تحتاجها في تحقيق هذه الأهداف.

ولكن الآن تغير الوضع، فأصبح تقريباً عكس ما كان عليه آنذاك. فالظاهرة الاجتماعية الكبرى أصبحت حالياً ظاهرة الدولة التي تمتد باطراد، والتي تتجه نحوها جميع الأنظار وتتمحور عليها جميع الجهود.

في القرن التاسع عشر نجد أن سمة أساسية في كل ناحية من نواحي الحياة تقريباً؛ كانت الوجود الصناعي الذي كان يؤكد ذاته وسيادته بشكل واضح. هذا الواقع عكس ذاته في الفكر الاجتماعي السائد آنذاك، الذي كان يميل خصوصاً في القسم الأول من ذلك القرن إلى اعتبار السياسة أو الدولة؛ ظاهرة ثانوية بالنسبة إلى الظواهر الأساسية التي كانت ظواهر اجتماعية واقتصادية. ظهور السوسيولوجيا تميز آنذاك بأنه أخضع المسألة السياسية إلى المسألة الاجتماعية والاقتصادية، وقلب التقليد السياسي الذي كان يُعطي النظام السياسي الأولية على النظام الاجتماعي الاقتصادي. «ماركس» كان جزءاً من ذلك المناخ الفكري العام، وبالتالي شارك في التعبير عن هذه الظاهرة عندما رأى أن الدولة أو السياسة تمثل بعداً ثانوياً لما يحدث في المجتمع نفسه. فالمسائل الأساسية تدور حول قوى وعلاقات الإنتاج، التركيب الاقتصادي والطبقي. أما النظام السياسي فأمر ثانوي، يكشف عن طبيعته في التحليل الاقتصادي نفسه.

في القرن العشرين تغير الوضع؛ فأصبحت السمة الأساسية من هذه الناحية هيمنة الدولة المتزايدة. هذه ظاهرة تفرض ذاتها، «وتشكل الواقعة التاريخية الأساسية في عصرنا»[1]، ولا تثير أي اختلاف واضح في الاعتراف بها.

البلدان الاسكندينافية نفسها اتجهت نحو تركيز متزايد للسلطة السياسية ودور الدولة، إلى انحسار في المشاركة الشعبية وفي الحكم الذاتي. فمع ازدياد التحولات

(1) Heilbroner, R, : Between Capitalism and Socialism, Vintage, 1970. P.4.

التقنية والإدارية التي أدّت إلى مؤسسات تحتية ضخمة ومعقدة، فإن الكثير من الأعمال التي كانت تقوم بها الوحدات المحلية، انتقلت إلى أجهزة مركزية[1].

شمول المقاييس السياسية امتد في الواقع إلى نشاطات، كالعلم والفن، كانت تخرج عن نطاقها وتبقى في يد الخبراء. الدولة التي تشكل أهم ظاهرة حديثة تجد اعترافاً بها في تحليلات الكثيرين من الماركسيين، التي تدور حول ظهور طبقة حاكمة جديدة في الأنظمة الشيوعية، أو ظهور طبقة ثالثة من الكوادر البيروقراطية، والإدارية والخبراء، تتشكل منها نهائياً السلطة السياسية.

بعض هؤلاء المفكرين الماركسيين أشاروا في الثلاثينات والأربعينات إلى هذه الظاهرة، أي قبل انكشاف أمرها بوضوح في الخمسينات إثر الحملة التي برزت آنذاك ضد الستالينية. ففي عام (1940) مثلاً، انفصل «هيلفير دينج» عن «المسألية» التقليدية التي كانت تقترن بالاشتراكية الديمقراطية الغربية فيما يتعلق بالمسألة الروسية آنذاك، وخلص إلى القول أساسياً: إن المماحكات التي تدور حول تحديد النظام السوفياتي، كنظام رأسمالي، أو كنظام اشتراكي، أصبحت لاغية، من دون قصد، لأنه ليس بورجوازياً ولا اشتراكياً. فالدولة أصبحت، نتيجة تطور لم تنبىء به الماركسية، قوة مستقلة أخضعت الاقتصاد والمجتمع بكاملهما إلى مقاصدها. إن «استقلال قوانين الاقتصاد» الذي يشكل السمة المميزة للرأسمالية زال، ولهذا لا يمكن بالتالي، إدراك العلاقات القائمة بين الدولة، الطبقات الاجتماعية والإنتاج عبر المفاهيم التي أقامتها الماركسية في إدراك المجتمع البورجوازي. هكذا وصلت البولشفية إلى خلق نظام جديد أسماه «هيلفير دينج» بـ«اقتصاد الدولة الكلية» (Totalitarian) وهو نظام كانت البلدان الفاشية تقترب منه، كما بدا له، وإن كانت قد انطلقت من وضع مختلف[2].

قبل «هيلفير دينج»، وكان ذلك في عام (1939)، رأى «ريزي» أيضاً أن أزمة الرأسمالية وصلت إلى تفكك طبقات المجتمع البورجوازي، وخلقت نتيجة لم تكن متوقعة. ففي كل مكان، وعبر الصراعات الاجتماعية، في مدها وجزرها، تمتد سلطة

(1) Myrdal, C,: op. cit. p.864.

(2) siouyri, P. le marxisme aprés Maerx, Flammarion, 1860, PP. 69-70.

الدولة، وتتسع آلتها بممارسة سياسية وإدارية واقتصادية متزايدة. هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة عالمية رغم التباين الذي يميز حركتها. فهي قد تكاملت في روسيا؛ حيث مهدت إزالة البورجوازية، لظهور بيروقراطية الحزب والدولة التي تمارس سلطتها السياسية الكلية على الاقتصاد والمجتمع. وقد أخذت تؤكد ذاتها في البلدان الفاشية، حيث توسع أيضاً بيروقراطية الدولة والحزب سيادتها الكلية على الاقتصاد، كما أنها ابتدأت بالنمو في البلدان الديمقراطية عن طريق التوجيه الاقتصادي. هكذا تقود تناقضات الرأسمالية إلى زوال البورجوازية والأشكال البورجوازية، ولكنها لا تقود، كما كتب «ريزي» إلى الاشتراكية. فبدلاً من ملكية البورجوازية واستثمارها، برز استثمار وملكية الطبقة البيروقراطية الجماعية التي توجه الاقتصاد، تحدد الأسعار والرواتب، وتمتلك الأرباح. ثم يضيف: بأن مجتمع الاستثمار الجديد أصبح في شكله الروسي المتكامل أكثر استبداداً مما كان عليه المجتمع البورجوازي[1].

إن «لينين» نفسه عبّر، في الواقع، «بوصيته» عن ارتباكه، وحيرته، وخيبته أمام توكيد الدولة لذاتها، وترسيخ جذورها ونموها. وذلك رغم المقاصد الثورية الواعية التي تنكرها.

أمام هذا «التسييس» للأحداث والتاريخ. تنكمش كثيراً الماركسية، ليس فقط في قدرتها على التنبؤ بحركة التاريخ، بل في صلتها الوثيقة بها. فالماركسي لم يعد قادراً، بسبب ماركسيته، أن يكون أكثر قابلية وقدرة على معالجة تناقضات الاشتراكية الداخلية، الفردية في المجتمع التقني، مسألة الهوة الذاتية، الحرية في المركبات البيروقراطية الحديثة الهائلة، مخاطر الدولة القومية، أو تحديات التناقضات والصراعات بين الأنظمة الشيوعية.

* * *

يمر العالم الآن في مرحلة انتقالية إلى شكل من أشكال الاشتراكية، التي قد تأخذ طرقاً وأشكالاً متعددة، ولكنها تمثل الطور التاريخي الجديد الذي نعانيه. المسألة

(1) pizzi, B,: Bureaucratisation du Monde, 1939.

التي تفرض نفسها في بلدان العالم الثالث الذي يشكل مسرحها الرئيسي، هي، كما يبدو لنا، الوسائل التي يمكن استخدامها في تحقيقها. والحقيقة الأولى، التي تفرض ذاتها من هذه الزاوية، هي أنه من دون دولة ثورية تفرض التأميم، المصادرة، التنظيم الجماعي لقوى وعلاقات الإنتاج، والتخطيط العام للتنمية الاقتصادية، الخ. . . فإن هذه الاشتراكية تمتنع عن التحقيق الفعال. «إننا كنا، في دراستنا، نزداد أكثر فأكثر اقتناعاً بواقعية الفرضية القائلة: إن إحداث تغيير كبير بسرعة، يكون في أغلب الأحيان، أسهل وأقل صعوبة من إحداث تغيير صغير بشكل تدريجي»[1].

في كل مكان من العالم الثالث نرى الظاهرة الرئيسية التالية، وهي أن بلدان هذا العالم لا تسعى وراء التنمية الاقتصادية وحسب، بل نرى أن على الدولة إحداث هذه التنمية وقيادتها عن طريق التخطيط الاقتصادي، والاجتماعي أيضاً. إن ارتباط حركة التنمية الاقتصادية والتصنيع بالدولة، هو من أهم ما يميز هذه البلدان. قد يكون هذا التخطيط غير جدي، غير فعال كما يجب، أو بعيداً عن التطبيق في كثير من بلدان العالم الثالث، ولكن حتى في هذه الأوضاع، نجد اعترافاً عاماً بدور الدولة في تحقيق هذا التخطيط وبمسؤوليتها عنه، ليس هناك من حكومة تنطلق من مفهوم إيديولوجي يقول بأنه يجب عليها الوقوف خارج القطاع الاقتصادي، وترك هذا القطاع لعمل القوى الاقتصادية العفوي.

الثورة الصناعية في الغرب لم تنتج عن تخطيط من قبل الدولة، على الأقل في المعنى الحديث لهذه الكلمة، كما أن الناس لم ينظروا إليها من زاوية هذا الدور. لقد كان هناك، ولا شك، قدر كبير من تدخل الدولة، وخصوصاً في تلك البلدان التي دخلتها الثورة الصناعية متأخرة، أي بلدان شمال غربي أوروبا ووسطها، وفي الولايات المتحدة. ولكن هذا التدخل لم يكن يعبر عن تخطيط واعٍ منظم يشمل الحياة الاقتصادية ككل، بل كان جزئياً، مجزأ وموقتاً.

التخطيط الاقتصادي في الغرب كان نتيجة التصنيع وما ترتب على ظهور مجتمع

(1) Myrdal, G,: op. cit p. 115.

صناعي متقدم من تحولات اجتماعية واقتصادية. ولكن في العالم الثالث؛ نجد أن التخطيط من قبل الدولة يتقدم على التصنيع ويهيئه.

التنمية في بلدان العالم الثالث تدل بوضوح على أولية العامل السياسي، وأن الطريق إليها طريق سياسية. فالمحاولات التي تجري في إحداثها هي محاولات واعية تعمل على تعبئة الموارد الطبيعية والقوى البشرية في خلق مجتمع صناعي جديد. إنها محاولات تعتمد في كل خطوة من خطواتها على قرارات سياسية. كيف يمكن تجميع رأس المال الضروري للتنمية؟.. أية طريق يمكن أن تؤدي إليها؟.. الطريق الشيوعي من ذلك، أو هذا اللون؟.. الطريق الاشتراكي الديمقراطي من هذا أو ذاك الشكل؟.. الطريق الليبرالي الغربي، وما نتج عنه من دولة الخدمات الاجتماعية؟.. ما هي أداة التحرير من النظام التقليدي، الحزب، الجيش، حرب العصابات؟ الخ... أين تجد الثورة أو الدولة الثورية قواعدها الرئيسية الأساسية أو الطليعية، في الشعب أو بين المثقفين؟.. أية سياسة يجب اتباعها بالنسبة إلى الغرب أو الشرق؟.. هل يجب اعتماد نظام كلّي أم لا؟.. هل يصح العنف الجماعي في تعبئة الموارد والإمكانات؟.. هل يجب الحفاظ على الثقافة التقليدية أم لا؟.. هل يمكن تجنب الاستثمار والضغوط والمظالم التي رافقت سابقاً الانتقال إلى مجتمع صناعي؟.. الخ...

فشل معظم بلدان العالم الثالث في تحقيق تنمية اقتصادية ذات قيمة، هو أولاً فشل سياسي، يرجع قبل كل شيء إلى عوامل سياسية[1]. فهذه البلدان فشلت في إفراز الإرادة السياسية التي تستطيع تدمير الأنظمة، وسحق الطبقات التي تقف حاجزاً أمام هذه التنمية، وتحرير العقول والمشاعر من القيم والعادات التقليدية التي تعثرها.

عندما نتطلع إلى الوضع العام في بلدان العالم الثالث، نرى، أول ما نرى، أن السمة العامة لهذا الوضع تدل بوضوح، في نجاحها وفي فشلها، وأن الاتجاه الأساسي هو خلق الآلة السياسية التي تستطيع أن تحرر، تضبط، توجه وتطور القطاع

(1) Rhodes, R, ed,: Imperialism and Underdevelopment, Modern Reader, 1970, P.358.

الاقتصادي. فعن طريق هذه الآلة تتجه هذه البلدان نحو إزالة الطبقات الإقطاعية والرأسمالية والبورجوازية الكبيرة، نحو توزيع جديد جذري للثروة والسلطة، ونحو إحداث التنمية والتصنيع والتحديث.

في غياب طبقة بورجوازية تتميز بما يجب من إرادة وكفاءة في تحويل الأوضاع التقليدية تحويلاً جذرياً، وقيادة عملية التطور الاقتصادي، تصبح الإيديولوجية الليبرالية غير ذات موضوع. هذا ما يفسر انحسارها وسقوطها في العالم الثالث، لأن الدولة التي تمثل الشعب هي التي تملأ، في وضع كهذا، الفراغ وتقود عملية التحول والتنمية. ما تحتاجه بلدان هذا العالم هو تعبئة الجهود والإمكانات الجماعية، وقصد قومي ثوري عام يستطيع أن يكسب ولاء الجماهير ويكشف عن إمكاناتها. هذا ما يفسر نجاح الإيديولوجية الاشتراكية في أشكالها المختلفة، وقدرتها على استقطاب المفكرين والحركات الشعبية في هذا العالم.

المجتمع العربي التقليدي ـ مثله مثل أي مجتمع آسيوي تقليدي ـ لم يفرز بذاته ومن ذاته «ديناميك» نمو اقتصادي داخلي يقود، كما حدث في الغرب، إلى مجتمع صناعي حضاري حديث. فنضاله ضد الغزو الغربي الذي جمد نموه واستغل خيراته، هو الذي دفعه في كل مكان إلى تجديد ذاته. هذا يعني أن الطريق التي كان يمكن لهذا النضال اعتمادها كانت طريق الممارسة السياسية.

لهذا كانت الخطوة، أو المهمة الأولى، خلق «فوقية سياسية» يمكن لها أن تكون أداة في تغيير الأساس الاقتصادي والاجتماعي التقليدي غير الديناميكي وتجديده. بكلمة أخرى: إن دور الدولة، إصلاحية كانت أم ثورية، كان لا يزال العمل على إحداث التنمية الاقتصادية وما ينتج عنها، أو ما تفرضه من تغيير اجتماعي جذري.

في كتاب «الماركسية بعد ماركس»، وقد ساهم بتأليفه عدد من المفكرين الماركسيين الفرنسيين، نقرأ مثلاً أن «في الاتحاد السوفياتي وفي الصين، وفي الديمقراطيات الشعبية، انقلب التصور الماركسي الكلاسيكي. فعلاقات الإنتاج الجديدة تقدمت على تطور قوى الإنتاج بدلاً من أن تتبعها، والمركبات الفوقية خلقت علاقات اجتماعية جديدة بدلاً من أن تكشف عن تلك التي يتضمنها نمو قوى الإنتاج.

هذه البلدان حققت ما صنعته الرأسمالية سابقاً، تراكم رأس المال بإزالة التناقضات القائمة على الملكية الخاصة. إنها اشتراكية من ناحية سياسية»[1].

في جميع البلدان التي وصلتها الثورة الصناعية متأخرة، والتي حاولت اللحاق بغيرها في حركة التصنيع والتحديث، من إلمانيا إلى الصين، ومن اليابان إلى روسيا، اتخذت الدولة أهمية خاصة قصوى، ولعبت الدور الرئيسي في بناء الاقتصاد الجديد وتطوره.

في دراسته القيمة عن انتقال اليابان إلى مجتمع صناعي، يكتب «بيلاه»: «كانت هناك طبقة واحدة تستطيع بحكم مركزها أن تقود الأمة في الانطلاق بهذا العمل، وهي طبقة الساموراي. طبيعة الوضع جعلت السياسة، وليس الاقتصاد، قاعدة لقوتها. إنني أؤكد على هذه الناحية، لأن الميل إلى اعتبار التطورات الاقتصادية «أساسية» والتطورات السياسية «فوقية» لا يقتصر أبداً على دوائر ماركسية، بل يتغلغل إلى معظم التفكير الحالي حول قضايا مماثلة»[2].

في مرحلة مشابهة للمرحلة التي نمر فيها، كتب «ماديسون» أحد آباء الثورة الأميركية الكبار، وذلك عند ولادة الدولة الأميركية الاتحادية: «إن الصعوبة الكبرى هي: يجب أولاً أن نجعل الحكومة قادرة على السيطرة على المحكومين، وثانياً: أن نرغمها على السيطرة على نفسها».

بلدان العالم الثالث تواجه في أكثريتها الساحقة المشكلة الأولى حالياً، وهي خلق سلطة سياسية شرعية عامة يلتزم بها الشعب عفوياً بكامل مشاعره. سلطة من هذا النوع تأتي في الدرجة الأولى وتتقدم على التنمية أو التكامل الاقتصادي، لأنها تشكل أداة ذلك. الحاجة الأساسية هي تركيز السلطة السياسية في يد قيادة شعبية جديدة تستطيع إحداث التغييرات الجذرية الضرورية في بنية المجتمع التقليدي واقتصاده. هذا هو التحدي الأول الذي يواجه عملية التحديث والتصنيع، التنمية والتطور الاقتصادي. التحرر من أوضاع التخلف المادي، والاجتماعي والحضاري يتم عن طريق العنف

(1) Soubise, L,: le Marxisme Après Marx, Aubier- Montagne 1967. PP. 46-47.

(2) Bellah, R,: The Takagawa Religion, Free Press, 1957, P. 184.

السياسي الثوري المركز في الدولة، وليس عن طريق التنسيق أو التكامل الاقتصادي، عن طريق الأول الذي يقدم للثاني، وليس العكس، كما يقول أصحاب المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة.

عندما تكون العثرات والموانع التي تعترض الطريق إلى التنمية الاقتصادية والتصنيع كبيرة، كما هي في العالم الثالث، فإن ديالكتيك الطريق نفسها يدفع عفوياً دعاتها إلى سلطة مركزية قوية التركيز كأداة في الوصول إليها. لهذا ليس من الغريب أن نرى هذه الطريق تؤدي في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية إلى هذا النوع من السلطة.

التعبئة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية هي طريقنا في معالجة التخلف الحضاري الذي نعانيه. ولكي تتحقق، تحتاج هذه التعبئة إلى دولة الوحدة الثورية. الوحدة السياسية شرط أساسي للوحدة الاقتصادية، والعمل السياسي ضروري لتطويع الاقتصاد وإخضاعه للسيادة أو المصلحة القومية.

في أكثر تجارب التحول الاقتصادي لعبت الحكومات القومية المركزة دوراً هاماً. فالتنمية الاقتصادية ابتدأت عادة في أمم ذات وحدة سياسية عريقة من ناحية تاريخية نجد علاقة وثيقة حتى بين الليبرالية والسلطة المركزة المتسلطة (Authoritarion). جميع الأنظمة الليبرالية تطورت من سلطة من هذا النوع أقامت السلطة الجديدة وثبتتها.

المنطلق الشعبي والمضمون الاشتراكي في ثورة بلدان العالم الثالث، يعودان إلى مشاغلها ونوازعها القومية، وهي ثانوية بالنسبة إليها، تتذيل بها ولا تتقدم عليها. فالسياسية الاقتصادية تجد دوافعها في رفع مستوى الأمة إلى مستوى أمم العالم الحديثة المتقدمة، والتجديد الجذري للنظام الاجتماعي هو أداة لتحقيق التنمية والعدالة بشكل يتيح للأمة حريتها السياسية ودخول القرن العشرين؛ والرجوع إلى الشعب والجماهير هو ـ بالإضافة إلى كونه نتيجة لتجديد النظام الاجتماعي، والسعي وراء التنمية ـ أداة في توكيد الشخصية القومية الجماعية.

هذا يعني أن الثورة في بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص في آسيا وإفريقيا، تشتق من عوامل سياسية أولاً، ولا تقتصر على عوامل اقتصادية واجتماعية. هناك فرق

أساسي بين ثورة الجماهير في هذه البلدان، التي كانت حتى الماضي القريب مستعمرة، وبين البلدان غير المستعمَرة أو البلدان الأوروبية. فأوروبا المعاصرة عرفت، بالإضافة إلى ثورة العمال، ثورة الفلاحين في إسبانيا، في إيطاليا، في اليونان، في روسيا، الخ. . . ولكن هذه الثورات لم تكن تدور حول هوية الفلاح أو العامل الإيطالية، الإسبانية، اليونانية، الفرنسية، أو الروسية. فهو إيطالي، إسباني، روسي، فرنسي، الخ. . . ولكن في البلدان المستعمَرة أو بلدان العالم الثالث، يجب أولاً وقبل كل شيء التوفق إلى هوية سياسية وثقافية، هوية قومية جديدة، يجب التعرف من جديد إلى الوطن والأمة.

الاهتمام أساسياً بالقوى والمصالح الاقتصادية يكون ذا معنى فقط عندما لا يكون هناك أي اختلاف حول الإطار السياسي الإيديولوجي الذي تتفاعل فيه هذه القوى والمصالح. ولكن عندما لا يكون هذا الإطار أمراً مسلماً به، فإن السياسة تصبح الاعتبار الضروري الأول.

«دمج الأمة ـ الدولة»، كما يكتب «ميردال»: «يشكل شرطاً أساسياً للتخطيط الاقتصادي الفعال. فبلدان العالم الثالث تحتاج إلى الوحدة والتنظيم، إلى درجة تستطيع بها أن تخلق حكومات موحدة القصد، موحدة العزم، لا تتبعثر جهودها بمحاولات دائمة في المحافظة على تماسك الأمة ودفعها عبر أزمات محدودة المدى. وإن أرادت هذه البلدان تخطيطاً أكثر فاعلية، فيجب أن تتحقق لها وحدة الأمة ـ الدولة بشكل أكثر اندماجاً وثباتاً»[1]. ثم يشرح: أنه يجب على بلدان العالم الثالث أن تضفي على سياستها الاقتصادية اتجاهاً قومياً قوياً. فالشرط الأول في تكوين سياسة قومية وممارستها ـ أي وجود دولة قومية موحدة، ذات سيادة تمتد إلى كل جزء من البلاد، وتعكس ذاتها في حكومة واحدة، في إدارة واحدة، وفي نظام قضائي ثابت موحد ـ هذا الشرط غير متوافر. والتنمية الاقتصادية غير ممكنة من دون توافر هذا الشرط، ولهذا كان على هذه «الأمم الجديدة» أن تُصهر في وحدات جماعية فعّالة، تستطيع أن

(1) Myrdal, C,: Beyond the Welfare state, Yale University Press, 1960 P. 156.

تقرر وتنفذ ما تحتاجه من سياسة بعيدة المدى، يمكن لها أن تحرر شعوبها من التخلف الاقتصادي والثقافي.

«إن الاتحاد السياسي يحقق»، كما يكتب «إتزيوني» في دراسة قيمة، «أعلى درجة من الاستقرار. . . فقط عندما تُقام وحدة سياسية شاملة، أي عندما يكون الدمج السياسي في الأبعاد الثلاثة الأساسية (احتكار ممارسة العنف، اتخاذ القرارات، ومحور الهوية الواحدة) عالياً، وعندما يكون التوحيد قد تسرب إلى جميع القطاعات الاجتماعية المهمة. . . فالاتحادات التي حققت درجة عليا من الدمج السياسي، وكانت أكثر شمولاً، هي أكثر استقراراً من تلك التي لا تكون مندمجة وجامعة بهذا الشكل»(1).

هذه الملاحظات حول الوضع العام في بلدان العالم الثالث تكشف أنه يجب على عملنا الوحدوي اعتماد هذا النوع من الطرائق السياسية للوصول إلى الوحدة وإلى ما تنطوي عليه من مقاصد ثورية؛ هذه المقارنة ضرورية لأن هذه البلدان تمر كلها في أوضاع متماثلة، وهي بالتالي تكشف عن إمكانات التاريخ واتجاهاته في مرحلة معينة. تكرر ظاهرة من هذا النوع، بهذا الشكل العام (أي ارتباط التنمية والتطور الاقتصادي بدور الدولة) يعني أن هناك أسباباً موضوعية واحدة تعيد ذاتها في هذه البلدان، وتفرض بديالكتيكها الخاص المستقل الدولة كأداة للتنمية الاقتصادية والتصنيع.

هذا يعني، بكلمة أخرى، أن المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة؛ هو مفهوم اعتباطي يخرج عن الموضوعية والعلمية؛ والوطن العربي يشارك أساسياً بلدان العالم الثالث كلها في طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر فيها، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وفي الديالكتيك العام الذي يسود التنمية والتصنيع، مقارنة هذه البلدان في أوضاعها المتماثلة أمرٌ ضروري، لأنه يكشف عن الاتجاهات العامة الواحدة التي تسودها. لهذا عندما نرى أن الدولة هي في كل مكان أداة التنمية الاقتصادية والتصنيع، يصبح تجاهلها في إحداث التنسيق الاقتصادي، التنمية والوحدة

(1) Etzioni, A, : Political Unification, Holt, Rinehar, and Winston, 1965, P. 56.

الاقتصادية عبر الوطن العربي، موقفاً يعبر إما عن خمول فكري، عجز علمي، جبانة سياسية أو إقليمية مبطنة.

إن «مانديل»مثلاً، يكتب في أهم كتبه «النظرية الماركسية الاقتصادية»، أن ليس هناك ما يبرر الملكية الاشتراكية أو التأميم؛ إن لم تكن الأوضاع التقنية قد بلغت درجة من النمو تجعل من الممكن إنتاجاً أعلى مما تستطيعه الملكية الخاصة، وأن ليس هناك ما يبرر هذه الملكية الاشتراكية إن لم يوافق عليها المنتجون الصغار، عن قناعة بها أو بسبب مصالح مادية، أو نتيجة الاثنين معاً.

قول كهذا جميل من ناحية النوايا، ولكنه يشير إلى «وضع مثالي»، ويشكل في الواقع وهماً سياسياً. فالاشتراكية في العالم الثالث لا تستطيع، أولاً، أن ترقب توافر هذه الشروط؛ وهي ثانياً، قد تعجز حتى عند توافرها، عن فرض ذاتها عن هذه الطريق الديمقراطية التي لم تجد حتى الآن على الأقل، دليلاً تاريخياً واحداً عليها. «مانديل» يرفع الاعتبارات الاقتصادية فوق الاعتبارات السياسية، على الرغم من أن الواقع الثوري والتجربة التاريخية يدلان على أن المسألة السياسية تقدمت على الاقتصاد في هذا التحول التاريخي نحو الاشتراكية.

الافتراض الماركسي الذي تبناه الاقتصاديون الغربيون على نطاق واسع، وهو أن آثار التصنيع؛ أو حتى التوظيف المالي بشكل عام تنتشر سريعاً إلى قطاعات أخرى في الاقتصاد، وإلى الأنظمة، والميول نفسها، قد يكون واقعياً بقدر جيد بالنسبة للبلدان الغربية الآن، وعندما بدأت تطورها الاقتصادي السريع. لكن بما أن هذهالآثار الممتدة تنتج عن مستوى المعيشة والثقافة السريع. ولكن بما أن هذه الآثار الممتدة تنتج عن مستوى المعيشة والثقافة العامة، فإن الافتراض ليس صحيحاً بالنسبة لأكثرية البلدان النامية، خصوصاً عندما تكون قطاعات التغيير صغيرة بالنسبة إلى المجتمع ككل[1].

المجتمعات الصناعية المتقدمة هي، من ناحية عامة؛ من النوع الذي يسمح فيه التركيب الاجتماعي بالتطور الاقتصادي، الذي يكون من الممكن تكييفه بسهولة، وفي

---

(1) Myrdal, G, : Asian Drama, Vol. 1, Pantheon, 1968, P. 19.

شكل لا يضع كثيراً من العثرات في وجه هذا التطور. لهذا، يمكن لتحليل اقتصادي صرف، أي مفصول عن التركيب الاجتماعي، أن يؤدي إلى نتائج صحيحة ونافعة. ولكن هذه الظاهرة لا تنطبق على بلدان العالم الثالث. التركيب الاجتماعي هنا ليس فقط مختلفاً عن الذي نجده في البلدان الغربية، بل هو من النوع الذي يجب تغييره جذرياً إن أردنا أي نجاح فعال للتنمية الاقتصادية. إن حل مشكلة التطور الاقتصادي الصناعي التي تواجهه، يستدعي تحولات أساسية جامعة في البنية الاجتماعية والإيديولوجية نفسها[1].

الأهداف التي أرادتها الثورات التاريخية قد تتغير وتتعدد، ولكن مهما اختلفت هذه المقاصد، فإن هذه الثورات كانت كلها تلتقي في العمل على الاستيلاء على السلطة السياسية واستخدامها في تحقيق تلك المقاصد؛ فالسلطة السياسية المركزة كانت الأداة التي يمكن بها خلق، أو المساعدة على خلق النظام الجديد الذي كانت تدعو إليه. ولهذا كانت هذه الثورات تعمل، عند نجاحها، وكأن ليس هناك من حدود تحد من سلطة هذه الدولة أو حقوقها. هذا النوع من السلطة كان يفرض نفسه حتى عندما تكون المبادىء التي تنطلق منها الثورة تتناقض معه. إن «دي توكفيل» كتب في حديثه عن الحركات الإصلاحية والثورية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أن «الدولة كانت إله المصلحين[2]». هذه الظاهرة زادت بروزاً وحدّة في القرن العشرين.

إن «ماركس» ابتداءً من صياغة أفكاره في أول بحوثه حول فلسفة «هيجل» رأى، على نقيض الأخير، أن الإنسان ليس كائناً سياسياً بل هو كائن اجتماعي، وأن القوى والعلاقات الاجتماعية المختلفة، بما فيها من تناقضات، تؤدي إلى صراعات طبقية تفسر الدولة، وليس العكس كما تراءى لهيجل. هذا النقد لا يتجه فقط إلى فلسفة هيجل، بل إلى كل مفهوم يقدم الشكل السياسي. فالدولة في هذا المنظور الماركسي

(1) Ibid, PP.: 26, 117-118, 189.

(2) De Tocqueville, A, : The Old Regime And The French Revolution, Double day, 1955, P. 68.

لا تعبر عن نوع من العقلانية التصاعدية ـ كما نرى في فلسفة هيجل ـ ترتفع فوق الواقع الاجتماعي، كما أنها ليست متأصلة في المجتمع، أو تعبيراً عن عقلانية جوهرية فيه.

إنني لا أريد أن أدخل هنا في تقييم عام لمفهوم هيجل وماركس في الدولة، والمقارنة بينهما، فذلك يخرج عن نطاق هذا البحث. لهذا أكتفي فيما يتعلق بموضوعنا بالقول: إن الإنطلاق من الأول أو الثاني يقود سواءً بسواء، إلى توكيد دور الدولة الأساسي في مراحل الانتقال أو التحول الجذري الشبيهة بالمرحلة التي تمر فيها. فالانطلاق من مفهوم هيجلي أو شبه هيجلي؛ يعني أن الدولة تلعب دوراً أساسياً في خلق هذا النوع من التحول أو إحداثه، والإنطلاق من مفهوم ماركسي أو شبه ماركسي يعني أن القوى الاجتماعية الجديدة تحاول أن تجد مخرجاً لها عن طريق الدولة كأداة في صراعها ضد الطبقات الحاكمة التقليدية. مفهوم دكتاتورية البروليتارية من «ماركس» إلى «ماوتسي تونغ» دليل واضح على ذلك.

* * *

المفهوم الاقتصادي في الوحدة يعني، كما أشرنا سابقاً، أن الطريق إليها تكون: تنمية وروابط اقتصادية وتقنية، أعمال تنسيق وتكامل للاقتصاد العربي، أي تغييرات اقتصادية كمية تدفع، فيما تخلقه من روابط وعلاقات جديدة، إلى إحداث انتقال سياسي جذري من الواقع الإقليمي إلى الوحدة.

هذا الموقف يماثل موقف الأممية الثانية، أو الاشتراكية الغربية في بداية هذا القرن، وهو موقف دل التاريخ بوضوح على فشله في تحقيق الثورة البروليتارية والمجتمع الاشتراكي، فالاشتراكيون الذين عبروا عن هذا الموقف قالوا هم الآخرون بأن تطور المجتمع الرأسمالي هو الذي سيقود البروليتاريا إلى الثوزة، وهو الذي سيجعلها واعية لمصالحها الطبقية التي ترتبط بالاشتراكية، وأن قوى وعلاقات الإنتاج الاشتراكية يجب أن تنمو وتنضج في هذا المجتمع قبل أن يتحقق ذلك، أي قبل أن يمكن للثورة أن تنجح أو للاشتراكية أن تصبح نافذة المفعول. هذا قاد تلك الأممية إلى موقف سكوني. ولكن ألم يقل ماركس إن الإنسانية لا تطرح على نفسها إلاّ

القضايا التي تستطيع حلها؟ . . هذه الاشتراكية خافت من تنفيذ الثورة بسرعة، وأرادت تأجيلها إلى أن تختمر في قلب الأوضاع الرأسمالية، ولهذا عجزت نهائياً عن تحقيقها، إنها في اعتمادها على حركة التاريخ التطورية في المجتمع الرأسمالي، تحولت بشكل مطرد إلى تبرير رفض العمل الثوري، ومنه إلى تبرير الاندماج في النظام القائم.

ماركسية لينين، وماوتسي تونغ، وكيم إيل سونغ، وهوشه منه، وكاسترو، كانت إرادية؛ تشدد على ضرورة وأهمية العمل السياسي الثوري، فنجحت. ولكن الماركسية الغربية التي أرادت الاعتماد أولاً وبشكل رئيسي على تطور الأوضاع الموضوعية، أو على الناحية التطورية في الماركسية، أو التي كانت، كما يقول البعض، «ملطخة بالوضعية»(1)، هذه الماركسية فشلت.

الماركسية الديمقراطية الغربية قدمت الاقتصاد على السياسة فلم تنجح. أما الماركسية الشيوعية فقدمت السياسة على الاقتصاد ونجحت. إنها لم تعتمد على تطور الاقتصاد، بل على التأميم الإجباري، التنظيم الجماعي القسري، المصادرة، والعنف الكلي في تعبئة موارد الأرض، وإمكانات الشعب في خلق التنمية الاقتصادية، والأساس المادي للاشتراكية.

الاشتراكيون المعتدلون، والمنشفيك، والاشتراكيون الغربيون كانوا على ثقة بأن تطور الرأسمالية التدريجي سيدفع البروليتاريا حتماً إلى اكتشاف المطابقة بين الاشتراكية ومصالحها الخاصة. لهذا أجلوا الثورة إلى أن يحقق العمال الوعي الطبقي. هؤلاء لم يصنعوا الثورة.

المفهوم الذي يرى ـ كما رأت الاشتراكية الغربية مثلاً ـ في كل تحول اجتماعي سياسي نتيجة حتمية لقوى الإنتاج، يغرس في النفوس الاعتقاد بأن الأحداث السياسية والظواهر الاجتماعية تعكس ضرورة لا يمكن الخروج منها، مما يؤدي إلى شل روح المبادرة التاريخية في تلك الأنفس، وإلى تقليص روح المقاومة والنضال ضد الأوضاع التي ترغب في تغييرها. هذا يقود بدوره إلى نفسية تسوية مع هذه الأوضاع؛ فتعجز عن تجاوزها.

---

(1) Debray, R, : Essais sur L'amerique Latine, Maspero, Paris, 1967, P. 181.

الاشتراكية الغربية أكدت على الناحية التطورية في الماركسية، أو على الماركسية كعلم التطور الاقتصادي الاجتماعي، وليس كنظرية للثورة والممارسة، وبذلك حولت الوعي الطبقي إلى ظاهرة عارضة، تتحدد تماما بعوامل موضوعية، وجعلت الممارسة الثورية متأصلة في تطور التناقضات الاقتصادية. هكذا انتهت هذه الاشتراكية في تصور غائي للتاريخ، أي في منظور اشتراكي يقوم على الثقة «العلمية» بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي سيفرز، كنتيجة نهائية لعملية ضرورية وتلقائية، قوة لا تقاوم في تغيير المجتمع في وجهة معينة.

الأحزاب الاشتراكية الغربية أقامت، على الأقل في بدايتها في مطلع القرن العشرين، تمييزا بين مقاصد محدودة قريبة المنال تقتصر على مجموعة من المطالب السياسية والنقابية وبين مقاصد عليا بعيدة المدى تدور حول الثورة التي تنتج فيما بعد عن أزمة الرأسمالية، والتي يكون قد أعد لها تنفيذ المطالب الأولى المحدودة. ولكن مع الوقت، كان التوكيد على الشطر الأول يتسع وينمو على حساب الشطر الثاني، أي الثورة، إلى أن أصبحت هذه الاشتراكية ترى أن المجتمع الاشتراكي سينتج تدريجيا عن تجميع كمي للإصلاحات في إطار الديمقراطية. إنها اشتراكية احتفظت من الماركسية فقط بالشكل الذي تعطيه لمسار النظام الرأسمالي التاريخي، وحولت الديالكتيك إلى سببية اقتصادية نزعت عنه مفهومه في الممارسة السياسية ودورها التاريخي الثوري.

إن «كارل كوتسكي» أكبر صورة فكرية لهذه الاشتراكية في بداية هذا القرن، لم ير أن هذه الطريق الثانية، أي طريق الإصلاحات الكمية، يمكن أن تؤدي إلى الاشتراكية. فهو وإن اعتبر أن الثورة البروليتارية لا تنفصل عن تكامل الديمقراطية الغربية، فإنه رأى أن هذا التكامل لا ينتج ضرورة عن النظام الرأسمالي، لأنه كان يميل إلى الاقتناع أن الأجهزة البيروقراطية والعسكرية القوية التي تميز بعض البلدان الأوروبية كإلمانيا والنمسا، مثلاً، ستسمح لهذه الأخيرة بالابتعاد عن الأساليب الديمقراطية، وبأن التطور الاجتماعي الذي يفرضه نمو الرأسمالية سيقوض قواعد الأنظمة الديمقراطية. لهذا استدلّ «كوتسكي» بأن هذا التكامل الديمقراطي الضروري لانتصار الاشتراكية لن ينتج عن تطور الرأسمالية، بل يجب تحقيقه عن طرق حركات

شعبية قوية تنتهي بالاستيلاء على السلطة. ولكن بما أن الثورة ستكون من صنع جماهير ضخمة واعية تكون الاشتراكية قد ثقفتها لمدة طويلة، فإن ثورتها لن تنكشف عن أشكال العنف القاسية التي رافقت ثورات القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ولكنها مع ذلك ستمثل انقطاعاً في الاستمرارية السياسية لأنها ستنتزع الدولة من يد الطبقات الحاكمة وتستخدمها كأداة لدكتاتورية البروليتاريا؛ التي تكون مهمتها تنظيم الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولكن هذه الدكتاتورية لن تكون دكتاتورية أقلية تفرض سلطتها على الطريقة «اليعقوبية» أو «البلانكية»، بل تقترن بممارسة ديمقراطية تامة تساهم فيها أكثرية العمال ضد الأقلية الرأسمالية التي تضطر إلى الخضوع لها، ومن ثم تزول.

ولكن توكيد «كوتسكي» على الاشتراكية كحتمية يفرزها تطور النظام الرأسمالي وما يكشف عنه من تناقضات، حوّل، في الواقع، الصراع أو الوعي الطبقي إلى ظاهرة عارضة، وبالتالي شلَّ إرادة النضال الثوري، وقتل ما بقي في الكوتسكية أو الاشتراكية الغربية من إرادة سياسية ثورية، فكانت النتيجة اشتراكية رأت أن الإصلاحات الجزئية التدريجية في داخل النظام الرأسمالي ستقود إلى تغييره وتحويله إلى نظام اشتراكي، من دون أية ثورة اجتماعية سياسية. نمط التفكير السياسي الذي ميز جميع أحزابها؛ كان يقوم على الاعتقاد بأن التطور الاقتصادي الاجتماعي يقود في المدى البعيد إلى مجابهة بين البروليتاريا التي يزداد عددها مع الوقت، وبين أقلية رأسمالية تقل عدداً، بشكل يجعل انتصار الاشتراكية أمراً محتوماً ونتيجة مفروضة مقدماً. إن سيادة البروليتاريا ستكون النتاج النهائي لحركة تطور المجتمع الرأسمالي؛ وليس للعمل الثوري والصراع الطبقي. اللينينية قاومت هذه الاشنراكية الغربية آنذاك لأنها رأت ـ أي هذه الاشتراكية ـ في الماركسية مذهباً اقتصادياً اجتماعياً فقط.

في معارضته القوية لها، وبقدر كبير من الثقة بموقفه، دعا «لينين» إلى مفهوم آخر للماركسية، يرى فيها نظرية تدعو إلى الخلق التاريخي الثوري. إنه آمن، من ناحية، بحتمية الشيوعية التاريخية، ولكنه، من ناحية أخرى، دعا إلى موقف ناشط فعّال (active) أو إرادي. ليس هناك، على الأرجح، كما يكتب «ستوجانوفيتش» من حركة اجتماعية أكدت بقوة وفي وقت واحد، أكثر من الحركة الشيوعية، على حتمية

هدفها، وعلى نشاط المناضلين المنظمين في سبيل هذا الهدف[1]. الاشتراكية الغربية توقعت بسكون (Passively) وصول الرأسمالية إلى أزمتها النهائية التي تقضي عليها، ولكن اللينينية عملت بنشاط (actively) على تدميرها.

هكذا نزعت الاشتراكية الغربية عن الماركسية مفهومها الديالكتيكي، وحولتها في بداية هذا القرن إلى ماركسية برلمانية، تحولت في دورها إلى مذهب اقتصادي اجتماعي رأى أن العلاقات التي تتشكل منها الطبقات، هي نتائج للإنتاج الذي يتحكم بها ويشكل السبب لها، فكان أن تحولت المادية التاريخية إلى حتمية اقتصادية. هذا ينطبق أيضاً على المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة في قطاعاته المتمركسة، الذي نزع هو الآخر عن الماركسية مفهومها الديالكتيكي، أي أهم ما يميز الماركسية.

في تحديده «الجوهر الماركسية» يكتب «لوكاش»: «لنفترض أن البحث العلمي الحديث برهن نهائياً وبشكل قاطع، على خطأ كل فرضية من الفرضيات الماركسية، فالماركسي الكلاسيكي يستطيع، حتى وإن تحقق تدليل كهذا، أن يقبل كل هذه الاستنتاجات الحديثة من دون تحفظ، فينبذ كل واحدة من تلك الفرضيات، ولكن من دون أن يضطر لدقيقة واحدة أن يرفض ماركسيته الكلاسيكية. هذه الأخيرة لا تعني إذن القبول اللا إنتقادي للنتائج التي توصل إليها ماركس في أبحاثه. إنها ليست الإيمان بتلك أو هذه الفرضية، كما أنها ليست تفسيراً لكتاب مقدس. الماركسية الكلاسيكية تعني، على العكس، الرجوع الاستثنائي إلى منهج فقط. إنها الإيمان العلمي بأن الماركسية الديالكتيكية تمثل الطريق إلى الحقيقة، وأنه من الممكن تطوير مفاهيمها وتوسيعها وتعميقها فقط بموجب التوجيهات التي وضعها مؤسسها»[2].

في تجاهله لدور الصراع والثورة والوعي الوحدوي الثوري، وفي إهماله لحركة «الكل» العربي الذي يعمل فيه، وعلاقة التنمية بها وبالتناقضات التي تكشف عنها، وفي إغفاله للتفاعل الديالكتيكي بين هذه التنمية والروابط الاقتصادية والتقنية التي تعمل على تحقيقها في إطار من التنسيق الاقتصادي العام وبين أبعاد الحياة الاجتماعية

(1) Stojanovic, S, : Beteen Ideals And Reality, Tr. Sher G, Oxford University Press, 1973, P. 11.

(2) Lukacs, G: Op. cit. PP. XXV-XXVI.

الأخرى، فإن مفهوم هذه القطاعات المتمركسة في الوحدة يجرد الماركسية من منهجها الديالكتيكي، أي من «جوهرها»، كما يكتب «لوكاش»[1]. الماركسية الكلاسيكية ترفض تماماً الفصل بين الصراع الاقتصادي والصراع السياسي، وماركس أكد مراراً وتكراراً أن هذا الفصل غير ممكن، لأن طبيعة الأول تفرض الانتهاء بالثاني. المادية الماركسية هي مادية ديالكتيكية، ولكن هذا المفهوم يشكل جزءاً من مادية ميكانيكية تجعل جميع الظواهر السياسية والإيديولوجية والاجتماعية انعكاسات محضة لأسباب اقتصادية، بَله أسباباً اقتصادية مبتورة لأنها مفرغة من أي اهتمام بعلاقات الإنتاج التي ترافقها.

إنه مفهوم لا يميز بين المادية التاريخية والحتمية الاقتصادية ويوحي بمطابقة بينهما، كما صنع بعض أشكال الماركسية المبتذلة (Vulgar) ومنها الاشتراكية الغربية في بداية هذا القرن. إن «ماركس» أكد، وشدد في التوكيد، بأن علاقات الإنتاج، أي نمط التعاون بين الناس، تشكل هي الأخرى قوى إنتاج، هذا يعني أن ليس هناك، من ناحية، قوى إنتاج، ومن ناحية أخرى، علاقات إنتاج، لأن القوى والعلاقات تشكل كلاً واحداً، والثانية ليست امتداداً محضاً للأولى. لهذا أكدت الماركسية على ضرورة الصراع الطبقي، الوعي الثوري، التنظيم السياسي، ودكتاتورية البروليتاريا كأداة في تغيير الثانية عندما ينشأ تناقض ناضج للثورة.

إن ما ينقص دعاة هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة هو التصور الديالكتيكي كما يكتب «أنجلز» في تلك الرسالة الشهيرة إلى «كارل شميدت»، التي يشجب فيها أتباع ماركس الذين يرجعون كل ظواهر السلوك الإنساني إلى أسباب اقتصادية، «فلا يرون سوى سبب هنا ونتيجة هناك. . . تجريد فارغ». إنه مفهوم يجرد المفهوم الماركسي من العلاقات الاجتماعية التي ترافق قوى الإنتاج، ويحوله إلى أدوات إنتاج يعطيها أولية تامة. إنهم ينسون الصراع الطبقي، وأن الماركسية تدعو العمال، ليس إلى الثورة ضد هذه الأدوات، بل ضد تلك العلاقات. وأن دكتاتورية البروليتاريا تهدف إلى استبدال هذه الأخيرة بعلاقات أخرى تحقق الملكية الجماعية، بدلاً من الملكية

---

(1) Ibid, PP.: 71.

البورجوازية الخاصة. إنه ينسى أن ماركس وأنجلز لم يتعبا من الترديد والتوكيد: أنه حيث توجد طبقات، فإن الحكومة تخدم مصلحة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج. إنه يتجاهل أن قوى الإنتاج الاقتصادية التي يريد تنميتها تقود إلى تناقض بينها وبين علاقات الإنتاج السائدة في مجموعة من الأقطار العربية، وأن هذا التناقض يفرض، من وجهة ماركسية، نوعاً من الصراع الطبقي في تجاوزه. إنه ينسى المبدأ الماركسي القائل بأن قوى الإنتاج الجديدة لا تستطيع أن تنمو وتتقدم بحرية، وأن تقدم هذه القوى يخلق الأوضاع «الضرورية» فقط للثورة الاجتماعية السياسية، وأنه في الصراع الطبقي تبرز الأوضاع «الكافية» لهذه الثورة.

ما ينطبق على الاشتراكية الغربية ينطبق على المنشفية الروسية التي كانت مرادفاً أو امتداداً لها. فهي الأخرى فشلت في صنع التاريخ، وعجزت عن الإفادة من الوضعية الثورية التي أفرزها التاريخ في روسيا كنتيجة للحرب العالمية الأولى، وذلك لأنها رأت؛ كأختها في الغرب، وفي ضوء المفاهيم التي استعارتها من «كوتسكي» أن التاريخ يصنع نفسه، أو بالأحرى سيتجاوز نفسه في المجتمع الاشتراكي عن طريق التناقضات الاقتصادية الاجتماعية التي يخلقها تطور النظام الرأسمالي.

التطور الاقتصادي ليس، من وجهة نظر ماركسية، تطوراً عضوياً أي تطوراً تدريجياً، كما توحي به هذه الاشتراكية الغربية والمنشفية، بل تطور يعتمد التحولات الجذرية المفاجئة التي تنتج عن التناقضات الكبيرة التي يفرزها. فالتاريخ يتقدم ديالكتيكياً، وليس عضوياً، عن طريق تناقضات تبلغ درجة معينة من الحدة تفرض تلك التحولات. هذا النوع من التطور لا يقتصر على الاقتصاد، بل يمتد إلى العلاقة القائمة بين الاقتصاد والدولة. فعندما يتحول الاقتصاد بشكل يخلق فيه أشكال إنتاج جديدة ـ كما حدث في التحول من الإقطاعية إلى البورجوازية، وكما يُفترض أن يحدث في التحول من هذه الأخيرة إلى الاشتراكية ـ لا تنسجم مع الترتيبات القانونية، والأجهزة السياسية، وطبيعة السلطة القائمة، يحدث تناقض يفرض العنف الثوري في حله، وضرورة سحق سريع للاتجاهات الاجتماعية والسياسية السابقة.

هذا النوع من الاشتراكية الغربية كان على الأقل يعمل في إطار نظام رأسمالي

متقدم متطور واحد في البلدان الغربية، ولذا، فهو «معذور» إن رأى أن تناقضات هذا النظام ستفرز مجتمعاً اشتراكياً يتجاوزه. ولكن المفهوم الاقتصادي في الوحدة يعمل في إطار أنظمة اقتصادية اجتماعية مختلفة تسودها الإقليمية، فأين عذره في تجاهل ضرورة العمل الوحدوي الثوري، ثم إن الاشتراكية الغربية لم تهمل أبداً العمل السياسي، بل أهملت ضرورة الثورة، والصراع الطبقي نحوها. ولكن هذا المفهوم أهمل العمل السياسي، وتجاهل تحديد أية استراتيجية سياسية نحو الوحدة.

# (4)

# إقليمية المفهوم الاقتصادي
# حول الطريق إلى الوحدة

التنمية والروابط الاقتصادية والتقنية وعملية التنسيق الاقتصادي عبر الوطن العربي، التي يدعو إليها المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، لا تعجز فقط ـ كما رأينا سابقاً ـ عن تحقيق الوحدة، أو حتى الدفع الفعال نحوها، بل تكشف عند نجاحها ـ هذا إن افترضنا نجاحها ـ عن نتيجة عكسية تماماً، أي عن ديالكتيك خاص يؤكد الإقليمية ويغذيها بدلاً من إضعافها أو إزالتها. هنا يكمن الشر الأكبر في هذا المفهوم. فخطره الأساسي ليس، في الواقع، عجزه عن قيادة العمل الوحدوي إلى الوحدة، ليس في تصور خاطىء مغلوط عن الطريق إلى الوحدة، بل في كونه يشكل من حيث لا يدري، حليفاً خطراً للإقليمية.

الأمثلة العديدة التي ذكرناها في الفصل الأول حول ثبات الكيانات السياسية الصغيرة المحدودة حول نمو المشاعر والهويات القومية وتجذرها، رغم التطورات والروابط والضرورات الاقتصادية والتقنية الواحدة التي تتجاوزها؛ تدل بوضوح على هذه الإقليمية الضمنية في هذا المفهوم. إن الحركة الانفصالية في اسكتلندا مثلاً؛ ازدادت قوة وانتشاراً بعد اكتشاف البترول في المياه المحيطة بها. والتنمية الاقتصادية التي حدثت في يوغسلافيا في العقود الأخيرة لم تؤدِ إلى ترسيخ وحدتها السياسية، بل إلى إضعافها.

وبما أن الأقاليم المختلفة التي تتشكل منها تتميز بموارد وإمكانات متفاوتة، فإن هذه التنمية الاقتصادية زادت من ثروة وقوة بعضها على حساب البعض الآخر، وإن

تنافس المؤسسات الاقتصادية المختلفة جعل التي توجد منها في الأقاليم الغنية والمتطورة قادرة على توكيد وجودها ضد مؤسسات الأقاليم الفقيرة، وهذا ما أدّى إلى بعثرة طبقة العمال التي تشكل أهم رابطة وحدوية، وإلى تغذية انتماءاتها المحلية على حساب انتماءاتها العامة، كما أدّى إلى توسيع الهوة بين هذه الأقاليم المختلفة[1]. كثيرون من المراقبين أشاروا مثلاً إلى أن المنافسات الاقتصادية بين مختلف الأقاليم في الهند هي على ازدياد. وأنها، بالإضافة إلى التجزئة اللغوية، تمثل عثرة مهمة ضد وحدة الهند الداخلية. فالتقدم الاقتصادي لم يؤدِ، كما كان متوقعاً، إلى تذويب الفروق التقليدية المحلية، بل إلى إضافة الكثير إليها[2].

استخدامنا للأموال التي تتدفق علينا من البترول، يدل بوضوح على أنه لا يدفع أبداً نحو الوحدة، ولا يختصر الطريق إليها ولا يتجه صوبها. هذه الأرصدة تُستثمر أساسياً في إطار الإقليمية وحدودها، تتركز على هذا الإطار وليس على الوطن العربي ككل. إنها توظف في خدمة الأقطار البترولية، وليس الأقطار الأخرى أو المشاريع العربية الواحدة، والتنسيق أو التكامل الاقتصادي. إننا نرى الآن أن الأقطار البترولية أصبحت قادرة، بسبب عائدات البترول الهائلة المتدفقة عليها، أن تُشبع الرغبات الشعبية في مستوى معيشة رفيع نسبياً، مما يعني أن التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار ستعمل لتعزيز الإقليمية من زاويتين: أولاً، لأنها تستطيع أن تحقق إلى حد كبير رغبات الشعب المادية؛ وثانياً، لأن الشعب في هذه الأقطار قد يرى أن الوحدة تعني مشاركة الأقطار العربية الأخرى في الموارد التي تؤمن هذا المستوى، وبالتالي تحد منه ومن تقدمه، مما يعني آنذاك اتجاهه نهائياً نحو الولاء للأنظمة الإقليمية(*).

ما يُرصد للتوظيف في الخارج يدل هو الآخر على مضمون إقليمي واضح.

---

(1) Chaliand, G,: Mythes Révolutionnaires Du tiers Monde Seuil, 1976. P. 200.

(2) Weiner, M,: op. cit P. 37.

(*) هذا لا يعني طبعاً أن مصلحة الأقطار البترولية الاقتصادية نفسها تلتقي مع هذا الاتجاه، على العكس، هذه المصلحة تفرض، في المدى البعيد على الأقل، الوحدة العربية، وهي وحدة قد تحتاجها هذه الأقطار، في هذا المدى البعيد، أكثر من غيرها. الفكر الوحدوي يحتاج، في الواقع، إلى دراسات علمية حول هذه الناحية، وعلماء الاقتصاد الوحدويون مطالبون بتقديمها.

فهذه الأرصدة تذهب أولاً إلى الولايات المتحدة، وقد بلغت في نهاية عام (1974) ما يقارب الثمانية مليارات دولار، وهي تفضلها على أوروبا التي «ناصرتنا ووقفت معنا أخيراً في معركة فلسطين»، مما دفع بها، كما يبدو، إلى بعض التعديل لسياستها. فقد حملت الأنباء أنها عدّلت علاقة السوق الأوروبية التجارية مع إسرائيل بما فيه مصلحة إسرائيل، بعد أن كانت قد امتنعت عن ذلك سابقاً. وإفريقيا التي وقفت بحزم معنا في حرب تشرين وما بعدها؛ أخذت تشعر بالخيبة من الموقف العربي نحوها، الذي بخل عليها بما تحتاجه من مساعدة في مجابهة القحط الذي أصابها وما نتج عنه من مجاعة.

هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة لا يرى أن هذا الوضع يتطلب مضاعفة الجهد الوحدوي السياسي للتغلب على الاحتمال الإقليمي قبل أن يستفحل أمره، فيتحول إلى واقع سياسي نهائي؛ وهو في الواقع يدعمه؛ لأنه يرى عادة أن هذه الثروة البترولية الجديدة ستسمح بذلك، بالتنمية الفعالة وخلق الروابط الاقتصادية الجديدة الواحدة التي تدفع نحو الوحدة، متناسياً أن الأقطار البترولية لن تسمح بتوزيع ثروتها بهذا الشكل الذي، إن أريد له أن يؤدي إلى هذه النتيجة، يجب أن يتطلع إلى الأقطار العربية كلها كوحدة، وينظر إليها في ضوء حاجاتها وإمكاناتها المحلية، ومتطلبات التنمية العربية العامة.

التناقضات بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، وبين الفقراء والأغنياء في كل قطر تقريباً، لا يمكن أن تجد حلاً لها عن طريق عمل التنمية أو الروابط والارتباطات الاقتصادية والتقنية العفوية، بل عن طريق النضال السياسي الوحدوي الذي يلغيها، وبذلك يمهد الطريق أمام تنمية فعّالة. «والتنمية الاقتصادية ليست مشكلة تقنية يتولاها خبراء اقتصاديون (يستطيعون الإخصاب أو التحسين، ولكن من دون تعديل في التركيب الاجتماعي)، بل هي قبل كل شيء مشكلة سياسية. هذه المشكلة تأخذ بعدها كله، علاوة على ذلك، في الهوة الهائلة التي نجدها في مجتمعات العالم الثالث بين الأغنياء والفقراء»[1].

الأقطار الغنية أو الأقليات والطبقات الحاكمة فيها، لن تترك أية تنمية أو روابط

---

(1) Chaliand, G,: op. cit P. 38.

اقتصادية وتقنية تدفع بها إلى وحدة ـ هذا إن افترضنا جدلاً قدرتها على ذلك ـ تشارك فيها الأقطار الأخرى بثروتها من زاوية قومية صحيحة، فهي مع التنمية والروابط الاقتصادية، ولكن شرط أن لا يلغي ذلك استقلالها أو يؤدي إلى انكفاء سيادتها على مواردها. إن مسألة بيافرا في نيجيريا، وكاتنجا، توفر لنا مثلاً واضحاً على ذلك.

إن عقلنة التنمية الاقتصادية وتوجيهها وجهة وحدوية لا يتمان من دون تعديل جذري لملكية وتوزيع الموارد الاقتصادية القطرية، وهو تعديل لا يتم بشكل عفوي. لهذا عند مناقشة الطريق إلى الوحدة، يجب ألاّ نتجاهل هذه التناقضات الاقتصادية التي لا يمكن التغلب عليها بتنمية عفوية أو إقامة روابط اقتصادية، لأنها تناقضات لا تسمح بتطور هذه التنمية والروابط نحو الوحدة، ولا يمكن التغلب عليها من دون صراع سياسي يجابهها مباشرة وبشكل صريح سافر.

التنمية الاقتصادية تعني في الوقت نفسه تطوراً اقتصادياً خاصاً بكل قطر، تفرضه إمكانات القطر وأوضاعه، مما يؤدي، شئنا أم أبينا، إلى تطور اقتصادي مستقل في هذه الأقطار، لأن التطور الاقتصادي الذي لا تضبطه أداة واحدة عامة تنظمه وتنسقه بشكل يؤدي إلى تكامله، يؤدي في النهاية إلى تباين اقتصادي يرسخ مع الوقت التجزئة والأجهزة الإقليمية؛ ثم إن العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية ـ هذا إن افترضنا جدلاً إمكان تحقيقها من دون الدولة الواحدة كأداة لها ـ يأخذ وقتاً طويلاً، وهو وقت يؤدي إلى تثبيت الكيانات القطرية وتجذيرها، وتعقيد عملية تجاوزها الوحدوي تعقيداً هائلاً، مما يزيد مع الوقت الكثير الكثير من صعوبات إزالتها، لأن الوقت يعني وفيما يعنيه، نمو الأجهزة التي تعبر عنها، والمصالح الانتهازية المرتبطة بها.

هذا الوقت يضفي عليها، من ناحية أخرى، المزيد من «الشرعية» ويحولها إلى تقليد في النفسية العامة اللاواعية.

الإقليمية تعني، فيما تعنيه، أن الأقاليم المختلفة تعمل على إقامة صناعات لا تستطيع أن تكون منتجة بشكل فعّال في حدود أسواق ضيقة كالتي تُحيط بها؛ وثانياً، أن هذه الأقاليم ستقيم هذه الصناعات من دون اعتبار لضرورات تجارة عامة عبر الأقاليم، أو تكامل اقتصادي صناعي يمنع ازدواج هذه الصناعات بينها. ولكن كي تتم

معالجة هذا الوضع، يجب أن يكون هناك من البداية تخطيط عام للإنتاج، أي سلطة مركزية واحدة يمكنها إحداث هذا التخطيط مباشرة، وتوزيع حركة التصنيع بشكل يؤدي إلى تكاملها بدلاً من ازدواجها. ولكن سلطة من هذا النوع غير ممكنة من دون سلطة سياسية مركزية ترافقها. الحل هو: الدمج السياسي قبل تبذير الموارد في إقامة صناعات مزدوجة وغير فعّالة، وقبل أن تتجزأ المصالح الخاصة والمحلية. هذا يعني أن ضعف النمو الاقتصادي للوطن المجزأ يجعل وحدته الاقتصادية أسهل، ولكن كي تتم هذه الوحدة فهي تحتاج إلى سلطة سياسية مركزة.

تجارب العالم الشيوعي الحالية في الإدارة الذاتية أو اللامركزية، تدل على أنه عند بلوغ حجم معين ذي درجة معينة من التعقيد، يصبح من الضروري اعتماد إدارة من هذا النوع. فالتنمية الاقتصادية التي تفرض، في مراحلها الأولى، تركيز السلطة والإدارة كي تكون فعالة، تقود فيما بعد، عند تحقيق التقدم الاقتصادي، وذلك بسبب التعقيد الذي تفرزه، إلى ضرورة الرجوع عن ذلك التركيز، وتشجيع التوجيه الذاتي (اللامركزية أو الإدارة المحلية المستقلة في مختلف القطاعات الاقتصادية). إن مدراء أعظم الشركات الأميركية التي مرّت بالتجربة نفسها سابقاً، أدركوا هذه الحقيقة جيداً، عندما وجدوا منذ مدة طويلة أنه عندما تبلغ الشركة حجماً كبيراً معيناً، تصبح سيطرة المركز الأساسية معثرة أو مستحيلة، ودرجة من اللامركزية أو الإدارة الذاتية أمراً ضرورياً.

هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، يغفل تماماً مسألة الانتقال من «الإنجازات»، و«التحولات» و«الروابط» الاقتصادية إلى الوحدة السياسية، ويتكلم وكأن هذه الأخيرة متأصلة (immanent) في الأولى. ولكن المسألة الأساسية هي: كيف يتم التنسيق أو الدمج؟.. ما هي الطريق إلى ذلك؟.. كيف يمكن ذلك من دون أداة سياسية، من دون وحدة القرار السياسي الذي ينسق الوحدة الاقتصادية أو التنسيق الاقتصادي؟.. وإن افترضنا جدلاً إمكان تحقيق هذه الوحدة، أو هذا التنسيق من دون الأداة السياسية الواحدة، كيف يمكن آنذاك الانتقال إلى الدولة الواحدة، دولة الوحدة؟.. هذه هي المسألة الأساسية وعدم الإجابة عنها، أو بالأحرى السكوت تماماً وإغفالها كلياً، يوحي بأن هذا المفهوم يؤمن أن طريق الروابط الاقتصادية الواحدة،

والتنسيق الاقتصادي، يؤدي عفوياً وآلياً إلى الوحدة السياسية. فهو يطفر إليها طفرة واحدة، هذا لا يدل فقط على لاعلمية هذا المفهوم؛ بل على اعتباطيته الفكرية. الوحدة الاقتصادية لا تتم، وهي بحاجة إلى وحدة القرارات الاقتصادية، وهي وحدة تحتاج إلى وحدة سياسية مسؤولة عن هذه القرارات، تستطيع إصدارها وتنفيذها.

الأنظمة الاجتماعية السياسية العربية مختلفة متناقضة، والمسألة هنا هي: كيف يمكن إقامة هذا الرباط العضوي من التكامل الاقتصادي، الذي يقود عفوياً إلى الوحدة السياسية؟.. هل يمكن حقاً تصور إمكان قيام دولة سياسية واحدة بين أنظمة من هذا النوع من دون تغيير البنية الاجتماعية السياسية في بعضها على الأقل؟.. عندما تكون الأنظمة الاجتماعية متضاربة متناقضة بهذا الشكل الذي نجده في الوطن العربي، فإن الوحدة السياسية تعني استسلام بعضها للبعض الآخر، وهو أمر لا يتم من دون عمل سياسي وحدوي يعتمد العنف الثوري.

هذا المفهوم الاقتصادي يدعو، في بعض قطاعاته إلى خلق اشتراكية قطرية كأساس للوحدة السياسية. فالوحدة والروابط الاقتصادية يجب، كي تحقق الوحدة، أن تكون ذات قاعدة اشتراكية، ولهذا فهو يدعوإلى خلق اشتراكية قطرية كأساس للدولة الواحدة، أو بالأحرى كطريق إليها. فقبل التفكير بإقامة هذه الدولة، قبل خلق أجهزة واحدة، يجب التمهيد لها بحل مشاكل وقضايا كل قطر على حدة في ظل الاشتراكية، تثبيت هذه الأخيرة وبلورتها في نظام اشتراكي جديد، بعد حل المشاكل والقضايا التي تعترضها في كل قطر، وبعد أن تترسخ. عندئذ يمكن إقامة وحدة عربية قوية ثابتة الأركان.

هنا أيضاً لا نرى أي شرح للكيفية التي تنتقل فيها أنظمة اشتراكية من إطارها الإقليمي إلى إطار الوحدة. فهو يوحي أن الوحدة قصد متأصل في التحول الاشتراكي نفسه، محتوم به، ولهذا لا حاجة هناك إلى طرح مسألة الانتقال من الإطار الإقليمي إلى إطار الوحدة، لأن التحوّل الاشتراكي يفرض في ذاته هذه الطفرة العفوية. تجارب التاريخ الوحدوية تكشف، كما يتبين من كتاب آخر في هذه الدراسة، أن توفر تماثل اجتماعي وإيديولوجي بين الأقطار المدعوة إلى الوحدة ضروري لإقامة وحدة سياسية

بينها، ولكنه بلا شك غير كافٍ. التحول الاجتماعي في وجهة واحدة يزيد من قوة الأوضاع الدافعة نحو الوحدة، ولكن من الخطأ الكبير، ومن اللاعلمية الفادحة، الاعتماد عليه، لأنه في ذاته يكون عاجزاً كل العجز عن تحقيق هذا الهدف.

التركيز على عملية التحول الاشتراكي بهذا الشكل يتجاهل، أولاً، أن العمل لأجل الاشتراكية يجب أن يسير جنباً إلى جنب، وفي تفاعل مستمر مع العمل الوحدوي كيلا يؤدي إلى قيام أوضاع اقتصادية وسياسية محلية معقدة مستقلة تحول دون عملية التوحيد فيما بعد؛ ويتجاهل، ثانياً، أنه كي يمكن تجنب هذه النتائج الإقليمية، يجب على عملية التحول الاشتراكي أن تقيس أعمالها وإنجازاتها بالمقياس الوحدوي، تضبطها وتخضعها كلها له، تؤكد ما يتناسب وتهمل أو تؤجل ما يتعارض معه، وذلك لأنها تعجز تماماً عن تحقيق ذاتها من دون طاقات وإمكانات الوطن العربي المادية والبشرية؛ وهو يتجاهل، ثالثاً، أن هذا الصعيد الوحدوي السياسي الذي يجب أن ترتبط به، يخضع لقوانين واتجاهات واحدة معينة، عليه الكشف عنها والعمل في ضوئها إن هو أراد تحقيق الوحدة أو الدفع نحوها.

نظرة واحدة على التجارب الاشتراكية في القرن العشرين، تكشف بوضوح أن هذه الطريق لم تستطع في أي مكان أبداً أن تؤدي إلى وحدة حكومات مختلفة، فالعالم الشيوعي يوفر، كما رأينا، دليلاً واضحاً على ذلك، فهو يدل على منافسة يومية تزداد مع الوقت بين أنظمته، وعلى هوة تتسع تدريجياً بين أممه. ولكن هذه التجربة توفر لنا، من ناحية أخرى، دليلاً واضحاً على الطريق التي يجب اتباعها نحو الوحدة، وهو أن العالم الشيوعي استطاع أن يحقق وحدته فقط عندما كانت الحركات والأحزاب والأنظمة الشيوعية تتجه إلى موسكو وترتبط بها كقاعدة سياسية وإيديولوجية. الأقطار الاشتراكية في الوطن ا لعربي ليست أقرب إلى الوحدة من الأنظمة الأخرى.

هذا المفهوم يتناسى، من ناحية أخرى، أنه؛ إن صحت هذه الطريق فلن تكون هناك، في الواقع، أية حاجة للوحدة العربية التي تخسر آنذاك مبرراتها، إن كان من الممكن قطرياً خلق اشتراكية صحيحة راسخة ـ واشتراكية من هذا النوع تعني، في ما تعنيه، تحرراً من الضرورة الاقتصادية: تصنيعاً قوياً، تنمية اقتصادية صحيحة، تحرراً

اقتصادياً وسياسياً، تحريراً لفلسطين، تحديثاً عاماً، رفاهاً يحرر من جميع أشكال الفقر، الخ. . . ـ إذاً، ما هي الحاجة إلى الوحدة العربية؟. . ثمَّ ما هي درجة القوة والنمو والثبات التي يجب على هذه الاشتراكية تحقيقها قبل أن تدعو إلى إقامة الوحدة؟. . درجة من هذا النوع لا تجد مقاييس واضحة محدودة. فهي منفتحة، ما إن تحقق قدراً معيناً حتى تتطلع إلى قدر أكبر. ثم إن القدر الذي تحققه هو قدر نسبي، أي قدر يقاس ليس فقط بالنسبة إلى ما يجب تحقيقه من إنجازات في الوطن العربي، وإلى ما يجب معالجته من قضايا ومشاكل فيه، بل أيضاً بالنسبة إلى المجتمعات الاشتراكية والصناعية المتقدمة. فأية درجة من القوة والنمو والاستقرار، يجب على هذه الاشتراكية تحقيقها قبل أن تقتنع بأنها أصبحت قوية وثابتة بالنسبة إلى هذه المجتمعات؟. . هذه الطريق هي من أكثر الطرق انحرافاً عن الخط الوحدوي، لأنها توجه الجهود والأفكار إلى مقاصد تُلهي نهائياً عن الوحدة.

هذا لا يعني القفز فوق الاختلاف الاقتصادي القائم بين الأقطار العربية، أو تجاهل النمو الاقتصادي المتباين بينها، أو ضرورة معالجة هذا التباين على خطوات، بل إن الدولة الواحدة ضرورية وأساسية في تنسيق هذا الاختلاف وضبطه، وفي إقامة التكامل أو الوحدة الاقتصادية التي يقول بها هذا المفهوم الاقتصادي كطريق إلى الوحدة.

كي تنجح، يجب على حركة التوحيد أن تتمكن من وضع القصد الوحدوي في قلب نضالها وتحويله إلى القضية الأولى، الجامعة لكل القضايا الأخرى. هذا يعني خلق وضع تحول فيه شتى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، موقتاً على الأقل، إلى الارتباط بقضية الوحدة وحدها. ولكن كي يصح هذا يجب أن تتوافر الأداة التي تجعله ممكناً، أي الأداة السياسية. فالدولة الواحدة هي التي تحقق هذا الارتباطد وهي التي تستطيع خلق التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية.

ليس هناك أي قانون أو منطق اقتصادي يستطيع أن يدل بأن عمل عدد من الكيانات السياسية المستقلة في الصعيد الاقتصادي سيؤدي ـ وهذا ما يعنيه هذا المفهوم ـ إلى سياسة واحدة أو وحدة سياسية، خصوصاً بعد أن كشف التاريخ الحديث في

التجربة الغربية، وفي التجربة الشيوعية، أن التنمية الاقتصادية لا تقود إلى هذه النتائج، وأن الروابط والمصالح والضرورات الواحدة التي تفرزها لا تفرض توسيع الكيانات السياسية التي تعبر عنها أو خلق كيانات جديدة تنسجم معها، وأن التطور الاقتصادي يخلق، بشكل خاص، مع تقدمه، مصالح مادية تُلزم المواطنين بشكل مطرد بالدفاع عن الارتباط بالسوق المحلية وبالتقوقع في إطاراتها السياسية. هذه الظاهرة هي من أهم الظواهر ا لتي كشفت عنها حركة التصنيع والتطور الاقتصادي الحديث.

عندما يعيش (80 ـ 90٪) من المواطنين من الزراعة في مجتمع زراعي، ينتجون فيه ما يحتاجون إليه من غذاء، فإنهم لا يبالون عادة بأعمال حكوماتهم السياسية أو حتى الاقتصادية. ولكن المجتمع الصناعي المتقدم يغير جذرياً هذه العلاقة، لأنه يشغل ويربط به كل مواطن، ويعيد، بالتالي، إلى الدولة، في عبارة (برباره وارد) الوحدة أو العصبية القبلية، لهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن نرى أن نمو الدولة القومية الحديثة وترسّخها كانا يرافقان التطور الاقتصادي الذي تبلور في مجتمع صناعي حديث. هذا التطور جعل المواطنين يرون أن مصالحهم المادية ترتبط، عبر الاقتصاد القومي، بالدولة وكيانها السياسي.

الواقع الاقتصادي السياسي يدل إذن؛ وبشكل أقوى؛ على اتجاه عكسي، وهو أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى التوحيد السياسي بين كيانات سياسية مختلفة، بل إلى ترسيخ التجزئة بينها، وذلك لأن هذا النمو يخلق مصالح ومنافع محلية ترتبط بها، ولأن التوحيد قد يعني مشاركة الآخرين بها. القوى والاتجاهات المحلية والتجزيئية كانت تزداد تبلوراً مع حركة التصنيع والتنمية.

مفهوم الطريق الاقتصادية إلى الوحدة يتجاهل تماماً هذه الظاهرة التي كشفت عنها تجربة التطور الاقتصادي الصناعي الحديث، فلا يرى أن هذا التطور تؤدي في نفس النجاح الذي يبغيه له إلى ترسيخ وتقوية الكيانات السياسية التي يعمل فيها، لأنه يعني خلق علاقات اقتصادية ومصالح مادية تشد الفرد إلى هذه الكيانات وتزيد مع الوقت من اعتماده عليها. هذا يكشف بوضوح عن التناقض الأساسي الذي ينطوي عليه هذا المفهوم. فالتطور الاقتصادي الصناعي الذي يُفترض به أن يقودنا إلى

الوحدة، يزيد في الواقع من الحواجز والموانع التي تقف في طريقها. تباشير هذه النتيجة أخذت تبدو في الانكفاء الوحدوي الذي أخذنا نعانيه.

هذا التطور الاقتصادي خلق في الغرب أنظمة اقتصادية قومية متنافسة متخاصمة، وهو أخذ يُعيد الظاهرة ذاتها في العالم الشيوعي نفسه، حيث نرى أن النتائج نفسها ـ انحسار الاتجاه الأممي، المنطلق القومي، المنافسات والخصومات الاقتصادية القومية، الصراعات السياسية التي تؤدي إلى الاقتتال أو خطر الحرب ـ أخذت تبدو واضحة للعيان.

هذه التجارب التاريخية يجب أن تكون درساً وعبرة لنا، والقاعدة التي ننطلق منها في تحديد طريقنا إلى الوحدة، إن نحن عملنا بوحيها ـ وكل تفكير موضوعي علمي يجب أن يبدأ فيها ومنها ـ فإننا سنرى بوضوح أن الاعتماد على التنمية الاقتصادية وحركة التصنيع لن يؤدي إلى الوحدة، إنه سيزيد من الصعوبات والحواجز التي تقف دونها، وأن الطريق إليها هي طريق سياسية قبل وفوق كل شيء.

التنمية الاقتصادية تخلق أجهزة ومركبات محلية تزيد من صعوبة عملية التوحيد السياسي. الدولة الحديثة، وخصوصاً عندما تكون اشتراكية، تتغلغل إلى جميع مناحي الحياة الاجتماعية وتحيط الفرد بشبكة من العلاقات والأنظمة والمصالح المرتبطة بها، المتمحورة عليها، ولهذا يزداد تقوقع الفرد فيها. هذا يعني أن التطور الاقتصادي لن يدفع هذه الدول إلى الوحدة، بل، على العكس، إلى ترسيخ قواعدها الإقليمية.

في المجتمعات البسيطة، كالمجتمعات القبلية مثلاً، لا يحتاج الشعور بهوية أو وحدة واحدة إلى أنظمة سياسية، ولكن في المجتمعات المعقدة نجد أن توكيد هذه الهوية أو الوحدة، خلقها أو توسيعها يشكل مهمة رئيسية ـ هذا إن لم نقل المهمة الرئيسية ـ للدولة، تعقيد المجتمع العربي يزداد مع الوقت، أي مع حركة التحديث والتصنيع، مما يعني أن «الاحتمال الوحدوي» يزداد ضعفاً مع الوقت إن تُرك لعمل القوى الاقتصادية، وأن نموه يفرض زيادة في التوكيد على العنصر السياسي طريقاً إلى الوحدة.

تجربة التطور الاقتصادي الصناعي تكشف، من زاوية أخرى، وبوضوح على

عجز المفهوم الاقتصادي في إدراك ديالكتيك هذا التطور الذي كان يحتاج إلى المبادرة السياسية في الكشف عما يمكن أن يترتب عليه من منافع مادية واجتماعية.

الليبرالية تجاهلت التناقض الأساسي الذي ينطوي عليه مبدأ السوق أو التجارة الحرة، فلم ترَ أن هذا المبدأ لا يستطيع، بسبب نظام الملكية الخاصة الذي ينطلق منه، أن يوزع على الشعب الثروة التي ينتجها. معالجة هذا النقص لم تأتِ عن طريق تنظيم جديد للسوق التجارية أو تركيب الملكية، بل عن طريق تدخل الدولة التي فرضت شتى أنواع الضرائب، التأمينات الاجتماعية، والضمانات المختلفة التي تشمل نواحي عديدة، من الصحة إلى السكن. هذا التدخل هو الذي كان مسؤولاً عن إحداث ما تحقق من توزيع للثروة[1]. والحركة الشيوعية اعتقدت أن إزالة أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تؤدي إلى زوال الدولة، أو على الأقل، إلى وحدة الأنظمة التي تمثلها. ولكن الآن نرى أن ذلك لم يتحقق، وأن سيادة الدولة زادت وتأكدت في هذه الأنظمة.

من ناحية أخرى، بين أخطر النتائج التي تترتب على هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة، نجد الفصل بين التغييرات الاقتصادية والشعور القومي، أي بينها وبين المحرك للطاقات النفسية التي تحتاجها كي تكون فعّالة. فالشعور القومي يمثل «طوفاناً من المشاعر الحادة» التي، على عكس المشاعر التقليدية، ترمي إلى التحديث والتنمية والتطوير والتصنيع. تعبئة هذه المشاعر ضرورية وأساسية جداً، ولا يمكن إغفالها، إهمالها أو تجاهلها. فإن كان من الممكن تحقيق هذه التعبئة وضبطها في خدمة مقاصد التصنيع والتنمية، يصبح من الممكن تحقيق هذه المقاصد بسرعة نسبية ونجاح حاسم، أداة التعبئة هي العمل السياسي، وكل إهمال لها لا يشكل فقط عملاً غير علمي، بل خطراً إقليمياً من أشد ما واجهته الوحدة حتى الآن.

* * *

هذا المفهوم الاقتصادي في الوحدة يعني، ضمناً على الأقل، أن التخلف

---

(1) Ward, B,: Nationalism and Ideology, Norton, 1966, P. 83.

الاقتصادي هو سبب التجزئة، وأن معالجته بتنمية اقتصادية فعالة تضمن تحقيق الوحدة العربية، فيعكس بذلك العلاقة القائمة بين الناحيتين، وهي أن التجزئة هي سبب التخلف أو أحد الأسباب الرئيسية له. فالتخلف يعود، فيما يعود إليه، إلى التجزئة السياسية، إلى الإقليمية الخانقة التي تبعثر إمكانات الوطن العربي وموارده، ولهذا، لا يمكن التغلب عليه من دون إلغاء هذه التجزئة، من دون الوحدة العربية، أداة تعبئة موارد هذا الوطن البشرية والاقتصادية، فهي التي تُعد لهذه المعالجة وتمهد الطريق أمامها. الحاجز الأساسي أمام الوحدة ليس التخلف الاقتصادي بل الكيانات الإقليمية، والعمل الوحدوي يجب أن يتركز على هذه الكيانات ويعمل على سحقها.

التغلب على التخلف هو أولاً عمل سياسي، لأن تجاوزه لا يمكن من دون سحق الإطارات السياسية التي تفرزه، أي الإطارات الإقليمية. التنمية ليست مشكلة اقتصادية يمكن حلها عن طريق الرساميل والاستثمارات مهما كانت متوافرة، بل هي أولاً مشكلة سياسية. نقطة الانطلاق تتشكل من واقع سياسي هو واقع اقتصادي يتمثل في التخلف. ولهذا لا يمكن لنا التحرر اقتصادياً من دون التحرر سياسياً من الإقليمية.

الوحدة العربية ضرورية ليس فقط لأنها أداة تعبئة الموارد البشرية والمادية التي نحتاجها في التغلب على التخلف، بل أيضاً لأنها أداة تجاوز التناقضات الاقتصادية الموجودة بين الأقطار العربية. هذه التناقضات ستزيد اتساعاً وحدة مع التنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى عكس ما يرمي إليه هذا المفهوم، أي إلى ترسيخ الإقليمية إن لم يتوافر لهذه التنمية إطار الوحدة الذي يضبطها وينظمها ويوجهها.

هذا المفهوم الاقتصادي الذي يرى في التخلف الذي يسود العالم الثالث، وليس الوطن العربي، فقط، مسألة اقتصادية، يمكن حلها عن طريق الرساميل والاستثمارات والتنمية، هو في الواقع، مماثل للمفهوم الذي تقدمه الأمبريالية والقوى الاستعمارية والمفكرون الغربيون المحافظون، والذين لا يبالون بقضايا العالم الثالث؛ أما الفكر الذي يخاصم هذه الاتجاهات، فكر المفكرين الذين يتبنون قضايا العالم الثالث ويدافعون عنها في الغرب، فإنه فكر يؤكد على أولية العامل السياسي الإيديولوجي، ويدعو إلى الإنطلاق منه في معالجة تلك القضايا، لهذا قدم «جيرار شاليان» مثلاً، في

كتابه الأخير «أساطير العالم الثالث الثورية». بقوله: «لقد حاولت بشكل خاص، عن طريق المقارنة، وبمساعدة معطيات تاريخية واجتماعية وثقافية، أن أعيد للسياسة مكانتها». وبعد أن يذكر أهداف التنمية الاقتصادية، يكتب: أن العثرات السياسية، وليس التقنية هي التي تواجه تحقيق هذه الأهداف في إطار العدالة ودون تبذير(1).

من هذه الزاوية يكتب أحد مفكري السنغال الماركسيين، في معالجته لقضية التخلف الاقتصادي في العالم الثالث: «أن المكان الذي يتقرر فيه قدر التطور الاقتصادي هو أولاً مكان سياسي(2).

من ناحية أخرى، لا يمكن عند دراسة التخلف الاقتصادي تجاهل علاقته بالنظام الرأسمالي العالمي. فهذا التخلف لم يكن نتيجة تأخر محض عن مواكبة مجرى التاريخ، بل نتج أيضاً عن هذا النظام الذي أقام علاقة وثيقة بينه وبين عالمه الاستعماري. لهذا، فإن التنمية كانت تستحيل من دون ثورات سياسية ضد هذا العالم، تفسخ وتمزق نهائياً العلاقة التي تربطها به، في أشكاله القديمة والحديثة. هذا يعني أنه من غير الممكن هنا أيضاً اعتبار التخلف مسألة اقتصادي أو دراسته من منظور اقتصادي فقط. «فالتنمية لا تجد، بعبارة أخرى تفسيراً أو ترجمة لها في مفاهيم اقتصادية صرفة. على العكس، يجب رفض هذا المفهوم الاقتصادي (economisme) كإيديولوجية تخفي وراءها مشاكل أساسية، وبشكل خاص الصراع السياسي ضد الامبريالية، التعبير التاريخي عنها في أشكال الاستعمار، والصراع الطبقي في البلدان المتخلفة...».

من هذا «يجب إذن أن نخلص إلى القول: إن التخلف لا يعود إلى بقايا ومخلفات أنظمة قديمة، وإلى وجود نقص بالرساميل في المناطق التي بقيت معزولة عن مجاري التاريخ العالمي الكبرى، على العكس، هذا التخلف نتج، ولا يزال عن العملية التاريخية نفسها التي أنتجت أيضاً التطور الاقتصادي أي نمو النظام الرأسمالي»(3).

(1) Chaliand, G,: op. cit P.: 15, 215.

(2) Sine, B,: Impérialisme Et Théories Sociologiques du developpement. Editions Anthropos-idep. Paris, 1975, P. 74.

(3) Ibid, PP.: 66.

هذا المفهوم يلقى الآن موافقة من قِبل العديد من المفكرين الغربيين. هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم الاقتصادي يشير باستمرار إلى حدة الهجمات الاستعمارية، من قديمة وحديثة، ضد الوحدة، وإلى شراسة سياستها في محاربتها، ولكنه يغفل أن يقول لنا كيف يمكن لهذه القوى المعادية أن تسمح بنمو، وتطوير، وإنضاج التنمية أو التنسيق الاقتصادي الذي يريده طريقاً إلى الوحدة!.. كيف يمكن لها أن تذعن لهذه الطريق من دون كفاح عربي سياسي موحد يفرض عليها مرغمة هذه الوحدة!..

* * *

عندما يحاول هذا المفهوم أن يُحل محل الصراع الوحدوي السياسي الثوري خطوات ومشاريع اقتصادية مشتركة؛ ينسى أن الأنظمة الإقليمية القائمة ليست اقتصادية أو إنتاجية صرفة، بل هي، علاوة على ذلك، اجتماعية وإيديولوجية تُنتج في استمرارها ذاته علاقة اقتصادية تعبر عن تركيبها الاجتماعي الإيديولوجي الخاص. إنه يتجاهل أن الإقليمية تستمر لأنها جزء من الاقتصاد السياسي الذي يميز أنظمتها. التغير الجذري السياسي فقط لهذه الكيانات السياسية المحلية وتنظيماتها الاقتصادية، يستطيع أن يضع نهاية للواقع الإقليمي المرَضي. فطالما أن السلطة السياسية هي في يد الذين يمثلون هذا الاقتصاد السياسي الإقليمي، فإنهم يستطيعون امتصاص أي مضمون أو دفع وحدوي في أية تنمية أو روابط اقتصادية، يمكن لهذا المفهوم أن يفرزه.

مشكلة هذا المفهوم هي أنه يريد إلغاء التخلف والإقليمية من دون التعرض للأنظمة الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية التي تقترن بهما وتقف وراءهما، وبذلك يعجز عن تقديم أي نقد جذري لأوضاعهما المختلفة. هذا النقد الجذري يرى بوضوح دور هذه الأنظمة في استمرارها، فيدعو إلى مقاومة مباشرة لهما، لأنه مقتنع أن التغلب عليهما يفرض تمرداً سياسياً مباشراً ضدهما. كل استراتيجية وحدوية فعالة يجب أن تعتمد على فصم سياسي يهدف إلى سحق الأنظمة التي تتمثل فيها الإقليمية.

التحرر من الإقليمية والأنظمة التي تعبر عنها ليس إذن عملية ميكانيكية تسير جنباً إلى جنب مع تنسيق يؤدي إلى تكامل اقتصادي ـ هذا إن افترضنا جدلاً إمكان تحقيقه،

وهو أمر غير ممكن من دون تغيير سياسي جذري لهذه الأنظمة ـ، والتقدم نحوالوحدة ليس عملية متواقتة مع روابط اقتصادية وتقنية واحدة، لأن الدولة الإقليمية تقف بين ذلك التنسيق وهذه الروابط وبين الوحدة، فمصلحة الطبقات الحاكمة إقليمياً تتعارض أساسياً مع الوحدة. إن الدولة، كنظام سياسي، لا تقف فوق الطبقات، كما يوحي ضمناً في بعض الأحيان هذا المفهوم، وهذه الأخيرة لا تشارك فيها بشكل متعادل وعلى قدم المساواة. إنه مفهوم يُسقط علاقات الإنتاج من حسابه، يتمحور على قوى الإنتاج، ويمثل حتمية تقنية، عندما يقول إن الروابط التقنية والاقتصادية تفرز أو تدفع نحو الوحدة وتحققها.

إنه مفهوم يفترض في عملية التنمية أو التطوير الاقتصادي ديناميكياً «عقلانياً وحدوياً». فهي عملية تدفع من ذاتها وفي ذاتها أجزاء الوطن العربي المتمزقة إلى تجاوز تجزئتها في وحدة سياسية. سكوت دعاة هذا المفهوم عن القواعد القانونية، والتشريعات الضرورية، والتوجيهات، والأدوات السياسية، التي يجب أن ترافق هذه العملية كي يمكن أن تتجه وجهة وحدوية، يعني ضمناً ـ على الأقل ـ أنها في ذاتها بما يمكن تسميته بـ«الجوهر الوحدوي» الذي سيفرض ذاته عفوياً على الوطن العربي مع تقدم ونمو التنمية والروابط الاقتصادية الواحدة بين أقطاره المختلفة. هذا يشكل نوعاً من أكثر أنواع التفكير «الميتافيزيقي» سذاجة. أصحاب هذا المفهوم لا يقولون طبعاً هذا، ولكن سكوتهم عن الأبعاد السياسية والإيديولوجية التي يجب أن ترافق وتقود تلك العملية، يعني ضمناً هذا المنطلق الميتافيزيقي، وهو يقود إليه في تسلسل منطقي، فإن كانت العملية (process) الاقتصادية لا تحتاج إلى تحولات ونضالات سياسية وإيديولوجية واجتماعية في طريقها إلى الوحدة، فذلك يعني أنها تنطوي في ذاتها على ديناميك أو جوهر وحدوي متأصل فيها، يقود تلقائياً إلى الوحدة.

الانشغال بالتطور الاقتصادي عن الأبعاد الأخرى، قد يصح في إطار نظام اجتماعي سياسي واحد، مستقر وثابت، ولكنه لا يصح في إطار تجزئة سياسية تمزق الأمة الواحدة إلى كيانات سياسية مستقلة، تعمل هذه الأمة على تجاوزها في دولة واحدة. العملية الاقتصادية في وضع سياسي إقليمي من هذا النوع، لا تستطيع بأي

شكل أن تخلق القواعد القانونية والتشريعية والسياسية التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية نفسها على صعيد الوطن العربي. هذه التجزئة تعني أن الكيان السياسي الإقليمي يكون نهائياً المنطلق والمرجع لهذه العملية، وأن المصالح الإقليمية ستكون الحكم الذي يقرر أساسياً وجهتها.

هذا المفهوم يتجاهل العنصر السياسي في النطاق المحلي الذي يخلق أو يساعد على خلق الأوضاع التي تسمح للتطور الاقتصادي بمتابعة طريقه، وهي أوضاع غير متوافرة بين كيانات سياسية مستقلة. ففي هذه الأخيرة لا توجد تلك السيادة السياسية التي تسود في نطاق الدولة الوحدة، والتي تخلق نظاماً من القوانين والتشريعات يحتاجها التطور الاقتصادي، إن أردنا له ألاّ يكون عرضة للارتجال، ولقوى اعتباطية تمزقه.

الانشغال بهذه العلاقات والروابط والتنسيقات الاقتصادية الواحدة كطريق إلى الوحدة، وعدم الاهتمام بالطريق السياسي نحوها، وما يفرضه من نضال وحدوي ثوري، يحول دعاة هذا المفهوم إلى حلفاء للإقليمية وأنظمتها، لأنهم لا يعتبرون أن وجود هذه الأخيرة يشكل مشكلة. هذا يجعلهم نفسياً وفكرياً جزءاً منها، فيخسرون بذلك معركة الوحدة حتى قبل بدايتها. كل نظام سياسي، مهما كان لونه، يحافظ نهائياً على كيانه واستمراره، لأن بقاءه لا يطرح نفسه في التطور الشعبي، في الوعي السياسي كمشكلة. مع مرور الوقت تزداد هذه الكيانات الإقليمية رسوخاً في النفسية الشعبية العامة، لأن معاناتها اليومية توسع وتعمق الشعور بها كالوسط الوحيد الممكن، وكواقعة سياسية نهائية. استمرار هذه الأنظمة الإقليمية يؤدي، فيما يؤدي إليه، إلى تشاؤم حول إمكان القصد الوحدوي، إلى خيبة تجمد قوة الدفع نحوه، وإلى شعور بالعجز يشل الجهود التي يمكن تعبئتها في إنجاز هذا القصد. وضع كهذا يقود إلى تقليد نفسي استسلامي ساكن للتجزئة التي ترسخ ذاتها آنذاك بشكل نهائي.

«ماوتسي تونغ» كتب في عام (1958): «إن الفقر والفاقة يستوقفان النظر في الحياة الصينية. هذا سيىء سيء في الظاهر، ولكنه جيد في الواقع، لأن الفقر يدفع

إلى العمل والثورة، وعلى ورقة بيضاء يصبح كل شيء ممكناً، إذ يمكن أن نكتب ونرسم عليها أجمل وأحدث الأشياء»[1].

إن السنين والمراحل الأولى التي تميز أي مشروع أو منعطف جديد تتميز، في الواقع، بأهمية كبرى، لأنها تحدد هوية المشروع أو المنعطف، التي يصبح من الصعب الخلاص منها فيما بعد. فالانطلاق من البداية أسهل بكثير من تغيير ممارسات وأجهزة قد استقرت. مرحلة الاستقلال السياسي حدثت في إطار إقليمي كان من نتاج الاستعمار. إن استمرار هذا الإطار يعني ازدياد صعوبة إلغائه وتجاوزه. والمفهوم الاقتصادي الذي يشغل العمل الوحدوي عن الدمج السياسي كطريق تستطيع وحدها تحقيق الوحدة، يعزز ويرسخ هذه الإقليمية، لأنه يعني دعم وترسيخ هويتها وأجهزتها.

بعد أن يظهر النظام السياسي يأخذ حياة خاصة به، مستقلة عن المقاصد الأولى التي تكون قد دفعت إليه، فالاستقلال، وإن كان حدث برسم الوحدة، أو كخطوة نحوها، فإن استمرار الأنظمة القطرية التي رافقته، يحوّل هذه الأخيرة إلى إقليمية مستقرة. استمرار هذه الأنظمة يعوّد الشعب على الإقليمية، والمبدأ الذي لا يمارس ويجرب ويبرهن على ذاته في الواقع والحياة اليومية،يُصبح هشّاً مع الوقت، ولا يلبث أن ينحسر ويزول. وإن أشد أشكال الانحراف هي التي لا تعي ذاتها كانحراف.

هنا نجد الأساس النفسي الذي يزيد مع الوقت من «شرعية» وجذور هذه الأنظمة؛ لأن استمرارها سيحوّل هذا الشعور إلى ميل عفوي، شبه غريزي، في القبول بها، والانطلاق منها كقاعدة للعالم السياسي الذي يحيط به، كركيزة ثابتة في عالم يضج بالتغيير والتناقض والبلبلة.

التجزئة السائدة لا توافر أية أوضاع ملائمة لأي تخطيط اقتصادي لوحده، أو تنسيق يتكامل فيه الاقتصاد العربي في المستقبل. وهذا يعني أن المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يعبر أو يقع فريسة قواعد مادية إقليمية تعمل على ترسيخ هذه

---

(1) Martinet, G,: op. cit P. 184.

التجزئة. لهذا، فإن الاعتماد على الطريق الاقتصادي لا يؤدي إلى الوحدة أو يدفع نحوها، بل على العكس من ذلك، يدعم التجزئة ويقويها.

الوقائع والتحولات الاقتصادية والتقنية هي دائماً رغم تحولها وتغيرها، جزء من نظام اجتماعي إيديولوجي سياسي معين. لهذا، عندما يزعم هذا المفهوم الاقتصادي أنه يجب الانطلاق منها كطريق إلى الوحدة، فإنه يعترف ضمناً بالنظام الإقليمي، وبأن هذاالنظام هو المنطلق الذي ينطلق منه، في التحولات الاقتصادية التي يريدها.

كل المفاهيم الاقتصادية تنطوي، وإن أنكرت ذلك، على مضامين سياسية تترتب عليها، وهي مهما تبرأت من ذلك، تشكل مباشرة أو غير مباشرة، واعية أو لا واعية، مواقف سياسية استراتيجية. إن المفاهيم التي تتطابق مع القوى السياسية السائدة أو الحاكمة أو تعبر عنها، أو تقترن بها، هي التي تزعم بأن تفاسيرها غير سياسية. ودور العلاقات والروابط، والأجهزة والمؤسسات الاقتصادية المشتركة التي يدعو إليها هذا المفهوم، لا يخرج عن كونه دور تكييف، وملاءمة ومصالحة بين الأنظمة القطرية، وإسقاط الأبعاد السياسية الإيديولوجية وحتى الاجتماعية. لا يترك لهذا المفهوم سوى هذا الدور الذي يجره من رقبته شاء أم أبى، إلى التأقلم اللاواعي، على الأقل في الإطارات الإقليمية القائمة. هذا الإسقاط ينزع عنه كل طاقة في تحويل الواقع ودفعه نحو الوحدة.

إن مفهوم الطريق الاقتصادية يعني الوصول إلى الوحدة من دون تعبئة سياسية للجماهير، وغياب هذه التعبئة يعني كوادر من الخبراء تخلق وتُشرف على التخطيطات والمشاريع، والتحولات والتغييرات، والتعديلات والتصحيحات، التي يُفترض بها أن تقود إلى الوحدة، مما يعني أجهزة بيروقراطية يكون من طبيعتها تجميد ما يمكن أن يتوافر من طاقات دفع وحدوي فوري. والبيروقراطية تعني أجهزة استاتيكية (static) ساكنة (passive) لا تستطيع المبادرة الثورية أو الوحدوية.

المفهوم الاقتصادي ينطوي إذن، ومن هذه الزاوية أيضاً، على تناقض أساسي يقتل ما قد ينطوي عليه من إمكانات وحدوية ـ هذا إن افترضنا وجودها ـ لأن نجاح سيره يعني خلق أجهزة بيروقراطية تشل قوة الدفع فيه، فلا تستطيع تفجير ما قد ينطوي

عليه التاريخ من منعطفات تحول جذرية، بل تقتل طاقات التحول في خدمة الكفاية البيروقراطية. لهذا، فإن الأداة التي يخلقها هذا المفهوم في الوصول إلى هدفه، تشكل هي نفسها القوة التي تقتل إمكان الوصول إلى هذا الهدف، هذا المفهوم يتجاهل الواقعة السياسية الحاسمة، وهي أن عملاً وحدوياً لا يعبىء الجماهير، لا يكسب ولاءها، ولا يلهبها بالحماس له، لا يستطيع أن يحقق أي قصد وحدوي، ويمهد، في تجاهله هذا، الطريق لسيادة الأنظمة الإقليمية.

المنجزات الاقتصادية التي يمكن لهذه الطريق إلى الوحدة تحقيقها تبقى دائماً عاجزة عن انتهاك شرعية؛ أو أساس الأنظمة الإقليمية، لأنها، من دون العمل الوحدوي السياسي والثوري الذي يرفضها والذي يطوع هذه المنجزات لخدمة هذا الرفض، تؤدي فقط إلى تحولات جزئية لا يمكن لا يُسمح لها بأن تقوض قواعد الكل الإقليمي، الروابط والعلاقات والمؤسسات والتنمية الاقتصادية المنسقة؛ تستطيع عند نجاحها، أن تتجاوز فقط جزئياً، وبأشكال مجزأة، حدود الأنظمة الإقليمية، ولهذا، فهي لا تشكل أي خطر حقيقي على هذه الأخيرة، التي لن تجد أية صعوبة أبداً في التحكم بهذه التجاوزات التي لا تهدد أسسها. الأنظمة الإقليمية يجب، في الواقع، أن تجد في هذا المفهوم مخرجاً لها من التحدي الوحدوي الذي يجابهها، لأنه مفهوم يشلّ الإرادة الوحدوية، ينحرف بها، ويجردها من القدرة على تهديد وجودها. هذه الأنظمة تستطيع بسهولة مناورة هذه الطريق الاقتصادية «ومنجزاتها»، وتعثيرها أو ضبطها بشكل لا يهدد وجودها، لأنها طريق تفترض تعاونها وتعتمد على مؤازرتها في تحقيق ذاتها؛ ولأنها، من ناحية أخرى، جردت نفسها، في تجاهل البُعد الوحدوي السياسي الثوري، من القوة السياسية الضاربة التي يمكن لها اعتمادها في فرض أشكال وحدوية صحيحة، والتي لا تستطيع الاستغناء عن اعتماد نضال الجماهير الثوري ذات المصلحة الأولى في الوحدة، وأي تهديد جدي لشرعية هذه الأنظمة يضع هذه الطريق الاقتصادية ودعاتها في مجابهة مباشرة ضدها، وهي مجابهة تفرض نوعاً من التعبئة الشعبية السياسية الثورية التي تحتاجها في معركتها مع هذه الطريق الاقتصادية إلى الوحدة، يدل بوضوح أنها طريق غير جدية لا تشكل أي خطر على هذه الأنظمة الإقليمية.

تجاهل الطبيعة السياسية لهذه الأنظمة يقود مباشرة إلى موقف اعتذاري وتبريري للوضع الراهن الذي يغوص في الإقليمية. فالعقلنة التي يقدمها هذا المفهوم حول طريقه الاقتصادية تقدم في الوقت نفسه المعاذير غير مباشرة على استمرار الإقليمية. إن احتج هذا المفهوم بأنه يعي هذا الواقع ولا يتجاهله، فإن الجواب عن ذلك هو أن سلوكه يدل على الأقل بأنه يستخف بقوة الأنظمة الإقليمية والطبقات الحاكمة التي تفيد منها، ويبخس تقدير وقدر قواعدها السياسية والإيديولوجية. استخفاف من هذا النوع يفرض عادة ثمناً عالياً باهظاً يدفعه العمل الوحدوي في شكل نكسات وأزمات هو في غنى عنها، أو يكون في غنى عنها، عندما تصح المعرفة العلمية الوحدوية التي يعتمدها في نضاله نحو الوحدة، والتي تصبح في ذاتها قوة ثورية كبيرة، لأنها تحرر الأفكار من التعمية في مجتمع قومي مجزأ تمارس السيادة فيه أنظمة تعقلن وجودها بشتى المفاهيم الاعتباطية.

هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يناقش أثر التغييرات الاقتصادية والتقنية في سلوك الناس، وكأنهم يمثلون مجموعة اعتباطية، أو كأن أي مجتمع كان يستجيب بطريقة مماثلة لهذه التغييرات، وذلك لأنه يتجاهل أن المجتمع الذي تحدث فيه هذه الأخيرة يتميز بمرحلة تاريخية معينة تميزه وتوجهه، ويقترن بنظام اجتماعي سياسي إيديولوجي معين يؤثر فيها، في قبولها أو رفضها، درجة القبول والرفض، كيفية استخدامها، إمكانات، واحتمالات، ووجهة هذا الاستخدام. إنه مفهوم يتجاهل أن العنصر الاقتصادي ليس ظاهرة مستقلة، بل يمثل جزءاً، وإن كان جزءاً أساسياً، من كلّ اجتماعي ثقافي تاريخي معين، وأن هناك تفاعلاً ديالكتيكياً مستمراً بينه وبين أبعاد هذا الكل الأخرى.

في دراسة قيمة عن الوحدة الأوروبية، يكتب أحد مفكري بريطانيا: «إنني لا أفصل هنا بين القطاع الاقتصادي والقطاع السياسي، وأنبه بشدة إلى خطأ هذا الفصل بين القطاعات المختلفة التي يتشكل منها كل مركب اجتماعي ولكن القطاع السياسي هو الأهم، لأن النواحي الاقتصادية تخضع لقرارات سياسية... فمن غير الممكن تصور سياسة أو مؤسسة اقتصادية من دون مضمون سياسي. فالاقتصاد

من دون سياسة يعني الظلم أو الفوضى، أو الاثنين معاً»[1].

ليس من وضع اجتماعي تاريخي أو أي مفهوم عنه يستطيع أن يقدم بوضوح تام الصورة التي يحملها عن المستقبل، أو يكشف ببساطة عن الاتجاه الذي يسود حركته نحو هذا المستقبل، فكل وضع من هذا النوع يواجه، بكلمة أخرى، النضال الاقتصادي الاجتماعي باحتمالات عديدة، والإرادة السياسية، وما تنطوي عليه من وعي وممارسة تلعب دوراً أساسياً في تغلب أحد هذه الاحتمالات مهما هيمن هذا الاحتمال على حركة هذه الوضع، ومهما كانت جذوره قوية فيه. التنمية والروابط الاقتصادية التقنية تفرز احتمالات إقليمية ووحدوية، والعمل السياسي الواعي ضروري جداً في تغليب الثانية على الأولى. بما أن الوضع الحالي هو وضع تسود فيه الأنظمة الإقليمية، فإن الاحتمالات الإقليمية هي التي تؤكد ذاتها عفوياً دون مقاومتها بهذا العمل السياسي الذي لا يكون سياسياً فقط بل ثورياً أيضاً. ثم إن القوى المختلفة، ومنها الاقتصادية، التي تعمل؛ أو يمكن أن تعمل نحو الوحدة في فترة معينة قد تنقلب وتغير وجهة عملها في فترة أخرى.

هذه التغييرات تنتج عن تغير مستمر في العلاقة مع الوضع الاجتماعي التاريخي ككل والاتجاهات التي تعمل فيه. ولهذا، فإن التحولات الاقتصادية والتقنية، وحتى ما كان إيجابياً منها من ناحية وحدوية، تحتاج إلى التعامل السياسي الذي يمارس دور الضبط والتوجيه لها نحوالوحدة. العربي لا يُولد وحدوياً، وجودنا كأمة لا يفرض الوحدة بل يدعو إليها، والجماهير لا تتجه عفوياً إلى الوحدة بسبب وضعها الاقتصادي، لأن هذا يتطلب وعياً سياسياً صحيحاً لوضعها العام كوضع يفرض الوحدة، للاتجاهات والقوى والاحتمالات التي يمكن لها أن تدفع نحو الوحدة، ويفرض ممارسة سياسية ثورية في تغليب هذه الأخيرة على القوى التي تعمل في وجهة إقليمية معاكسة.

من ناحية أخرى، يستحيل الحديث عن السياسة كصعيد فوقي صرف في هذه المرحلة الانتقالية التي تمرّ فيها، لأن قدر عملية التحول إلى مجتمع جديد يرتبط بها.

(1) Thomas, H,: Europe: The Radical Challenge, Harper and rows, 1973, PP. 5-6.

هذا يعني أن السياسة هي التي توجه وتقود وتضبط هذه العملية في شتى أصعدتها ومستوياتها، أي إن الدولة المركزة هي التي تحل محل الأنظمة التقليدية المنهارة، وهي التي تملأ الفراغ الذي يتركه انهيارها، وتخلق الأنظمة والأجهزة الجديدة التي تشكل أساس المجتمع الجديد.

* * *

المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة ينزع عن هذه الوحدة كل صورة ثورية، يجردها من الهزة النفسية العميقة التي يجب على النضال الوحدوي تفجيرها، لأنه يحولها في الواقع إلى نتيجة غير واعية تقريباً، تتفرع من أعمال جزئية تدريجية، مؤسسات وأجهزة فنية، وتغييرات إصلاحية.

ولكن الوحدة عمل ثوري جذري لأنها تعني خلق عالم جديد، وهي تفرض إسهام الجماهير الفعال في نضال مستمر صعب، وفي كثير من الأحيان مرير، فتتحرر في هذا الصراع الطاقات الخلاّقة التي تنطوي عليها هذه الأخيرة، الطاقات التي يميز تحريرها كل عمل ثوري كبير في التاريخ. إنه مفهوم يربط الوحدة بمصالح اقتصادية وحاجات مادية ومنافع عادية، وحوافز من هذا النوع لا تستطيع أبداً، وبأي شكل كان أن تفرز الطاقات الكبيرة التي يحتاجها العمل الوحدوي في تحقيق الوحدة. الوحدة عمل يتجاوز به الفرد ذاته؛ لأنها تحدّ يفرض عليه إلغاء الكيانات السياسية التي يحيا فيها. ولكن الإنسان لا يقبل تحديات من هذا النوع، ولا يتجاوز ذاته وحدوده إلاّ بالقدر الذي يرتفع به فوق تلك المصالح والحاجات والمنافع. هذا المفهوم يحولها إلى عملية إحصائية وحسابية، أي إلى عملية عاجزة عن صنع التاريخ، وعن استقطاب الجماهير وتعبئتها؛ وخطره يكمن في أنه يبدد صورة الوحدة ويذيبها في مشاغل آنية، فتخسر هذه الصورة آنذاك قوة الدفع نحو الدولة الواحدة. تلاشيها في هذه المشاغل يؤدي في دوره إلى تلاشي إمكانات الخلق والإبداع في الإرادة العربية، وبعثرتها في مستنقع التفاصيل والجزئيات واليوميات التي ينشغل بها هذا المفهوم.

صورة الوحدة لا تعني فقط أداة في تحسين أوضاعنا المادية، لا تعني حتى تحرير العربي من مظالم يعانيها أو تخلف يكابده فقط؛ إنها أبعد من ذلك بكثير، لأنها

تعني تدمير عالم بكامله وخلق عالم آخر مكانه. العمل الوحدوي من دون هذه الصورة ـ والمفهوم الاقتصادي يشكل رفضاً لها ـ يخسر قوة الدفع الثوري التي يجب أن تميزه، وبذلك يقتل في المهد إمكانات الخلق والإبداع فيه.

العمل للوحدة هو عمل لصورة عالم جديد يحدد مشاعر العربي ويشكل محور أعماله، من دون هذا التمحور على هذه الصورة لا يمكن لهذا العمل أن يجابه بنجاح التحديات التي تعترضه، ولا يستطيع التغلب على الحواجز والموانع التي تقف في طريقه. فهو الذي يوافر له الزخم النفسي والأخلاقي الذي يحتاجه الوحدة تنطوي على قضايا ومقاصد أعمق من أن يطالها أو يكشف عنها أي مفهوم اقتصادي يربط بينها وبين المنافع الاقتصادية التي تنتج عنها. إنها قبل كل شيء قضية تحرير، وتحرير يفرض التحويل الواعي للإنسان العربي والعالم الذي يعيش فيه.

التاريخ يُحيط بنا من كل جانب بضغوط هائلة تهدد مصيرنا وبقاءنا نفسه. في وضع كهذا، لا نستطيع ـ والوضع نفسه لا يستطيع ـ الاعتماد، في تحقيق الوحدة، على تنمية اقتصادية ترتبط بتطوير تدريجي إصلاحي لقوى الإنتاج، ويخلق شبكة من الروابط والمنافع الواحدة عبر الوطن العربي.

هذا التاريخ يفرض علينا حرق المراحل التاريخية التي مرت فيها التنمية في الغرب، والامتداد التاريخي الطويل الذي احتاجته هناك في الانتقال إلى المجتمع الصناعي، إذ يجب علينا الوصول إلى هذا المجتمع بسرعة كبيرة، لا يمكن لنا دونها أن نجد حلاً للأزمة الاجتماعية والسياسية والحضارية التي تشد الخناق علينا.

عمل من هذا النوع يحتاج إلى تنمية اقتصادية فعالة تنظمها، توجهها وتطبقها بشكل جامع دولة الوحدة الثورية. هذه التنمية تحتاج إلى تنظيم واعٍ لها، أداة هذا التنظيم هي الدولة الواحدة، وأداة أو قاعدة هذه الدولة هي الجماهير العربية الكثيفة المعبأة سياسياً، وذات المصلحة الأولى في الوحدة.

المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يتجاهل أن مسألة الوحدة هي مسألة سلطة، مسألة استبدال نوع معين من السلطة بسلطة أخرى جديدة. لهذا، فإن مسألة العنف السياسي تتقدم على مسألة الإجراءات والتحولات الاقتصادية التي تتخذها في

هذا السبيل. فالوحدة عمل سياسي ثوري يقوم به الشعب الذي يكون قد تحرر وعياً وفكراً وشعوراً من الأنظمة الإقليمية. هذا التحرر لا يحدث آلياً أو كنتيجة عفوية لتنمية أو روابط اقتصادية جديدة، لأن الأنظمة الإقليمية تقوم في العنف، ولهذا، لا يمكن وضع نهاية لها من دون استخدام العنف الذي يسحقها سحقاً. الشعب يحتاج إلى هذا العنف الثوري، إلى الثورة الظافرة ضد الأنظمة الإقليمية التي تسود الأقطار العربية، كي يعاني وجدانياً في نجاح العمل والثورة ذلك التحر، وكي يرى عينياً كيف أن التحول نحو الوحدة يشكل جزءاً من عالمه، فيتغذى هذا التحرر بمعاناة يومية لهذا التحول.

المطالبة بتحقيق الوحدة بالاعتماد على القوانين المتأصلة في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، من دون رجوع إلى الصراع السياسي الاجتماعي الثوري، ضد الإقليمية المنتنة التي تتحكم بالوطن العربي، من دون ممارسة العنف الذي يفرض الوحدة، من دون الرجوع إلى الجماهير والإنطلاق منها وبها، يعني في الواقع الإقليمية ودعم التجزئة بشكل نهائي.

كل سياسة فعالة كبيرة تحتاج إلى ميستيك (mystique)، لأن هذا وحده يولّد فيها ما تحتاجه من نشاط وطاقة. المفهوم الاقتصادي الذي يشغل نفسه بتحولات جزئية تدريجية بطيئة يغفل ميستيك الوحدة الذي يحتاج إلى الانطلاق من التصور الوحدوي الكبير، ومن ممارسة يومية له. الانشغال عن هذا التصور بتحولات جزئية معقدة يُفقد العمل الوحدوي الحيوية التي يحتاجها. تصور من هذا النوع الذي نعانيه يومياً، والذي تلازم صورته حياتنا اليومية؛ هو الذي يستطيع تعبئة الشعب العربي في نضال يسحق هذا الإقليمية.

العمل الوحدوي عمل ثوري، والوحدة ثورة، وكلاهما يأبى الحلول التوفيقية والوسطية. يفرض التغيير الجذري الذي يحرق المراحل بسرعة حاسمة دون تلكؤ. إننا لا نستطيع أن نقضم قطعةً قطعةً المسألة الوحدوية. فالعثرات والموانع التي تعترض طريقنا إلى الوحدة كبيرة وهائلة، وهي تذعن لإرادتنا فقط عندما تعتمد معالجتنا لها تخطيطاً جماعياً مركزاً، مما يعني الحاجة إلى أداة سياسية مركزة تؤكد المقاييس العامة

التي يجب أن نرجع إليها في القرارات والاختيارات التي نتخذها. التغيير الجذري الجامع الذي تعنيه الوحدة، يفرض النضال الثوري في سبيلها. المصالح البراجماتية لا تستطيع أن تكون في ذاتها قاعدة صلبة للعمل الوحدوي. فهي، بسبب طبيعتها النفعية، تكون ضعيفة الأثر والطاقة. إن سياسة وحدوية تقوم على مصالح من هذا النوع تكون سياسة مهزوزة تتعرض بسهولة للانتكاس، وإلى التحول من الوجهة الوحدوية إلى الوجهة الإقليمية.

القصد الأعلى لأمة مبعثرة في كيانات مستقلة، يُذلها الاحتلال الاستيطاني من قبل عدو يريد القضاء عليها، ويغلّ التخلف إمكاناتها، هو الدولة الواحدة. ما يحدث لأمتنا يجد معناه الأساسي في نضالها الوحدوي نحو دولتها الواحدة، أداة بقائها واستمرارها. ثورتها هي، إذن، ويجب أن تكون، وحدوية أولاً وقبل كل شيء، وحدوية كلية الاتجاه الوحدوي، أي أن إن وحدويتها يجب أن تتسرب إلى جميع أعمالها وأفكارها ومشاعرها، وأن تسود حياتها كلها، في كل مراحلها وأدوارها، في كل مستوياتها. فتعمل، تفكر، وتشعر وحدوياً، وتخضع وتقيس كل نشاطها، من السياسة إلى الأدب، ومن العلم إلى الفن، ومن الاجتماع إلى الاقتصاد، بهذه الوحدوية التي تعبر عن جوهرها ذاته.

المجتمع الذي يتميز بوحدة سياسية متينة، أو يعمل بجد وكفاءة والتزام كلي نحو وحدة من هذا النوع، يستطيع أن يخلق وأن يُبدع، أن يقتبس مقومات القوة والمنعة حيث تتوافر، وأن يتكيف ويتحول مع متطلبات العصر، أكثر من مجتمع لا يتميز بهذه الوحدة. الوحدة الملتزمة التي حققها النظام السوڤياتي في روسيا كانت من الأسباب الأولى في بلوغها ما بلغته من تقدم، وهو تقدم كانت تعجز عنه روسيا القيصرية لأسباب عديدة، ولكن منها، دون شك، وحدتها الفضفاضة. وما ينطبق على روسيا ينطبق أيضاً على الصين.

هناك تناقض أساسي قائم بين جميع التحولات والاقتباسات الحضارية التي نعانيها، وبين جميع الضرورات التاريخية التي تحيط بنا، وبين الإطارات السياسية الإقليمية التي نعمل فيها. الأولى تفرض كلها وحدات سياسية كبيرة الحجم،

وإمكانات اقتصادية وبشرية وجغرافية ضخمة الطاقة، ولكن القيادات والأنظمة السياسية المنزوية في تراكيبها الإقليمية عبرالوطن العربي، تعمل وكأنها لا تعي من قريب أو بعيد طبيعة هذه الأوضاع والتحولات، والديالكتيك الحضاري والسياسي الذي تنطوي عليه.

الطاقات والإمكانات الاقتصادية والبشرية والمادية التي نحتاجها في تحقيق التنمية، وبناء مجتمع صناعي حديث منيع، موجودة متوافرة، ولكننا لا نستطيع استغلالها والإفادة منها بسبب تبعثرها في الحدود الإقليمية وبينها. إننا نعترف بحاجتنا إلى تعبئة هذه الطاقات والإمكانات لتحقيق مقاصدنا، ونعترف أن التجزئة تحول دون ذلك. والموانع التي تقف أمامنا هي موانع سياسية، وخصوصاً بين الأنظمة التقدمية. إنها تتمثل في جمود سياسي، في مصالح وأهواء شخصية تستغل قضية الوحدة لمآربها، في مادة ثورية بالية لا تستطيع الارتفاع إلى صعيد التحديات التاريخية التي تدعو إلى الوحدة، إلى صعيد المهمة الوحدوية التي يلقيها التاريخ على أكتافها. السياسة كأطماع ورغبات شخصية وآفاق سياسية محدود ضيقة هي التي عثرت الوحدة هنا، وليس أيّ أوضاع موضوعية. إنها هي التي تقف في طريق الوحدة، وليس أي تباين، أو تخلف اقتصادي.

كل حركة وحدوية تجد ذاتها مضطرة، في بعض الأوضاع أو المراحل التي تُحيط بها، أن تختار بين أسلوبين، أسلوب يعجل العملية الوحدوية ويسرع بها، وأسلوب آخر يتمهل بها ويؤخرها. من العبث والخطأ مناقشة الأسلوبين بشكل نظري محض، لأن اعتماد الواحد أو الآخر يرتبط بالأوضاع الخاصة التي يقوم بها. ولكن من ناحية عامة، وكمنطلق، يمكن القول: إن التعجيل بالعملية الوحدوية والإسراع بها يكون الأسلوب الأحسن عندما تكون الأوضاع ناضجة للوحدة، أي عندما تعتمد على تحرك شعبي نحوها، وعلى خلفية إيجابية ملائمة في مقوماتها أو معظم مقوماتها الأساسية كوجود لغة واحدة، ووحدة تاريخية سابقة، وثقافة واحدة، وهوية قومية واحدة، وأنظمة اجتماعية، سياسية، وإيديولوجية متماثلة، وتطلعات واحدة، ومخاطر خارجية واحدة، الخ. . . ولكن تبطيء العملية الوحدوية أو اتباع خط تدريجي يُصبح

الأسلوب الأحسن عندما لا تتوافر أوضاع كهذه، أو عندما تكون هناك مقاومة كبيرة له، كما نجد مثلاً في بعض الاتحادات الفاشلة، كاتحاد الوست إنديز، واتحاد مالي.

هذه الأوضاع الموضوعية التي تترك خلفية لعملية صحيحة التعجيل، موجودة متوافرة في أكثريتها الساحقة للأنظمة التقدمية، ولهذا ليس هناك من هذه الناحية أي سبب يدعو إلى التباطؤ في تحقيق الوحدة. وما ينقص هذا الوضع هو في الواقع بعض الأسباب الذاتية التي لا تزال غائبة عنه.

القصد الأول الذي يجب أن نحققه هو الدولة الثورية الواحدة. قيام هذه الدولة يتقدم على الشكل الذي تتخذه. ويجب ألاّ تتأخر أو تؤجل بسبب خلاف حول نوع السلطة التي ترافقها. الشيء الأساسي ليس الشكل، بل إقامة الأجهزة السياسية والدفاعية والاقتصادية الواحدة التي تثبت الوحدة وتنشىء تقليداً لها في الحياة اليومية. الدولة الواحدة أولاً، أم أي نوع من الدولة الواحدة، فأمر يأتي فيما بعد، ويرتبط، في الواقع، بالأوضاع التي تتحقق فيها هذه الوحدة. دولة واحدة يقدم لها بإلغاء الإقطاعية والرأسمالية والأنظمة التي تمثلهما. أما كيفية الإلغاء، والشكل الذي يتخذه، والأجهزة والنظم التي تنفذه، فأمور ثانوية بالنسبة إلى القصد الأساسي، وهو إقامة الدولة الواحدة، ويمكن الاختلاف عليها بعد أن تتركز هذه الأخيرة، وليس قبل ذلك، فنقتل إمكان قيام الوحدة.

* * *

الوقائع والأحداث والظواهر، والمعطيات والاتجاهات والاستنتاجات التي قدمناها حتى الآن حول ضرورة العمل السياسي وأولويته في النضال لأجل الوحدة، تدل بوضوح على اللاعلمية الصارخة، بَلْهَ الاعتباطية الفكرية الفجة التي تميز هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة. فهو مفهوم لا يدين بانتشاره، والتزام قطاعات كبيرة من «المثقفين» به، إلى أساسه العلمي بل إلى «أمية فكرية» واسعة الانتشار، وإلى ما يرافقها من خمول وكسل.

العقل الإنساني يميل إلى إضفاء الوحدة والوضوح على الظواهر التي تحيط به

بتبني تفسير واحد بدلاً من تفسيرين أو أكثر، وتحويله إلى تفسير جامع شامل بدلاً من تفسير جزئي أو نسبي. هذا الميل لا يقف هنا، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يصيغ التفسير في مفاهيم بسيطة مبسطة، ومن ثمّ في مجموعة من الشعارات التي تحل، في الواقع، محله. والمفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يقدم لنا مثلاً واضحاً عن هذه المرتبة الأخيرة التي تعبر عن هذا الميل. هنا يرتاح الفكر من كل جهد فكري جدي.

الإنسان كان، من ناحية عامة، يفتش دائماً وأبداً عن الصيغة «السحرية» التي تقود عند التطبيق الآلي أو العفوي إلى تحقيق النتائج أو الرغبات التي يتوخاها، وتحرير التاريخ وعلاقته به، من الإبهام والقلق، من البلبلة والتعقيد. وبما أن ما يريده هذا العقل العام هو الحل البسيط الواضح، فإنه كان يلجأ دائماً إلى تبسيط الواقع الاجتماعي التاريخي. أما أداة هذا التبسيط، فكانت اعتماد عنصر واحد (الجغرافي، العرفي، الاقتصادي، الروحي، البيولوجي، الجنسي، حرية التجارة، إلغاء المعاهدات الديبلوماسية السرية، الخ. . .) ومن ثم تحويله إلى مجموعة من الصور والشعارات البسيطة، يحاول فيها تفسير واقع اجتماعي تاريخي يأبى أي تبسيط من هذا النوع.

هناك مثل صيني يقول ما معناه «القليل الذي نرى يزيد العجب مما نرى». هذا المثل يعني أنه إن رأينا القليل من الحياة يزيد إعجابنا بهذا القليل الذي نراه، أي بكلمة أخرى، لو رأينا الكثير من تعدد وجوه الحياة، لما حدث إعجابنا بذلك القليل الذي نراه. وهو قد يعني، من ناحية أخرى، أن الحياة تنطوي على الكثير مما يثير الإعجاب لمن اقتصر على رؤية القليل منها.

هذا المفهوم الاقتصادي الفج عن الطريق إلى الوحدة، الذي يُرجع كل شيء إلى عمل العنصر الاقتصادي، يعطي مثلاً واضحاً عن هذا المثل الصيني، لأنه يدل في الواقع على الحدود الفكرية الضيقة التي تميز أصحابه الذين لم يتطور فكرهم في أبعاد فكرية بعيدة المدى، واسعة الأفق. فالقليل الذي قرأوه سمَّر عقولهم وأفكارهم في إطاره.

هنا تحضرني القصة التي رواها ابن خلدون في مقدمته في التمثيل على ظاهرة

مماثلة. فهو يذكر ـ من باب التمثيل ـ قصة وزير وُضع في السجن مع عائلته، وكان له طفل نشأ في السجن الذي لم يكن يرى فيه سوى الفئران، لهذا كان كلما عمل السجان لهم طعاماً فيه قطع من اللحم، كان هذا الطفل يسأل والده إن كان هذا من لحم الفئران. التي يراها في السجن. هذا يعني، بكلمة أخرى، أن من تعود على مفهوم أو تقليد واحد يعجز عن الخروج منه، وينظر إلى كل شيء بمنظاره.

أصحاب هذا المفهوم لم يروا، كما يبدو، سوى بعض المواد التي تتعلق به، فراحوا يفسرون كل شيء بها، لأن هذا كل ما يتوافر لهم.

إن أهم نقص في الفكر الوحدوي كان حتى الآن خضوعه لقوى التاريخ، عجزه عن تقدم، أو حتى مجاراة هذه القوى. فقد كان فريسة لها، تتلاعب به وتتقاذفه من دون أن يدل من ناحية عامة على قدرة في ضبطها. ولكن تصحيح ذلك يفترض قيام وعي فكري سياسي وحدوي جديد؛ يشتق من نظرية وحدوية علمية شاملة لتجارب التاريخ الوحدوية، ويرتفع بها الفكر الوحدوي على الأحداث التاريخية، فيكشف فيها عن القوى التي تحركها، وتتوافر له القدرة على النظر إليها من مسافة تسمح له بتقدمها وضبطها، فيتحرر بذلك من العفوية والاعتباطية اللتين كانتا تميزانه حتى الآن.

المفهوم الاقتصادي لا يخرج عن كونه صورة عن الخمول الذي ميز معظم الفكر الوحدوي حتى الآن، ووجهاً آخر لذلك النقص الذي جعله فريسة الأحداث. إنه يمثل نفسية جامدة ساكنة أمام التاريخ، في اعتقاده أن الوحدة ستنتج عن ديناميك التطور الاقتصادي، وأن التنمية أو الوحدة الاقتصادية ستفرزها كنتيجة تترتب عليها. إنه مفهوم يقود صاحبه إلى الانتهازية، أي إلى حالة تكيف وانسجام مع الواقع السياسي، إلى درجة ينسى بها القصد الوحدوي الأعلى الذي برر به موقفه عند البداية. وهذا يعني الإقليمية، ومساندتها، ودعمها وتعزيزها. هذه الانتهازية تعبر عن ذاتها، من ناحية أخرى أيضاً، وهي أن الاعتماد على التطوير الاقتصادي، والروابط أو الوحدة الاقتصادية طريقاً إلى الوحدة، قد يعكس خوفاً أو حذراً من العمل السياسي أو الفكري الذي يتطلبه العمل الوحدوي، لأنه يضع صاحبه وجهاً لوجه في عداء وفي صراع سافر

ضد الأنظمة الإقليمية، وهو صراع يعني، فيما يعنيه، خسارة المنافع والمراكز والوظائف التي يتيحها العمل معها أو السكوت عنها.

تغيير وحدوي جذري من هذا النوع يفرض تضحيات وجهوداً سياسية وفكرية ضخمة، وهو أمر يتردد أمامه الكثيرون. لهذا نرى توكيداً على منطلقات اقتصادية عديدة، ولكنها كلها تلتقي في أرضية واحدة، وهي أن التطور أو التنسيق الاقتصادي أو التصنيع سيقود آلياً إلى التحول الضروري، في الأنظمة والقيم، في السيكولوجيا والعقلية العامة، الذي يقود إلى الوحدة. إنه مفهوم يجنب صاحبه الجهد السياسي أو الفكري الكبير، ويتيح له عقلنة للكسل والاسترخاء، والتهرب من مواجهة المشكلة وجهاً لوجه. لهذا لم يكن من الغريب أن تتميز الأشكال الفكرية، التي يعبر بها عن نفسه هذا المفهوم الاقتصادي عن الوحدة، بذلك الفقر الفكري الهائل المحرج، أو بتلك الأمية الفكرية الفجة. هذا المفهوم لم يصدر حتى الآن كراساً واحداً ذا قيمة علمية، أو يدل بأي شكل على أي جهد فكري صحيح.

«هذا الهرب من التفكير أو من عمل شيء يُذكر حول تغيير الأنظمة والميول يجد»، كما يكتب «ميردال»: «تسهيلاً كبيراً له عند تطبيق الأسلوب الغربي في التحليل أو التخطيط الاقتصادي، وهو تحليل يأخذ بعين الاعتبار فقط العناصر الاقتصادية»[1].

في تجاهله لضرورة الوعي الوحدوي السياسي الإيديولوجي الثوري في ضبط الأحداث، التخطيط لها وتوجيهها، وفي إهماله لضرورة عمل سياسي يعبر عن هذا الوعي ويشكل أرضية لما يمكن خلقه من روابط اقتصادية واحدة تدفع نحو الوحدة، وفي تغافله عن التناقضات الاجتماعية السياسية بين الأنظمة العربية المختلفة، وفي تناسيه لقضية التخطيط الواحد العام الجامع للوطن العربي وضرورته إن هو أراد من الروابط والتنمية الاقتصادية، أن تدفع نحو الوحدة، الخ... يُخضع هذا المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة العمل الوحدوي لعفوية الأحداث ويحوله إلى فريسة لها، أي إلى عمل عاجز عن تحقيق الوحدة أو حتى الدفع نحوها، وبالتالي إلى

---

(1) Myrdal, G,: op. cit P. 45.

عمل يساند بشكل غير مباشر الإقليمية. العمل الوحدوي يحتاج حاجة ماسة إلى الشعور بأنه سيد نفسه، سيد الأحداث، ولكن المفهوم الاقتصادي يزيد من عجزه الحالي.

هذا المفهوم كان حتى الآن خارج النقد العلمي الجدي تقريباً؛ بسبب المسحة التقدمية السطحية التي يضفيها عليها القول بالوحدة، والتفسير الاقتصادي، ولكن هذا غير كافٍ كي يصبح هذا المفهوم تقدمياً، لأن ذلك يتوقف على كيفية استخدامه، وعلى الممارسة الاجتماعية السياسية التي تنتج عنه. فإن استطاعت هذه الممارسة أن تكون ناجحة في دفع مرحلة تاريخية، أو حركة ثورية في اتجاه مقاصد معينة، كان المفهوم تقدمياً. وإن هو عجز عن ذلك، تحول إلى مفهوم يخدم الثورة المضادة، وذلك بالنتائج السلبية والانحرافات الانتهازية التي تترتب على استخدامه الاعتباطي، كي يصح استخدامه بشكل تقدمي، وثوري يجب أن يعي بشكل موضوعي علمي ديالكتيك الكل الاجتماعي الذي يسوده ككل، كما يجب عليه إدراك علاقة العنصر الاقتصادي بالعناصر الأخرى، من اجتماعية وإيديولوجية وسياسية، وتغير هذه العلاقة بين مرحلة وأخرى. المراحل الانتقالية والثورية تنطوي على تعاقب سريع ليس فقط للأحداث، بل للعلاقة الديالكتيكية التي تربط بين أبعادها المختلفة، وللتكتلات الثورية والمضادة للثورة. هذه التحولات تتحدد أولاً بالعلاقات المتغيرة في المجتمع ككل، أو في الكل الاجتماعي التاريخي والقوى التي تعمل فيه. لهذا، لم يكن غريباً أن نرى كما تكشف تجربتنا الثورية، والكثير من تجارب العالم الثالث، أن حزباً ماركسياً أو شيوعياً يتخذ سياسة تؤدي به إلى نتائج مضادة للثورة، رغم مبدأ التفسير الاقتصادي الذي يتبناه. بينما حزب، أو قيادة أو حركة أخرى تتخذ موقفاً ثورياً وتقدمياً، رغم رفضها لهذا المبدأ.

المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، وذلك واضح من الفصول السابقة، ليس من النوع التقدمي، لأنه ينسلخ عن المقومات التي تستطيع وحدها أن تضفي عليه التقدمية، لهذا، فإن ممارسته أصبحت أداة غير مباشرة في خدمة الإقليمية، وبالتالي الثورة المضادة، إنه مفهوم عاجز عن إدراك الوضع التاريخي الذي نمر فيه، الديالكتيك

العام الذي يسوده، استيعاب المضمون الثوري للوحدة، ممارسة المنهج العلمي بأي قدر فعال ملموس في معالجة مسألتنا الوحدوية، أي إدراك علمي منظم للطريق التي يمكن أن تؤدي إلى الوحدة، نتائج هذا العجز كانت ولا تزال إقليمية، تخدم الأنظمة التي تمثلها، هذا المفهوم يساوي فقط الخطوات الواعية التي يمكن لها أن تحقق الوحدة، أو تدفع إيجابياً نحوها. إن قيمته ليست في النوايا التي تميز أصحابه، أو في التخريجات اللفظية الوحدوية البارعة التي تصدر عنها، بل في هذه الخطوات.

# (5)

# من التنمية الاقتصادية
# إلى الدولة الثورية

جميع البلدان النامية تجد نفسها ملزمة بمعالجة واقع الفقر والتخلف العام الذي تعانيه، وذلك بإحداث تنمية اقتصادية عامة. بروز جماعات وفئات سياسية جديدة واعية تشعر بحافز ملح نحو إنجاز هذه التنمية عن طريق التحديث، هو أهم ظاهرة في هذه البلدان. هذه التنمية، ماذا تعني في الواقع؟.. هل هناك من منطق مستقل يسودها، من قوى واتجاهات تكشف عنها وتفرض ذاتها علينا؟.. بكلمة أخرى، هل تتميز هذه التنمية بديالكتيك مستقل يفرض نفسه، وإن كان هناك ديالكتيك من هذا النوع، فما هي، على الأقل، اتجاهاته الأساسية؟..

التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتميز بهذا الديالكتيك المستقل، وسنحاول في هذا البحث المتواضع، بما يسمح به مجال ضيق كهذا، تحديد بعض ملامحه العامة(*).

في جميع البلدان النامية تقريباً، نجد مطلباً أساسياً هو التنمية الاقتصادية، وقناعة عامة بأن هذه التنمية هي أولاً مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن تعمل لها عن طريق التخطيط. هذا التأكيد على التخطيط في إجراء التنمية الاقتصادية يشكل، إن استثنينا البلدان الشيوعية، حدثاً جديداً مهماً في التاريخ الحديث، وهو يعين فرقاً أساسياً يميز

(*) هذا الفصل ظهر في مجلة «دراسات عربية» العدد 2 ديسمبر (كانون الثاني) 1969. وقد رأيتُ إضافته إلى قسم النقد السياسي من هذا الكتاب لصلته الوثيقة بالموضوع ولأهمية الناحية التي يعالجها.

حركة التنمية الاقتصادية في آسيا عن مثيلتها في أوروبا، ويدل، فيما يدل عليه، على أن هذه التنمية لن تتبع في الأولى الخط الذي اتبعته في الثانية، فالثورة الصناعية في أوروبا لم تنتج عن أي تخطيط في معناه الحديث، كما أن التنمية لم تعط أبداً المكانة التي تحتلها الآن في آسيا.

قليلة، في الواقع، هي البلدان النامية التي قامت بمحاولات جديدة في إجراء تخطيط عام؛ يشمل الحياة الاقتصادية بغية تطويرها. ولكن فكرة هذا التخطيط تمثل موقفاً عاماً يحدد الكيفية التي يجب أن تمارس فيها الدولة سياستها الاقتصادية. حتى عندما يكون هناك قدر قليل من التخطيط، وقدر أقل من التنفيذ، فإن فكرة التخطيط تعد تبريراً وعقلنة لتدخل الدولة. جميع بلدان العالم الثالث تقريباً، أو أكثريتها الساحقة ترفض المفهوم القائل بحياد الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، وكل منها يحاول أن يتبنى مشاريع كبيرة ينفذها كإجراءات في تخطيط عام للتنمية الاقتصادية.

ولكن هذا التخطيط، هل يمكنه أن يقتصر على جزء من الحياة الاقتصادية أو هل يمكنه أن يقف عند الصعيد الاقتصادي فلا يتجاوزه إلى الصعيد الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي؟.. إننا نرى أن هذا التخطيط يجب ـ إن أريد له أن يكون ناجحاً كأداة في إحداث التنمية الاقتصادية ـ أن يكون جامعاً لجميع أصعدة الحياة الاجتماعية، وأن ديالكتيك التنمية الاقتصادية ذاته يدفعه إلى هذا النوع من الشمول. «فهذا التخطيط يجب، كي يكون فعالاً، أن يسود جميع التحولات والتغيرات التي تحدث، وأن يوجهها بشكل مؤاتٍ، إلى أبعد درجة ممكنة، للتنمية الاقتصادية»[1].

إن الأوضاع المختلفة التي ترافق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، هي من النوع الذي يجعل هذه التنمية أكثر صعوبة؛ بكثير مما كانت عليه في الغرب. فهي تجعل من غير المتوقع أن تتبع هذه البلدان الطريق الذي اتبعته البلدان الغربية، كما أنها تجعل من غير الممكن تحقيق هذه التنمية من دون اعتماد هذا العنصر الجديد، أي التخطيط، من قبل الدولة، بشكل جامع، حازم وجدّي. «هناك شيء واحد واضح:

---

(1) Higgins, B: Economic Development, W. Norton, 1959, P: 4.

من دون نظام جامع من التخطيط تمارسه الدولة، فإن هذه البلدان (أي النامية) لا يمكنها أبداً أن تتخلص من أوضاعها المتخلفة»[1].

هذه الأوضاع المتخلفة التي تفرض على البلدان النامية أن تتبع طريقا مختلفة عن الطريق التي اتبعتها البلدان الغربية، ما هي؟...

أولاً ـ أول ما يجب تأكيده؛ هو أن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية محضة في البلدان النامية، بل هي عملية سياسية واجتماعية. وعندما ننظر إلى هذه التنمية على ضوء تخطيط ديمقراطي غربي، فإننا نضعها في الواقع، في إطار اجتماعي اقتصادي غير الإطار الذي تحدث فيه. ففي الأول تعني هذه التنمية عملية تتجاوز فيها تدريجياً منطقة متخلفة «كإحدى المناطق الموجودة مثلاً جنوب الولايات المتحدة»، وضعها المتخلف، أو الصعاب الموقتة التي تجابهها. التخطيط هنا يعني سلسلة متعاقبة من التحولات الاقتصادية التي تتراكم فيها الثروة ويتسع بها نطاق الدخل والعمل. اعتماد تنمية من هذا النوع (أي اقتصادية محضة) يتجاهل الواقعة الأساسية التي تجعل هذا النوع من التنمية ممكناً وفعالاً في المجتمع الغربي، وهي وجود مجتمع يجعل تلك التحولات ممكنة. فهذا النوع من التخطيط يفرض شرطاً مسبقاً يتقدمه، وهو وجود مجتمع يجعل من الممكن تراكم الثروة، واتساع مجال العمل والدخل، وتقدم التنمية المطرد. المشكلة الأساسية في البلدان النامية هي بالضبط فقدان مجتمع من هذا النوع، لأن تركيبها الاقتصادي ليس اقتصادياً بالمعنى الغربي، أي إنها بلدان ليس لديها النظم، والمعرفة، والعادات، والاختصاصات، والثروة التي تشكل الشرط الأساسي لنجاح تخطيط من هذا النوع، أو لجعل تنمية اقتصادية مستمرة، وإن كانت تدريجية وبطيئة، أمراً ممكناً.

التنمية الاقتصادية في طورها الأول الأساسي في العالم الثالث هي، في الواقع، التخطيط أو السياسة التي تخلق هذا النوع من المجتمع، ولذلك كانت معظم التحولات الأولى التي تحتاجها التنمية، هي إجراءات غير اقتصادية، يجب إحداثها

(1) Myrdal, G,: op. cit P. 113.

اختياراً أو إرغاماً على الأرجح وبشكل عام أساسي ـ في النظم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والإنسانية والإيديولوجية التقليدية. هذه الإجراءات تعني تحولات أساسية يجب، في تحقيقها، حشد جميع الطاقات السياسية الممكنة تعني تحولات أساسية يجب، في تحقيقها، حشد جميع الطاقات السياسية الممكنة وتركيزها. التنمية إذن عملية لا يمكن ممارستها على صعيد اقتصادي محض، كما لا يمكن إدراكها في ضوء مفاهيم اقتصادية، لأنها لا تكون ممكنة من دون تحولات جامعة جذرية.

الأوضاع السائدة في البلدان الغربية، هي من النوع الذي يجعل التركيب الاجتماعي منفتحاً وملائماً للتطور الاقتصادي، أو الذي يستطيع تكييف هذا التركيب لهذا التطور عندما ينفتح له تلقائياً، وبشكل يحول دون تعثير هذه الأخير تعثيراً كبيراً، لذلك، فإن أي تحليل للتنمية الاقتصادية في هذه البلدان بمفاهيم اقتصادية محضة، هو تحليل واقعي ومنطقي إلى حد كبير. ولكن هذا التحليل لا يمكن له أن ينطبق على البلدان النامية، وذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تسودها؛ تختلف جذرياً عما هي عليه في الغرب، وهي تحتاج إلى تدخل سياسي ثوري جذري يغيّرها أساسياً وككل، لأنها تعثر التنمية بوجودها، ولا يمكنها أن تتغير تلقائياً مع التغير الذي يحدث في الصعيد الاقتصادي.

مفهوم «ماركس» وهو مفهوم ساد إلى حد بعيد الفكر الاقتصادي الغربي، والقائل بأن النتائج التي تترتب على التصنيع وتثمير المال، أي على تغيير في أدوات الإنتاج، تمتد سريعاً إلى أصعدة الاقتصاد الأخرى، ومنها إلى النظم السياسية والاجتماعية والإيديولوجية... هذا المفهوم قد يكون واقعياً بالنسبة لمجتمع كالمجتمع الغربي الحديث. ولكن بما أن امتداد هذه النتائج بهذا الشكل يحتاج؛ كأوضاع له، مستوى ثقافياً ومعاشياً واجتماعياً معيناً، كما يحتاج إلى نظام سياسي خاص، وبما أن المستوى والنظام مفقودان في البلدان النامية، فإنه مفهوم لا ينطبق على هذه الأخيرة، وخصوصاً عندما نعلم أن القطاعات التي يحدث فيها هذا التغيير هي في الواقع قطاعات ضيقة محدودة.

من الأمور التي تستوقف النظر هو أن الفكر الغربي الاقتصادي السياسي؛ يلتقي

في هذا الصعيد مع كثير من الاتجاهات «الراديكالية» في البلدان النامية. فالأول يتجاهل الكثير من الأوضاع المسؤولة عن التخلف، التي تقف حاجزاً في وجه التنمية التي تريدها هذه البلدان، وهي التركيب أو النظام الاجتماعي السائد. فهو يغفل ضرورة إلغاء هذا النظام وتدميره كمتطلب أساسي لا تصح من دونه هذه التنمية. التحديات الكبيرة التي يفرضها تحقيق هذا المتطلب ـ أي إلغاء النظام الاجتماعي السائد ـ جعل الاتجاهات «الراديكالية» وبتأثير من الفكر الماركسي أو المتمركس، والكثير من الاتجاهات والحركات الماركسية نفسها، تميل إلى المبالغة الكبيرة بفاعلية وسرعة التغييرات التي تمتد إلى النظام الاجتماعي ككل، عن تلك التي تحدث في القطاع الاقتصادي[1].

هنا تجدر الملاحظة أيضاً أن المحافظين والرجعيين أنفسهم التقوا مع الاتجاهين السابقين ـ الغربي والراديكالي ـ في هذا الموقف أو هذا النوع من التفكير. فهؤلاء رحبوا، كما لاحظ بعض المراقبين، بتفكير من هذا النوع، أو انفتحوا له بسبب مخاصمتهم ذاتها لأية سياسة ترمي إلى التدخل المباشر الثوري الجذري في النظم القائمة، في المواقف التقليدية العامة، وفي طرق الحياة والمعيشة. إنهم رحبوا به لأنه موقف يتجاهل ضرورة هذا التدخل الجذري المباشر.

من الواضح أن المواقف الحياتية التي تفرض التنمية الاقتصادية تغييرها؛ ترتبط بمستوى معاشي منخفض، وتركيب ثقافي معين، وتجد دعامة لها في النظم الاجتماعية والسياسية التي تحدد السلوك. هذه النظم، وطرق الحياة، ومستوى المعيشة والثقافة، تشكل نظاماً اجتماعياً عاماً معقداً لا يمكن أن يتغير تلقائياً عن طريق تحولات تكنولوجية واقتصادية، لأن التغير، وخصوصاً عندما يجب أن يكون جذرياً، يفرض تدخل الإرادة السياسية الواعية التي تعتمد الإرغام والعنف، وتأخذ زمام المبادرة من تلك التحولات، وتخلقها وتوجهها.

امتداد الوعي الثوري إلى الأصعدة الأخرى، من طرق حياة أخلاقية وإيديولوجية، من نظم وقيم، أي الأصعدة الثقافية العامة التي تفرض التنمية الاقتصادية

(1) Zinkin, T,: Caste Today, Oxford University Press, London, 1962, P. 22.

تغييرها، يفرض درجة صعبة من التحليل النظري العلمي، ولذلك يرتاح هذا الفكر المبسط منها؛ بلجوئه إلى بعض «الكليشهات» من التعابير الاقتصادية.

ثانياً ـ إن كانت التنمية الاقتصادية تعني تحولات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية أساسية، فإن هذه التحولات تعني بدورها أنها تحولات ثورية وليست إصلاحية، تأتي عن طريق الثورة والعنف الثوري، وليس عن طريق الإصلاح والتطور التدريجي.

التنمية الاقتصادية لا تعني عملية تطورية تدريجية تحوّل تدريجياً وببطء؛ النظام القائم بشكل يسمح بالتنمية والتحديث، ويرفعه إلى أن يفيد منه الفقراء والأغنياء على السواء، ويحسّن من أوضاع الأولين باستمرار وثبات. هذا قد يصح في الغرب، ولكنه لا يصح أبداً في العالم الثالث، لأنه مفهوم في التخطيط يتجاهل تماماً «الديناميك»، أو الديالكتيك» السياسي الذي يميز التنمية في هذا العالم. فالتحولات السياسية الاجتماعية الجذرية التي تفرضها التنمية؛ تعني فيما تعنيه، تغييراً أساسياً للتركيب الطبقي واستبدال جماعات حاكمة بجماعات أخرى. إنها تحولات تعني توزيعاً جديداً أساسياً جذرياً للثروة والسلطة، تزيل الطبقات التقليدية وتضع فئات جديدة مكانها. التنمية الاقتصادية تعني إذن تحولات سياسية اجتماعية من النوع العنيف الجامع، على طريقه الثورة الفرنسية أو الثورة الصينية مثلاً، وليس طريقة الاشتراكية الديمقراطية، أو حتى ما يسمى بالثورة الصناعية، لأنها تعني تغييرات سريعة، مفاجئة، عنيفة، مؤلمة، وليس بطيئة، تدريجية أو سلمية. . . التنمية لن تتحقق أو بالأحرى تبدأ بالتحرك الفعال نحو التحقق من دون تسلم جماعات وطبقات جديدة للسلطة، وحشد جامع للإمكانات والطاقات الممكنة، مما ينفي نفياً تاماً إمكان تحقيقها على طريق الإصلاح التدريجي والسلمي.

مقاصد التنمية لا تنسجم إذن مع مقاصد ومركز الطبقات التقليدية، ولذلك كان لا يمكن تحقيق هذه المقاصد أو العمل نحوها بفاعلية. مع السماح لهذه الأخيرة بالبقاء في الحكم، في المساهمة فيه، أو في تشكيل أحزاب معارضة بعد طردها منه. فالسلطة يجب أن تركز في يد الدولة، ولكن كي تستطيع الدولة تحقيق تلك المقاصد وجب أن تكون ثورية، أي دولة لا تمثل في شيء الطبقات التقليدية. فعندما تكون

الغاية إجراء تحويلات جذرية شاملة، وجب تدمير الجماعات والطبقات التي تمثل النظام القائم، وليس الحوار معها.

التنمية تعني في ديالكتيكها النهائي إنشاء مجتمع جديد يزيل معالم الجماعات التي تفيد من الوجود القائم، مما يعني أن هذه الجماعات ستقاوم، بكل ما أمكنها، هذه التنمية، على الأقل في أبعادها الأساسية ومقاصدها الرئيسية. مطالب الطبقات المختلفة في مرحلة انتقالية كالمرحلة التي تمر بها هي مطالب «متطرفة»، ليس لأنها غير واقعية، بل لأن المصالح التي تعبر عنها؛ هي مصالح مستقطبة.

اعتماد التخطيط التدريجي الإصلاحي لم يؤد أبداً في أي بلد من البلدان النامية إلى تنمية اقتصادية صحيحة، بل، في عبارة «ميردال» إلى نتائج مخيبة وفاشلة. هنا نجد شبه إجماع تقريباً بين العلماء الغربيين الذين درسوا هذه المشكلة. فهم، وإن قالوا بسياسة إصلاحية تدريجية، يعترفون أن التنمية الاقتصادية لم تكن فعالة أبداً، ولم تحرز تقدماً يذكر في هذه البلدان. هناك عثرات وحواجز كبيرة تحول دون ممارسة فعالة لهذا التخطيط التدريجي الإصلاحي في تحقيق التنمية، نجد في طليعتها النظم الاجتماعية والسياسية، وخصوصاً تلك التي تنظم الدولة والملكية، حيث نجد تفاوتاً طبقياً كبيراً يستغل فيه عدد قليل محدود الأكثرية الساحقة من الشعب، هذه النظم هي نظم تقليدية، أي تدعمها عادات وتقاليد وقيم عريقة ليس فقط تاريخياً واجتماعياً بل نفسياً أيضاً، ثم إن المثقفين، في كثير من هذه البلدان، وهم الفئة التي تشكل أداة التحديث والتنمية الاقتصادية، ينتمون بمقدار كبير إلى الطبقات التقليدية الحاكمة وصاحبة الامتيازات، أو يتصلون بها بصلات وروابط عديدة، وهي طبقات ذات مصلحة أساسية خاصة في وقاية الوضع الراهن واستمراره.

في دراسته الممتازة لهذا الموضوع يكتب «ميردال»: «التخطيط الديمقراطي الذي يعتمد على الإقناع والحوار، يحاول أن يعقلن ذاته، كي يبرر تجنب إجراء إصلاحات راديكالية عن طريق تغيير الوضع القائم، وهي دون شك إصلاحات لايوافق عليها الذين لهم مصلحة في استمرار هذا النظام، مهما بلغت درجة الإقناع، فعلى

الرغم من أن فكرة «التخطيط الديمقراطي» تُمط إلى أن تستثني الكثير من أشكال الضبط والتوجيه الاجتماعية التي اعتمدتها الديمقراطيات الغربية بحرية ونجاح، فإنها تجد ترحيباً في العالم الغربي ـ بين علماء الاجتماع وغيرهم ـ لأنها تقترن بمقاومة الشيوعية، وهو اقتران يشوه معنى النقد». . . ثم يضيف، في كلامه على بلدان جنوبي شرقي آسيا: «إن الذين يمارسون السلطة السياسية لم يتخذوا بسبب انتماءاتهم الطبقية، الإجراءات الراديكالية الضرورية التي تفرضها التنمية الاقتصادية، لأنهم لا يريدون، ولا يستطيعون، الإضرار بمصالح الطبقات العليا.

ممارسة «التخطيط الديمقراطي» بوحي من الديمقراطيات الغربية، أدت إلى اعتماد القيادات السياسية المطرد على القلة الثرية من ملاكين وتجار وصناعيين زادت باستمرار من قوة هذه الفئات الرجعية والمحافظة. . . كما أنها دفعت الإصلاحيين أنفسهم في اتجاه أكثر محافظة في سياستهم التطبيقية، إن لم يكن في المبادىء النظرية التي يعلنون عنها. . .

. . . هذا التركيب الاجتماعي الذي يترك مقاليد السلطة الفعلية في يد الطبقات العليا، هو الذي يفسر كيف أن البرامج، والتشريعات، والتصريحات التي تعد بالمساواة الاجتماعية لا تثير مقاومة هذه الطبقات للتخطيط الاقتصادي. فما تحقق من هذا التخطيط حتى الآن كان يعمل في سبيل مصالحها، يخدمها ولا يناقضها. فالاشتراكية وتوسيع القطاع العام لم يتجها حتى الآن ضد مصالح الرأسماليين الكبار أو أية طبقة فوق الجماهير»[1].

«ميردال» لم يكن وحيداً في الاعتراف بهذه الحقيقة وفي التنبيه إليها، فكثيرون هم، في الواقع، المفكرون الغربيون الذين اعترفوا، ضمناً أو صراحة، بها، على الرغم من موقفهم الأساسي الذي يدعو إلى سياسة إصلاحية سلمية تدريجية. فعلى سبيل المثال فقط، أذكر مثلاً «دانيال بيل»، وهو مفكر أميركي، ليس بالثوري أو اليساري، فهو يكتب: «قليلة في العالم هي البلدان التي استطاعت أن تمارس نظاماً

---

(1) Myrdal, G,: op. cit PP: 117, 280, 288, 773.

اجتماعياً يسمح للسلطة السياسية أن تنتقل سلمياً من فئة اجتماعية إلى أخرى دون خطر القتال، أو حتى الحرب الأهلية»[1].

وهذا كاتب أميركي آخر، ليس أيضاً بالثوري أو اليساري، يكتب: «إن الطبقات الحاكمة في كثير من البلدان النامية هي طبقات أنانية، تنظر بترفع وازدراء إلى الطبقات الأخرى، تحكم هذه الأخيرة ولا تمثلها... إدراك هذه لذلك، وبأن حكامها لا يعبرون عن أية رغبة بالاهتمام بمقاصدها ومصالحها، وأنهم، على العكس، يستثمرونها، هذا الإدراك هو العامل الأساسي في انقسام هذه المجتمعات»[2].

وهذا تحقيق ثالث من النوع نفسه يعلن: «من الممكن القول: إن الفئات الحاكمة في مجتمع تقليدي ليست أبداً الفئات التي تدفع نحو التحديث، بما أنها تجد أن النظام الاجتماعي التقليدي مرض، فهي تقاوم فعلياً ودائماً التغيير، حتى وإن كان المجتمع نفسه مهدداً من الخارج، والتحول ضرورياً لذلك الخطر»[3].

وهذا رابع، يكتب: «من أهم النتائج المثمرة التي توصلت إليها نظرية التنمية الاقتصادية، المبدأ العام القائل بظهور رجال جدد، يلعبون الدور الأساسي في تحقيق هذه التنمية. هذا يعني أن الطبقات الحاكمة في الوضع السابق المتميز بركود نسبي، نادراً ما تكون بين أولئك الذين يستخدمون الفرص الجديدة أو يجرون التحولات الاجتماعية[4].

هذه الأقوال، وهي قليل من كثير، يمكن سوقها وعرضها، تدل على أن أصحابها يعترفون أن التنمية الاقتصادية تعني تحولات ثورية جذرية، وأن الطبقات التقليدية عاجزة عن المساهمة جدياً فيها، وأن الطريق الإصلاحي التدريجي السلمي الذي يحاورها هو طريق عابث لا يؤدي إلى نتيجة، وإنه يجب استبدالها بطبقات وفئات أخرى.

---

(1) Bell, D,: The Radical Right, Anchor Books, 1964, P. 2.

(2) Hagan, F,: On the Theory of Social Change, The Dorsey Press, 1962, P. 192.

(3) Millikan, M, and Blakner, D,: The Emerging Nations, Little, Brown and co. P. 10.

(4) Lewis, A,: The Theory of Economic Growth, Allen and Unwin, London, 1955,, P: 148.

سلوك مخططي التنمية في البلدان النامية، ينطوي في الغالب على تناقض فاضح. فهم يقولون بضرورة تحولات اجتماعية راديكالية، ولكنهم يؤكدون من ناحية أخرى، أن هذه التحولات يجب أن تجري باحتراز كبير يسمح بأقل درجة ممكنة من الاهتزاز في التركيب الاجتماعي التقليدي. وهم عندما يشرّعون إصلاحات راديكالية في هذا التركيب، فإنهم يتركونها مليئة بالثغرات التي تسمح بالاحتيال عليها، كما أنهم لا يحاولون تطبيقها. ذلك كله يعود إلى طبيعة السياسة الإصلاحية السلمية التي ينهجون عليها، وهي سياسة تتفرع من نفسية غير ثورية، أي غير مؤهلة لمجابهة تحدي التنمية الاقتصادية. هذا الموقف هو امتداد، في الواقع، للموقف السائد في الفكر الغربي، والقائل بضرورة تجنب التحولات الجذرية السريعة؛ لأنها غالباً ما كانت تؤدي إلى الفوضى، والتمزق، وضعف في المعنويات، وفساد في الأخلاق، وفقدان الفرد جذوره في المجتمع. لا شك أن تاريخ الثورة الصناعية في الغرب أدى إلى هذه النتائج، ولكن ما يتجاهله هذا الموقف هو أن هذه الأخيرة حدثت في ظل نظام عدم التدخل، أو على الأقل في ظل نظام لا يعرف درجة كافية من التخطيط تجعل تجنب هذه النتائج أمراً ممكناً. ثم إن هذه النتائج ليست سراً محضاً، إذ تتميز بجوانب إيجابية كبيرة من ناحية ثورية. فهي تخلق التذرر الاجتماعي أو تزيد من سعته وحدته، وبذلك تمهد الطريق أمام الحركات الانقلابية الكبيرة المتكاملة، إذ إنه من دون درجة معينة من هذا التذرر لا يمكن لهذه الحركات أن تتبلور بفاعلية.

نقد أساسي يوجه باستمرار للتخطيط الإصلاحي السلمي، وهو أن هذا التخطيط لم ينجح في دفع الشعب إلى الالتزام به وإعطائه ولاءه. السبب لذلك هو كما شرحنا، استحالة فصل الصعيد الاقتصادي عن النظام الاجتماعي ككل، فقبل الالتزام بأي تخطيط للتنمية الاقتصادية يجب أن يشعر الشعب أنه جزء من هذا التخطيط، وأن مصيره يرتبط به. ولكن كي يمكن تحقيق هذا، وجب نسف النظام الاجتماعي التقليدي ككل، ومن الجذور، وإقامة نظام شعبي جديد تسوده الجماهير، فتشعر هذه الأخيرة أنها سيدته، وأنه أداة في خدمة مصالحها، في خدمة حريتها وكرامتها ومستقبلها، وليس، كما كان النظام السابق، أداة في استثمارها، وامتهانها من قبل جماعات طفيلية محدودة. «الهوة بين الأغنياء الكبار والفقراء في آسيا هي أوسع منها

في أي مكان آخر في العالم، والثورات السياسية ستنتهي دون شك بالخيبة والفشل، إن لم ترافقها ثورات اقتصادية»[1]. الثورات الاقتصادية هي ثورات يمارس فيها العنف الثوري على نطاق واسع ضد الطبقات التقليدية الحاكمة.

من ناحية ثانية، التنمية الاقتصادية تستلزم نهائياً تغييراً جذرياً في طريق التفكير والشعور والعمل. فهي لا تفرض فقط تغيير النظام الاجتماعي، أي الأوضاع التي يحيا وينشأ فيها الشعب، بل تغييراً أساسياً في مفهوم الأفراد حول العمل والحياة، يفرض عليهم مضاعفة الجهد والعمل بجد ونشاط، وتوجيه طاقاتهم في سبل إنتاجية لم يتعودوها سابقاً. العنف الثوري الحاد الجامع ضرورة في خلق هذه الطرق الجديدة في التفكير والشعور والعمل بسبب الهزة النفسية الوجدانية الأخلاقية العميقة التي يجريها. العنف الثوري ضروري، بكلمة أخرى، ليس فقط لتحرير الشعب من جلاديه، من الطبقات التقليدية الحاكمة، من النظام الاجتماعي الرجعي القاهر الذي يخنق أنفاسه، بل لتحريره من ذاته المحدودة، التقليدية، الراكدة، المقيدة.

في أوروبا الغربية، كان على الطبقات البورجوازية، في مطلع العصر الحديث، أن تقاتل وتروي أرض القارة بالدم في جهادها نحو تحررها وسيادتها، ومن ثم كان على العمال والفلاحين أن يخوضوا نضالاً مماثلاً في تأكيد حقوقهم فيناضلوا ويقاتلوا عقوداً عديدة من السنين للحصول على حق كحق الاقتراع والتنظيم. الطبقات الحاكمة وجدت نفسها مرغمة عن طريق العنف الدامي والضغط من تحت، على القبول بمقاصد هذا الصراع. هكذا كان حق كحق الاقتراع العام والتنظيم نتيجة نضال طويل شاق ثقّف العمال والفلاحين، درّبهم وحرّرهم، كما كان ظفراً لدور التنظيم والعنف في التاريخ. أما في البلدان النامية، فإن الواقع يختلف عن هذا كثيراً، إذ إن الحقوق السياسية والاجتماعية، و«الاشتراكية» نفسها أعطيت في الغالب للجماهير من فوق دون أن تقاتل الجماهير في سبيلها، ومن دون أن تخوض ثورة أو حرباً أهلية في تحقيقها، أو حتى دون أن تطالب بها، أو تكون واعية لها أو مقدرة لوجودها في كثير من الحالات. هكذا جاءت هذه التحولات مسخاً مشوهاً، وكانت هذه الحقوق شيئاً

---

(1) Baily, S,: Parliamentary Governement In Southern Asia, London, 1953, PP. 90-91.

خارجياً سطحياً، من دون أية جذور شعورية وفكرية عميقة. لهذا، فإن العنف الثوري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل على تصفية النظام الاجتماعي التقليدي، هو ضروري لإحداث هذه الهزة النفسية العميقة في الجماهير، وهي هزة ضرورية في تحرير هذه الأخيرة وفي الكشف عن طاقاتها.

ثالثاً ـ . . . التنمية الاقتصادية لا تعني إنجازات يمكنها توسيع الاستهلاك، ورفع مستوى المعيشة إلى مستوى حديث بسرعة، مما يعني استمرار أشكال التوتر والمتناقضات الحادة التي ترافقها، وهذا بدوره يدفع بشكل متصاعد نحو المزيد من الحلول الثورية الجذرية. جميع الدراسات والتقارير حول الموضوع تدل على أن التنمية الاقتصادية، حتى وإن صحت شروطها الأساسية، لن تستطيع تحقيق الإنجازات التي ترفع مستوى المعيشة، وتوسيع الاستهلاك بدرجة ملموسة، قبل مضي وقت طويل يمتد إلى بضعة عقود من السنين، ولهذا، فإن طريق التنمية هو طريق يؤدي في أطواره الأولى إلى زيادة الهوة بين التطلعات والآمال والمقاصد التي تراود خيال الناس، وبين الإنجازات التي تحققها، فيؤدي ذلك إلى نفاد الصبر وإلى التبرم المتزايد بالفقر، وبأية امتيازات موجودة، أي إلى حالة نفسية تدفع باطراد نحو الحلول الجذرية الجامعة، نحو الاعتماد على الدولة، تركيز السلطة، والعنف الثوري في دعم التنمية. طريق التنمية إذن طريق تزيد من أشكال التذمر والتناقض والاستياء، وخصوصاً في أوساط المثقفين وأنصاف المثقفين، الذين لا يجدون مكاناً لهم، ويعجز «ديناميك» التنمية عن استيعاب أعدادهم المتكاثرة.

لقد قلنا فيما سبق: إن التنمية الاقتصادية تعني في «ديالكتيكها» النهائي إنشاء مجتمع جديد. ما يجب التنبيه إليه أيضاً هو أن الجماعات والطبقات الجديدة التي تفيد من هذا المجتمع الجديد؛ لا تستطيع أن تحقق هذه الإفادة، لأنه مقدر لها أن تنذر جهدها لخلقه، ومحتم عليها أثناء عملية الخلق أن تضحي بمصالحها الآنية في سبيل مصالح الأجيال المقبلة، وبحاضرها في سبيل مستقبل لن تحياه. لذلك كانت المكافأة الوحيدة التي يمكن لهذه الطبقات الجديدة معاناتها هي جو الحرية والتحرر الذي تنتزعه من الطبقات والنظم التقليدية التي كانت تستغلها وتسومها العذاب والمهانة، والشعور بأنها تساهم في عمل فريد كبير: عجن التاريخ وبناؤه من جديد. هذا يعني أن

الثورة قد تجد نفسها مرغمة على ممارسة الضغط والعنف على أبنائها في فرض هذه التضحيات عليهم، خصوصاً وأن الثورة في البلدان النامية لا تعني فقط مساواة سياسية، بل مساواة اجتماعية اقتصادية. فاقتران الثورة بفكرة المساواة هذه، يزيد في صعوبة الحد من الاستهلاك، وهو شرط ضروري في إحداث التنمية الاقتصادية والإسراع بها.

عندما دخلت أوروبا الغربية الطور الأول من ثورتها الصناعية، كانت تواجه أشكالاً عديدة من التمايز الاقتصادي الاجتماعي، وإن لم يكن هذا التمايز حاداً وكبيراً كما نجده في كثير من البلدان النامية. ولكن الطبقة العليا لم تكن ملزمة بمُثل المساواة الراديكالية، أو حتى واعية لها، على الرغم من أنها كانت موجودة ضمنياً على الأقل في أساس التركيب النظري للاقتصاد والفلسفة الأخلاقية السائدين آنذاك، ففي معظم تلك البلدان كان هناك تركيب طبقي مستقر تشرف عليه طبقه عليا لا منازع لها، يسمح لهذه الطبقة أن تمارس أنانيتها بحرية، لأنها لم تكن تواجه أي ضغط يفرض عليها عقلنة أعمالها باسم دولة خدمات اجتماعية، ومساواة اجتماعية اقتصادية. الوضع في البلدان النامية يختلف تماماً عن هذا الوضع. فالتنمية الاقتصادية لا تستطيع أن تبدأ بشكل فعال من دون إلغاء النظام الاجتماعي التقليدي، وإلغائه باسم تلك المساواة وما يقترن بها من عدالة وحرية. ولكن الثورة تحتاج إلى خلق مجتمع جديد يستطيع الانفتاح لهذه المُثل وتحقيقها بشكل فعال، مما يعني نذر الحاضر للمستقبل. هذه المتناقضات تدفع دفعاً عفوياً إلى ممارسة العنف والحلول الجذرية.

رابعاً ـ التنمية الاقتصادية تعني عقلنة المجتمع، لأن التخطيط الذي تستخدمه يتفرع من اعتبارات ومفاهيم عقلانية، ويعمد التكنولوجيا والعلم الحديث. هذا يعني أن التنمية الاقتصادية تنقض وتنكر المعتقدات اللاعقلانية والمفاهيم اللامنطقية، والمواقف الاسطورية التي يتشكل منها التقليد السائد، لأنها تكون ممكنة فقط عن طريق تطوير وإنماء موقف علمي يسود السلوك، يحرره من الخرافات، ويغذي باستمرار روح البحث، والموضوعية، والتحليل، والتجرد. لهذا، فإن التنمية الاقتصادية تعني في المدى البعيد ثورة عقلية ونفسية.

التكنولوجياً التي تعتمدها التنمية لا تمتد إلى العلوم الطبيعية والهندسية فقط، بل إلى جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الأخلاقية والإيديولوجية. فهي تعني مناقضة ومعالجة طرق قديمة ليس فقط في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بل في التفكير والشعور والسلوك، وهي كي تكون فعالة ـ وفي المدى البعيد، تكون مضطرة إلى أن تكون فعالة ـ وجب عليها أن تتحرر من جميع هذه الطرق، وأن تدخل القرن العشرين باعتماد طرقه الحديثة في تحقيق ذاتها. ولكن ما هو هذا القرن؟.. ما هي الطريق التي يعتمدها؟.. ما هو المجتمع الذي ينشئه؟.. إنه قرن علمي تكنولوجي اعتمد العلم والتكنولوجيا في الوصول إلى بناء مجتمعه الحديث، أي المجتمع التكنولوجي العلمي الصناعي. هذا يعني أن درجة التنمية الاقتصادية والتحديث التي ينجزها مجتمع ما تعادل درجة التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي التي يكون قد سجلها، ولكن درجة هذه التنمية والتحديث لا تعني الاستخدام المحض لأدوات تكنولوجية، وصناعية، وعلمية، وذلك لأن هذه الأدوات الحديثة تتفرع من أدوات تفكير، أومن عقلية حديثة، وهي عقلية عقلانية، علمانية علمية. اقتباس الأولى من دون تحقيق الثانية لا يعني أبداً تحديث المجتمع. وهو أبعد ما يكون عن التدليل على هذا التحديث. ولكن ما يمكن قوله هو أن ذلك الاقتباس، وإن لم يلازمه ويرافقه تخطيط واع في تحديث العقل والذات، فإنه يفرض في المدى البعيد هذا التحديث، لأن «ديالكتيكه» الخاص يقود إليه. فالتنمية الاقتصادية تعني ممارسة لسياسة عقلانية، أي لسياسة تحاول أن تمارس ذاتها على ضوء استدلالات واستنتاجات منطقية صحيحة تتفرع من معرفة موضوعية للوقائع والعلاقات التي تسود هذه الوقائع. هذا يعني أن استخدام أدوات التكنولوجيا والعلم الحديثة لا يمكن له أن يستمر طويلاً في إطار ذات تقليدية، أي ذات غيبية تسودها إطارات تفكير وشعور لا عقلانية، وتعج عجيجاً بالخرافات والأساطير.

هذا يعني أن إلغاء النظام الاجتماعي السياسي التقليدي يحتاج إلى ثورة إيديولوجية تتقدمه وترافقه، ويكون قصدها تحرير الذات من الإطارات الغيبية الدينية التي تسودها، لأن هذه الإطارات لا تكرس فقط طرق تفكير وشعور تتناقض مع التنمية الاقتصادية والتحديث، بل توفر التبرير العقائدي للنظام الاجتماعي التقليدي. فتدمير

هذا النظام وتحرير الشعب منه لا يتمان من دون تدمير تلك الإطارات وتحرير الذات منها. إن كلمة «ميردال» عن فقراء الهند: «أنهم يؤمنون أن وضعهم الوضيع مقدر لهم من السماء»، ينطبق على جميع الطبقات الفقيرة في آسيا، هذا التركيب الإيديولوجي الغيبي جعل الطبقات المنبوذة والدنيا وجماهير الفلاحين والعمال، تؤمن أن وضعها هو جزء من طبيعة الأشياء، فالتمايز الاجتماعي القائم بينها وبين الطبقات الحاكمة والعليا المستثمرة، يلوح لها وكأنه جزء من «القدر». التنمية الاقتصادية تحتاج كي تكون فعالة، وتمارس أدوات التحديث والتصنيع بفاعلية، أن تتحرر من ذلك التركيب الإيديولوجي الغيبي، ومن هذا الشعور الذي يغذيه؛ هذا يعني موقفاً يختلف عن المواقف الماركسية القائلة بالاعتماد على التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي تقود في ذاتها إلى إلغاء ذلك التركيب، لأنه موقف يقول بأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها سوف تعثر، وتستمر متعثرة، وتعجز عن أن تكون فعالة من دون عمل إيديولوجي ثوري مستقل يهدم القواعد الفكرية والشعورية الغيبية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي التقليدي في آسيا.

التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، وفي الوطن العربي بشكل خاص، تتم في إطار إيديولوجي يتناقض معها، وهو إطار يختلف تماماً عن الإطار الذي حدثت فيه في الغرب. فبينما هو يعثّرها ويجمّدها ويمتنع عليها في الأول، كان يدعمها ويغذيها في الأخير. ولكن قبل أن يتحول إلى هذا الدور في الغرب، مهدت له انقلابات علمية وفكرية وعقائدية وسياسية متلاحقة. موجات تحريرية عديدة تتابعت بلا انقطاع، إلى أن تم للغرب الإطار الإيديولوجي الصحيح الذي يمكن أن يدعم ويغذي ويساعد ويدفع التنمية. «حركة التحديث في الغرب نقضت الدين والخرافات، العائلة والكنيسة، والاتوقراطية. إننا في الواقع أصبحنا نعتبر العلم ترياقاً ضد الإيمان، وغاليلو بطلاً شعبياً لهذا التحديث، لأن ظفره كان ظفر العقل، وتطبيق العقل على القضايا الإنسانية هو أساس التحديث»[1].

الانشغال بالمُثل والقيم والطقوس التي تتفرع من إيديولوجية تقليدية ـ هي في

(1) De Santillana, G,: The Crime of Galileo, University of chicago Press, 1955, P. 11.

جميع البلدان النامية إيديولوجية دينية غيبية؛ تتناقض مع جميع عناصر ومفاهيم ومنطق التنمية الاقتصادية الحديثة ـ يجمد طاقة الاندفاع في هذه التنمية، ويحد، إن لم يعثر تماماً، التغيير الذي يشكل محورها وقاعدتها. الدين مجموعة من المعتقدات والقيم لا تشكل فقط موانع في الشعب تحول دون قبول التخطيط الاقتصادي أو التحديث بالمقدار الذي يشاركون فيهما أو يخافون من مناقضتها(*).

هذه المعتقدات والقيم هي لا عقلانية تتبع طريقة روحانية سحرية وليس منطقية. حتى الإسلام والبوذية، وهما ـ وخصوصاً الأول ـ يتميزان عن الأديان الأخرى ويتفوقان عليها بالدرجة العقلانية في التحرر من «السحر» التي حققاها، أديا في الممارسة إلى شتى أشكال الروحانيات، والسحريات، الخ... أما قال المفكر الهندي «يانيكار» إن كل نوع من التقليد، مهما كان مسماً وجد قبولاً وتصديقاً تحت ستار الدين (الهندوسية) لا ينطبق على الهند فقط، بل على كل بلد آسيوي. ثم إنها في كل مكان، كانت تبارك وتبرر التركيب الاجتماعي السياسي التقليدي، بما فيه من استغلال طبقي، استثمار وامتهان للجماهير، وتوفر باستمرار ما يمكن تسميته بالمساندة الشعورية لهذا التركيب.

ظاهرة «غريبة» ليس في الوطن العربي فقط، بل في جميع بلدان آسيا: ليس من حركة ثورية واحدة دعت كحركة، أو على لسان أحد قادتها، إلى تحرير العقل من الدين، نقضت الدين في ذاته ونادت بإلغائه، بينما الحركات والمفكرون الثوريون في الغرب جعلوا من هذه الدعوة جزءاً أساسياً، دعموا به قاعدة موقفهم الثوري. حتى الشيوعيون لا يقفون ضد الدين ولا يدعون إلى إزالته وتحرير الإنسان الآسيوي منه، وهم في كل مكان يتجاهلون موقف «ماركس» الأساسي في الموضوع، ويتناسون تعريفه الشهير للدين بأنه «أفيون الشعب». أكثر المواقف راديكالية لا تتجاوز في هذا

---

(*) في كتاب «من الفلسفة إلى الثورة» قلت: انني اتحدى أي فرد أن يذكر حركة دينية واحدة قالت «بالثورة الاجتماعية»، أما «ميردال» في دراسته الممتازة حول التنمية الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، فإنه يقول إنه لا يعرف مثلاً واحداً على أن الدين حث أو دفع إلى التغيير الاجتماعي، وليس فقط إلى الثورة الاجتماعية.

الشأن ، الدعوة إلى تحرير الدين من الأساطير التي لحقت به، والدعوة إلى «إحياء» قيمة، أو إلى جعله قضية شخصية، وليس جزءاً من الحياة العامة.

هذا التناقض بين ديالكتيك التنمية الاقتصادية وبين التركيب الإيديولوجي الغيبي التقليدي السائد في العالم الثالث، يزيد من حدة الحلول الجذرية الجامعة التي يجب على التنمية الاقتصادية اعتمادها، كما يزيد من درجة العنف الثوري الذي يجب أن تمارسه.

في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين على الأقل، كانت البلدان التي تريد التحديث تتجه إلى الغرب الذي كان قد حقق، عن طريق التصنيع، أولوية هائلة. ولكن قياس التحديث آنذاك لم يكن اقتصادياً اجتماعياً، بل كان سياسياً، يعبر عن ذاته باعتماد شكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية الغربية. هذا كان موقف جميع بلدان أمريكا اللاتينية بعد أن تحررت من إسبانيا، كما أنه كان الموقف الأول الذي اختارته جميع بلدان آسيا وأفريقيا. المفهوم الذي رافق هذا الموقف؛ كان يعتبر أن التقدم الاقتصادي سينبع تلقائياً من النظام السياسي الجديد. ولكن عندما دللت الوقائع بشكل واضح وفادح أن هذه العلاقة غير موجودة، وأن هذه النتيجة لا تترتب على هذا النظام، تحول الموقف إلى صعيد الاقتصاد؛ فأصبح يرى أن هذا الصعيد يحتاج إلى عمل مستقل يحوله مباشرة، وأن النظام السياسي الديمقراطي الصحيح يرتبط بإجراء هذا التحويل. هذا الموقف الجديد ابتدأ يفرض ذاته بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية.

المشكلة التي تواجهها التنمية الاقتصادية حالياً هي متابعة هذا الخط، أو التسلسل الديالكتيكي إلى نهايته، والاعتراف بأن تحويل الصعيد الاقتصادي تحويلاً فعالاً يؤدي إلى التنمية الاقتصادية لا يمكنه أن يقف عند هذا الصعيد، بل يجب أن يتجاوزه ليس على الصعيد السياسي والاجتماعي فقط، بل إلى الصعيد الإيديولوجي والأخلاقي والإنساني ذاته، فيغير هذه الأصعدة نفسها تغييراً جذرياً أساسياً.

* * *

هذه بعض الاتجاهات الأساسية التي تسود عملية التنمية الاقتصادية في البلدان

النامية، وتميز الديالكتيك المستقل الذي تتكشف عنه. هذه الأوضاع الخاصة تفرض على هذه البلدان أن تتبع طريقاً مختلفة عن الطريق التي اتبعتها الديمقراطيات الغربية.

التحولات الأساسية الجامعة التي تفرضها التنمية الاقتصادية، وضرورة اختصار الطريق إليها، والتحفيز الضروري للإرادات الثورية، والحشد العام للطاقات المختلفة، والتناقضات الحادة غير المسالمة التي تثيرها، وصعوبة الطريق والحواجز الهائلة التي يجب أن تجتازها، والتضحيات الجسيمة التي تشترطها، الخ. . . كل هذا يدل على نتيجة واحدة: سلطة سياسية مركزة (authoritarian). هذه السلطة قد تأخذ أشكالاً مختلفة، ولكن البلدان النامية لا تستطيع أن تتجنب أحد هذه الأشكال إن هي أرادت التنمية الاقتصادية. فهي ستجد نفسها، أو في الواقع بدأت تجد نفسها، مدفوعة، بسبب الأوضاع الخاصة التي ترافق عملية هذه التنمية، إلى اعتماد هذا النوع من السلطة المركزة العنيفة.

هذا يعني أن الدولة هي أداة التنمية الاقتصادية، وليس من أداة أخرى تستطيع أن تحل محلها، ليس فكر ماركس أو ليست (List)، فقط، بل جميع المنعطفات أو التحولات الكبيرة في الفكر الاقتصادي الحديث، ابتداءً من سميث وانتهاءً في كينز (Kynes) كانت ذات خلفية سياسية، أي ردود فعل لتحديات أو تغييرات سياسية جديدة. علاقة هذا الفكر بهذه التحولات والتحديات كانت علاقة ديالكتيكية، أي إنه لم يكن فقط فكراً يحاول أن يعكسها ويعبر عنها، بل أن يرتد عليها فيضبطها ويوجهها بشكل معين من أشكال التنظيم السياسي.

التنمية الاقتصادية التي تفرض نفسها علينا كانت هي أيضاً رد فعل على تحولات وتحديات سياسية، أهمها من ناحية عامة زوال الاستعمار القديم وما خلفه من آثار نفسية، مجابهة الاستعمار الجديد، التوترات الدولية الخطيرة والحرب الباردة التي تعبر عنها، بروز ميل ملح إلى التطور والتحول السياسي الاجتماعي أو ما يسمى «بثورة التوقعات المتصاعدة» التجزئة السياسية التي تبعثر جهودنا والتي يغذيها الاستعمار، وأخيراً وليس آخراً، تحدي الغزو الصهيوني لأرضنا وكرامتنا وبقائنا ذاته. هذه الخلفية

السياسية للتنمية الاقتصادية التي نريدها يجب أن تتبلور في تصور سياسي عام للنظام السياسي الذي يكوّن إطاراً لها.

هنا، من المهم جداً التنبيه، أن هذا التصور السياسي يجب ألاّ يتفرع من تفكير ميتافيزيقي تبشيري، كما تعود معظم الفكر الثوري عندنا أن يصنع، بل من فكر علمي موضوعي يحاول أن يشتقه من طبيعة التنمية الاقتصادية ذاتها، من الأوضاع التي ترافقها، القوى التي تكشف عنها، الضرورات التي تفرضها، الاتجاهات الأساسية التي تتفرع عنها. هذه الأوضاع، والقوى والضرورات والاتجاهات تؤدي إلى ديالكتيك ثوري مستقل يجب أن نعترف به، شئنا أم أبينا، مهما ساءنا الأمر، ومهما مجت مفاهيمنا السياسية والأخلاقية المجردة ذلك، فإن كان هذا الديالكتيك ينطوي على ما تأباه هذه المفاهيم، يجب أن ندرك أن العمل معه وعلى ضوئه، هو وحده الذي يوافر لنا فرصة مواتية في تصحيح أبعاده التي تتناقض مع هذه المفاهيم، وأن العمل ضده يؤدي فقط إلى التعثير، وإلى توسيع حدة هذه الأبعاد.

فإن كنت أقول هنا: إن التنمية الاقتصادية تقود ـ إن أردنا لها التحقيق ـ إلى دولة مركزة عنيفة، فليس لأنني أبشر بهذه الدولة كمثال للنظام السياسي الصحيح، أو على ضوء مفهوم أخلاقي، أو نظري، بل لأن الأوضاع التي تحيط بالتنمية والاتجاهات التي تنكشف عنها، تفرضها وتدفع إليها، على الأقل حسب قناعتي الموضوعية العلمية. الفكر السياسي الاجتماعي العلمي لا ينطلق من تحليلات مجردة، من «مبادىء» أولى» أو من «طبيعة نهائية» للأشياء، من مفاهيم ميتافيزيقية أو لاهوتية، أو مما «يجب أن يكون». . . بل من وقائع الموضوع الذي يدرسه، من الظواهر التي تسود الصعيد الذي يهتم به، مما حدث ويحدث فعلاً في هذا الصعيد. جميع تعميماته تشتق فقط من هذه الظواهر والوقائع، والمقاصد التي يعلنها والاستنتاجات التي يصل إليها، هي ما تتكشف عنه هذه الأخيرة، ما هو ممكن على ضوئها وليس ما تريده أهواؤنا أو خيالنا. فما هو ممكن لا يكون ممكناً لأننا نريده أو بسبب طبيعته المرضية، بل لأن منطق الأشياء أو الاتجاهات التي تسوده هي التي تجعله ممكناً.

جميع البلدان النامية بدأت حياتها السياسية المستقلة بتبني الديمقراطية الغربية، فأعطت لنفسها دساتير وقوانين ومفاهيم استوحتها من هذه الديمقراطية. جميعها اتخذت من هذه الديمقراطية البرلمانية نموذجاً تبني على ضوئه تركيبها الدستوري والمدني، ولكن التجربة لم تنجح في أي بلد منها، ففيها كلها كانت الجماعات «الأوليغاركية» التقليدية تتلاعب بهذا التركيب وتسخره لمصالحها، وكانت هي التي تدافع عنه وتدعو إليه، كما أن معظمها انتهى في الخضوع لسلطة أتوقراطية من نوع أو آخر.

الأوضاع التي تدعم وتدفع إلى سلطة سياسية واحدة موحدة، مركزة عنيفة هي أولاً: الأدوار التي يحدث فيها التصنيع، أو التي تفرض تراكم رأس المال للاستثمار في تصنيع سريع، وهي ثانياً: الأوضاع التي تشكل مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع جديد ينفيه، وهي ثالثاً تلك التي يتعرض لها مجتمع ما لمخاطر وأزمات وتحديات كبيرة داخلية أو خارجية، كالغزو، مثلاً، من الخارج، أو اضطرابات اجتماعية وسياسية من الداخل.

البلدان النامية تتعرض لجميع هذه الأوضاع دفعة واحدة، والأمة العربية تتعرض لها أكثر من غيرها بكثير، بسبب تعرضها الخارجي لخطر من أعظم المخاطر التي تحدث في التاريخ، خطر الإبادة عن طريق الغزو الصهيوني، المدعوم من الديمقراطيات الغربية.

التنمية الاقتصادية التي ترمي إلى التصنيع والتحديث السريعين، تستثني إذن الطريق الغربي، أو الديمقراطية البرلمانية المتعددة الأحزاب. «فالعالم الثالث لا يستطيع تحقيق عملية التحديث عن الطريق الرأسمالي. . . كما أنه لا يمكنه أيضاً، كما يظهر، إقامة اشتراكية ديمقراطية صحيحة بشكل مباشر. . . فاشتراكية هذا العالم ستكون ذات سلطة مركزة»[1].

التاريخ لا يكشف، في الواقع، عن سابقة واحدة تدل على بلد متخلف استطاع

(1) Duverger, M,: Introduction à la Politique, Gallimard, 1964, PP: 369-370.

إقامة ديمقراطية سياسية فعالة ومستقرة، كما أنه ليس هناك من بلد حاول أبداً تحقيق المساواة ودولة الخدمات الاجتماعية، وهو فريسة درجة من الفقر والتمايز الطبقي الاجتماعي، كالتي نجدها في البلدان النامية. محاولة ممارسة هذه الديمقراطية تحققت بنجاح فقط في طور متقدم من النمو الاقتصادي عندما تم إنجاز درجة عالية نسبياً من مستوى العيش والتعليم، وقدراً لا بأس به من المساواة في الفرص. الشروط الأخرى كانت تقليداً ثانياً من الحرية المدنية وسيادة القانون، ونظم تمثيلية فعالة[1].

ليس هناك من مثل واحد على الإطلاق يمكن لدعاة التخطيط الديمقراطي إبرازه على نجاح هذا التخطيط، أو نجاح نظام تعدد الأحزاب الذي يميزه على إحداث التنمية الاقتصادية في أي بلد في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ليس هناك في الواقع، من مثل واحد يمكن لهؤلاء الدعاة إبرازه على نجاح هذا النظام على صعيد سياسي محض، في أي بلد من هذه البلدان. كانت نيجيريا تقدم كمثل على هذا النجاح، ولكن نيجيريا الآن أصبحت مثلاً يقدم على فشل هذا النظام[2].

المشكلة الأولى التي تواجهها التنمية الاقتصادية في العالم الثالث هي خلق أشكال ولاء جماعية قومية جديدة تتجاوز الأشكال الجزئية التقليدية، من قبلية، ودينية، وطائفية، وثقافية، وطبقية، ولغوية، ومحلية وقطرية، الخ. . . هذه الولاءات الجزئية التقليدية هي الولاءات التي تعود الفرد أن يقرن ذاته وجهوده بها، وأن ينظم حياته وعمله فيها. التنمية الاقتصادية تعني حشداً وتجنيداً على صعيد قومي لكل الطاقات والإمكانات الموجودة، مما يفرض إلغاء الولاءات القديمة وإحلال ولاءات قومية جديدة مكانها.

تشكيل سلطة سياسية جديدة هي إذن من أهم المشاكل التي تواجه بلدان العالم الثالث في حركة تحديثها لوجودها. فكي يمكن لأي نظام أن يعمل في إطار دستوري ديمقراطي، وجب أن يكون هناك إجماع عام حول أشكال الولاء الأساسية. ولكن قضية هذه الأشكال هي المشكلة الأولى التي يجب حلها، لأن الأشكال التقليدية تقف

---

(1) Myrdal, G,: op. cit Vol. II P: 774.

(2) Apter, D,: The Politics of Modernization, University of Chicago Press 1967, P: 194.

حاجزاً عاماً يحول دون أية تنمية فعالة، ويمتنع عليها تماماً. لذلك كان إلغاؤها أول شيء يجب إجراؤه، مما يعني أولاً: استحالة قيام أي نظام ديمقراطي ليبرالي فعال يمكنه أن يحقق التنمية الاقتصادية، وثانياً: قيام نظام سياسي جديد يكون همه الأول خلق هذا النوع من الولاءات، وهذا يعني سلطة سياسية مركزة تكون أداة في تحقيق هذا الخلق.

عندما يتم بناء هذه الأشكال الجديدة من الولاء، خلق الإجماع العام الجديد، عندئذ فقط يمكن استبدال السلطة المركزة بسلطة ديمقراطية. بالإضافة إلى هذا العامل ـ أي خلق إجماع أو أشكال ولاء جديد ـ هناك عوامل أخرى تساعد في دفع الدولة نحوهذه النتيجة، أي التحول إلى نظام دستوري ديمقراطي. نجاح التنمية الاقتصادية ـ وتحقيق الإجماع أو أشكال الولاء الجديد، لن يتمّا من دون تحقيق هذه التنمية ـ يعني أن الدولة تحتاج إلى توزيع سلطتها أو الحد منها وإن هي أرادت أن تتوافر لها الفاعلية الاقتصادية والإدارية والسياسية.

ثم إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعني تقدماً اقتصادياً ودرجة عالية من الاستهلاك، مما يعني إضعاف الإيديولوجية الواحدة الجامعة التي دفعتها، وهذا يعني بدوره الحد من تركيز الدولة، لأنه يضعف من قدرة الدولة على متابعة هذا التركيز.

من ناحية ثالثة: فإن الوقت الذي تحتاجه التنمية الاقتصادية في تحقيق ذاتها، يعني ظهور أجيال جديدة غريبة عن النفسية التي رافقت إنجازات الدولة الانقلابية، وهذا يعني إضعاف سلطة الدولة الكلية والحد منها.

الديمقراطية الغربية تعبر عن وضع مستقر ثابت القواعد الأساسية، ولا يمكنها التعبير عن مرحلة انتقالية أو أن تجاري أزمة ثورية، «النظام الديمقراطي الدستوري الذي يقول بتعدد الأحزاب هو أساساً نظام رجعي»[1].

في المجتمع الغربي نفسه، وهو مجتمع لايواجه شيئاً يماثل الصعوبات والتحديات التي تواجهها بلدان العالم الثالث التي يجب أن تحقق التنمية الاقتصادية

(1) Aron, R,: Democratie et Totalitarisme, Gallimard, 1965, P: 160.

وتنتقل إلى القرن العشرين ضد صعوبات وأزمات هائلة، نرى أن ميزات الديمقراطية الغربية الأساسية هي عدم الاستقرار، والضعف، وعدم الفاعلية، وإلى درجة جعلت الفرنسيين يتفاكهون حولها بالقول: «كم كانت الجمهورية جميلة في ظل الامبراطورية»!

عندما يواجه مجتمع ما تحولات أساسية يكون من الصعب جداً؛ إن لم يكن من المستحيل، ممارسة الديمقراطية الغربية. فالنظم الدستورية المتعددة الأحزاب، تفرض على الجماعات المختلفة أن تتفق وتنسجم عبر صراعاتها، ولكن هذا الاتفاق عبر الصراعات يستحيل إن كانت القضايا التي تدور عليها هذه الأخيرة قضايا أساسية، كما هي الحال في البلدان النامية. جميع النظم البرلمانية الغربية تفرعت عن ثورات كبيرة، كالثورة الفرنسية، والثورة الإنكليزية، والثورة الأميركية، وكان العنف الأداة التي اعتمدتها في تركيز بنائها.

النظم الديمقراطية لا تستطيع أن تخلق دولاً، وأن تحقق وحدات قومية. الواقع التاريخي هو العكس، يدل على أن وحدة دولة أو أمة مستقرة تستطيع أن تتغلب على تنافس الناس والأفكار المستمر، ولكن هذا التنافس لا يسمح بقيام تلك الوحدة إن لم تكن موجودة. ليس هناك من مثل واحد على أمة أو وحدة قومية برزت بالقول إلى الناس: إذهبوا وتقاتلوا. في بعض الأحيان يلوح وكأن الغرب ينصح البلدان النامية بأن تصنع بالضبط هذا، أي خلق الوحدة والقوة من انقساماتها ذاتها[1].

الديمقراطية البرلمانية تضعف وتبعثر وحدة قومية موجودة، ولكنها لا تستطيع أبداً أن تخلق وحدة غير موجودة، من الممكن ممارستها في مجتمع زالت منه المتناقضات الاجتماعية والسياسية الأساسية، ولكن يستحيل عملها في مجتمع تميزه هذه المتناقضات. مهمة البلدان النامية الأولى هي إزالة تناقضات من هذا النوع، وإنشاء وحدتها القومية التي تزيل أشكال الولاء المحلية والجزئية المختلفة التي تبعثر جهودها وطاقاتها، ولذلك يستحيل عليها اعتماد هذه الديمقراطية إن هي أرادت النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) Ibid, PP.: 177.

أكثر الطرق وضوحاً في معالجة المشاكل التي تتفرع عن التحديث هي خلق نظام اجتماعي جديد. ولكن هذا شيء ليس من السهل تحقيقه، ولا تتجاسر عليه سوى أكثر البلدان ثورية في العالم الثالث، عندما تحدث محاولة من هذا النوع، فإن السلطة تصبح شديدة التركيز. فالنظم السياسية التي تريد تحقيق تنمية اقتصادية سريعة تجد ذاتها تميل إلى استخدام الشكل السياسي الكلي[1]. ثم إن الأزمات القومية تعمل، من جهة أخرى، على تدعيم الميل إلى تشخيص السلطة وتركيزها، كما نرى مثلاً في الرئاسة الأميركية أثناء الحرب. لهذا، ليس من الصعب تفسير امتداد سلطة القائد في بلدان آسيا وأفريقيا، وهي البلدان التي تخوض صراعاً حاداً في سبيل الاستقلال والوحدة القومية والتنمية الاقتصادية[2].

التنمية الاقتصادية تعني تصنيعاً سريعاً، والتصنيع السريع يعني تقشفاً كبيراً، يفرض التوفير، وتأجيل التركيز على الاستهلاك، أي إنها عملية ترتبط بالمستقبل وتفرض التضحية بالحاضر في سبيله. هذا يفرض إيديولوجية جديدة تستطيع أن تؤكد هذا التركيز على المستقبل، أن تحشد وتجند الأفكار والمشاعر في سبيله، وأن تلغي من الجذور الوجود التقليدي كي يمكنها خلق المجتمع الجديد بمادته الإنسانية الجديدة. هذا العنصر يقود إلى السلطة السياسية المركزة بشكل كلي.

التخطيط الديمقراطي للتنمية الاقتصادية يعني العمل مع أشكال الولاء المحلية، والطبقية، والطائفية، واللغوية والقطرية، والثقافية، الخ... مما يعثّر بشكل قاتل هذه التنمية، لأن هذا العمل يثير أشكال تجزئة وصراع عديدة تمنع التنمية من أن تحقق مقاصدها.

وهو يعني العمل مع أهواء ونوازع وأفكار الشعب وطبقاته التقليدية، أي الاستمرار في إجراء تسويات ومصالحات ووساطات بين المصالح المختلفة. في هذا النوع من التخطيط تعجز الدولة عن تنظيم التنمية وتوجيهها بفاعلية، لأن دورها يقتصر على التوسط بين هذه المصالح، ومحاولة التوفيق بينها وبين الطبقات التي تمثلها.

---

(1) Apter, D,: op. cit P: 132, 358.

(2) Emerson, R,: From Empire to Nation, Harvard University Press, 1960, P: 281.

التخطيط الديمقراطي يعني أن التنمية تصبح حبيسة المجتمع، بينما هي تفرض محاربة هذا المجتمع. فعندما لا يكون هناك قبول عام بمقاصد التنمية وشروطها وبالوسائل التي يجب اعتمادها في تحقيق ذلك، فإن التخطيط الديمقراطي الذي يعتمد على الحوار والمساومات والإقناع، يقود البلاد إلى كارثة. النظام الاجتماعي السياسي في البلدان النامية يتناقض تناقضاً أساسياً مع تلك المقاصد والشروط، أي إنه يتناقض تناقضاً أساسياً مع التخطيط الديمقراطي ذاته.

التخطيط الديمقراطي يقول: إن التوازن أو الانسجام ينتج عن طريق سياسة تمثل حاجات ومصالح جميع الفئات والطبقات، وتمارس في إطار تسوده العقلانية، والحرية، والتنافس. سياسة من هذا النوع تكون عاجزة ليس فقط لأنها تفرض درجة غير متيسرة من المعرفة العالمية المعقدة لا تتحقق لكل فرد، بل لأن المصالح والمشاعر هي التي تتحكم أولاً في المواقف السياسية.

التخطيط الديمقراطي يقود إلى التمزق السياسي، إلى تجميد الطاقات الثورية وإمكانات التنمية الاقتصادية، وإلى الفساد والرشوة في الحكم. هذه ظواهر عامة في جميع البلدان النامية التي تعتمده، وذلك يعود إلى اعتماده على الطبقات والجماعات والمصالح التقليدية المختلفة، على تحقيق المساومات والتسويات بينها في إطار نظام تقليدي يستمر أساسياً كما كان. تعدد الأحزاب فيه لا يشتق من حركات ثورية أو إصلاحية، بل في الغالب من تكتلات سياسية واقتصادية تمتد إلى شتى المصالح والتجمعات التي تمثل الوضع الراهن.

التخطيط الديمقراطي لا يتجاوز الصعيد الاقتصادي، وعمله في هذا الصعيد عمل تدريجي بطيء يدور حول الفروع دون الأصول، أما التخطيط الثوري فإنه يتجاوزه إلى جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والإيديولوجية نفسها، لأنه يرمي إلى تغيير النظام القائم ككل ومن الجذور.

إن أعظم تجربة في التخطيط الديمقراطي حدثت في الهند، ولكنها كانت ولا تزال تجربة فاشلة، لم تعجز فقط عن إحداث أي تغيير يذكر في النظام الاجتماعي، بل

أدّت إلى نتائج عكسية. ففي دراسة «ميردال» الممتازة، نجد الاستنتاجات التالية حول هذه التجربة والتخطيط الديمقراطي الذي تعتمده.

ففي الهند نرى أن جميع التشريعات الإصلاحية والثورية تتعثر وتجمد ، لأن الطبقات التقليدية العليا تشكل أساس السياسة الهندية، فحزب المؤتمر أعلن في عام (1955) أن قصده الأساسي هو خلق «تنظيم اشتراكي للمجتمع»، ولكن في نطاق التنفيذ كان بعيداً جداً عن هذا القصد. هذا التناقض بين المثال والواقع يعود، في رأي «ميردال»، إلى تجنب ممارسة العنف والإرغام في تنفيذ التشريعات الراديكالية. فالقول بأن هذا التنفيذ يجب أن يعتمد على تحول في أفكار ومشاعرهم، الناس، يشكل فقط رياء، مخادعة، عجزاً فكرياً فاضحاً، أو جبناً عن التنفيذ.

هذا الموقف قاد؛ ليس فقط إلى تقوية الموقف المحافظ، بل الموقف الرجعي نفسه، مما جعل تنفيذ المثال أكثر صعوبة مع الوقت، وهي نتيجة عكسية لما كان يرقبه ذوو المفهوم القائل بضرورة تنفيذ المثال عن طريق الحوار والإقناع وتغيير الأفكار والمشاعر.

فالهند كانت ولا تزال من أفقر بلدان العالم، لم يحدث فيها حتى الآن، رغم الجهود «الإصلاحية» أي تقدم يذكر في الدخل المتوسط للأفراد، كما أن التفاوت الاجتماعي زاد، والنظام الوراثي المتمايز الذي يقوم عليه أصبح أقوى مما كان عليه سابقاً. النهج الإصلاحي والتخطيط الديمقراطي فرضاً على حزب ا لمؤتمر ممارسة تسوية مستمرة مع العناصر والطبقات التي تتحكم بالوجود الهندي التقليدي، مع إقطاعيين، ومرابين، وتجار، ورأسماليين، ورجالات دين، الخ... مما كان يعني باستمرار الاعتراف والعمل الضمنيين بالنظام الاجتماعي الراهن. هنا ينبه «ميردال» إلى أن حزب المؤتمر لم يكن وحيداً في ملاطفة هذا النظام والتسوية معه، فالشيوعيون أنفسهم لم يتحدوه بشكل صريح؛ العجز عن إلغاء هذا النظام السائد أدى إلى تلك التنمية العرجاء العاجزة في تجزئة الهند.

الدستور الهندي يلغي بصراحة نظام المنبوذين، ولكن هذه الأحكام ا لدستورية

والتشريعية لم تؤد أبداً إلى النتيجة المطلوبة، والدراسات الاجتماعية دلت على أن هذا النظام يستمر كما كان، وربما بشكل أشد من الماضي. السبب يعود إلى كون هؤلاء يعتمدون اقتصادياً ومالياً على الطبقات العليا، لهذا، لم يكن غريباً أن يستمر الوضع على الرغم من أن ممارسة أحكام هذا النظام تعتبر جريمة جنائية. السياسة الحكومية نفسها تجد ذاتها مضطرة إلى التكيف مع هذا الواقع كيلا تسيء إلى الطبقات الهندوسية العليا، كما أن المشاريع الإنمائية والتربوية التي توجه إلى خدمة الطبقات المنبوذة والفقيرة، تؤدي عادة إلى نتيجة عكسية، إذ تخدم، بسبب النظام الاجتماعي القائم، مصالح الطبقات العليا وليس مصالحها. حتى حق الاقتراع العام واللامركزية أو الديمقراطية المحلية التي عملت الحكومة على تشجيعها، كانا يؤديان إلى النتيجة نفسها. ثم إن ازدياد عدد السكان بسرعة، والبطء الكبير في تقدم التنمية الاقتصادية، ساعدا في تأكيد هذه النتيجة، إذ جعلا الخروج من حدود النظام الاجتماعي التقليدي يزداد صعوبة.

في الضجيج المستمر حول فكرة المساواة في الهند، نرى تأكيداً مستمراً على الحاجة إلى حدوث تغيير في مشاعر الطبقة العليا، أي الحاجة إلى تنازل هذه الطبقة بملء الإرادة والحرية، عن مصالحها، وامتيازاتها، وثرواتها، ومشاركة الطبقات الفقيرة بها!.. فالجدل يؤكد باستمرار ضرورة ثورة اجتماعية اقتصادية، ولكن ثورة من دون عنف، تنتج عن تنازل من هذا النوع يحدث عن طريق الإقناع والحوار اللذين يغيران «قلوب» الطبقات العليا. لذلك، لم يكن من المدهش أن يؤدي هذا النشاط «الثوري» إلى تثبيت النظام الاجتماعي التقليدي بدلاً من إصلاحه أو إلغائه. فالدعوة إلى الثورة الاجتماعية الاقتصادية بقيت ظاهرة ولم تكن واقعية أبداً. المصالح المالية الكبيرة تقف، في الواقع وراء النشاط السياسي وتوافر له المال الذي يحتاجه، لأن التجربة علمت هذه المصالح أن «التصريحات» الراديكالية تعمل كمخدرات للراديكاليين أنفسهم، وتوفر بديلاً للفعل الثوري ذاته. هكذا بقيت الهند رغم الدستور والتشريعات ورغم الضجيج الثوري طيلة ثلث قرن، بلداً تحكمه فئة مميزة من الطبقات العليا التي تستخدم سلطتها المالية والسياسية لحماية مراكزها وتدعيمها، بشكل

يتجاهل مصلحة الطبقات الفقيرة ويزدريها، رغم التأكيد على «المجتمع اللاطبقي» أو «الجمهورية التعاونية»[1].

استمرار النظام الاجتماعي التقليدي، رغم «التشريعات والأحكام الدستورية»، دليل صريح على التناقض الحاد بين المُثل التي يقول الإصلاحيون وبين سياسة التنفيذ التي يمارسونها، وعلى عجز أي تخطيط ديمقراطي عن معالجة هذا النظام، وعن إجراء أية تنمية اقتصادية صحيحة. فهذا النظام جزء لا يتجزأ من مجموعة التقاليد والعادات والنظم والقيم المختلفة في الهند، وهذه كلها جزء من الدين، لذلك كان تغيير هذا النظام يستحيل دون تدمير جامع للوجود التقليدي، وتحرير الذات الهندية تحريراً كلياً منه.

الذين يدعون البلدان النامية إلى اعتماد التخطيط الديمقراطي وطريق الديمقراطية الغربية في إحداث التنمية الاقتصادية وإجراء التحديث؛ ينسون الفروق الأساسية التي تميز هذه التنمية في الأولى عما كان عليه في الثانية، عندما دخلت هذه الأخيرة مرحلة التصنيع والتنمية. هذه الفروق هي:

أولاً ـ الغرب لم يدخل هذه المرحلة بالصورة المفاجئة الملحة التي يحاول فيها العالم الثالث أن يفعل ذلك، فيقفز قفزاً إلى التصنيع والتنمية والقرن العشرين. ففي الغرب نجد عملية إعداد طويلة هيأت لهذه المرحلة، فدخل إليها الغرب وطورها تدريجياً. فابتداءً من القرن الحادي عشر ابتدأت التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أعدت ببطء الإنسان الغربي للعصر الحديث، وابتداءً من القرن الرابع عشر بشكل خاص، ابتدأ المجتمع الغربي التقليدي، الإقطاعي الذي لا يقوم اقتصاده على النقد، بالتحول إلى مجتمع رأسمالي، تجاري، يقوم على النقد. العالم الثالث يجد نفسه يقفز إلى التنمية والتصنيع دفعة واحدة من دون إعداد تلك المراحل المختلفة التي مر بها الغرب. فهو يحب أن يصل إليهما ويحققهما ليس نتيجة حركة طويلة من التطور الاجتماعي والثقافي والتاريخي، بل نتيجة انقطاع مفاجيء جذري في حركة

(1) Myrdal, G,: op. cit Vol. I. PP. 278-279 PP. 763-768, 934.

التاريخ، وبانتقال سريع جامع من نظام اجتماعي إيديولوجي تقليدي إلى نظام جديد ينفيه.

ثانياً ـ الأوضاع الحالية في العالم الثالث لا تشجع؛ أو تساعد على اعتماد الرأسمال الخاص، وذلك للأسباب التالية:

1 ـ ذوو الثروات الخاصة دللوا باستمرار على أنهم لا يريدون، أو لا يقدرون، على استثمار أو توفير الرساميل الضرورية في الاستثمارات التي تحتاجها البلدان. فهم يتجنبون المغامرة بثرواتهم في مشاريع إنتاجية ويفضلون الربح السريع، المضاربة، والاستهلاك العلني. الرأسمالي أو الصناعي في البلدان النامية يتميز بنفسية تختلف عن نفسية مثيله في الغرب، أنها نفسية «تاجر دكان»، وليس نفسية «صاحب مشاريع» (Entrepreneur). ما يهمه؛ ليس الإنتاج على صعيد واسع، وليس الكسب البعيد المدى؛ بل المتاجرة السريعة والربح المباشر. هذا يعني أن الدولة تجد نفسها مضطرة للمبادرة إلى التصنيع وإحداث التنمية الاقتصادية، وإنها مدفوعة إلى ذلك بسبب تخلف الآخرين وإهمالهم[1]. الأسباب التي تفسر هذا الموقف عديدة، منها مثلاً، أنه في الغرب يستطيع رجل أعمال، أو مال، أو تاجر طموح أن يغامر بخلق مشروع اقتصادي، أو منتوج جديد، لأنه يستطيع الاعتماد على السوق القائمة، وعلى جذب عدد كاف من الناس إلى شراء منتوجه، بشكل يبرر استثمار ماله في ذلك، أما في العالم الثالث، فهناك درجة مغامرة أكبر، لأن السوق لا تتميز بالنحو الذي تعرفه في الغرب.

2 ـ التنمية الاقتصادية تفرض الصناعة الثقيلة، ولكن هذه الصناعة تحتاج إلى رأسمال لا يمكن توافره إلاّ عن طريق الدولة. فهي وحدها التي تستطيع في البلدان النامية أن تنشىء ما تحتاجه هذه الأخيرة من معامل فولاذ، وحديد، وفحم، وطاقة كهربائية، وخطوط حديدية، وأسمدة كيماوية، ومشاريع ري،

(1) Mason E, : Economic Planning in Under developed Areas: Governement And Business, Fordham University Press, 1958, P: 57.

ومواصلات، الخ. . . هذه المشاريع تفرض على الدولة أن تتدخل لتأمينها، لأنها مشاريع كبيرة يعجز الرأسمال الفردي عن القيام بها، وهو إن استطاع القيام ببعضها، فإنها تكون مربحة فقط ضمن شروط لا يمكن للدولة القبول بها، ثم إن الحاجة الملحة إلى توسيع البحث العلمي، وتدريب العمال والأخصائيين في جميع المستويات، لا يمكن أن توفر عن طريق الرأسمال الفردي، هكذا يمكن القول إن التكنولوجيا الحديثة تكشف عن منطق مستقل يدفع الدولة إلى مشاريع التثمير الكبيرة.

3 ـ بين الفروق الأساسية نجد اختلافاً في حركة الرساميل الدولية. فعلى الرغم من أن القروض كانت تعطى، في عهد الاستعمار السابق، إلى الحكومات، أو كانت تحتاج ضمانتها، فإن الرأسمال الفردي هو الذي كان يقدمها. أما الآن، فمعظم هذا الرأسمال الخارجي الذي تحتاجه التنمية، يأتي من قبل حكومات أو هيئات دولية، كما أن المنح والقروض لا تعطى على أساس تجاري محض. الدائنون الحاليون، على خلاف الدائنين السابقين، يريدون أن يروا، قبل إعطاء قروضهم، مشاريع كبيرة تشكل جزءاً من تخطيط عام للتنمية، يعطون القروض على أساسه. هذا يعني عاملاً إضافياً يدفع الحكومات في البلدان النامية إلى التخطيط الاقتصادي العام.

4 ـ بما أن حركة التصدير لا تطل على مستقبل أو سوق عالمي منفتح، كما حدث للبلدان الغربية أثناء تنميتها الاقتصادية، مما ساعد ودفع هذه الأخيرة، فإن البلدان النامية تجد نفسها مضطرة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية كي توجه حركة التصدير، وكي تخلق مجالاً للتصنيع بالحيلولة دون استيراد مواد يمكن للإنتاج المحلي توفيرها أو للاستهلاك الاستغناء عنها.

ثالثاً ـ تفجّر السكان الذي لم تعرفه التنمية الاقتصادية في الغرب؛ كان ظاهرة حديثة في البلدان النامية، نتجت عن اقتباس الطب الغربي، ومقاييسه في الصحة العامة، هذه الظاهرة قضت نهائياً على توازن تاريخي اجتماعي تقليدي بين الإنتاج والسكان، وخلق وضعاً جديداً، واقعته الأساسية ليست الدوران في حلقة مفرغة فقط،

بل الانكفاء والانحسار، أي الرجوع إلى الوراء من سيىء إلى أسوأ. أمام هذه الظاهرة، ليس هناك من مخرج ـ هذا إذا استثنينا الموت الجماعي عن طريق الأوبئة العامة القاتلة، المجاعات الشاملة، وغيرها! ـ سوى التصنيع والتنمية الاقتصادية السريعة. ازدياد عدد السكان السريع المستمر يجعل إذن التحولات الثورية الجذرية ضرورية، لأن هذه التنمية تعتمد عليها كي تكون ممكنة. «فالفقر الكبير، وازدياد عدد السكان السريع يلغيان نهائياً إمكان إحداث التنمية الاقتصادية عن طريق إصلاحي تدريجي. فبديل النمو السريع ليس النمو التدريجي، بل انعدام أي نمو، أو حتى التأخر»[1].

رابعاً ـ عندما دخل الغرب مرحلة التنمية والتصنيع الفعالة، صنع ذلك من موقع قوة، وسلطة، وأولوية عالمية. فالعالم كله كان مسرحاً وسوقاً له يستخدم خيراته وشعوبه في خدمة ما يريده من تنمية وتصنيع. فالمكاسب التي جنتها بريطانيا مثلاً من أعمال القرصنة نفسها ساعدت بمقدار ليس باليسير في دعم ثورتها الاقتصادية والصناعية. أما العالم الثالث، فإنه يدخل هذه المرحلة من موقع سفلي؛ يجد فيه نفسه ضحية لقوى خارجية تضيق عليه الخناق، وفي عالم مقفل يسد أنفاسه.

هذه هي الفروق التي تميز أوضاع التنمية الاقتصادية في العالم عما كانت عليه في الغرب عند بدايتها، وهي فروق، يفرض كل منها، اعتماد الحلول الثورية الجذرية في يد دولة مركزة، جامعة السلطة، تمارس العنف الثوري، وتأمين مصير التنمية. ولكن هذه التنمية، هل هي ضرورية إلى درجة تفرض هذا الثمن؟ . . هل يمكن تجنبها وتجاهلها؟ . .

تجنب التنمية الاقتصادية يستحيل في البلدان النامية، وذلك لأسباب عديدة، منها:

1 ـ استحالة الخروج من القرن العشرين. فاتجاهات هذا القرن وقواه تحيط بهذه

---

(1) Myrdal, G,: op. cit Vol II P. 878.

البلدان من كل صوب، وتتغلغل إليها من كل جانب، فلا يمكن أن تتهرب منها ومن أثرها الذي يجذبها تلقائياً، إلى دخول العصر الحديث. فمن الأفكار الثورية الحديثة، من الثورة الفرنسية إلى الثورة الصينية، إلى التفجرات الإيديولوجية، من الليبرالية إلى الشيوعية، إلى الانقلابات الفكرية. من العلوم الطبيعية إلى العقلانية وإلى العلوم الاجتماعية، ومن المنعطفات التقنية الهائلة التي غيرت وجه الأرض والطبيعة، من تكنولوجيا البخار، إلى تكنولوجيا الفضاء، الخ. . . يحيط العصر الحديث بالبلدان النامية إحاطة السوار بالمعصم، فلا تجد هذه البلدان، ويستحيل عليها أن تجد، إن هي أرادت، مخرجاً من هذا العقل. فإما الفناء، وإما العمل في إطاره.

2 ـ المهانة الناتجة عن الاستعمار القديم والجديد. والآثار النفسية التي تركها الأول وتلك التي يغذيها الثاني، والتحديات التي يوجهانها إلى البلدان النامية، تدفعها دفعاً إلى التصنيع والتنمية الاقتصادية، وإلى دخول القرن العشرين، أو بالأحرى، محاولة دخوله، واقتباس كل ما يدعم هذه المقاصد من العلوم الطبيعية، إلى العلوم الهندسية، إلى العلوم الاجتماعية، إلى التكنولوجيا والنظم السياسية الحديثة.

3 ـ انتشار التعليم،وتخريج الأعداد الغفيرة كل عام من الجامعات والمعاهد العلمية. فالبلدان النامية تجد نفسها مضطرة إلى محاولة التصنيع والتنمية الاقتصادية كي يمكنها أن تجد الأعمال الضرورية لهؤلاء.

4 ـ انتشار ما يسمى حالياً «بثورة التوقعات المتصاعدة»، نتيجة الاحتكاك بالغرب والعصر الحديث. فهذه الثورة لا يمكن أن ترجع إلى الوراء وتنكر مقاصدها، أو النوازع والآمال التي تثيرها.

5 ـ ما ذكرناه من ازدياد عدد السكان السريع المطرد، هذه الظاهرة تدفع إلى تخفيض الدخل الفردي، مستوى المعيشة، والقدرة الإنتاجية، مما يفرض محاولة التنمية الاقتصادية.

المشكلة الأساسية إذن ليست أن نختار أو نرفض التنمية الاقتصادية، لأن هذه

التنمية تفرض نفسها فرضاً ويستحيل تجنبها، بل هي كيفية انطلاق هذه التنمية وممارستها! . .

في هذا البحث بيّنا أن لهذه التنمية ـ إن هي أرادت تحقيق المقاصد التي نبغيها ـ ديالكتيكاً خاصاً تنكشف عنه، واتجاهات أساسية تنتج عن ممارستها ومحاولة تحقيقها، وكلها تدل على نتيجة واحدة، تعينها وتدفع إليها: الدولة الانقلابية، كأداة في التعبير عن ذلك الديالكتيك وهذه الاتجاهات. مما تقدم نستطيع أيضاً أن نعطي تعريفاً موجزاً لهذه الدولة، فهي دولة:

تشتق من مفهوم جديد حول الإنسان والتاريخ، أو من فلسفة حياة جديدة تفسر بشكل جذري جديد طبيعة التاريخ والاجتماع، الحركة التي تسودهما، معنى الإنسان وعلاقته بهما، تعمل على تحرير الفرد والمجتمع من الوجود التقليدي، على تدمير هذا الوجود بشتى نظمه وقيمه وعلاقاته الاجتماعية ومواقفه الإنسانية، وخصوصاً فلسفة الحياة التي تعطيه وحدته وذاتيته، تلغي النظام الاجتماعي التقليدي بشكل ينهي سلطة الطبقات الحاكمة ويبيدها، توزع مجدداً توزيعاً جذرياً السلطة والملكية وبشكل يلغي تماماً أشكالها السابقة، تمارس تخطيطاً عاماً جامعاً لشتى أصعدة الحياة؛ غايته النهائية بناء مجتمع جديد، خلق إنسان جديد، تعتمد العنف الثوري في تحقيق هذه المقاصد، تنشىء دولة مركزة السلطة، محاولة خلق جميع أصعدة الحياة خلقاً جديداً على ضوء هذا المفهوم الانقلابي الجديد، والكشف عن جميع إمكانات الشعب وطاقاته في سبيل بناء مجتمع جديد.

# النقد السوسيولوجي التاريخي

# (6)

# نقـد سـوسـيولـوجي عــام

النقد السياسي السابق كان يرجع باستمرار إلى ظواهر وأحداث تاريخية للتدليل على أهمية الدور الذي يمارسه العنصر السياسي. لهذا يجب على دراسة تبغي، كهذه الدراسة، معالجة الموضوع من شتى جوانبه، بشكل جامع منظم (Systematic)، متابعة هذا الاتجاه والتركيز على علاقة العنصر الاقتصادي بحركة التاريخ وما تكشف عنه من تحولات. نقد المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة لا يصح، بكلمة أخرى، أن يقتصر على إيضاح أهمية العنصر السياسي أو قصور العنصر الاقتصادي وعجزه في تحقيق الوحدة، بل يفرض الانتقال إلى نقد التفسير الاقتصادي للتاريخ. فهو جزء من هذا التفسير، وتكامل البحث يتطلب تقييم هذا التفسير نفسه ونقده. في هذا القسم، سنحاول بما يسمح به المجال. تقديم هذا النوع من النقد والتقييم، والتدليل على أن هذا التفسير عاجز في ذاته عن استيعاب التاريخ، أن حركة التاريخ تنطوي على أبعاد تخرج عنه، وأن كل اعتماد استثنائي عليه يؤدي إلى عجز عن إدراك هذه الحركة وتشويهها، أن هذه الحركة تأبى هذا التبسيط، وأن قصور المفهوم الاقتصادي وعجزه عن الطريق إلى الوحدة هو، في الواقع، صورة أخرى أو جزء من قصور التفسير الاقتصادي للتاريخ وعجزه.

* * *

ليس هناك، في المفاهيم الماركسية، من مفهوم يقدم أولوية الاقتصاد، ويؤكد

على سيادة قوى وعلاقات الإنتاج على عناصر البنية الفوقية؛ أكثر من المفهوم السياسي الذي يعني، من ناحية عامة، وفي جوهره ـ رغم مبدأ دكتاتورية البروليتاريا الذي لا ينطبق عليه ـ عجز السلطة السياسية عن المبادرة الخلاقة، وذلك لأنها تعبر عن النمط الاقتصادي الاجتماعي، وتشكل أداة لإرادة الطبقة الحاكمة التي يفرزها هذا النمط. هذا المفهوم يعني أن القوى الاقتصادية لا تخضع للتصحيح التشريعي أو التدخل السياسي، وأن السلطة لا تستطيع ممارسة سيادتها، أن الجهود الإصلاحية هي محض مسكنات، أن الدولة لا تستطيع امتصاص الصراعات الطبقية بسياسة إصلاحية، وأن صراع الطبقات لا يستطيع أن يتقدم على تحولات الصعيد الاقتصادي. إن ماركس دعم من وقت إلى آخر اتحادات العمال، ولكن ذلك لا يعود إلى قناعة بأن هؤلاء يستطيعون تحقيق منافع ملموسة أساسية من جهودهم النقابية والإصلاحية، بل لأنه رأى في ذلك عملاً يُنمي وعيهم الطبقي، وبذلك يُعدّ الطريق أمام الثورة.

إن تحسن أوضاع العمال في الغرب، وهو تحسن يتناقض مع القانون الماركسي القائل بازدياد بؤس هذه الأوضاع، لا يعود فقط إلى التقدم الصناعي والتقني الذي حققه المجتمع الغربي، بل إلى تدخل العامل السياسي. إن «ماركس» صرف النظر عن الدولة، دورها وتأثيرها، لأنه اعتبرها ظاهرة فرعية لا يمكن لها أن تحدث تغييرات مهمة في الأوضاع الاجتماعية. ولكن تصميم الديمقراطية السياسية وحق الاقتراع العام الذي اقترن بها، خلق رغم ما انطوى عليه من نقص وضعف، وضعاً جديداً استطاع فيه العمال، عن طريق نقاباتهم وتنظيماتهم السياسية أن يتدخلوا في عمل الدولة ويفرضوا عليها مشاركتهم بها، وسياسة ترعى مصالحهم وتخدمها.

فاعلية حق الاقتراع العام تعود طبعاً إلى كون المجتمع الصناعي، مال ـ مع تطوره ـ إلى خلق أكثرية عمالية، وتعميم هذا الحق إلى جميع الراشدين؛ كان يعني نتائج سياسية تترتب عليه، لأن هؤلاء سيمارسونه في ضوء مصالحهم الخاصة. العمال استخدموا هذا الحق في معالجة وضعهم الاقتصادي ـ مصالحهم الخاصة. العمال استخدموا هذا الحق في معالجة وضعهم الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتصحيح ما ينطوي عليه من ظلم وفقر، فتفادوا بذلك ما أنبأ به المفهوم الماركسي من ازدياد درجة

بؤسهم، وفقرهم واستثمارهم، لهذا لم يكن من باب الصدفة أن يقترن نمو دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية الاجتماعية؛ بنمو حق الاقتراع وتعميمه.

هذا التطور فرض على الدولة الالتزام بتوفير عدد متزايد من الخدمات والضمانات والتأمينات الاجتماعية للشعب، وفرض الضرائب التصاعدية والمتزايدة. حصيلة ذلك كانت، بكلمة مختصرة، قيام العمل السياسي بدور كان لا يُفترض فيه أن يقوم به، وهو التدخل في الحياة الاقتصادية، تعديل أو تصحيح أسسها، إلى أن تحولت الدولة ـ الأداة للبورجوازية، إلى الدولة ـ الأداة للخدمات الاجتماعية.

هذا يكشف بوضوح أن هذه التطورات أعطت الدولة درجة من الاستقلال في تحديد التركيب الاجتماعي، وجعلت من الممكن للعامل السياسي أن يتدخل بين نمط الإنتاج والتوزيع. إن الاختيارات الاقتصادية الصرفة التي لا تتأثر بقيم ما، بوعي أو تصور سياسي ما، هي، في الواقع، غير موجودة، لأن القطاع الاقتصادي والقطاع السياسي لا يشكلان عالمين منفصلين، بل بُعدين من عالم الاقتصاد السياسي. «إن الاقتصاد لا يمكن أن ينفصل عن السياسة، لأن توزيع إنتاج النشاط الاقتصادي يتحدد بدرجة كبيرة بممارسة السلطة السياسية»[1].

في مقدمته لكتاب «ماركس»، «الصراعات الطبقية في فرنسا»، اعترف «أنجلز» عام (1895) بالتقدم الاقتصادي الهائل الذي حدث، وكتب: «إن التاريخ دلل أننا كنا على خطأ مع جميع الذين فكروا مثلنا». العمال نظموا أنفسهم في تنظيمات نقابية وسياسية استخدمت أجهزة الدولة أو الديمقراطية السياسية، وجعلت سلطتهم وأثرهم يزدادان مع الوقت، فكان من نتائج ذلك تمردهم على «قانون الأجور الحديدي»، (Iron Law of Wages) السابق والقائل إن المنافسة بين العمال ستعمل لمصلحة رأس المال وتؤدي إلى انخفاض مستمر لأجورهم إلى الحد الأدنى الذي يحتاجه بقاؤهم فقط.

هذه التنظيمات ناضلت بشتى الوسائل نضالاً كان يزداد قوة مع الوقت في سبيل

(1) Toynbee, A,: A Study of History Vol. 12, Oxford University Press 1964, P: 658.

زيادة أجورها وتحسين أوضاع عملها وحياتها الاجتماعية، وهو نضال كان يحظى بتأييد الكثيرين من المثقفين والفئات الواعية.

هذا التحول دفع، من ناحية أخرى، إلى تقويض قواعد الوعي الطبقي الثوري عندما كشف لهذه التنظيمات وقياداتها أنه من الممكن تصحيح المجتمع الرأسمالي وإصلاحه بشكل يخدم مصلحة العمال. إن السياسة الإصلاحية قد لا تؤدي إلى تغيير هذا المجتمع من الجذور والأساس، ولكنها تستطيع تعديله في وجهة ملائمة لمقاصدهم، توزع الثروة على أساس جديد، في نظام تسوده العدالة وتزول فيه أشكال التفاوت والتناقضات الاجتماعية الكبيرة.

إن تدخل التنظيمات العمالية في الدولة أدّى إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، وكانت حصيلة ذلك هذه الاستنتاجات السياسية التي جعلت هذه التنظيمات تعتمد على ممارسة حق الاقتراع العام والديمقراطية السياسية في تغليب مقاصدها ومصالحها.

الدولة البرلمانية الحديثة لا تزال أساسياً دولة بورجوازية، ولكن التحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الحديث قسرها على تحقيق وتسجيل الكثير من الإنجازات التي تخدم مصلحة البروليتاريا والتي نتجت عن نضال هذه الأخيرة السياسي الذي عدل وصحح من علاقتها بها. فهي عندما تتحول إلى دولة الخدمات الاجتماعية، وتوفر حق التنظيم النقابي والسياسي للعمال، والإسهام في عملها والمشاركة في سياستها، وتوافر لهم الإجازات مع استمرار الرواتب، والتأمينات المختلفة ضد البطالة، والحوادث، والمرض، والشيخوخة، الخ... فإن الدولة تصبح تعبيراً عن علاقة متحولة متحركة بين العمال والبورجوازية، وليس أداة محضة في خدمة البورجوازية. لهذا لا يمكن القول إن الدولة تمثل أداة سيادة طبقة على طبقة أو طبقات أخرى، لأنها، إلى جانب ذلك، تعبر أيضاً من زاوية معينة، عن المجتمع ككل، بالقدر الذي تمثل فيه علاقة معينة بين الطبقات التي يتشكل منها. هذه العلاقة المتحركة المتحولة هي، نهائياً العامل الذي يؤثر في دور الدولة ويحدد عملها.

في كتاب «الماركسية بعد ماركس» الذي يمثل آراء مجموعة من كبار مفكري

الماركسية الفرنسية؛ نجد بين الانتقادات الأساسية التي وجهها هؤلاء للمفهوم الماركسي السياسي، توكيدهم أنه لا يمكن تفسير دور الحكومات في البلدان الرأسمالية كأداة صرفة في خدمة الطبقة الحاكمة. إن قوة المركبات والأجهزة السياسية تتقدم على الملكية الخاصة، وأنها في الواقع أكثر استبدادية من هذه الأخيرة. إن التقدم التقني لا ينبىء بانقلاب في سيطرة الطبقات، ودراسة المجتمع السياسي ودور الدولة في البلدان الاشتراكية يدلان على أن البيروقراطية تترسخ، وأن الدولة لا تموت، والديمقراطية لا تنمو فيها كما ونوعاً كما تنبأ ماركس، وأن هذا يعني فشلاً واقعياً جدياً لهذا المفهوم السياسي الماركسي(1).

الدولة لا تنطوي على «جوهر» ثابت يجعلها أداة صرفة في يد الرأسمالية، لأن دورها يتغير بتغير الأوضاع التي تحيط بها. فإن هي كانت هذا النوع من الأداة في القرن التاسع عشر، فذلك لا يعني أنها ستستمر على ذلك بعد قرن ونيف، إن عملها نفسه كأداة للطبقة الرأسمالية خلق نقيضاً لها، أي أوضاعاً أفرزت قوى واتجاهات فرضت عليها تدريجياً، وباستخدام وسائل دستورية بالإضافة إلى الصراع السياسي والعنف، تغير دورها إلى حد كبير. فالضغوط المتعددة التي مارستها طبقة العمال، في أحزابها ونقاباتها، في إضراباتها ومعارضتها ومعاركها، فرضت إصلاحات عديدة متتابعة عليها، إصلاحات كانت تعارضها الطبقة الرأسمالية، ولكن الدولة أو البيروقراطية السياسة كانت تنفذها رغم معارضة هذه الأخيرة.

إن دستور عام (1791) الفرنسي، مثلاً، أقام نظاماً يحدد حق الاقتراع، يدفع الضرائب (censitaire)، ويقسم المواطنين إلى قسم فعال (actif)، وقسم ساكن (Passif)، تبعاً لدرجة الثروة التي تتوافر لكل منهم، فعبر بذلك عن سيادة البورجوازية وعن طبيعة الدولة كأداة في خدمتها. ولكن الجمهورية الثانية والجمهورية الثالثة أقامتا حق الاقتراع العام، على الرغم من أن البورجوازية الرأسمالية كانت سيدة السلطة عام (1848) وعام (1871) أكثر من أي وقت سابق، لماذا هذا التحول؟ . . لماذا لم تحافظ البورجوازية إذن، على نظام الاقتراع السابق، أو تعيده إلى الحياة؟ . . لا شك في أن

---

(1) Soubise, L,: op. cit P. 85.

السبب يعود إلى تقدم الوعي السياسي الشعبي، ونمو قوة الجماهير، مما كان يجعل من المستحيل قبوله من قِبل الطبقات الشعبية وبالتالي تنفيذه.

المشاحنات المتواصلة التي لا تنتهي، والمستمرة منذ أواسط القرن الماضي بين ذوي الاتجاه الإصلاحي والاتجاه الثوري؛ تدل بوضوح على طبيعة الدولة المتناقضة، أو على دورها الذي يتحدد بهذه العلاقة المتحولة المتغيرة، أي «الديالكتيكية» التي تعود في تحولها وتغيرها إلى تحول وتغير الأوضاع الاجتماعية والتاريخية التي تحيط بها. فالاتجاه الأول تجاهل؛ أو استخف بمضمونها الطبقي، وأخذ يتوقع من الدولة تعديلات وإصلاحات اجتماعية لا تستطيع، في الواقع، القيام بها؛ من دون تغير في تلك العلاقة، أي من دون ضغوط تمارسها الطبقات الشعبية على الدولة باللجوء إلى الصراع الطبقي، والاتجاه الثاني لم يرَ فيها سوى طبيعتها الطبقية، فتجاهل أثر تلك العلاقة الديناميكية العلاقة الديالكتيكية المتحولة المتحركة، في التأثير بدورها.

هذه الملاحظات تكشف بوضوح أنه يجب، عند دراسة علاقة الدولة أو السياسة بالاقتصاد والقوى الاجتماعية، أن نربط بينها وبين الأوضاع التي تحيط بها، لأن تحول هذه الأوضاع يغير من معناها وطبيعتها. دور الدولة ليس واحداً في جميع المراحل التاريخية والأوضاع الاجتماعية، وهو يتغير معها. ففي مجتمع ممزق، مثلاً، بصراعات اجتماعية حادة، يمكن للدولة أن تكون أداة في يد الطبقة الحاكمة التي تهددها هذه الصراعات. ولكن في مجتمع ساكن في حالة جمود، أو في مجتمع توازنت فيه القوى الاجتماعية، فإن الدولة تستطيع أن تحقق درجة من الاستقلال[1].
في مجتمع سريع التحول الاجتماعي، تهيمن المؤثرات الاقتصادية والطبقية، ولكن في مجتمع يتحول ببطء، أو مستقر من ناحية اقتصادية اجتماعية تتخذ عناصر أخرى أهمية أكبر.

عندما نراجع دور العنصر الاقتصادي في التاريخ، يجب إذن أن نميز، من ناحية عامة، بين وضعين، وضع يسود فيه هذا العنصر، ووضع آخر يخضع فيه لعناصر أخرى. في الوضع الأول، يتحرر هذا العنصر من السلطات والأنظمة الاجتماعية

(1) Fougeyrollas, P,: Le Marxisme En Question, Seuil, 1958, Pp: 94-97.

والإيديولوجية، فيمارس من دوره دون أن تنظمه قوى من الخارج؛ وفي الوضع الثاني، يخضع لهذه السلطات والأنظمة التي تحدده وتوجهه.

في العصور الوسطى أو في المجتمع الهندي التقليدي، مثلاً، نرى أنموذجاً واضحاً عن الوضع الثاني، لأن الرؤيا الدينية كانت تسود وتتحكم في جميع أبعاد المجتمع، تجمد عملها أو تضبطه في وجه أبعاد المجتمع، تجمد عملها أو تضبطه في وجهتها. ظهور الخصومات الطبقية في الهند، مثلاً، بشكل ظاهرة حديثة.

في الماضي كان النظام الطبقي يقوم، على العكس، بدور توحيد ودمج، رغم ما كان ينطوي عليه من ظواهر استثمار وإذلال فريدة. الضعف الذي أصاب قواعد النظام الإيديولوجية والسياسية هو الذي مهد الطريق لظهور هذه الصراعات الطبقية، واللغوية نفسها، ولكن عندما تنهار هذه السلطات والأنظمة الإيديولوجية والسياسية التي تنظم وتضبط مجتمعات من هذا النوع، يبرز دور العنصر الاقتصادي الأساسي. المراحل الانتقالية هي في الواقع، من ناحية عامة، المراحل التي تؤكد هذا الدور. الوعي الإيديولوجي، أو الاجتماعي الجديد، يبرز في وضع فكري وثقافي يهيىء. إمكان الخيار بين مفاهيم إيديولوجية وسياسية مختلفة متناقضة. في وضع ثابت تقليدي يسوده مفهوم واحد عام، يذوب الفكر في هوية الوضع ويزول إمكان هذا الوعي.

إن ما يميز ظهور المجتمع الصناعي الحديث؛ هو بالضبط مرحلة انتقالية من هذا النوع، حررت العنصر الاقتصادي من تلك القواعد الإيديولوجية والسياسية الاجتماعية (المسيحية والإقطاعية) التي كانت تتحكم فيه، والتي أصبحت عاجزة، في مرحلة معينة، عن ممارسة دورها الذي أصبح مناقضاً للتحولات التاريخية الجديدة، ولكن إن كانت هذه القواعد قد أصبحت تمثل قوى عاجزة ومعثرة للتحولات الاقتصادية التي ساهمت، مع قوى تاريخية اجتماعية أخرى، في تفجيرها، فأصبح من الضروري تجاوزها، فذلك لا يعني أن هذا العنصر الاقتصادي يجب أن يكون مستقلاً، وأنه مستقل عن الأبعاد الإيديولوجية والاجتماعية الأخرى. فالمرحلة الانتقالية تعني أيضاً ظهور مفاهيم إيديولوجية وسياسية جديدة تمارس، بعد دور الرفض والتمرد الذي

تساعد فيه على تحرير هذه القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، دور الضبط والتوجيه لهذه القوى.

في هذا الصدد، يكتب «جورج لوكاش»: أنه «في المراحل الانتقالية لا يخضع المجتمع لأي نظام معين في الإنتاج. . . فالصراع يكون قائماً؛ ولا يكون أي نظام قد استطاع بعد أن يفرض تركيبه الاقتصادي على المجتمع أو أن يدفعه. . . في الوجهة التي يرغب فيها. . . في هذه الأوضاع يكون من المستحيل الكلام على عمل أية قوانين اقتصادية تسود المجتمع ككل. . . فهناك وضع من الصراع الحاد لأجل السلطة، أو توازن سياسي مستتر. . . القانون القديم يخسر صحته والقانون الجديد لم يصبح بعد صحيحاً». ثمّ يضيف: «إن نظرية المادية التاريخية لم تجابه بعد، بقدر ما أعرف، هذه المشكلة من منظور اقتصادي[1]».

الواقع الاجتماعي التاريخي واقع معقد، متشعب، ومتعدد الجوانب، يتحول، ويظل دائم التحول. لهذا لا يصح فيه مفهوم يميز عنصراً واحداً من عناصره بقيمة أولية أو سيادة عامة دائمة. ولكن من ناحية أخرى، لا يصح أيضاً اعتبار العناصر التي يتشكل منها متساوية الدور، أي إن الخاصة الأولى الثابتة التي تميزها هي الترابط والتفاعل، فلا يصح بالتالي إعطاء أي عنصر منها في أي وضع، ومن أية زاوية كانت، أية أهمية تتقدم على أهمية العناصر الأخرى أو تسودها. الطبيعة المعقدة المتشعبة المتحولة التي تميز الواقع الاجتماعي التاريخي، لا تستثني إعطاء ناحية أو بُعد معين دوراً أولياً يهيمن على النواحي الأخرى في ظروف وأوضاع معينة. فإن كان التعقيد الذي يميزه يستثني دوراً كهذا، فإن التحول الذي يكشف عنه، وخصوصاً في منعطفات تاريخية كبرى، يُبرز هذا الدور وإمكاناته. لهذا، فإن رفض المفهوم الماركسي القائل بحتمية اقتصادية، على الأقل، كما يقدمه بعض كبار الماركسيين من أمثال «كوتسكي» مثلاً، يصح ـ ليس لأن هذا المفهوم يعترف للعنصر الاقتصادي بدور سببي (causal) أساسي ـ بل لأنه يتجاهل تعدد وجوه السببية (causality) الموضوعية، وبالتالي الواقع الاجتماعي نفسه، فيعمم ذاته على التاريخ من دون أن يأخذ بالاعتبار

---

(1) Lukacs G,: op. cit P. 242.

مراحله وأوضاعه المختلفة التي قد تقدم في بعضها عناصر أخرى على العنصر الاقتصادي.

كل نظرية اجتماعية يجب أن تقتصر على تركيب اجتماعي أو مرحلة تاريخية معينة، وتستوحي ما وصفه «ماركس» نفسه بمبدأ النوعية التاريخية (Historicil Specificity)، إن فكرة مفهوم اقتصادي عام جامع شامل للتاريخ يقدم ذاته في شكل حتمية اقتصادية، يتنكر في الواقع لهذا المبدأ الماركسي نفسه. يجب ألاّ نعمم مثلاً، فنعلن كقانون عام ينطبق على جميع الأنظمة الاقتصادية؛ ما قد يكون صحيحاً في المجتمع الرأسمالي الذي يقوم على المنافسة، أو ما قد يكون صحيحاً من تغير في نمط الإنتاج في الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع البورجوازي.

عندما نعترف بهذا التعقيد المتشعب الجوانب الذي يميز الواقع الاجتماعي التاريخي، تصبح مسألة التفسير الاقتصادي مسألة يمكن فقط للبحث الاجتماعي العلمي أن يحسم فيها، وذلك في كل حالة، وفي كل مجتمع، على حدة. الدور العام الجامع الذي تعطيه المادية التاريخية لقوى وعلاقات الإنتاج في جميع المجتمعات، يتحول آنذاك إلى التدليل على صحته وعلميته حول قضايا معينة، في أوضاع أو مراحل معينة بدلاً من تعميم ذاته عليها كلها.

إن «كوتسكي» نفسه، وكان من أشد دعاة المفهوم الاقتصادي أو الحتمية الاقتصادية في تفسير التاريخ، كتب مرة: «إنني أشارك تماماً (لافارج) في رأيه الذي ينعت بالسكولستية (scholasticim) كل مناقشة لصحة المفهوم المادي التاريخي في ذاته بدلاً من التحقق من هذه الصحة بدراسة التاريخ نفسه»[1].

هذا يعني نتيجة منطقية تترتب عليه، وهي أن المادية التاريخية يجب أن تُعالج باستمرار كفرضية للبحث، ليس كمذهب تقررت صحته نهائياً ومقدماً. هذا ما أشار إليه، في الواقع، «أنجلز» نفسه في رسالته إلى «شميدت» في (5) آب ـ أغسطس، عام (1890)، عندما كتب: «إن مفهومنا عن التاريخ هو قبل كل شيء دليل للبحث».

(1) Kautsky, K,: Le Marxisme et son Critique, Bernestein Tr. Le Roy, Editions Stock, P, 1900, P: 17.

المادية التاريخية تعني، «كدليل للبحث»، أن المفكر الاجتماعي في أي صعيد كان ـ السياسة، التاريخ، الاقتصاد، الاجتماع ـ يجد فيها منطلقاً يتابع منه أبحاثه، يوافر له منظوراً يتطلع منه إلى الوقائع، والظواهر والأحداث التي يستقصيها بغية الكشف عن العلاقات الأساسية التي تسودها أو الوحدة التي تتمخض عنها، فيستمر على استخدامه إن دلّ البحث على صحته أو فاعليته، يصححه أو يعدل عنه إن رأى أن استخدام منطلق أو مفهوم آخر يكون أكثر فائدة في الوضع أو المجتمع الذي يكون موضوعاً للبحث، في المرحلة أو مجموع العلاقات التي يدرسها. منطلق كهذا، يحاول أن يكشف عن البُعد أو العنصر الذي يهيمن على الظواهر الاجتماعية؛ يكون، في الواقع، أكثر فائدة وفاعلية في إدراكها من منطلق يرفض فكرة البُعد المهيمن، فيتعرض بسبب ذلك إلى الضياع في تعقد، وتشعب وتعدد وجوه الكل الاجتماعي الذي يدرسه.

ولكن عند الانطلاق من المادية التاريخية كمذهب شامل، سبق التدليل والبرهنة عليه، فإن هذه المادية تصبح فلسفة اجتماعية أو تاريخية وتتحول إلى نظام عام (system) يستثني ما يُثير الشك فيه، ويمتد إلى الظواهر والأحداث كي يعبر عن ذاته ويبرر نفسه، وليس بغية تفسيرها في ضوء ما تتمخض عنه من اتجاهات موضوعية تتغير من مجتمع إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى. ولكن من هذه الناحية تصبح المادية التاريخية «إيديولوجية»، لأن الماركسية اعتبرت ـ كإيديولوجية ـ كل فلسفة اجتماعية أو تاريخية.

عند مطالعة التاريخ نرى بوضوح أنه لا يصح مثلاً تعميم مبدأ الصراع الطبقي، لأن «تعاون» الطبقات لا يقل واقعية فيه عن صراعها، مما يعني أن التعميم المطلق للظاهرة الأولى أو الثانية لا يصح على مجرى التاريخ ككل. لهذا، فإن المشكلة التي تواجه الباحث الاجتماعي هي استقصاء الأوضاع التي يسود فيها الصراع وتلك التي يسود فيها «التعاون»، من دون أن ننسى أن كليهما يمثل حالة نسبية. عندما نراجع هذه الظاهرة في مجرى التاريخ ونقارن بينها في مجتمعات وأوضاع مختلفة، نستطيع الاستنتاج أن ظاهرة التعاون تقترن عادة بأنظمة أو مجتمعات ثابتة تقليدية سكونية تجد هويتها في إيديولوجية دينية.

هذا ما يفسر مثلاً سكوت الفلاحين طيلة قرون عديدة في روسيا القيصرية، أوروبا الوسطى، المجتمعات الآسيوية الزراعية، سكوت المنبوذين في الهند، الجماهير الفقيرة في أميركا اللاتينية، الخ. . . هذا السكوت كان ولا يزال يقترن بمجتمعات تقليدية، وبالولاء لأديان جعلت الطبقات الدنيا تؤمن عفوياً أن وضعها يشكل جزءاً من نظام طبيعي، وأنه من الكفر الانحراف عنه أو التمرد عليه.

إن «ماركس» وضع التوكيد على الصراع الطبقي بسبب الأولية التي أعطاها للناحية الديناميكية عن الناحية الستاتية (Static) أو السكونية في تحليله الاجتماعي. ما كان يريده «ماركس» من نظرية الصراع الطبقي كان، في الواقع، تفسير الصيرورة الاجتماعية وليس الركود الاجتماعي، حركة التحول.وليس النظام. ولهذا لم يكن من الغريب أن يركز على أشكال الصراع الطبقي، وليس «تعاون» الطبقات. إن «ماركس» أشار في الواقع إلى هذا التعاون، وسببه في مفهومه عن الدين كأفيون الشعب.

مضمون الدولة لا يقتصر ضرورة أو كلياً على دور طبقي قسري لمصلحة طبقة حاكمة، والسوسيولوجيا السياسية تستطيع، أو يجب بالتالي، أن توجه اهتمامها إلى الظواهر الاجتماعية التاريخية التي تشير، على عكس ذلك، إلى «وحدة» المجتمع ككل، وإلى «التعاون» الذي يقوم بين مختلف مجموعاته. التاريخ يكشف بوضوح عن مجتمعات أو مراحل اجتماعية من هذا النوع الأخير.

العنصر الاقتصادي لا يحقق من ذاته توازن أو وحدة المستويات المختلفة التي يتشكل منها التركيب الاجتماعي. فالدولة هي التي تحقق هذا. وهذا بالضبط ما عبرت عنه الماركسية عندما رأت في الدولة عامل نظام وتنظيم وتشكيل، ليس في المعنى السياسي العادي، بل في معنى انسجام مجموع مستويات وحدة معقدة، وكعنصر ضبط لتوازنها العام كنظام[1].

التعاون الذي يقوم بين الطبقات هو في الواقع وحدة النظام الإيديولوجي التقليدي السائد. لهذا كان من الضروري لهذه الوحدة أن تبدأ بالتفسخ، ومن ثم التبعثر

(1) Poulantzos, N.: Pouvoir Politique Et Classes Sociales, Maspero, 1968, PP: 43-44.

تحت وطأة تحولات داخلية وخارجية، كي يمكن لوضع اجتماعي تاريخي ما أن يتمخض عن صراعات طبقية؛ تنقل المجتمع أو التاريخ إلى صعيد جديد. لهذا، كنت في كتبي المختلفة أشير إلى أهمية البُعد الإيديولوجي من ناحيتين: الأولى هي توفير قاعدة تفسر وحدة مجتمع، دور تاريخي ما، عام؛ والثانية: هي ضرورة التجديد الإيديولوجي الذي يرافق مراحل انتقالية جذرية في التاريخ، والتي تعني فيما تعنيه، ليس فقط تمزق التعاون الطبقي السابق، وقيام صراع طبقي مكانه، بل تمزق القاعدة الإيديولوجية السابقة أيضاً، وقيام فراغ إيديولوجي يدفع المرحلة الانتقالية إلى تجاوزه في فلسفة حياة جديدة، أو تصور إيديولوجي جديد يستطيع أن يهيّىء قاعدة للهوية الاجتماعية التاريخية التي تدفع نحوها بسبب ديالكتيكها الانتقالي ذاته. لهذا، رأيت أنه من الممكن تعريف التاريخ بأنه دورات إيديولوجية، تتمثل كل منها في فلسفة حياة معينة تستنزف ذاتها في حركة تحققها ذاتها، وفي مجرى هذا الاستنزاف، أو كنتيجة، له تُولد القوى التي تمزقها من الداخل، وتمهد الطريق أمام ظهور فلسفة حياة أخرى؛ تنقل التاريخ إلى دور إيديولوجية جديدة. إنه تصور خاص للتاريخ ينطلق من البُعد الإيديولوجي، فيرى أن هذا التاريخ يكشف عن ذاته في صراع بين الإيديولوجيات التي يعبر فيها عن ذاته، ويجد فيها الهويات التي تميز أدواره أو دوراته المختلفة، وأن كلاً من هذه الإيديولوجيات تنتج عن تحولات فكرية ونفسية تتفرع في دورها من تحولات تاريخية اجتماعية، وتنمو في حجر الإيديولوجية السابقة إلى أن تفجرها وتمزقها من الداخل.

التاريخ العام الذي كان «ماركس» يفكر به، يكشف عن ذاته في صراع بين أنماط إنتاج، أو بين قوى إنتاج جديدة تتناقض مع علاقات الإنتاج السابقة، وفي أن هذه القوى تنمو وتتطور في حجر مجتمع يجد أساسه في نمط الإنتاج السابق، إلى أن تفجره وتفرز نمط الإنتاج أو النظام الجديد.

ليس هناك أي ضرورة لتناقض هذين التصورين إن نحن نظرنا إليهما، كما يجب أن نفعل، كأدوات منهجية، أدلة للبحث، أو فرضيات دراسة التاريخ والاجتماع في ضوء منظور معين يحاول البرهنة على صحته أو مدى هذه الصحة، في البحث العلمي

الذي يتجه إلى مرحلة، مجتمع، أو دور تاريخي معين، فلا يقدم ذاته كحقيقة تامة أو مفهوم كامل سبق التدليل على صحته، كما يفعل ذوو التفسير الاقتصادي الصرف للتاريخ ودعاة الماركسية المبتذلة (Vulgar).

* * *

ما ينطبق على ظاهرة الصراع أو التعاون الطبقي، ينطبق أيضاً على ظواهر اجتماعية سياسية أخرى؛ كظاهرة الاستقرار أو التقدم السياسي، هنا نجد أيضاً أنه لا يمكن تعميم أي مفهوم اقتصادي في تفسير هذه الظاهرة، وأنه، على العكس، يجب أن ندرسها دائماً في ضوء الأوضاع الاجتماعية التاريخية التي تُحيط بها، لأن علاقتها بالعنصر الاقتصادي تتغير مع هذه الأوضاع وتحولها.

التطور الاقتصادي لا يحدد أو يتحكم بالاستقرار أو التقدم السياسي، لأن التقدم نحو تحقيق أحدهما أو تحقيقه؛ لا يعني تقدماً نحو الآخر أو تحقيقه، ففي بعض الأوضاع، يمكن للتطور والتنمية الاقتصادية أن يؤديا إلى نوع من الاستقرار السياسي، وفي أخرى يمكن لهما إضعافه أو القضاء عليه. كذلك أيضاً الاستقرار السياسي، فإنه في بعض الأحيان قد يدعو إلى التنمية أو التطور ويشجعهما، وفي أخرى قد يتناقض مع ذلك. العلاقة بين الاثنين ليست، في كلمة أخرى، علاقة ضرورية. الهند من أفقر بلدان العالم، ولكنها عند المقارنة مع الأرجنتين أو فنزويلا مثلاً حيث يشكل معدل الدخل الفردي أضعاف ما هو عليه فيها، فإنها تتمتع منذ الاستقلال بدرجة من الاستقرار السياسي لم تعرفه فنزويلا أو الأرجنتين.

أكبر ثورة في أميركا اللاتينية لم تحدث في البيرو حيث الدخل الفردي كان (118) دولاراً، في هايتي حيث كان (62) دولاراً، في بوليفيا حيث كان (109) دولارات، أو في الإكوادور حيث كان (93) دولاراً، بل حدثت في كوبا حيث كان (454) دولاراً، أي في بلد يتقدم عليه من هذه الناحية بلدان فقط في أميركا اللاتينية، هما الأرجنتين وفنزويلا.

الأنظمة السياسية الحديثة لا تقتصر على بلدان حققت درجة معينة من التقدم الاقتصادي، بل نجدها في أكثر البلدان تخلفاً اقتصادياً. ففي الخمسينات كانت الهند

مثلاً تعتبر مثالاً وصورة مصغرة عن المجتمع المتخلف. معدل الدخل الفردي في العام كان (72) دولاراً، ونسبة الأمية كانت (80٪)، وأكثر من (80٪) كانوا يعيشون في الريف. هذا، بالإضافة إلى الفروق الدينية واللغوية والطبقية، كان يضعها في أسفل درجات سلم التحديث ومقاييسه. ولكن الهند لم تكن متخلفة من حيث الأنظمة السياسية الحديثة، ليس فقط عند المقارنة، مع بلدان العالم الثالث، بل مع بلدان أوروبا الغربية المتقدمة أيضاً.

في الطرف الآخر نجد مثلاً أن الأرجنتين بلد حديث عند المقارنة بالهند. ففي أواسط الخمسينات كان نصف السكان تقريباً يعيشون في مدن يزيد عدد سكان كل منها على عشرين ألفاً. نسبة الأمية كانت (14٪) فقط. (75٪) كانوا يعملون خارج القطاع الزراعي، ومعدل الدخل الفردي كان (500) دولار. ولكن النظام السياسي كان نظاماً متخلفاً.

ألمانيا في الثلاثينات كانت بلداً صناعياً حديثاً متقدماً في كل مؤشر من مؤشرات التقدم الصناعي والتحديث. ولكن ألمانيا كانت نازية آنذاك. الولايات المتحدة تجمع في الواقع بين مجتمع هو من أكثر المجتمعات تحديثاً وبين أجهزة حكومية هي من أكثر الأجهزة عتقاً، وبذلك نستدل بوضوح على أنه يمكن تحقيق تحولات اقتصادية وتقنية هائلة في إطار أنظمة سياسية تقليدية قديمة. قيام نظام سياسي متقدم وتقدمي لا يعني بالضرورة تطوراً أو تقدماً اقتصادياً. إن بوليفيا التي كانت حتى وقت قريب، تمارس ديمقراطية سياسية متقدمة نسبياً، وتنطوي على مشاركة العمال المباشرة، لا تزال من أفقر بلدان العالم.

اليابان حققت ثورتها الصناعية وخلقت مجتمعاً صناعياً متقدماً ينافس بنجاح أكثر بلدان الغرب تقدماً، ولكن في إطار نظام سياسي إيديولوجي تقليدي غير تقدمي.

البيرو هي من أفقر بلدان أميركا اللاتينية، ولكنها حققت أخيراً نظاماً سياسياً تقدمياً من ناحية نسبية. وهكذا دواليك!..

هذه بعض الأمثلة التي تدل على أن اقتران التقدم السياسي بالتطور الاقتصادي ليس في الواقع أمراً عادياً. هذا يهدم الفكرة القائلة إن الاقتصاد يشكل الأساس

والسياسة للبنية الفوقية. إن إنموذج التحول الذي تكشف عنه بلدان العالم الثالث هو، كما يظهر بوضوح، خلق الآلة السياسية التي تستطيع إحداث التنمية والتطور، وفرض النظام على القطاع الاقتصادي. فالمؤسسات السياسية هي التي كما رأينا في فصل سابق، تفرز وتنظم التخطيط الذي يحاول وضع التنمية والتطور. هذا واضح كل الوضوح في التجربة الشيوعية التي تدل على انتصار المبادرة السياسية، في بلد متخلف، في خلق مجتمع صناعي حديث. ما ينطبق هنا ينطبق أيضاً على التجربة الليبرالية نفسها. هنا أيضاً نرى أن العامل الإيديولوجي والسياسي هو الذي مهد الطريق أمام الثورة الصناعية وجعلها ممكنة. «إن نظام الاقتصاد الحر لم يكن سبب الحرية، بل على العكس، إن الحرية كانت سبب هذا النظام. فاللامركزية السياسية، المجتمع المتعدد، وحقوق الجماعات والأفراد، كل هذه تقدمت على الثورة الصناعية»[1].

في البلدان الشيوعية، وكذلك أيضاً في بلدان العالم الثالث، نرى أن السياسة تشكل الطريق إلى الثروة والسيادة الاجتماعية والاقتصادية. فالسلطة التي تقترن بأجهزة بيروقراطية وحزبية، تشكل أهم أشكال الملكية الاقتصادية لأنها الطريق إلى شتى أنواع المنافع المادية.

هذه الظاهرة ليست حديثة، ولا تقتصر على بعض المجتمعات، بل تعيد ذاتها في الكثير من مجتمعات التاريخ. القوى الاقتصادية لم تلعب في القرون الوسطى مثلاً الدور الذي لعبته في المجتمع الرأسمالي. فالممارسة السياسية كانت تسود هذه القوى في تلك القرون، لأن النبلاء كانوا يستثمرون فائض القيمة نتيجة سلطتهم السياسية. ما يسمى بالمجتمع الآسيوي أو نمط الإنتاج الآسيوي يشكل مثلاً واضحاً على ذلك[2].

بين القرن الثالث عشر والقرن السابع عشر، أخذت الدولة الفرنسية الملكية تستخلص شيئاً فشيئاً من النبلاء سلطاتهم المختلفة، وتحولها إليها إلى أن أصبحت دولة مطلقة تستخدم هؤلاء كحاشية في البلاط الملكي. لا شك في أن هذه الدولة ضمنت لهؤلاء الأمراء الإقطاعيين عدداً من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) Ward, B,: The Interplay of East and West Norton, 1962, P. 60.

(2) Wittfogel, K,: Oriental Despotism, Yale University Press, 1963..

الموروثة من العصور الوسطى، ولكنها، من ناحية أخرى جردتهم من السلطة السياسية. السمة الأساسية في النظام الملكي هي أن حاكم أحد أجزاء مجتمع كبير مهلهل التنظيم والوحدة، كان يفرض نفسه على هذا المجتمع ويخلق درجة معينة من الوحدة والتنظيم المشترك. إن بعض العناصر الشخصية، كمطامح قائد قوي وقدير، كانت كل ما تطلبه في أوضاع ملائمة، مبادرة من هذا النوع. السلطة الملكية المطلقة لم تجد، كما يبدو القوة الدافعة لها، في أطوارها الأولى بشكل خاص، في مد اقتصادي أو تحول اجتماعي[1].

الماركسيون لا يترددون عادة في الإشارة إلى أن الملكية الفرنسية استطاعت تركيز سلطتها في شكلها المطلق، لأنها كانت طيلة تلك القرون الخمسة تعتمد على البورجوازية الصاعدة. قول كهذا يجعل في الواقع سياسة جميع رجالات فرنسا وقادتها أثناء ذلك، ابتداءً من فيليب لي بال، ولويس الحادي عشر، إلى فرانسوا الأول، وريشيليو، إنعكاساً للبنية الاقتصادية الاجتماعية التحتية، ويمثل بالتالي تبسيطاً فجاً للتاريخ. قناعة قبْلية فقط يمكن أن تزعم أن الدولة الملكية المطلقة كانت تخدم مصلحة البورجوازية أو مصلحة الأرستقراطية تبعاً للظروف. الأصح القول إن الخط السياسي الأساسي لهذه الدولة كان يخدم مصالحها الخاصة، يعمل لحسابها الخاص، يعتمد تارة البورجوازية، وتارة أخرى الارستقراطية، سعياً وراء توسيع سلطتها وتوكيدها، ليس فقط في عهد «كولبير» بل في كل مرة كانت هذه الدولة قوية إلى درجة تستطيع فيها ذلك.

«ماركس» و«أنجلز» يشرحان كيف أن الملكية الإقطاعية كانت في خدمة الإقطاعيين، تحافظ على مصالحهم، ولكنهما لا يفسران بوضوح على الأقل كيف كانت هذه الدولة تتطابق مع نظام الإنتاج السائد في القرون الوسطى. بما أن الملكية المطلقة، ثمرة هذا النظام، هي دولة الإقطاعية، كان يجب أن تكون متناقضة مع الرأسمالية وظهورها. ولكن بدلاً من ذلك، فإننا نقرأ في «البيان الشيوعي» أنها كانت في صراع دائم مع البارونات حول السلطة السياسية، وأنها عند ظهور البورجوازية

(1) Moore, B,: Political Power And Social Theory, Harper Torch Books, 1962, P. 8.

أسرعت إلى التعاون معها أو استخدامها كقوة موازية للأرستقراطية. «انجلز» يكرر الفكرة نفسها في «الثورة والثورة المضادة»، في «أصل العائلة، الملكية الخاصة، والدولة»، وفي «ضد دوهرينج». هذا يعني بوضوح أن الملكية الإقطاعية كانت تطرح نفسها في صعيد سياسي مستقل نسبياً عن الإقطاعية والبورجوازية، إذ من دون ذلك لما كان بإمكانها أن تتعاون مع واحدة ضد الأخرى وتستخدمها، كقوة موازية لها.

في كتاب «أصل العائلة الملكية الخاصة والدولة». يكتب «أنجلز» أن هناك أدواراً غير عادية، عندما تصبح الطبقات المتحاربة متقاربة في قوتها، مما يجعل سلطة الدولة قادرة، كوسيط واضح، أن تحقق لفترة ما نوعاً من الاستقلال تجاهها. هذا ينطبق على المَلَكية المطلقة، في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، التي كانت توازن بين الارستقراطية والبورجوازية، أو تستخدم الواحدة ضد الأخرى، وعلى البونابرتية في الأمبراطورية الأولى، وخصوصاً الامبراطورية الثانية التي استغلت البروليتاريا ضد البورجوازية. والثانية ضد الأولى، وعلى سياسة «بيسمارك» الذي كان يمارس النوع نفسه من التوازن بين البورجوازية والبروليتاريا في خدمة الإقطاعية البروسية.

وفي رسالة شهيرة إلى «كونراد شميدت» يكتب «أنجلز» أن الدولة البورجوازية تستطيع، أولاً، أن تساعد تطوراً اقتصادياً موجوداً على التقدم، ثانياً، أن تعمل ضد هذا التطور؛ وثالثاً، أن تحول دون اتجاهه في بعض الاتجاهات. وأن تعين له أخرى. ثم يضيف أنه من الواضح أن السلطة السياسية تستطيع في الحالتين، الثانية والثالثة، أن تلحق أذى كبيراً بالتطور الاقتصادي، وأن تؤدي إلى تبذير كميات كبيرة من الطاقة والمواد.

وفي رسالة أخرى شهيرة إلى «بلوخ» وجه «أنجلز» في أواخر حياته، توبيخاً لدعاة المفهوم الاقتصادي المتطرف، واعترف بأن العمل السياسي يستطيع أن يمارس بعض الأثر في التركيب الاقتصادي، وأن سلطة الدولة في تغيير أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليست في الواقع تافهة أو جديرة بالإهمال. ثم نراه يشجب موقف الماركسيين الذين يرجعون كل شيء إلى قوة اقتصادية، ويعلن أن ما يحتاجه هؤلاء هو المفهوم الديالكتيكي، لأن التناقضات الميتافيزيقية القطبية (Polar Opposites) (Polar)

توجد فقط أثناء أزمة، أما العملية التاريخية العامة فهي تقوم بشكل تفاعل، وكل شيء فيها نسبي وليس من شيء مطلق.

في كتاب «الرأسمال» الجزء الأول، وذلك في عرضه للوسائل التي استخدمتها البورجوازية في عملية الانتقال من النمط الإقطاعي إلى النمط الرأسمالي، يكتب «ماركس» بأن «هذه الوسائل. . . استخدمت كلها سلطة الدولة، قوة المجتمع المركزة والمنظمة، في الإسراع. . . بعملية تحويل نمط الإنتاج الإقطاعي إلى النمط الرأسمالي، وفي تقصير مرحلة الانتقال»[1].

من هذا نستدل، أنه على الرغم من أن الدولة هي نتيجة أوضاع اقتصادية لا تستطيع تغيير مجراها العام، فإننا نجد هنا وهناك في المفهوم الماركسي السياسي، ما يشير إلى أنها تستطيع أن تؤثر في هذه الأوضاع، وما يوحي باستقلالها. ثم إن النظرية الماركسية تكشف بوضوح أن جميع الثورات الاجتماعية تتطلب ثورات سياسية.

في كتاب «الماركسية بعد ماركس». نقرأ مثلاً: «إننا نعترف تماماً أن تبسيطات الماركسية التقليدية (orthodox) غير مقبولة. إننا لا نستطيع الاعتراف بأن إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وسوق العمل، تقرر في الوقت نفسه جميع مشاكل العمل الديمقراطي في المجتمع. إننا نرفض الفكرة القائلة: إن الأسباب الوحيدة للتناقضات المستمرة في المجمع السوڤياتي هي فقط مخلفات نفسية اجتماعية. . . . . . مهما كانت جذور العمل السياسي، فإنه ليس امتداداً بسيطاً للاقتصاد، انعكاساً محضاً له. يجب أن نرفض كل مطابقة ميكانيكية بين البنية التحتية والبنية الفوقية. . . القوى السياسية هي أيضاً قوى مكونة أولى. . . «ماركس» تجاهل خصوصية الصعيد السياسي وهو في دعواه بأن مصلحة الطبقة هي الدافع الذي يقرر الصراعات السياسية، ضحى السيكولوجيا الاجتماعية في سبيل فلسفة التاريخ. إنه تجاهل كثيراً إرادة القوة، ولكن إغفال دور هذه الإرادة يؤدي إلى انتقام الصعيد السياسي، كما نشاهد بوضوح في الأنظمة الشيوعية. . .

. . . إن دراسة المجتمع السياسي ودور الدولة الذي يمتد، وبشكل خاص في

(1) Lukacs, G,: op. cit P. 246.

البلدان الإشتراكية، تؤكد بشكل غريب استقلال بل أولية السياسة...

التيار الماركسي يؤدي إلى التدول (étatisme) أكثر مما يؤدي إلى الإشتراكية... إنه لا يعرف كيف يحل مشكلة السلطة لأنه يبقى أعمى فيما يتعلق بعمق الهوة بين الحياة الخاصة وبين الحياة العامة...

... الاغتراب السياسي، بشكل خاص، يمكن أن يكون مستقلاً. وحتى أولياً...

... التحليل الاجتماعي يقود إلى نتائج ذات طابع سياسي...»[1].

إننا نستطيع القول الآن: إن القوى الأساسية المحركة للتاريخ حالياً في العالم الشيوعي، في العالم الثالث وفي الغرب نفسه إلى حد كبير، قد انتقلت، كما يبدو، من دنيا الحتمية الاقتصادية إلى دنيا السياسة، وإنه بعد مرحلة تاريخية كان يمكن فيها للتحليل الماركسي أن يكون فعالاً، كما كان الوضع في القرن التاسع عشر، انتقل تحديد التاريخ وضبطه إلى هيمنة العامل السياسي والإيديولوجي. ولكن المفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يتجاهل كل هذه الحقائق والوقائع، يتجاهل التاريخ الحديث كله، وحتى ما تقوله الماركسية حول دور الدولة والعمل السياسي، يعيش في دنيا غريبة عن الفكر الماركسي الحديث، ويأبى أن يأخذ أي درس من التجربة الشيوعية نفسها.

* * *

في المجتمعات الحديثة يشكل الناس أحزاباً سياسية تدافع عن مصالحهم، والمادية التاريخية تقول لنا، مثلاً: إن هذه الأحزاب تشكل أداة في خدمة مصالح طبقة معينة، جزءاً أو شريحة من هذه الطبقة. هذا التفسير صحيح في المدى الذي يذهب فيه أو من زاوية معينة. فهذه الأحزاب، بصرف النظر عن التصورات الإيديولوجية والمُثل التي تدعو إليها، تمثل مصالح مادية خاصة تدافع عنها موضوعياً. ولكنه يتجاهل، من ناحية أخرى، واقعة مهمة تكشف عنها الأحزاب السياسية، وهي أنها

(1) Soubise, L,: op. cit PP. 9, 47-49, 45, 52, 120-123.

غالباً ما كانت تفقد، كأجهزة تنظيمية، الدور التاريخي الموضوعي الذي انطلقت منه في مفهوم المادية التاريخية، إذ بدلاً من خدمة طبقة معينة، تتحول مع الوقت إلى استخدام الطبقة نفسها في سبيل مصلحتها، وبذلك تتحول من أداة إلى غاية. هنا نرى أيضاً أن العمل السياسي يتميز بصعيد مستقل، وأنه حتى عندما ينطلق من أسباب ومصالح مادية وطبقية صرفة ـ هذا إن افترضنا صحة هذه الفرضية في شكلها هذا ـ فإنه يمارس ديالكتيكاً خاصاً يؤدي إلى إحلال مصالح ومفاهيم جديدة تتناقض مع تلك التي انطلق منها.

وحتى عندما يكون التنظيم الحزبي أو الثوري نتيجة أوضاع وتناقضات اقتصادية محضة، فإن تجمع المتمردين أو الأعضاء فيه يضيف عنصراً جديداً؛ وهو تفاعلهم الذي يخلق من الداخل علاقات جديدة تحدد سلوكهم. تفاعل الناس في تنظيم معين يفرز، بكلمة أخرى، هوية سياسية جماعية جديدة تتميز بديالكتيك خاص بها يوجه هذا السلوك. إن القيادة أو الجماعة الحاكمة تواجه، أياً كانت الطبقة الاجتماعية التي تصدر عنها، مشاكل وقضايا وإغراءات في عملية ممارستها للسلطة، تميزها عن الذين يعانون الآمال نفسها والمقاصد عينها، وينطلقون من المصالح والمفاهيم نفسها، ولكن لا يمارسون الأدوار نفسها في القيادة أو السلطة.

هنا نجد ظاهرة عامة تميز، ليس فقط الأحزاب بل الإيديولوجيات التي تتحول في عملية نموها وتطورها، وإنجازاتها ونجاحاتها نفسها، إلى قوى تتناقض مع المقاصد الأولى التي أشرفت على ولادتها. فالإنسان كما يبدو لا يتحول فقط، إلى أسير المنافع المادية، بل يستعبد نفسه أيضاً للأنظمة والإيديولوجيات التي يخلقها.

الماركسية لا تقول لنا شيئاً حول هذه الناحية، أي حول العملية (Pocess) التي تتحول بها الإيديولوجية أو يتغير فيها الحزب. فيصبحان مع الوقت نقيضاً للغاية التي انطلقا منها. إنها تكشف لنا خداع الحركات السياسية التي تبرر ذاتها بدعوة إلى مصالح واحدة عامة، تزيح الأقنعة التي تكمن وراءها مصالح طبقية ومادية، ولكنها لا تكشف عن العملية التي تحول هذه الحركات من شكل إلى آخر، والتي تنتقل بها غير واعية، نتيجة ديالكتيك داخلي مستقل، إلى واقع يغاير الواقع أو المنطلق الذي بدأت منه.

بعض الأمثلة كافية لإيضاح هذا والتدليل عليه. الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني مثلاً، وكان أقوى الأحزاب العمالية الماركسية في بداية هذا القرن، انتقل من تسوية إلى أخرى مع النظام القائم آنذاك إلى أن انتهى بدعمه والتحالف معه في حرب امبريالية كان يدعو سابقاً إلى الوقوف ضدها بأية طريقة كانت. بين الأسباب الرئيسية في تفسير ذلك نجد، بلا شك، خوف قادة الحزب من تعريض تنظيمه الضخم وأجهزته للخطر. هذا يعني أن النجاح في إقامة حزب قوي أدى في ذاته إلى خلق وضع جديد وجد فيه الحزب أن عليه، كي يحافظ على بقائه ولا يغامر به، أن يتنكر لمقاصده الأولى، أي المقاصد التي ظهر لأجل خدمتها.

الموقف الماركسي ـ اللينيني يفسر انحراف الحزب الإشتراكي الإلماني وغيره من الأحزاب الإشتراكية الغربية «ببرجزة» قياداتها أو ظهور ارستقراطية عمالية لا تمثل البروليتاريا، وتفيد من التوسع الأمبريالي. هذا لا يتناقض بل يؤكد في الواقع التفسير الديالكتيكي الذي نقدمه هنا عن علاقة عملية نمو الحزب مع مقاصده، أو أثر هذه العملية في هذه المقاصد. في حياة كل شعب تظهر مراحل تاريخية تنطوي على تناقضات وقوى جديدة تفرز احتمال تحول اجتماعي سياسي جذري، يؤدي إلى ظهور مقاصد جديدة تنظم ذاتها في أحزاب وحركات؛ تعمل على تحويل الواقع الموضوعي في صورتها. ولكن هذه الأحزاب والحركات تفرز بنية خاصة بها لا تلبث أن تخلق، بعد فترة معينة، نفسية ومصالح وأجهزة تتنكر لمنطلقاتها الأولى. ثم إن حركة التحول الذي يجريه الحزب في الواقع، تخضع لديالكتيك عام يحدد مجراها. فهي تبدأ على مهل، ثم تصبح سريعة متزايدة السرعة. وبعد ذلك تتباطأ وتتحرك من جديد على مهل، وذلك لأن كل محرك على التغيير أو الحركة يستنزف إمكاناته بعد إحداث درجة معينة من التحول.

حركة الاشتراكية العربية، مثلاً، كانت في البداية فكرة لا تجد سوى القليل من التجاوب. فالشعب لم يكن يرى علاقتها الإيجابية بالتاريخ الذي يعانيه، ولكن مع التحولات التي كان يكشف عنها هذا التاريخ، ابتدأ التصور الاشتراكي يمتد تدريجياً إلى أن أصبح تياراً ضخماً جارفاً للأنظمة التقليدية. ولكن بعد أن حقق الكثير من

الإنجازات، وحول الواقع الاجتماعي في الكثير من أجزاء الوطن العربي، أصبح يتحرك من جديد على مهل. وما ينطبق على التنظيمات الحزبية أو التصورات الإيديولوجية، ينطبق أيضاً على كل اختراع تقني، من المذياع إلى السيارة والطيارة. فكل منها تقريباً يمر بهذه الأطوار الثلاثة.

عندما يبرز مبدأ جديد، يواجه في البداية اللامبالاة والمقاومة. ولكنه إن كان من النوع الذي يتجاوب مع حركة التاريخ، يؤكد ذاته ويجد قبولاً كبيراً يدفع به إلى الامتداد بحماس على نطاق واسع. ولكن هذه العملية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية له، لأن تطبيقه نفسه يعني وصول وقت يكون قد ساد فيه ما يمكن له أن يسوده أو امتد به إلى أهم وأكثر المستويات التي تتصل به، مما يعني استنزاف إمكانات الامتداد التي تسمح بها أوضاع معينة، وعليه أن ينتظر تغييراً في هذه الأوضاع يفرز بواعث وإمكانات جديدة تتصل بعمله في التاريخ قبل أن ينتقل إلى مد آخر.

حركة التاريخ تكشف بوضوح عن منعطفات من السرعة والامتداد ومن التباطؤ والانكماش. في دراستنا لهذه الحركة والديناميك الذي تنطوي عليه، تتميز هذه المنعطفات بأهمية كبرى، لأنها هي التي تحدد ما يحدث في ذيلها وبينها.

الفكر الماركسي الكلاسيكي أهمل هذا النوع من الديالكتيك في تفسير التحولات الاجتماعية التاريخية. لهذا، نجد هذا الفكر يتخبط مثلاً أمام الظاهرة الستالينية، ويقدم لها تفسيراً أعوج ملتوياً، أقل ما يقال فيه إنه يتناقض تماماً مع ذاته، فإرجاع هذه الظاهرة التي أثرت في مجرى التاريخ؛ ذلك التأثير الهائل الضخم؛ إلى انحرافات ذاتية في شخصية «ستالين» هو تفسير لا يمت إلى الماركسية نفسها بأية صلة جدية. لكن الخروج من هذا المأزق كان يعني الاعتراف بهذا الديالكتيك المستقل بين الإيديولوجية والأنظمة التي تحملها إلى الواقع، وتحاول تحقيقها في التاريخ. وهذا يعني الاعتراف بصعيد من التحول الاجتماعي السياسي لا تشمله المادية التاريخية.

ولكن رغم غياب نظرية حول ديالكتيك هذا التحول السياسي والإيديولوجي، ننظر إليه من هذه الزاوية، فإننا نجد في الفكر الماركسي إشارات واتجاهات يمكن ربطها به.

إن «بياترو نيني» الحائز على جائزة ستالين للسلام، عام (1952)، تردد، عندما شاع خبر تقرير «خروشوف» السري، في قبول تدمير اسم «معبوده» السابق، ولكن بعد نشر هذا التقرير الذي نزع كل شك في محتوياته، علق «نيني» عليه بأول نقد شديد صدر عن «ماركسي» فقد كتب: أن هذا التقرير يعني ضرورة إعادة النظر في مفهوم دكتاتورية البروليتاريا في ضوء الحقائق التي كشف عنها، والتي دللت على أن هذه الدكتاتورية، مهما كانت ضرورية في الأوضاع الروسية بغية تحقيق مقاصد ثورة (1917) الأولى، فإنها تحجرت فيما بعد بدكتاتورية الحزب على البروليتاريا، ونهائياً في دكتاتورية «ستالين» الشخصية. هذا يعني أن سيادة الحزب الواحد تشكل خطراً في ذاتها ولا يمكن قبولها كطريق ضرورية إلى الإشتراكية في بلدان ذات تقاليد ديمقراطية[1]، ولكن «نيني» لا يشرح أبداً الديالكتيك الداخلي لهذا الانتقال؛ من مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، إلى دكتاتورية الحزب، إلى دكتاتورية الفرد. ثمّ إنه يتجاهل أن التقاليد الديمقراطية لا تمنع ظهور هذا الديالكتيك؛ عندما تبرز وضعية ثورية تفرض ثورة جذرية شاملة كالثورة الشيوعية، لأنه يتفرع بالضبط من طبيعة هذه الأخيرة[*].

«روزا لوكسمبورغ» انتقدت سابقاً بشدة أنموذج الحزب اللينيني المركز السلطة، وذلك بسبب ميله إلى الحل محل طبقة العمال في صنع الثورة. عندما استولى البولشفيك على السلطة باسم السوفيات، رحبت بانتصارهم، ولكنها نبهت في الوقت نفسه إلى أنه لا يجب أن يساوي الشيوعيون بين دكتاتورية البروليتاريا في المفهوم الماركسي ودكتاتورية الحزب التي تنتهي ضمناً في دكتاتورية شخصية. ولكن هنا أيضاً لا تفسر «روزا لوكسمبورغ» ديالكتيك هذا الانتقال.

إن «تروتسكي»، كان لا يزال في حزب المنشفيك، أشار مرة إلى هذه الناحية أيضاً، فقال: إن حزباً من هذا النوع، سينتهي أولاً بدكتاتورية اللجنة التنفيذية، ومن ثم

---

(1) Lowenthal R,: World Communism Oxford University Press, 1966, P: 53.

(*) إن فصل «من التنمية الاقتصادية إلى الدولة الانقلابية» في هذا الكتاب يكشف الكثير من جوانب هذا الديالكتيك وعمله من زاوية خاصة بوضع تاريخي معين. في كتاب آخر من هذه الدراسة سنقدم أيضاً صورة أخرى عنه.

بدكتاتورية الفرد. وفي مناسبة أخرى، أشار أيضاً بوضوح إلى ما ندل عليه هنا من ديالكتيك ينقل الحزب من أداة إلى غاية نتيجة تطوره ذاته. فقد كتب «أن انحلال حرس قديم (old guard) لوحظ في التاريخ أكثر من مرة. إننا نجد المثل الأقرب والأكثر وضوحاً وحداثة في قادة الأممية الثانية وأحزابها. . . يجب علينا القول، نحن الرجال القدماء، بأن جيلنا، وإن كان يقوم طبيعياً بدور القيادة في الحزب، لا ينطوي في ذاته، رغم ذلك، على أية ضمانة آلية ضد ضعف تدريجي غير ملحوظ يُصيب الروح البروليتاري الثوري، إن سمح الحزب بنمو أكبر للأسلوب البيروقراطي في السياسة، الذي يحول الأجيال الجديدة إلى مواد ساكنة للتعليم ويخلق حتماً حالة من الاغتراب بين الآلة الحزبية والجماهير، بين الجيل السابق والجيل الجديد[1].

في يوغسلافيا فسر «إدوار كارديلج» نائب الرئيس، الإفراط الستاليني في استخدام السلطة؛ بأنه يعود إلى ما أسماه بالانحلال البيروقراطي. أما «دجيلاس» فقد رأى أن سلطة الحزب أدت إلى ظهور طبقة سياسية جديدة يصدق عليها المفهوم الماركسي الطبقي نفسه.

«باكونين» خصم «ماركس» الأول في الأممية الأولى، كان، على الأرجح، أول من أشار إلى هذه الظاهرة. ففي تعليقه على «الأقلية ذات الامتيازات»، التي تمارس السلطة في الحكومة البروليتارية، نراه يكشف: «الأقلية، كما يقول الماركسيون، ستتشكل من العمال. نعم، ربما من عمال سابقين. هؤلاء سيكفون عن عملهم كعمال، ويبدأون بالنظر إلى العمال اليدويين من صعيد الدولة العالي. إنهم يتوقفون آنذاك عن تمثيل الشعب، فلا يمثلون سوى أنفسهم ومطاليبهم في سيادة الشعب! . . . ولكن هذه النخبة من الناس ستكون من المثقفين الإشتراكيين ذوي القناعة الحماسية. إن عبارة الإشتراكية العلمية. . . تدل على أن دولة الشعب المزعومة ليست سوى سيادة استبدادية فعلية على الجماهير الشعبية تمارسها أرستقراطية جديدة، ولكن قليلة العدد من العلماء الحقيقيين أو الزائفين»[2].

(1) Feuer, L,: Conflict of Generations, Basic Books, 1969, P: 304.

(2) Nomad, M,: The Apostles Of Revolution, Colliers Books, 1961, PP: 202-203.

الاعتراف بهذه الظاهرة أصبح الآن شائعاً في العالم الماركسي. الصين الشعبية تذهب إلى أبعد من هذا، وتقول، فيما يتعلق بالاتحاد السوڤياتي: إن النظام أصبح بورجوازياً يعمل على إعادة الرأسمالية.

الماوية حاولت، ولا تزال جاهدة، وبكل قواها، أن تشلَّ وتجمد عمل هذا الديالكتيك عن طريق ثورتها أو بالأحرى ثوراتها الثقافية. ولكنها في المدى البعيد على الأقل، ستبوء بالفشل، لأنها تقف بذلك ضد التاريخ نفسه.

ما يصدق على الأحزاب الشيوعية. يصدق أيضاً على غيرها من الأحزاب. الحزب النازي، مثلاً كان يتشكل أساسياً من البورجوازية الصغيرة، الفلاحين، والعمال، ويدعو في الوقت نفسه إلى سحق البولشفية اللاقومية والردة البورجوازية الاجتماعية، ولكنه رغم تركيبه الشعبي هذا، كان في البداية على الأقل، في خدمة الرأسمالية الإلمانية الكبيرة أو الشريحة الأكثر عدوانية فيها. الحرب العالمية الثانية خدمت، عند انفجارها، رغبات هذه الرأسمالية التي كانت تريد سيادة أوروبا والعالم. ولكن التطورات اللاحقة دلت على أن الحزب أصبح مستقلاً إلى حد كبير عنها. في عام (1943)، مثلاً، وبعد معركة ستالينجراد، أصبح من الجلي تماماً أن الهزيمة أصبحت قدر ألمانيا المحتوم، ولذلك كانت مصلحة هذه الرأسمالية في إيقاف الحرب، كي يمكن لها تفادي تدمير صناعاتها واحتلال البلاد، فتؤجل إلى فرصة أخرى، إن سمحت الظروف في المستقبل، محاولة سيادة أوروبا. هذا في الواقع ما كان يفكر به آنذاك قادة الجيش والاقتصاد. ولكنهم عجزوا عن تحقيقه. فالقيادة النازية استطاعت دفع البلاد طيلة عامين آخرين في هذه الحرب اليائسة إلى أن حلت الكارثة النهائية.

تفسير هذه الظاهرة غير ممكن إن لم ندرك أن الحزب النازي انتهى بالتحول من أداة في خدمة الرأسمالية الإلمانية الكبيرة إلى حزب يستخدم هو نفسه هذه الرأسمالية. فمن أداة طبقة معينة، حول نفسه إلى طبقة سياسية حاكمة جديدة وإلى غاية في ذاته. فالآلة الحزبية الهائلة التي أقامها، وما اعتمدته من مؤسسات عسكرية وبوليسية وثقافية واجتماعية، الخ. . أخذت تعمل نهائياً لحسابه الخاص، وبدلاً من التعبير عن مصالح خاصة خارجية، أخذ يعبر عن مصالحه المستقلة.

إن هذا، وإن كان لا يلغي التفسير الماركسي للنازية، وعلى الرغم من أن المرحلة التي عبّر فيها الحزب عن استقلاله كانت قصيرة، فإن النتائج التي ترتبت على ذلك كانت هائلة بالنسبة لإلمانيا والعالم، وتدل بوضوح على ضرورة إضافة تفسير آخر، على الأقل، يتابع حركة الحزب النازي من البداية إلى النهاية، ويكشف عن عملية تحوله في ضوء ديالكتيك داخلي خاص. إنه وإن كان يعكس عند البداية سيادة الرأسمالية الإلمانية الكبيرة على الشعب الإلماني، فإنه أصبح فيما بعد شيئاً آخر. فاستيلاؤه على السلطة والانتصارات الهائلة التي حققها داخلياً وخارجياً. والأجهزة الضخمة التي شكلها، حولته إلى طبقة جديدة ذات مصالح خاصة مستقلة.

الظواهر السياسية التاريخية التي تكشف من زوايا مختلفة عن هذا الديالكتيك عديدة لا تقع تحت حصر. إن أصحاب الديون ساعدوا قيصر مثلاً في الوصول إلى السلطة، لأنهم كانوا يتوقعون استرجاع ديونهم عن طريق نجاحه. ولكنه عندما وصل إلى السلطة تحدى مفاهيمهم. «شارل الخامس» استدان المال الذي يحتاجه في الوصول إلى المركز الامبراطوري، ولكن عندما حقق ذلك خسر الدائنون فلوسهم. الفرنسيون الذين كانوا يدعون إلى جزائر فرنسية، ساعدوا في إيصال ديغول إلى الحكم. ولكن عندما أصبح الحكم في يده، ارتد ديغول عليهم وشرد قادتهم. «تايسن» ساعد هتلر في الوصول إلى السلطة، ولكن عندما تحقق ذلك لهتلر، أرسله إلى المعتقل. وهكذا دواليك..!

خطر النظرية الماركسية السياسية هو في تفسير الأنظمة القومية بأنها دائماً في خدمة طبقات معينة. ولكن من الواضح أنه، وإن افترضنا جدلاً أن هذا التفسير ينطبق عليها عند البداية، فإن هذه الأجهزة قادرة أن تلعب دوراً خاصاً بها في ديالكتيك القوى الاجتماعية التاريخي.

* * *

ما ينطبق على الحزب ينطبق أيضاً على إيديولوجية الحزب. إن العمل السياسي لا ينفصل عن تركيب إيديولوجي يقترن به. ولكن هذا لا يعني، ويجب أن لا يعني، أن الارتباط الإيديولوجي يلغي أو يجب أن يلغي الفكر الموضوعي أو البحث العلمي.

ما يحدث الآن في جميع البلدان الشيوعية التي أفرزت فيها دكتاتورية الحزب الواحد طبقة سياسية بيروقراطية حاكمة، هو أن هذه الطبقة تستخدم الإيديولوجية في المعنى الذي أعطاه «ماركس» لها، أي أداة عقلنة وتبرير لطبقة سياسية أو لمصالح اقتصادية طبقية معينة. فالمفاهيم الإيديولوجية أصبحت في هذه البلدان قناعاً وليس دليلاً للعمل، أداة تساعد وتدعم سلطة سياسية وليس أداة بحث ترمي إلى إدراك الواقع والتغلب عليه. إنها بدلاً من مساعدة الجماهير في مجابهة الواقع والتغلب على الصعوبات والعثرات التي تعترض سبيلها، تحولت إلى أداة في الانحراف بها عن الوجهة التي كان يمكن لها أن تتجه فيها بسبب وجود هذه «الطبقة الجديدة»، هذا «الاستثمار الجديد»، أي وجهة التمرد على هذه الطبقة ووضع نهاية لها أو لتسلطها. «إن المفاهيم نفسها التي كانت تستخدم سابقاً في التشهير بسيادة البورجوازية تستخدم الآن في ستر سيادة البيروقراطية...

... جميع الأنظمة الشيوعية تستخدم مفاهيمها وتصوراتها الإيديولوجية حالياً في «تغطية هذه الظاهرة»، أي ولادة طبقة جديدة أو «أرستقراطية جديدة» حاكمة، ليس فقط في المعنى السياسي بل في المعنى الاجتماعي... كلها تعتقد أنه من الممكن ستر هذه الظاهرة وراء عبارة طبقة العمال[1].

كل عمل ثوري نتجاوز به الواقع، وحتى كل إصلاح لهذا الواقع في أي وضع نعانيه، سواء كان اجتماعياً، اقتصادياً، أو سياسياً، الخ... لا ينفصل عن تطلعاتنا ورغباتنا الإيديولوجية. ولكن تحقيق ذلك التجاوز أو هذا الإصلاح، يعني في الوقت نفسه تحويله إلى جزء من الواقع الذي نعانيه عفوياً وتلقائياً، مما يحول تلك التطلعات والرغبات إلى قوة تعقلن وتحافظ على هذا الواقع الجديد ومن ثم تتحول إلى جزء من العالم الذي نحياه.

«الأفكار الماركسية اللينينية» كانت حقيقية ومثالية طالما كانت تحرك الجماهير، وتدفع نحو تدمير الأنظمة الرجعية التي فات وقتها؛ ولكنها تحولت إلى عقائد دوغمائية

(1) Martinet, G,: op. cit PP: 180, 176.

وأساطير للشيوعيين الحاليين الذين يخدعون أنفسهم ويستخدمونها في تبرير عالمهم المشوه عن الواقع»[1].

في داخل الإيديولوجيا، وبينها وبين الأنظمة التي تخلقها، يمتد ديالكتيك تحول خاص أهملته المادية التاريخية، كما أهملت الديالكتيك المماثل له في داخل الحزب وعلاقته بالوسط الخارجي.

كل إيديولوجية تتبع دورة تاريخية معينة، ذات ديالكتيك داخلي يسودها، بصرف النظر عن مضمونها أو مضمون علاقتها بالعالم الخارجي.

كل إيديولوجية تمر مثلاً بطور ديناميكي تحاول فيه خلق المجتمع والتاريخ في صورتها، ولكن بعد هذا تنحسر قوة الدفع وطاقة الخلق في صنع التاريخ، لأنها تستنزف إمكاناتها في منجزاتها ونجاحاتها ذاتها، فتدخل آنذاك ما يمكن تسميته بالطور الستاتي (Static). كل إيديولوجية تخلق، بكلمة أخرى، أثناء تحققها الديناميكي، أنظمة ونفسية ومفاهيم جديدة يُفترض بها أن تحولها إلى طريقة في الحياة، ولكن نجاحها في ذلك يجعل منها في الوقت نفسه سجينة هذه الأنظمة والمفاهيم والنفسية، فتتحول إلى جزء من الواقع الذي نحياه، وهذا يقتل فيها قوى الخلق والإبداع، ويحولها إلى علاقة رتيبة مع الحياة.

هذا التحول يخلق شرائح وطبقات، قيادات ومصالح جديدة، ترى أن وجودها يرتبط بهذه الأنظمة والأجهزة، فتسهر عليها، وتعطيها أولية على المقاصد التي انبعثت منها. الأنظمة والأجهزة وقواعد السلوك الجديدة تحقق إيديولوجية، ولكنها أثناء عملية التحقيق تشوهها، وتفسدها كما يقول «هيجل»، أو تخنقها كما يقول «توينبي»، عندئذ تتحول الإيديولوجية تحت وطأة، هذه الأنظمة، والأجهزة والقواعد، من قوة ديناميكية تتطلع إلى صنع التاريخ وخلقه في صورتها؛ إلى أداة تعقلنها وتبرر الوضع الراهن الذي يرتبط بها.

---

(1) Djilas, M,: op. cit P. 137.

الإنسان لا يستعبد نفسه للثروة، القوى، والمنافع المادية فقط بل للتصورات الإيديولوجية والأنظمة التي يخلقها.

في البداية تكون الأنظمة والأجهزة في خدمة الإيديولوجية، تخلقها هذه كي تخدم مقاصدها، ولكن في مجرى دورتها تصبح الإيديولوجية نفسها في خدمتها، وفي نهاية الدورة تعجز حتى عن القيام بدور العقلنة والتبرير، والضبط والتوجيه، بسبب تناقضها الأساسي مع أوضاع تاريخية، اجتماعية، وفكرية، أو حضارية جديدة، لا يمكن لها أن تتمثلها وتستوعبها، فتعجز آنذاك الأنظمة والإيديولوجية عن مجاراة التاريخ. وتبدأ كنتيجة لذلك، دورة إيديولوجية جديدة.

هذه الدراما قد تمثل ذاتها على مسرح علاقات الإنتاج، أي في إطار الصراعات الطبقية، وقد يجب أن نفتش في هذه العلاقات أو هذا الإطار عن المضمون الذي يعبر عن ذاته في الإيديولوجية والأنظمة التي تعبر عنها. ولكن الفكر الاجتماعي العلمي لا يستطيع أن يتجاهل الإطار الإيديولوجي الأعم والأكثر شمولية، الذي يحيط بها، كما أنه لا يستطيع أن يبخس قيمة الدور الخاص الذي تلعبه الإيديولوجية وأنظمتها، أو الأثر الرئيسي الذي يمارسه الديالكتيك القائم بين الأولى والثانية، لأنه لا يصح أن تقصر ذلك الدور أو هذا الأثر على هذه العلاقات التحتية.

هذا الديالكتيك الداخلي في الإيديولوجية، وبينها وبين الأنظمة التي تخلقها كي تحقق ذاتها في التاريخ كنمط حياة جديد، هو الذي، كما يبدو، يخيف «ماوتسي تونغ» الذي يريد عن طريق الثورة الدائمة أن يحافظ على نقاء الإيديولوجية الثورية الأول. على كل، إن الماوية هي، كما يبدو لنا من الثورة الثقافية في الستينات، ثم في السبعينات، الثورة الوحيدة في التاريخ، التي تعي، كما يلوح، طبيعة هذا الديالكتيك وتحاول جهدها تحرير الثورة والإيديولوجية منه بهذه الهزات الثقافية والسياسية الجذرية الدائمة.

ولكن هذا الأمر لا تستطيعه أية ثورة، أو أن يحققه أي جهد ثوري. فمن المحتوم على كل إيديولوجية أن تتابع حركة دورتها التاريخية، من الولادة إلى الموت، الذي يعني انحسارها عن مجرى التاريخ، وعجزها بالتالي عن تمثله واستيعابه، عن

توجيهه وضبطه، أو صنع هوية الفرد والمجتمع. وضبطها. الدورة قد تكون طويلة أو قصيرة، قد تمتد إلى قرون عديدة أو إلى عقود قليلة من السنين، ولكن لا يمكن لأية إيديولوجية، دينية أو علمانية أن تتهرب من المصير الذي يكشف عنه ديالكتيك هذه الدورة. الماوية قد تقوم بمحاولات جبارة تثير الإعجاب والتقدير في الخروج من هذا الديالكتيك، ولكنها ستلحق، عاجلاً أو آجلاً، بالثورة السوفياتية التي اتخذت «الخطوات» الأولى في اتجاه يقودها إلى مصير الماركسية الغربية وراحت تكشف عن مؤشرات تشير إلى شيخوخة إيديولوجيتها الماركسية ـ اللينينية ـ وإلى نهايتها كقوة دافعة صانعة للتاريخ.

قد يأخذ هذا نصف قرن، قرنين، أو أكثر، ولكن لا يمكن، مهما كانت الجهود كبيرة والأوضاع مؤاتية، إيقاف أو تغيير ديالكتيك هذه الدورة الإيديولوجية التاريخية التي تحمل الإيديولوجية من الولادة إلى الموت.

الماركسية كانت تتوقع أن يؤدي إلغاء أشكال الملكية الخاصة إلى إلغاء ما يترتب عليها من تركيب طبقي، وإلى ظهور مجتمع يحقق وحدته، يتحرر من الفروق الطبقية، وتزول منه الصراعات والتناقضات الاجتماعية، لأن إرادة كل فرد تقترن آنذاك بإرادة الكل وتكون جزءاً منها. هذا ما قالت به الماركسية، ولكن التجربة الشيوعية دلت حتى الآن على الأقل أن ذلك غريب عنها، رغم مرور ستين عاماً على ثورتها الأولى.

كل من قرأ كتاب «الطبقة الجديدة»، يعرف أن المؤلف، «ميلوفان دجيلاس» يدل، كما يكتب هو نفسه، «بأن المجتمع الجديد الذي ظهر كنتيجة للثورات الشيوعية، أو لأعمال الاتحاد السوفياتي العسكرية، ممزق بنفس النوع من التناقضات التي تمزق مجتمعات أخرى. النتيجة هي أن المجتمع الشيوعي لم يفشل فقط في التطور نحو المساواة والأخوة الإنسانية، بل إن بيروقراطية الحزب أفرزت شرعية اجتماعية مميزة أسميها، بموجب التفكير الماركسي، «الطبقة الجديدة»[1].

تاريخ الثورة الشيوعية يخضع في كل مكان لظهور طبقة سياسية حاكمة جديدة،

(1) Ibid, P: 10.

أداتها الحزب الواحد الكلي والجهاز البيروقراطي. هذه الطبقة لم تكن نتيجة ثورة صدرت عن تطور اقتصادي عاناه النظام الرأسمالي وعجز في مجراه عن التغلب على تناقضات كانت تزداد نمواً وحدّة مع تقدم هذا التطور، بل كانت نتيجة هزيمة الطبقات الحاكمة، والنظام الإقطاعي الذي كانت تمثله، في حرب ضد عدو خارجي. هذه الهزيمة كانت العامل الأساسي الذي خلق الوضعية الثورية التي جعلت الثورة الشيوعية ممكنة وناجحة. فهي التي فجرت تناقضات النظام السابق الاجتماعية، هي التي نزعت عنه الشرعية، وهي التي دفعت ودعت إلى الثورة. ديالكتيك الهزيمة وليس ديالكتيك التطور الاقتصادي هو الذي قاد إلى الثورة.

المفهوم الاقتصادي الماركسي الكلاسيكي يقول: إن الطبقة الجديدة الصاعدة تولد في بطن المجتمع السابق، تنمو وتتطور فيه، ثم تبرز من أحشائه عند نضج تناقضاته وتبلورها في أكثرية كبيرة. هذا لم يحدث في البلدان الشيوعية. فالنكبات التي نتجت عن غزو خارجي هي التي صنعتها.

لهذا قيل: إن ظهور هذه الطبقة الجديدة في الاتحاد السوفياتي يعود إلى أوضاع تاريخية استثنائية وشاذة. فروسيا كانت بلداً متخلفاً من جميع الوجوه، وطبقة العمال هلكت في «شيوعية الحرب» دفاعاً عن الثورة، والثورة الشيوعية في الغرب التي كانت ثورة أكتوبر تعتمد عليها لم تحدث، والدول الرأسمالية كانت تطوقها بالعداء، الخ. . . لهذا، كان من الطبيعي أن تحل موقتاً بيروقراطية الدولة والحزب محل البروليتاريا في ممارسة السلطة. ولكن التجارب الشيوعية التي حدثت فيما بعد، أي بعد الثورة الروسية، لا تنسجم مع هذا المنطق. فالظاهرة نفسها أكدت ذاتها حيث كانت طبقة العمال قوية، حيث كان الاقتصاد متقدماً، حيث لم يكن هناك أي تطويق رأسمالي يهدد الثورة مباشرة، وحيث كان يمكن للثورة أن تعتمد على مجموعة كبيرة من البلدان الإشتراكية.

أساس هذه الطبقة الجديدة ليس إذن اقتصادياً، بل كان ولا يزال سياسياً.

الاعتراف بظهور هذه الطبقة السياسية الحاكمة أصبح، في الواقع، أمراً شائعاً في العالم الشيوعي نفسه. ابتداءً من عام (1953) أخذت الصراعات تفكك، إن لم نقل

تمزق، وحدة العالم الشيوعي السابقة، وأدت إلى ظهور نقد نظري وعملي للنظام البيروقراطي الذي يسوده. فالمعارضون الجدد من بولنديين، ويوغسلافيين، وإلمان، وهنغاريين، الخ. . . رفضوا التفسير السوڤياتي للستالينية، ورأوا في الإنحرافات التي أرجعها هذا التفسير إلى «عبادة الشخصية» تعبيراً عن ظهور الدولة البيروقراطية، أو وصول طبقة بيروقراطية إلى الدولة تتعارض مصالحها جذرياً مع مصالح العمال(*).

بعض الماركسيين الغربيين ذهب إلى أبعد من ذلك فقال: إن الطبقة الحاكمة الجديدة ليست فقط طبقة سياسية بل طبقة إكليريكية جديدة، لأنها تكشف عن الطابع الديني الذي كان يميز الكهنوت في التاريخ.

إن «تروتسكي» نفسه كتب، في الواقع في أواخر حياته، عام (1939)، معلقاً حول احتمال وصول البروليتاريا إلى السلطة في الغرب فقال: إنه عند تحقق ذلك ستعجز البروليتاريا عن ممارسة سلطتها، وتتخلى عنها، كما حدث في الاتحاد السوڤياتي، لمصلحة بيروقراطية ذات امتيازات خاصة. ثم أضاف: إنه في وضع كهذا، يجب الاعتراف «بعجز البروليتاريا عن التحول إلى طبقة قائدة، والاستنتاج استعادياً (retrospectively) بأن الاتحاد السوڤياتي يشكل في سماته الأساسية رائد نظام جديد من الاستثمار على صعيد عالمي[1].

في كتاب «الماركسية بعد ماركس». الذي أشرنا إليه سابقاً والذي شارك فيه عدد من المفكرين الماركسيين الفرنسين، نقرأ: «إن التحليل الاجتماعي يقود إلى نتائج ذات طابع سياسي. . . الدولة والجماعات الحاكمة لا يمكن أن تُربط بالبنية الاقتصادية التحتية، وفي الاتحاد السوڤياتي نفسه، نجد أنفسنا أمام جماعات حاكمة معينة تمارس لعبتها الخاصة. . . الاتحاد السوڤياتي يخضع لطبقة (caste) من البيروقراطيين السياسيين ذوي القدرة الكلية، والهدف الصريح لهذه الطبقة هو المحافظة على السلطة. . . في ظل هذه السيادة المتسلطة تحدث عملية اجتماعية تاريخة عميقة أخذت تشكل طبقات

(*) في كتاب «شخصية السلطة في تجارب التاريخ الوحدوية والثورية» الذي أشرنا إليه سابقاً كأحد الكتب التي تتشكل منها هذه الدراسة. سنرى أن هذا التفسير الأخير لا يزال هو الآخر سطحياً وقاصراً عن تفسير الستالينية أو ظاهرة عبادة الشخصية.

(1) Martinet, G,: op. cit PP: 66-67.

جديدة. . . . هؤلاء نكروا أي تفسير ضيق للاقتصاد، أعطوا استقلالاً للعنصر السياسي، وطرحوا في الواقع مبدأ التناقض بين الحاكم والمحكوم بدلاً من مبدأ التناقض الاقتصادي. فالتناقضات الجديدة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الإشتراكية هي من هذا النوع السياسي بين الحاكم والمحكوم، فهي تمثل معارضة أو تناقضات سياسية أكثر منها اقتصادية[1].

عندما حدثت ثورة أكتوبر كانت الإشتراكية الغربية مقتنعة أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الموضوعية غير متوافرة لثورة إشتراكية في روسيا، وأن التجربة الشيوعية ستفشل بالتالي في خلق الإشتراكية وتجد عاجلاً أو آجلاً نهايتها المحتومة. ولكن هذه النظرية كانت كما نعلم الآن، على صواب جزئي في النقطة الأولى، وعلى خطأ تام في النقطة الثانية. فإن كانت الاشتراكية التي خلقتها الثورة البولشفية من نوع غير النوع الذي قال به «ماركس» فإنها، من ناحية أخرى، لم تكن ثورة بورجوازية أخرى. إن اللينينية ومن بعدها الستالينية خلقتا نظاماً جديداً لا يعبر عن الأولى أو الثانية.

إن «دجيلاس» يذهب، في الواقع، إلى أبعد من هذا، فيكتب «إن كتاب الطبقة الجديدة، في تدليله على أن مجتمعاً يستوحي المذهب الماركسي لا يفشل في العمل وفقاً له فقط، بل يتطور أيضاً بعيداً عنه في اتجاه آخر، يشير في الواقع إلى أن التعاليم الماركسية غير ملائمة للعالم الحديث، وخصوصاً ــ وهذا يشكل معنى خاصاً ــ لشرقي أوروبا وغيرها من البلدان الشيوعية». ثم يضيف: «الشيوعيون اضطروا، بسبب أفكارهم ذاتها والوقائع التي تسود مجتمعهم، إلى انتزاع السلطة أولاً من أعدائهم ــ هذه البهجة التي تفوق كل بهجة ــ ومن ثم التنازع حولها فيما بينهم. هذا كان قدر كل الحركات الثورية في التاريخ. الشيوعيون انهمكوا وغرقوا كلياً في الجشع والرغبة في السلطة، مما جعل سلطتهم مطلقة وكلية. في صراعهم حول السلطة دللوا على أنهم، مثل غيرهم من الناس، مخلوقات بشرية، معرضة للخطأ، وليس (نوعاً خاصاً) كما أسماهم ستالين»[2].

(1) Soubise, L,: op. cit PP. 120-123, 89-90.

(2) Djilas, M,: op. cit PP. 156-157.

الماركسية آمنت بمطابقة بين تطلعات العمال إلى الحرية والعدالة، وبين الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج. ولكن التجربة الشيوعية أوضحت لنا أن المشكلة الأساسية هي تنظيم إدارة، ومراقبة الملكية، وأنه خارج الاقتصاد أو رغماً عنه. فإن مسألة السلطة لا تزال قائمة بكاملها. إن دكتاتورية البروليتاريا كانت، كما يكتب المفكر الماركسي الفرنسي «فوجيرولا» أسطورة تعقلن دكتاتورية الطبقة البيروقراطية الجديدة في سيادتها على البروليتاريا والطبقات أو الشرائح الأخرى[1].

التجربة الشيوعية تدل بوضوح على أن اقتصاداً من دون حقوق وأشكال الملكية الخاصة لا يعني إذن، كما فيه كثيرون من الماركسيين أنفسهم، مجتمعاً من دون طبقات. إن الطبقات تتفرع أيضاً من توزيع غير متساوٍ للسلطة، من السيادة على الإنتاج، وليس من ملكية وسائل الإنتاج فقط. فحيث يتم إلغاء أشكال الملكية الخاصة، فإن العلاقات التي تدور حول السلطة وتتفرع منها؛ تستطيع أن تحدد آنذاك السيادة والوصول إلى الحقوق والامتيازات التي كانت دائماً تقترن بوجود الطبقات الاجتماعية التاريخية.

ما يحدث في الصين قد يختلف عما حدث في العهد الستاليني، وهو ولا شك يتميز بمحاولات مهمة وصادقة في الحيلولة دون ظهور طبقة بيروقراطية حاكمة جديدة. «الظاهرة البيروقراطية كشفت أنها ظاهرة حتمية. ولم يكن من السهل الحيلولة دون سلطة البيروقراطية الكلية القدرة، التي تسود الدولة والحزب والجيش. هذا ما اكتشفه، عن طريق التجربة، الحرس الأحمر... القدر التاريخي للبيروقراطية الصينية كطبقة حاكمة، وإن كانت الخطوط والأساليب تتميز بهوية خاصة، سيكون أيضاً مضموناً كما نجده في البلدان الإشتراكية الأخرى»[2].

لهذا نستطيع القول دون تردد: إن المحاولات التي يقوم بها حالياً الجناح اليساري، وبشكل خاص «ماوتسي تونغ»، في مقاومة هذا الاتجاه ووضع نهاية له،

(1) Fougeyrollas, P,: op. cit P. 156-157.

(2) Chaliand, G,: op. cit PP. 202-240.

هي، في المدى البعيد، على الأقل، أو عاجلاً بعد وفاة ماو، محاولات فاشلة ومقضي عليها بالهزيمة.

من هذا نستدل على أن غياب الملكية الرأسمالية من البلدان الشيوعية، لا يعني أن التحليل الطبقي لا ينطبق عليها. فهناك ملكية كبيرة الحجم تمارس السيادة عليها أقلية حاكمة محدودة، تعمل باسم المجتمع ككل، لكنها تتمتع بامتيازات وأفضليات هائلة، تتفرع من السلطة التي تمارسها السلطة أو السيادة السياسية لا تخسر طبيعتها كسيادة أو سلطة إن كانت تمارس باسم المجتمع، المجتمع ككل أو مثال أعلى. فالتركيب الاجتماعي السياسي في التجربة الشيوعية يكشف عن تفاوت بين مجموعات متنوعة، عن مراتب «هياراركية» شديدة التباين من حيث السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية، عن اختلاف في نمط الحياة ومستوى المعيشة بين ذوي الدخل القليل والأمل الكبير، بين الذين يقفون في أسفل التركيب «الهياراركي» والذين يقفون في أعلاه، بين الأقليات التقنية والأقليات السياسية، بين العمال الذين لا يستطيعون التعبير عن ذاتهم في مؤسسات أو نقابات خاصة وبين الطبقات الحاكمة، الخ. . . ولكن هذا التفاوت أو التباين لا يعبر عن ذاته في جماعات منظمة واعية لذاتها أو لهويتها الخاصة، لأن الدولة لا تسمح بتنظيمات من هذا النوع. غيابها لا يعود إذن إلى غياب تباين اجتماعي أو «هياراركا» اجتماعية بل إلى قرار سياسي.

# (7)

# التمثيل على النقد السوسيولوجي

القوى والعوامل والتحولات الاقتصادية لا تمارس أثرها مباشرة ولا تعمل في فراغ، بل عبر تركيب اجتماعي عام يحيط بها. ولهذا، فإن هذا الأثر يتعدل ويتغير في ضوء تفاعله مع هذا التركيب، هويته، عناصره المختلفة، والضغوط التي يمارسها عليه. هذا يعني أن الظواهر الاجتماعية التاريخية تتأثر بجوانب عديدة من هذا التركيب، وأن تفسيرها يجب بالتالي، أن يعين هذا الأثر المتعدد الجوانب، فلا يقتصر على جانب واحد. لا شك في أن كل شيء نصنعه يتأثر مباشرة أو غير مباشرة بالقوى الاقتصادية التي تحيط بنا، أو بالنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه. ولكن لا شك أيضاً في أن الشيء نفسه ينطبق على علاقتنا بأبعاد الحياة الاجتماعية الأخرى من إيديولوجية، واجتماعية وسياسية، وعندما يحدث تغيير أساسي في قوى الإنتاج أو العلاقات التي تنظم الاقتصاد، فإن ذلك يؤثر كثيراً في هذه الأبعاد الأخرى وفي الطريقة التي ينظر فيها المجمتع إلى العالم. ولكن هذا لا يعني أبداً، كما أنه لا يبرهن بأي شكل، على أن القوى والعوامل الاقتصادية هي دائماًالقوى والعوامل الأولية، وأن كل شيء آخر يتبلور بها، ويكون انعكاساً أو امتداداً لها.

إن تحليل جميع أوجه العلاقة بين العنصر الاقتصادي وبين التركيب الاجتماعي وحركة التاريخ يخرج طبعاً عن نطاق هذا البحث. وهو، في الواقع، موضوع يضيق به وعنه كل بحث. من ناحية أخرى، بحث أو بالأحرى أبحاث من هذا النوع ليست، في

الواقع ضرورية، لأن المسألة الأساسية ليست استنزاف ظواهر التاريخ في ضوء تفسير معين أو في التعبير عن علاقة معينة ـ وهذا مستحيل ـ بل تمثيل موضوعي كافٍ في التدليل على أهمية التفسير أو العلاقة، وعلى أن كل إهمال لها يعني تشويشاً للوعي الاجتماعي التاريخي، يجعله عاجزاً عن إدراك صحيح لحركة الاجتماع والتاريخ.

الأمثلة التالية التي تدور حول عدد من أهم التحولات والظواهر التاريخية ترمي إذن إلى إيضاح هذه العلاقة المتعددة الجوانب، وهي كما نرى كافية فيما نريده من تمثيل عليها:

(1) ـ الثورة الصناعية؛ كانت ولا شك أهم التحولات الاقتصادية ومن أهم التحولات الحديثة. البعض يقول: أهم هذه التحولات.

ولكن هذه الثورة التي حدثت في أوروبا الغربية فحولت تركيبها بكامله، ومنها امتدت إلى العالم كله، تغير بشكل جذري، طرق الحياة التي تسوده، لا تعني أبداً، كما يقول دعاة المفهوم الاقتصادي، أنها تعود إلى أسباب اقتصادية محضة؛ أو إلى هذه الأسباب أولاً، أو أنها، من ناحية أخرى، أدت إلى هذه التحولات التي أحدثتها بما تنطوي عليه من قوى اقتصادية فقط. إن ظهورها وتطورها يكشفان بوضوح عن أثر عوامل سياسية وإيديولوجية واجتماعية كان لها اليد الطولى في خلقها.

مسألة الادخار الأساسية التي كان يجب أن توافر ما تحتاجه هذه الثورة من تراكم رأس المال الذي يجب توظيفه، تعبر هي نفسها عن أثر العامل الإيديولوجي.

التاريخ شاهد طبقات تجارية غنية وفاحشة الثراء ـ كالتجار العرب في عهد الخلافة الذين يمكن القول إنهم كانوا أغنى طبقة تجارية في التاريخ ـ. ولكن هذه الطبقات كانت تصرف أموالها في البذخ والترف. الكالفينية ـ كما دلت دراسة «ماكس فابر»[1] الكلاسيكية وغيرها من الدراسات ـ قدمت لطبقة التجار في الغرب عاملاً إيديولوجياً جعلها ترى فضيلة في العمل المتقشف، الصعب والمستمر. هذا العمل كان يؤدي إلى تجميع الثروة، ولكن ثروة كانت تمتنع، بسبب القصور الديني الذي

(1) Weber, M,: The Protestant Ethics And The Spirit of Capitalism Tr. T. Parsons Charles Scribner and Sons, 1958.

رافقها، على التبذير في الملذات والترف، فتوظف ثانية في العمل الذي يؤدي إلى ثروات أكبر. هذا الاتجاه خلق الرأسمال الضروري للتطور الصناعي.

الثورة الصناعية كانت، من ناحية أخرى، تستحيل من دون التكنولوجيا الجديدة التي جعلتها ممكنة. ولكن هذه التكنولوجيا لا تنفصل عن العلم الحديث، وهذا العلم يرتبط بدوه في تغير أصاب نظرة الإنسان الأوروبي إلى العالم. إن ابتعاد العقل الأوروبي عن الفروق والاختلافات الدينية، وانشغاله بالعلم والتكنولوجيا وتطبيقهما، كان أحد الشروط الأساسية لهذه الثورة. هذا كان يعني، فيما يعنيه، أولاً، تحرر العقل إلى حد ما، على الأقل من الدين كفلسفة حياة تحدد وتضبط هوية المجتمع والفرد وسلوكهما. وثانياً، ظهور مفهوم فلسفي عن الكون يرى أنه يخضع لنظام طبيعي عام يجعله كلاً «مستقلاً» عن أية قوة ما ورائية، ويمكن في ضوئه تفسير الطبيعة وما يحدث فيها. هذا أدّى إلى استقلال التاريخ نفسه عن أية قوة ما ورائية، والنظر إليه كحركة مستقلة تخضع، هي الأخرى، لنظام عام يمكن، عن طريق العقل، الوصول إلى الكشف عنه كي يمكن الكشف عن النظام الذي يسود الطبيعة والكون.

الثورة الصناعية كانت تعني أيضاً، وتحتاج إلى مناخ سياسي ملائم لظهورها وتطورها، والمناخ الذي كان يسود أوروبا آنذاك كان هذا النوع من المناخ. فنضال الطبقات الوسطى الطويل، ابتداء من القرون الوسطى، في سبيل نوع من الحكم الذاتي المحلي في الكومونات (communes) التي كانت تتجمع فيها، أعطى هذه الطبقات ضمانات سياسية وقوانين تحميها ضد أعمال الدولة والملك والإقطاعيين الاعتباطية في مصادرة أملاكها وأموالها. هذه الضمانات والقوانين أعطت الملكية والتجارة والصناعة ما كانت تحتاج إليه من استقرار وطمأنينة وحماية في مراحل تطورها الأولى. هنا يجب ألاّ ننسى أيضاً أن الجماعات التي كانت تتشكل منها هذه الكومونات والتي كانت تنزح إليها عادة من أراضي الإقطاعيين وممتلكاتهم، لم تكن تنقاد في ذلك بعوامل اقتصادية فقط أو بشكل رئيسي، لأن الأسباب الاجتماعية والسياسية كانت تلعب دوراً أساسياً في هذا النزوح.

ولكن هذا لم يكن كافياً كإطار سياسي للثورة الصناعية والطبقات الرأسمالية التي برزت وأكدت نفسها في القرن التاسع عشر. فالثورات الليبرالية البورجوازية التي بدأت في القرن السابع عشر وامتدت عبر القرن التاسع عشر، كانت تزيل التناقضات التي كانت تعثر سيرها، تعد الطريق وتمهدها باستمرار في تأمين بلوغها ما بلغته من توكيد بارز تام لذاتها في القرن الماضي.

الديمقراطية الثانية التي نتجت عن هذه الثورات، كانت تحتاج إلى ولاء الشعب المركز للدولة القومية، وقبوله بشرعية وسيادة هذه الدولة وقوانينها، مما كان يعني تحرره من الولاءات والانتماءات التقليدية التي لا تنسجم معها. هذه الدولة التي تقدمت ورافقت ظهور الأنظمة الليبرالية والثورة الصناعية والطبقات الرأسمالية الحديثة، كانت أيضاً من الشروط الأساسية في ظهور هذه الثورة الأخيرة.

من ناحية أخرى، هذا التقدم نحو الثورة الصناعية كان من النوع الذي مهدت له ثورات ثقافية وفكرية عديدة لا يمكن فصلها عنها، وتتمثل في عصر النهضة، الثورة العلمية، العقلانية الفرنسية، حركة الإصلاح الديني، حركة الإصلاح المعتادة، الخ. . .

من هذا، يتضح أن الثورة الصناعية كانت تعتمد على الثورة الليبرالية وأن هذه الأخيرة كانت تعتمد في دورها على الكثير من الثورات والتحولات الفكرية التي قدمت لها ورافقتها. الاعتماد على العنصر الاقتصادي كالقول مثلاً: إن صناعة الصوف وما ترتب عليها من نتائج هي التي قادت إلى ظهور هذه الديمقراطية الليبرالية في بريطانيا، لا ينطبق إذن على الواقع. «ليس هناك أية علاقة ضرورية بين تجارة الصوف في ذاتها والديمقراطية. ففي إسبانيا، في المرحلة التاريخية نفسها، نجد، في الواقع، علاقة أو نتائج عكسية لهذه التجارة، لأن الملك استخدم أصحاب القطعان كأداة في دعم مركزية الدولة ضد الاتجاهات المحلية والخاصة، وبذلك أدّى هذا العنصر الاقتصادي إلى تقوية الملكية المطلقة. المفتاح للوضع الإنكليزي، فيما يتعلق بالديمقراطية البرلمانية، هو في كون الحياة التجارية في المدن والريف أثناء القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، نمت أساسياً، وإن لم يكن كلياً، من موقع معارض للتاج[1] أي من موقع سياسي.

---

(1) Moore, D,: The Social Origins of Dictatorship And Democracy, Beacoon Press, 1967, P: 7.

هنا، يجب ألاّ ننسى أيضاً أثر الاحتكاك أو التقليد الفكري السياسي في انتشار هذه الديمقراطية، كما نجد مثلاً في التجربة الديمقراطية الفرنسية التي وجدت حافزاً كبيراً لها في التجربة الإنكليزية عبر عنه بوضوح فلاسفة القرن الثامن عشر، وخصوصاً «فولتير» و«مونتسكيو». وفي الثورة الأمريكية حيث نجد، فيما نجد، أن الثوريين الفرنسيين أعدوا وثيقة إعلان حقوق الإنسان في بيت السفير الاميركي في باريس. هذه الظاهرة واضحة الآن كل الوضوح في ثورات العالم الثالث، التي تأثرت سابقاً بالأنموزج الديمقراطي الغربي، وهي حالياً تتأثر بالأنموزج الاشتراكي أو الشيوعي.

(2) ـ بين الظواهر الكبرى التي حاول التفسير الاقتصادي استنزاف تفسيرها تقريباً في ضوء رؤياه، نجد الحروب التاريخية، الدوافع والأسباب التي تقف وراء الحروب عديدة ومعقدة، ولا يمكن إرجاعها للعنصر الاقتصادي فقط، أو إليه بشكل رئيسي. فالتطلعات الإيديولوجية، والمطامح السياسية، والأحقاد والمخاوف القومية، لعبت دائماً دوراً أساسياً، هذا إن لم نقل الدور الأساسي، في هذه الحروب.

هناك الكثير من الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الحرب وتفسرها: الجشع، الجوع، المصالح الطبقية، المواد الأولية، الامتيازات والأسواق التجارية، الحاجة إلى الأرض، الرغبة في الاستثمار، الخ . . . ولكن الحرب ليست نتيجة استثنائية أو أولية لهذه الأسباب. الأكثرية الساحقة من الحروب التاريخية ترجع، على الأرجح، إلى أسباب أخرى كالمنافسة السياسية بين الأنظمة السياسية المختلفة، حب السلطة والتسلط، الدوافع الدينية والإيديولوجية، أو حتى المغامرة العسكرية.

من الذي يمكنه مثلاً ـ وإنْ لبرهة عابرة ـ أن يفسر فتوحات الإسكندر الكبير، بأنها تعود إلى مصالح اقتصادية، إلى قوى الإنتاج السائدة آنذاك، أو إلى تحول في هذه المصالح والقوى؟ . . انهيار الامبراطورية الضخمة التي أقامتها هذه الفتوحات وربطت بين أرجائها بدم مئات الألوف من الضحايا، يدل بوضوح على أن الضرورة الاقتصادية لم تكن مسؤولة عنها، ولم تكن العنصر الذي حددها. من الواضح أيضاً، من ناحية أخرى، أن هذه الفتوحات لم تؤدِ، في دورها، إلى أي تقدم في قوى

الإنتاج، ولم تكن نتيجة أي تغير فيها. المطامح السياسية هي التي تحكمت، قبل وفوق كل شيء بهذه الفتوحات.

إن الإسكندر الكبير لم يتابع فتوحاته، وقيصر لم يُخضع الغرب، ونابليون لم يغزُ أوروبا، لأنهم كانوا يفكرون بمصالح تجارية، استثمارات جديدة أو موارد إضافية. ما ينطبق على هؤلاء ينطبق على جميع الفاتحين الكبار في التاريخ.

بين الأسباب الأولى في خلق الامبراطوريات نجد مثلاً، الخوف من امبراطورية أخرى قادرة على أن تشكل خطراً كبيراً. أحد الأسباب الرئيسية لحروب روما ضد قرطجنة كان خوف الأولى الكبير أن تتمكن الثانية من السيطرة على بلدان مجاورة لها، ومن ثمّ تهدد روما نفسها. الامبراطوريات لا تظهر بغية المكاسب فقط، وهي تبرز، حتى وإن لم تكن هناك أية بواعث أو مقاصد اقتصادية.

القول مع «لينين» إن اتجاه الدولة ـ القومية إلى التدخل في شؤون الغير يرجع أساساً إلى حاجات الرأسمالية الرئيسية في تصدير الرأسمال وفي كسب أسواق ومواد أولية، يعني بوضوح تجاهل سلوك مماثل في دول غير رأسمالية: الاندفاع وراء القوة والنفوذ، إرادة السيطرة، والبحث عن الأمن، الخ... أمور تميز كل دولة كبيرة، بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي. هذا المفهوم الاقتصادي لا يفسر لماذا كانت أمم مختلفة، تمتلك أراضي واسعة، غذاءً كثيراً، موارد كبيرة، وأماناً واستقراراً، الخ... لماذا كانت هذه الأمم تريد أكثر مما تملك، وتدخل حروباً عديدة بغية تحقيق مكاسب جديدة؟

في المجتمعات القبلية، نجد أن بعض القبائل تقاتل باستمرار ليس لأجل مصالح مادية من أي نوع كان، بل لأن رجالها يتمتعون بالقتال، لأن القتال يمثل سمة الرجل الكامل.

عندما يتطلع الباحث إلى الحروب التاريخية وإلى الدور الهام الذي لعبته فيها المطامح السياسية التي يسودها حب التسلط، لا يسعه سوى التساؤل إن كان التاريخ لا يزال في الواقع يدور في هذه الدوامة السياسية، ولكن بوسائل تدمير وقتل كانت تزداد فاعلية مع الوقت.

الحرب، حتى عندما تكون أسبابها المباشرة أو غير المباشرة، أسباباً اقتصادية، لا تجد تفسيرها في هذه الأسباب فقط. فهي لا تعبر عن مصالح حسابية ومنافع عقلانية، بل عن مشاعر أعمق وأقوى بكثير من تلك التي تفرزها حسابات المصالح الاقتصادية، حسابات الربح والخسارة. هذا وحده يفسر الظاهرة الشعبية في الحروب، وخصوصاً الحروب الحديثة، وإقبال الشعوب على التضحية بكل غالٍ ونفيس فيها. القوى المحركة لهذه الحروب هي مشاعر عامة عارمة، من ولاءٍ قومي، سياسي أو إيديولوجي، من مخاوف وحماس، من غضبة وكبرياء، من رفض لمهانة أو تمسك بكرامة... كل شيء يدخل في هذه المشاعر، ما عدا، أو فوق، حسابات الكسب والخسارة التي يلوح بها التفسير الاقتصادي. حتى عندما تستطيع المصالح الاقتصادية الضيقة لجماعة حاكمة أو طبقة ما، أن تقود إلى الحرب، فإن تبريرها يقدم أسباباً أخرى تجد فيها شرعية يمكن أن تكسب لها ولاء المجتمع أو الشعب. المصالح الاقتصادية المسؤولة عنها لا تستطيع أن تدفع إليها إن لم تستطع إضفاء هذه الشرعية عليها أو تحفيز المشاعر الشعبية وتعبئتها في دعوة دينية، إيديولوجية سياسية، أو قومية تتجاوزها.

القوى والمصالح الاقتصادية لعبت مثلاً دوراً كبيراً في الحرب العالمية الأولى، والثانية، ولكنها دون شك لم تكن كافية. أي تفكير جدي في الموضوع يكشف أنه كان من المستحيل تحريك الجماهير الغفيرة نحو الحرب، وإلى استقتالها بذلك الشكل العنيف، نتيجة تقديرات وإحصاءات ومصالح اقتصادية تتجه بها الطبقات الحاكمة. ليس من تقديرات، وإحصاءات ومصالح من هذا النوع تستطيع أن تفسر ستالينجراد، معركة بريطانيا، أو برلين!.. دفع الشعوب الأوروبية في حروب كهذه؛ كان يعني تفجير مشاعرها وتعبئتها بدعوة قومية وإيديولوجية، والبرهنة لها بأن الصراع الذي يدعوها إلى قتل الآخرين وقتل نفسها، يمثل قضية عادلة فاضلة، ليس فقط لأمتها وبقائها، بل للإنسانية جمعاء.

الرد أو النقد الذي يواجه به قول كهذا هو عادة؛ أن المصالح الطبقية الاقتصادية الرأسمالية هي التي كانت تقف وراء هذه التبريرات الإيديولوجية!.

ولكن النقطة الأساسية التي يتجاهلها هذا المنطق والتي نحاول الإشارة إليها هنا، والتي تشكل عاملاً حاسماً، هي أنه لولا تلك الدعوة الإيديولوجية وما تنطوي عليه من تبريرات إنسانية ومضامين أخلاقية، التي توافر الغطاء الضروري لتلك المصالح، لما كان بإمكان هذه المصالح الدفع إلى الحرب. فقبل الاندفاع إلى مجازر هائلة من هذا النوع، يجب أولاً، وقبل كل شيء، تحريك مشاعر الشعب إلى درجة عالية من الحماس، الالتزام، والاستعداد للتضحية بالحياة، وهذا يتطلب بواعث وحوافز إيديولوجية.

هذا واضح جداً في موقف الأحزاب الاشتراكية، وخصوصاً في الحرب العالمية الأولى. فالذين كانوا يعلنون، عاماً بعد عام، للطبقات العاملة بأن الحرب في مرحلة الرأسمالية تعكس مصالح وبواعث طبقية اقتصادية، هؤلاء أنفسهم طرحوا جانباً نظريتهم الاجتماعية التاريخية عند بداية الحرب وأعطوا الأولوية لاعتبارات أخرى كالاعتبارات القومية.

«لينين» وغيره من الماركسيين فسروا هذا الانحراف الذي مارسته الأحزاب الاشتراكية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ بأنه يعود إلى خيانة قياداتها وانحرافاتها الذاتية، إلى خوفها من ممارسة مسؤوليتها، وجبنها أمام القيام بما تفرضه هذه المسؤولية من واجبات. ولكن؛ إن كانت هذه الأسباب هي التي دعت قيادات هذه الأحزاب إلى دعم الحرب والإسهام فيها، فإنها تعني اعترافاً صريحاً بالأهمية الكبرى التي تمارسها أسباب غير اقتصادية في صنع الحروب.

قد تكون الأسباب الإيديولوجية والأخلاقية مجرد عقلنة لمصالح الطبقة الحاكمة، ولكن مما لا شك فيه أن الشعب الذي يقذف بنفسه في أتون الحرب، يفضل ذلك لأنه يؤمن بها وبطبيعتها المستقلة. من ناحية أخرى، عندما تنقاد الحرب لمصالح اقتصادية أو طبقية، فإنها لا «تحمي» عادة مصالح الطبقة الحاكمة وحدها، بل مصالح جماعات وطبقات أخرى أيضاً، ترى أن الحرب أو السياسة العدوانية تخدم مصالحها. الفكر الماركسي نفسه يعترف بذلك عندما يشير مثلاً إلى إفادة طبقة العمال في دول الغرب الاستعمارية من غزوها للمستعمرات.

معنى الحرب النهائي، وخصوصاً في العصر الحديث، هو في تفجير تلك المشاعر الشعبية، والويل ثم الويل لمن يتجاسر على التنبيه إلى «لاعقلانيتها»، ويدعو إلى شيء من الاعتدال والانضباط والعقل في التعبير عنها. الذين كانوا يتجاسرون على ذلك، على الدعوة إلى وضع «حدود عقلانية» عليها، كانوا يعاملون عادة ويضطهدون كخونة، في فرنسا مثلاً وضعوا الوطني «كايو» في السجن كخائن، ولكن فيما بعد، في مرحلة لاحقة، بعد انتهاء الحرب، جعلوا منه رئيس وزراء.

إن أراد المؤرخ مثلاً أن يكشف عن «حسابات عقلانية» للحرب، عليه، على الأرجح، أن يرجع إلى المرحلة السابقة للمرحلة الديمقراطية الحديثة، قبل «دِمَقْرطة» الحرب وتحولها إلى حرب كلية. ففي الأنظمة الملكية كانت الحرب عادة تمارس في سبيل غايات محدودة، وكان الحكام من ناحية عامة يوازنون بين المكاسب والخسائر. ولكن بعد دخول الشعب ككل في الحرب، وتحول الحرب إلى حرب كلية (totilitarian) أصبحت الحرب تعتمد وتنطلق عادة من مشاعر عارمة لا عقلانية، وعندما تعتمدها يكون من الضروري تحريك المجتمع أو الشعب، وتعبئته ككل لأجل الحرب، يصبح من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، وضع مقاصد محدودة وواقعية لها، لأنها تعبر آنذاك عن مشاعر وولاءات إيديولوجية غير محدودة.

كثيرون من الماركسيين أصيبوا بصدمة أو خيبة عنيفة عند حدوث الحرب العالمية الأولى، لأنهم رأو فيها نقضاً لمفهومهم الماركسي وللتفسير الاقتصادي الذي يقدمه، فتركوا في الواقع هذا المفهوم. إن «هنري دي مان» مثلاً، كتب آنذاك «إن ماركسيتي تلقت ضربة أخلاقية لأنها لم تكن تستطيع أن تفسر سلوك الجماهير»[1].

«البيان الشيوعي» يعلن: «البروليتاري هو دون ملكية. علاقاته العائلية لا تماثل في شيء علاقات العائلة البورجوازية. فالعمل الصناعي الحديث الذي يعني عبودية

(1) De Man, H,: Audelà Du Marxisme, Brussels, 1927, P: 69.

راجع حول الموضوع نفسه:

Frossard, L,: De Jaurées à Lenin, 1930, Dratchkovich, M,: Les Socialismes Français Et Allemands, Et le Problème de la guerre, 1953.

العامل من قِبل رأس المال، في فرنسا، كما في إنكلترا، في أميركا كما في إلمانيا، جرّد البروليتاري من كل خاصة قومية. فالقوانين، والأخلاق والدين، كل هذه توجد أشكال تزمت بورجوازي تقف وراءها مصالح بورجوازية».

تطور التاريخ لم يتجه هذا الاتجاه، بل حول كل عبارة من هذه العبارات إلى نقيضها. فالعائلة أصبحت أكثر أهمية وأكبر دوراً بالنسبة للبروليتاري، والطبقة البروليتارية، هي أكثر الطبقات تشدداً حول الدين، والأخلاق والقوانين التي تمثل «أشكال تزمت بوجوازي»، وهي على الأرجح الطبقة الوحيدة التي لا ترى في ذلك أشكال تزمت. ثم إنها لا تقل ارتباطاً بالقومية عن أية طبقة أخرى. هذا، إن لم نقل إنها ـ كما هو الوضع في أكثر الحالات على الأقل ـ أكثر ارتباطاً بها عن أية طبقة أخرى؛ ولكن ما سيوقف النظر بشكل خاص، في ضوء توقعات «البيان الشيوعي» هو أن الطبقة البورجوازية، أو على الأقل طلائعها الأكثر ثقافة؛ هي التي تحررت، أو في طريقها إلى التحرر من هذه الأشكال، بينما طلائع العمال لا تزال تعيش بها وفي ظلها.

الظاهرة الستالينية أدّت فيما بعد إلى صدمة مماثلة أيضاً ودفعت أعداداً كبيرة من الماركسيين إلى ترك الماركسية؛ لأنهم رأوا أنه لا يمكن تفسيرها.

هذا النوع من الصدمات الأليمة كان نتيجة طبيعية، في الواقع، لمفهوم رأى تفسير جميع تحركات وتحولات وظواهر التاريخ بمنظار اقتصادي. إن تحويل كل ما تنطوي عليه الحرب من فظائع، وتعصب، وبغضاء، وقتل، وخراب، ومشاعر متأججة، إلى بواعث ومصالح اقتصادية حسابية، أو تجاهل كل هذه الظواهر بسبب مفهوم يرى في الإنسان كائناً اقتصادياً، يستنزف أبعاده الأخرى ويوفر المفتاح لمعناه وعمله، يبسط الوضع التاريخي والإنساني إلى حد غريب، وشاذ، وإلى درجة السذاجة إن لم نقل السخافة.

لا شك في أن الكثير من الحروب نتجت ـ إلى حد كبير ـ عن مصالح وأسباب اقتصادية، ولكن المبادرة كانت تعود إلى قوى ومطامح سياسية. إننا في تفسير الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية؛ لا نستطيع أن نتجاهل الدور الأساسي الذي

لعبته المنافسة السياسية بين الدول الغربية، وعجز هذه الدول، التي كان يرتاب كل منها بنوايا الأخرى، عن قبول أي توسع في قوة إحداها.

الحرب العالمية الأولى نتجت عن الخصومات التي قامت بين قوميات البلقان المختلفة. الخطر الذي واجه الامبراطورية الثنائية بسبب الدعوة الصربية التي كانت تتجه إلى الشعب السلافي في الجنوب، هو الذي دعا قادة تلك الامبراطورية إلى توجيه إنذارها المشهور إلى صربيا، وإلى ضرب بلغراد بالقنابل. الشعوربوحدة الشعوب السلافية؛ هو الذي منع حكومة سان بطرسبرغ من السكوت عن تدمير استقلال صربيا، أو عن انتصار سياسي تحققه الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية.

الكبرياء القومية، الاعتقاد بأن هناك قدراً عالياً يميز الأمة الإلمانية، وأن الثقافة الإلمانية يجب أن تشع في العالم، هذه هي بعض العوامل التي حركت حماس الشعب الإلماني في عام (1914)، ومن ثم في عام (1939)، وجعلت العمال ينسون مواقفهم الاشتراكية الأممية، المواقف التي كانوا يعلنون عنها مباشرة قبل حدوث الحرب.

الإرادة في الاستمرار كدولة عظمى، وفي استرجاع الأقاليم التي خسروها، هي التي وحدت بين الفرنسيين وساندتهم عبر التضحيات الهائلة التي فرضتها الحرب طيلة أربع سنوات[1].

المشاعر القومية المتناقضة بين الدول الأوروبية، والمطالبة بالاستقلال من قبل القوميات التي كانت تشكل جزءاً من الامبراطوريات المتعددة القوميات، كانت بين الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى تلك الحرب.

الأهمية التي لعبتها الأسباب القومية والسياسية والإيديولوجية في هذه الحرب، تنطبق بشكل أو آخر، على الحرب العالمية الثانية، وعلى ظاهرة الحرب من ناحية عامة، أو على الحرب كظاهرة تاريخية. هذه الأسباب هي من أهم القوى المحرِّكة للتاريخ ويستحيل إدراك حركة التاريخ من دونها، وأثرها كان في كثير من الأحيان يطغى على الحياة الاقتصادية ويحددها. دورها ظاهر واضح في أهم حروب التاريخ

(1) Aron, R,: Dimensions De La Conscience Historique, Plon, 1961, PP: 211-212.

وثوراته، من اليونان وروما إلى الصين، ومن الفتوحات العربية إلى الثورة الفرنسية، ومن الحروب الصليبية إلى حروب أهلية كالحرب الأميركية نفسها، وحروب التحرير الحديثة.

إن «ما وتسي تونغ» كتب مرة بأنه عندما تزول الرأسمالية، يحقق الإنسان السلام العالمي الدائم، ولن تكون هناك أية حاجة إلى الحرب...

عندئذ، وعبر المستقبل كله، لن تعرف الإنسانية أبداً الحرب من جديد»[1] ولكن إزالة هذه الرأسمالية لم تؤدِ، كما نرى الآن بوضوح، إلى هذا السلام بين الدول الشيوعية.

حتى إن حقق العالم وحدته في اقتصاد عالمي، فذلك لا يعني السلام النهائي، المنافسة العسكرية والسياسية والقومية التي سادت الأمم الغربية ذات النظام الاقتصادي الاجتماعي المماثل، تدل على ذلك. والآن نرى أن العالم الشيوعي يعطي دليلاً آخر لأنه يكشف باطراد عن منافسة متزايدة بين أعضائه. إن أشد الخصومات الداخلية في الربع الأخير من هذا القرن لم تحدث داخل الدول الغربية، بل داخل العالم الشيوعي. الاصطدامات العسكرية الوحيدة التي حدثت، كانت في الواقع داخل هذا الأخير، ظهور الشيوعية المتعددة المراكز يدل بوضوح على أن وحدة النظام الاقتصادي الاجتماعي لا تعني وحدة سياسية أو سلاماً نهائياً. الصراع القائم بين الاتحاد السوڤياتي والصين الشعبية يهدد حالياً بحدوث حرب بينهما. «بدلاً من إلغاء الحرب، فإن الدول الشيوعية الكبرى»، كما يكتب «دجيلاس» استعبدت حالياً البلدان الشيوعية الصغيرة، والجنس البشري أصبح مهدداً بصراع بين أكبر دولتين شيوعيتين (الاتحاد السوڤياتي والصين)، وهو صراع ليس أقل احتمالاً وخطراً من صراع بينهما وبين دول النظام القديم»[2].

3 ـ ظاهرة الاستعمار الحديث وما نتج عنها من صراعات، تخرج أيضاً عن

(1) Selected Military Writings of Mao Tse-Tung, Peking, 1963, P: 223.

(2) Djilas, M,: op. cit PP. 89-90.

التفسير الاقتصادي. الأسباب الاقتصادية بارزة وراءها، ولكن من الخطأ الاقتصار عليها في تفسيرها.

المصالح الاقتصادية كانت واضحة، فالاستثمارات البريطانية في الخارج أصبحت في عام (1913) ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام (1880) (أي أربعة مليارات بوند). على الرغم من أن استثمارات الأمم الأخرى كانت أقل، فإنها هي الأخرى كانت تزداد بسرعة، مع جهود أصحاب المصارف ورأس المال، وخصوصاً في فرنسا وإلمانيا، في تحقيق نسب عالية من الأرباح في استثماراتهم. وبين عام (1871) وعام (1900)، أي في أسرع مرحلة للتوسع الاستعماري، ضمت بريطانيا (4,250,000) ميل مربع من الأراضي و(66) مليوناً من الناس. وفرنسا ضمت (3,500,000) ميل مربع، و(26) مليوناً من الناس. وإلمانيا ضمت مليون ميل مربع وستة ملايين من الناس. وروسيا ضمت (500,000) ميل مربع، وما يزيد على ستة ملايين من الناس[1].

هذه الأراضي كانت تنتج موارد أولية، وتقدم فرصاً للاستثمار والتوظيف، وسكانها كانوا يشترون بضائع ألمانية، وفرنسية وإنكليزية، ويدفعون فوائد على القروض، ولكن على الرغم من هذا لا يمكن تفسير الامتداد الاستعماري بهذا الشكل الاقتصادي البسيط، لأن بواعثه كانت عديدة، ولا يمكن تحويلها إلى عنصر واحد دون غيره. بعض دعاة هذا الامتداد كانوا يهتمون ـ أساسياً ـ بالمكاسب المادية التي تنتج عنه، ولكن مصالح الأمة الحيوية ـ البقاء، المكانة العالمية، القوة، المجد، الشرف القومي، الخ... كانت في الدرجة الأولى من الأهمية للعدد الأكبر من هؤلاء.

لا شك في أن الدولة الاستعمارية أرادت المكاسب، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن الاستعمار نفسه كان تعبيراً عن الشعور القومي الذي دفع الأمم الأوروبية إلى توكيد مصالحها القومية في تنافسها حول المواد الأولية، الأسواق، والاستثمارات الخارجية، واليد العاملة الرخيصة.

---

(1) Shafer B, : Faces of Nationalism, Harcourt, Brace Janovich, 1972 P: 170.

المنافسة الحادة بين دول أوروبا القومية لعبت دوراً أساسياً في ظهوره، «على الرغم من أنه أكبر نظام امبريالي في التاريخ، فإن النظام الاستعماري الغربي يشبه قليلاً الامبراطوريات السابقة. قد كان حصيلة جانبية للمنافسة القومية في أوروبا نفسها، وليس قصداً منظماً في غزو المستعمرات»(1).

في هذا الصدد قال «دافيد هورويتز» المفكر الماركسي الأميركي، «إن المصادر الفعلية... للاستعمار السياسي في أواخر القرن التاسع عشر عديدة، والمسألة التاريخية المعقدة التي تقدمها هذه الظاهرة لا تجد حلاً لها برجوع إلى «الأسس» الاقتصادية للعمل الاجتماعي فقط». ثم يضيف «ابتداءً من العقد الثاني في القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تمثل أعظم قوة بحرية وصناعية في العالم. ولكن ظهور دول صناعية جديدة كبيرة كإلمانيا والولايات المتحدة، واجه بريطانيا بتحديات واضحة ومباشرة، إن البحث عن مستعمرات لا ينفصل عن هذا الوضع العالمي الجديد الذي أصبحت تسوده المنافسة وتتحكم فيه خصومات هذه الدول القوية. لهذا، كانت تؤدي كل حركة تقوم بها إحدى هذه الدول في تأمين أسواق أو مواد أولية بوسائل سياسية، سواءً كانت أسباب هذه الوسائل اقتصادية أم لا، إلى دفع الدول الأخرى إلى الإسراع في وضع يدها على ما يمكنها من مناطق كي تحول دون هبوط في قوتها أو خسارة أسواق ذات قيمة لها. هذا الوضع الدولي كان عاملاً كبيراً جداً، بَلْهَ عاملاً مسؤولاً عن ظهور الاستعمار السياسي في القرن التاسع عشر»(2).

و«ماجدوف» المفكر الماركسي يقول في دراسته القيمة «عصر الامبريالية» حول «التبسيط الكبير في المفهوم الاقتصادي الصرف حول الامبريالية». ويقول: إن «البحث عن بواعث اقتصادية محضة وراء قرارات السياسة الخارجية يقدم فرضية نافعة في عدد كبير من القضايا، ولكنها تكون فاشلة إن توقعنا أن نجد تفسيراً كهذا لكل عمل من أعمال السياسة العسكرية والسياسية»(3).

(1) Ward, B,: Nationalism And Ideology, Norton, 1966, P: 93.

(2) Horowitz, D,: Empire And Revolution, Vintage Books, 1969, PP: 35-36.

(3) Magdoff, H,: The Age of Imperialism, Monthly Review 1969, P: 13.

و«جايمس أوكوتور» وهو كاتب ماركسي أميركي آخر، يكتب: «إن وصف لينين للسمات الرئيسية للمرحلة الاستعمارية الجديدة ـ استثمارات أجنبية، الاستيلاء على الأراضي، الأوليات الاحتكارية ـ كان صحيحاً إلى حد كبير، ولكن لا يمكن فرض نمط نظري واحد أو بسيط على تسلسل الأحداث المعقد الذي أدّى إلى تثوير النظام الرأسمالي بين عام (1880) والحرب العالمية الأولى. ففي أغلب الأحيان... كان امتداد المطالب الإقليمية. يتطلب الامتداد التجاري. مما لا شك فيه أن الميول التي عبر عنها المؤتمر الألماني الاستعماري في عام (1902) توحي أنه، من ناحية زمانية، كان الاستثمار والتجارة يتبعان العلم وليس العكس. فالمؤتمر يعتقد أن مصالح الأمة تجعل من الضروري أن تكون مستقلة عن الأجنبي في استيراد المواد الأولية وفي خلق أسواق أمينة، بقدر المستطاع، للمنتوجات الألمانية الصناعية، المستعمرات الإلمانية في المستقبل يجب أن تقوم بهذا الدور المزدوج، وإن كان ذلك يعني إرغام سكانها على العمل في أعمال عمومية ومشاريع زراعية»[1].

في تعليقه حول نهاية الاستعمار، يكتب «دجيلاس» منتقداً نظرية «الينين»، ما خلاصته:

1 ـ المستعمرات لم تحقق استقلالها، كما تنبأ «الينين»، نتيجة ثورات تظهر فيها وتقترن بثورات في البلدان المستعمرة، بل نتيجة تحولات اجتماعية وتقنية جعلت استثمار راس المال في البلدان المتقدمة أكثر ربحاً، والتجارة أكثر انتعاشاً وسلامة مع بلدان مستقلة.

«دجيلاس» يرى طبعاً أن الدول الاستعمارية لم تنسحب من المستعمرات بهدوء وسرور، وأن هناك مجموعات صناعية أثرت من استثمار البلدان المتخلفة، وقاومت بعناد نهاية الاستعمار، كما أنه يرى دور المقاومة المسلحة التي مارستها شعوب المستعمرات في تحقيق هذه النهاية. ولكنه نبه إلى أن هذا غير كافٍ في تفسير نهاية الاستعمار.

(1) Rhodes, R, ed,: op. cit P. 114.

2 ـ إن نسبة راس المال الذي يخصص للاستثمار في البلدان الصناعية المتقدمة هي أكبر من تلك التي تذهب إلى البلدان المتخلفة.

3 ـ البلدان المتخلفة تحاول، من ناحيتها، عمل كل ما تستطيع لجذب راس المال إليها.

4 ـ البلدان الاشتراكية أيضاً، وليس الرأسمالية فقط، تصدر راس المال للاستثمار في الخارج.

5 ـ البلدان الرأسمالية أخذت تصدر راس المال للاستثمار ليس فقط في البلدان المتخلفة، بل في البلدان الاشتراكية التي أخذت تحاول هي الأخرى عمل ما تستطيع لجذب راس المال هذا إليها.

هنا تجدر الإضافة إلى أن البلدان الاسكندينافية وسويسرا كانت في وضع اقتصادي اجتماعي أحسن من وضع البلدان الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا، وبشكل خاص البرتغال. رأسمالية البلدان الاسكندينافية لم تلجأ إلى الاستعمار، ولكن هذه البلدان لم تعانِ التناقضات الطبقية التي كان يُفترض بها أن تدمر النظام الرأسمالي وتحل محله النظام الشيوعي.

من ناحية أخرى، يجب الإشارة إلى أن الدول الاستعمارية كانت قد حققت معظم امتدادها الاستعماري لمدة طويلة قبل أن تبدأ حركة التصنيع الحديثة.

إن الولايات المتحدة مثلاً مارست نوعاً من الامبريالية لمدة طويلة قبل أن تكون هناك أية حاجة لها لاستثمارات جدية في الخارج، وذلك لأن الدول الأوروبية الأخرى كانت منغمسة كلها في الإمبريالية.

«في المستعمرات التي ظهر فيها الاستعمار والرأسمالية معاً، كما نجد في إفريقيا مثلاً، من الخطأ جداً تجاهل العامل السياسي في ذلك، لأن منافسة الدول الكبرى فيها، بعد عام(1880) كانت ترجع إلى أسباب استراتيجية ومطامح في توسيع النفوذ السياسي، أكثر مما كانت ترجع إلى البحث عن أسواق جديدة»[1].

(1) Ward, B,: 5 Ideas That Changed The World, Norton , 1959, P: 135.

إن افترضنا أن «مطامح الطبقات الاستثمارية وحاجاتها كانت الدافع الأول للاستثمارات الخارجية والامبريالية، فإن العوامل السياسية تصبح بعد ذلك . . . شديدة الأهمية»(1).

من هذه االملاحظات يمكن أن نخلص إلى القول: إن الامبريالية لا يمكن أن تنفصل عن المشاعر القومية والمطامح السياسية التي رافقتها، غذتها ودفعت إليها، وأن نتيجتها الأولى كانت انتفاخ أوداج الأمم المستعمرة بالكبرياء القومية والعنصرية.

4 ـ عندما نتطلع إلى العالم حولنا، إلى أنظمته المتغيرة، وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يسع الباحث العلمي سوى الاعتراف بظاهرة واضحة قد تعلو على كل ظاهرة أخرى، وهي أن القومية والشعور القومي لا يزالان أكبر قوة سياسية في هذا العصر.

التفسير الاقتصادي الماركسي يقول: إن الأمم وحدات اقتصادية، وإن المرحلة التاريخية القومية تلتصق التصاقاً وثيقاً بظهور البورجوازية، إنها أداة لها، وإن البروليتاريا تلتزم بالأممية، والبورجوازية تقترن بالقومية.

ولكن تجارب العصر الحديث تدل بوضوح على فشل هذا التفسير للقومية، وعلى أنه لا يستطيع إعطاء ترجمة مقنعة لها أو يوفر علاقة قوية بها، لأن الأمم كشفت عن قدرة في البقاء والاستمرار والنمو لا تنسجم مع هذا التفسير. فالقوميات والأمم الحديثة ليست، كما أصبح واضحاً، انعكاساً لتركيب طبقي أو امتداداً لملكية خاصة لوسائل الإنتاج. فالبورجوازية والبروليتاريا لم تعملا كما توقع هذا المفهوم، والتجربة التاريخية الحديثة بيّنت أنه يتشكل من فرضيات ومفاهيم لا تتطابق مع الواقع الموضوعي .

وما تكتشف عنه التجربة الشيوعية بوضوح ليس فقط انتعاش الشعور القومي ونموه على حساب الشعور الأممي والبروليتاري العالمي، بل إن القادة الذين يفقدون ثقة الشعب بهم يستطعون استرجاع ما خسروه ونيل شعبية جديدة عندما يقومون بدور

(1) Starchy. J,: The End of Empire, Praeger, 1964, P: 121.

المدافع عن المصلحة القومية. تبني هذه المصلحة كان يُعيد لهم رأساً ومباشرة ولاء الشعب، وتفاعلاً مع الجماهير، لأن ولاء هذه الأخيرة الأساسي هو ولاء قومي، هذه الظاهرة واضحة كل الوضوح، من بولندا إلى هنغاريا، ومن رومانيا إلى تشيكوسلوفاكيا، إلى يوغسلافيا.

«إن الأممية البروليتارية لا تجد الآن، في الواقع، دعاة لها إلاّ بين جماعات محدودة من المفكرين والطلاب المثاليين»[1]. التجربة الشيوعية لم تكشف حتى الآن عن قدرة أكبر مما أظهرته البرجوازية في تجاوز حدود الدولة القومية وبناء وحدة أو نظام عالمي. إن «تأميم» الاشتراكية أو الشيوعية ومشركة (Sosialization) الأمة، يمثلان ظاهرة من أهم ظواهر هذا العصر. إن «لينين» نفسه اعترف مرة بهذه الظاهرة، فكتب أنه في المئة عام الماضية اندمجت صراعات الأمم بصراعات الطبقات وتوصلت حتى إلى سيادتها[2].

عند الرجوع إلى المفهوم الاقتصادي الماركسي نضطر إلى الاستنتاج على الأقل؛ بأن الأخوة، إن لم تكن الوحدة، يجب أن تسود علاقات البلدان الشيوعية بعضها البعض، بأن الصراع لم يكن التناقض، يجب أن يزول من بينها، وذلك لأن أشكال الصراع بين الشعوب تعود إلى منافع وأسباب اقتصادية، وهي أسباب ومنافع أو بالأحرى تناقضات لا تتفتح لها البلدان الشيوعية، لأن الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج زالتا منها، ولكن هذه النتائج التي تترتب على قيام الشيوعية لم تتحقق، فما تؤول إليه الحدود مثلاً بين هنغاريا ورومانيا، أو مصير ترانسلفانيا، يؤثر تأثيراً كبيراً في سلوك الشعبين، بصرف النظر عن النظام الاقتصادي الاجتماعي. العلاقات التجارية نفسها قادت إلى بعض الخصومات بين البلدان الشيوعية.

في «البيان الشيوعي» نقرأ «أن الفروق والتناقضات القومية بين الشعوب تزول يومياً بشكل مطرد، وذلك بسبب تطور البورجوازية، حرية التجارة، السوق العالمية، التماثل في نمط الإنتاج، وأوضاع الحياة المقابلة لها».

---

(1) Martinet, G,: op. cit PP: 230-231.

(2) Soubise, L,: op. cit PP, 1, 45.

ولكن رغم الطابع العالمي الذي تشير إليه هذه التطورات في قوى الإنتاج والمواصلات والروابط الاقتصادية التي توحد بين أجزاء العالم، فإن التجربة الشيوعية عجزت، كسابقتها البورجوازية، عن تحقيق وحدة تشمل أنظمتها على الأقل. البروليتاريا لم تستطع هي الأخرى التجاوب مع هذه التطورات والقوى التي تتجاوز الحدود القومية، فكانت لا تقل عن البورجوازية، هذا إن لم نقل تزيد عليها، تصلباً قومياً وتمسكاً بالقومية.

ما نراه حالياً هو أن قوى اقتصادية لا تعرف أية حدود سياسية وجغرافية وثقافية، وتدمر باستمرار، كما قال «البيان الشيوعي»، «جميع الأسوار الصينية»، لا تزال تعمل وتتبلور في إطار الحدود القومية، في إطار هذه الأسوار، وتخضع ليس فقط لبورجوازية بل لبروليتاريا عاجزة عن تجاوز مفاهيمها ومشاعرها القومية. هذه هي البروليتاريا التي اعتبرتها الماركسية من دون وطن، مقدر لها أن تقف فوق أو خارج الولاءات القومية الضيقة، أن تمثل ليس فقط مصلحتها بل مصلحة الإنسانية ككل، وأن تحقق الوحدة والسلام في العالم. إن «أوتو باور» تحدى هذا المفهوم الاقتصادي في القومية، ومنذ أكثر من نصف قرن أعلن أن الاشتراكية ستؤدي على العكس، إلى نمو الفروق والاختلافات بين الأمم بدلاً من إلغائها، وذلك بالضبط لأنها تفتح أمام الجماهير تراثها الثقافي القومي.

هنا نجد تناقضاً بارزاً أزعج كثيراً الفكر الماركسي الذي لم يستطع إعطاء تفسير له في ضوء مفهومه الاقتصادي.

هذا المفهوم يجمع بين الأمة والقومية وبين البورجوازية، ولكن من الواضح أن سمة من أهم السمات التي تميز الأمم هي اقترانها عبر قرون عديدة بالرقعة الجغرافية نفسها: فباستثناء بعض التعديلات أو التغييرات الطفيفة، فإن حدود الأمة الإيطالية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الإنكليزية، الخ... بقيت هي نفسها عبر وقت طويل يمتد في بعض الأحيان إلى قرون عديدة. ولكن في هذا الوقت تغيرت الأنظمة والقوى الاقتصادية بشكل جذري. فلماذا لم تتغير تلك الحدود.. كيف يمكن لهذا المفهوم أن يفسر مثلاً أن أمة كالأمة الفرنسية أو الهنغارية، تبلورت هويتها القومية في العصور

الوسطى، تقدم الإطار المكاني نفسه لرأسمالية القرن التاسع عشر، والقرن العشرين؟..

القومية البولندية، مثلاً، برزت وتفجرت حماساً فقط بعد أن زالت «أسسها الاقتصادية» ـ هذا إن افترضنا جدلاً وجود مثل هذه الأسس في السابق ـ عندما جزأتها واقتسمتها إلمانيا والنمسا وروسيا، وضمت أجزاءها الثلاثة إلى أنظمتها الاقتصادية المختلفة. كيف يمكن لهذا المفهوم الاقتصادي في القومية أن يفسر هذه القومية البولندية المتفجرة طيلة مائة وخمسين عاماً من دون أي أساس اقتصادي لها، رغم دمجها طيلة هذه المدة في مركبات اقتصادية مختلفة. ومستقلة عن بعضها بعضاً؟.. عندما كانت بولندا أمة حرة تستمتع بكيان سياسي مستقل، كان البولنديون بالكاد يشعرون بوجودهم القومي، ولكن عندما زالت تلك «الأسس الاقتصادية» بتمزيقها ودمجها في اقتصادات وكيانات أمم أخرى، برزت القومية البولندية حياة دافقة. كيف يمكن للمفهوم الاقتصادي تفسير هذا التحول؟.. إنه يعجز طبعاً عن ذلك، إذ لا مصلحة اقتصادية حسابية، ولا منافع مادية عقلانية، ولا وحدة اقتصاد أو سوقاً تجارية، تستطيع أن تفسر هذه الظاهرة، أو رغبة البولنديين في الإنسلاخ عن الأنظمة الاقتصادية التي اندمجوا بها طيلة قرن ونصف.

كيف يمكن لهذا المفهوم أن يفسر ولادة الشعور القومي بين التشيك والسلاف الذين اعتبرهم «ماركس» و«أنجلز» شعوباً لا تاريخية، الذين لم يكونوا يعرفون أي اقتصاد مستقل؟ ... «ماركس» و«أنجلز» أنكرا مطامح هؤلاء القومية، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى، تحققت هذه المطامح في كيانات قومية مستقلة. بعد الحرب العالمية خسروا هذا الاستقلال، ولكن انشقاق يوغسلافيا عن الاتحاد السوڤياتي، وثورة هنغاريا، وأكتوبر بولندا، وأشكال التمرد العديدة من برلين الشرقية إلى براغ، ومن رومانيا إلى ألبانيا، والاتجاه الجديد نحو شيوعية متعددة المراكز، الخ... كل هذه الظواهر تدل بوضوح على أن المطامح القومية لم تمت بزوال «أساسها الاقتصادي الرأسمالي أو البورجوازي»، وأن هذه الشعوب لم تنسَ هويتها الخاصة بسبب الكوميكون أو السوق الاقتصادية المشتركة بينها.

القوى التي فجرتها الثورة الصناعية والتقنية، ابتداءً من القرن التاسع عشر دعمت، كما يبدو، الدولة القومية بدلاً من إضعافها، ومن ثم تجاوزتها، وذلك لأن هذه الدولة وجدت أن سيادتها على شعبها وأرضها أصبحت مهددة بهذه القوى الجديدة التي أخذت تخترق الحدود الاقتصادية الاعتباطية. لقد كان من الواضح من ناحية أخرى، أن الوحدة القومية ستجد دعامة وأساساً قويين لها في الوحدة الاقتصادية، وأن فقدان هذه الوحدة يضعفها. لهذا لم يكن غريباً أن يتجه المزارعون والعمال والصناعيون إلى حماية الأسواق الداخلية بإقامة الحواجز الاقتصادية، وأن يعمل المواطنون على تجنيب الدولة القومية أو الأمة التعرض لقوى خارجية غريبة. هكذا جُندت سلطة الدولة القومية وأدواتها السياسية في خلق وتقوية اقتصاد قومي يحفظ سلامتها ووحدتها.

5 ـ الظاهرة الفنية تخرج أيضاً عن أحكام التفسير الاقتصادي. إنها ليست امتداداً أو انعكاساً، نسخاً أو تصويراً للبنية التحتية. فقوى الإنتاج وعلاقاته لا تتحكم بهذا العمل.

الخلق الفني يعبر عن الأوضاع الاجتماعية، وبشكل خاص الأفكار والتصورات الإيديولوجية التي تسود دوراً تاريخياً ما، ولكن التجربة الفنية نفسها والقوانين التي تسود النظام الشكلي للعمل الفني، وتسجيل المشاعر الإنسانية العامة التي تُعيد ذاتها في كل دور، تشكل أبعاداً فنية تتجاوز الأوضاع الاقتصادية. المفهوم الاقتصادي الماركسي يستطيع أن يفسر الكثير حول العمل الفني، ولكنه لا يستطيع أن يقول شيئاً مهماً أو كثيراً حول قيمته الفنية، القيمة التي تزداد بعداً واستقلالاً عن هذا المفهوم مع ازدياد أهميتها الفنية. . تاريخ الأعمال الفنية يكشف بوضوح لا يحتاج، في الواقع، إلى تدليل، أنه بقدر ما تزيد قيمتها تستقل عن أحكام هذا المفهوم الذي قد يتمكن من تفسير فعال لأعمال ثانوية، ولكنه لا يستطيع تفسير الفن الكبير.

الفنان الكبير يأخذ مواده، وأشكال فنه وأفكاره من الزمان الذي يحيا فيه، ولكنه يكون كبيراً بالدرجة التي يستطيع بها تجاوز هذه الحدود وتسجيل تجارب ومشاعر وتطلعات تكون ذات معنى إنساني جامع، وتعبر عن سمات الوضع الإنساني العام

وليس فقط عن تلك التي تتصل بنظام اقتصادي اجتماعي معين، كالنظام الإقطاعي أو البورجوازي مثلاً.

المفهوم الاقتصادي الماركسي يعني، في الواقع، أن ليس هناك من فن ذي قيمة ثابتة مستمرة، لأنه يعبر فقط عن وضع اقتصادي اجتماعي معين، ولهذا فإن قيمته تزول، وتصبح ذات فائدة تاريخية فقط، بعد أن يتغير هذا الوضع. ولكن الواقع الفني التاريخي ينكر بوضوح حاسم مفهوماً كهذا، لأننا لا نزال في مكان نجد متعة فنية كبرى في أعمال فنية عريقة القدم، وفي كثير من الأحيان متعة تفوق أية متعة يمكن أن يوافرها أي عمل فني حديث ينبثق من المجتمع أو النظام الذي نعيش فيه. الملايين من الناس تجد الآن، مثلاً، متعة فنية كبرى، قد لا تزيد عليها متعة أخرى، في فن المجتمعات «البدائية» أو البسيطة.

عندما يصرف أحد الناس أموالاً طائلة في اقتناء بعض الصور الزيتية الفريدة، أو في بناء قصر فخم، فإنه لا يفعل ذلك، كما يكتب «راسل» بسبب رغبة في راحة مادية، بل حباً في توكيد وتكريس وجاهة اجتماعية أو سياسية»[1].

الماركسيون أنفسهم وفي طليعتهم ماركس يعانون دائماً هذا النوع من المتعة الفنية. إن «دويتشر» يكتب أنه لولا سعة اطلاع ماركس على الأدب الكلاسيكي، لما كان ماركس الذي نعرفه[2]. إنه كان في الواقع يُعيد كل عام قراءة آثار يوريبدس كلها. في الاتحاد السوفياتي يوجد الآن ولع كبير بقراءة الآثار الكلاسيكية في الأدب الروسي والعالمي.

الإنسان يتميز عن الكائنات الأخرى برغبته غير المحدودة التي لا يمكن لها أبداً أن تكتفي، أن تشبع أو ترضى بما تحققه. فهو كائن يتميز بالميل إلى الامتداد، وهو امتداد لا يجد حدوده في حدود الواقع الذي يحياه، بل في قدرة الخيال على تجاوزها، هذا الخيال يعبر عن ذاته بشكل خاص في أعماله الفنية والإيديولوجية.

(1) Russell, B,: Power, Unwin Book, 1962, P: 9.

(2) Deutscher, I,: The Great Contest, Bellantine Books, 1961, PP: 48, 50-51.

«الكوميديا الإلهية» لذاته، مثلاً، لا تجد قيمتها في كونها تعبيراً عن نظام إقطاعي (كما يقول الماركسيون)، أو نظام لاهوتي كاثوليكي. لو كانت من هذا النوع من العمل الفني فقط، لكانت خسرت فائدتها وقيمتها منذ مدة طويلة. إن قوة الخلق والإبداع فيها تعود إلى قدرة ذاته، في الاعتماد على اللاهوت أو الفلسفة الكاثوليكية كإطار، أن يسجل عدداً كبيراً من التجارب الإنسانية في ضوء معان إنسانية عامة، وليس في ضوء المذهب الكاثوليكي فقط. التركيب اللاهوتي الذي يميزها ـ جهنم، جنة، ملائكة، مطهر، الخ. . . ـ هو تركيب رمزي فقط، يجب ألا يشغلنا عن معنى الكوميديا الأساسي الذي نبه إليه كثيرون من المفكرين والفلاسفة، وهو أن الكائنات الإنسانية فريسة مشاعرها العارمة (Passions)، وأنها تجد خلاصها فقط عندما تناضل من أجل تناسق هذه المشاعر ووحدتها، أو تحقق سيادتها الذاتية على نفسها.

و«هامليت» لا يعبر عن «شكسبير» بورجوازي، كما يقول الماركسيون. إنه في الواقع يمثل عصراً لم يكن بورجوازياً بعد. إن قيمته هي، في الواقع، التعبير بقوة هائلة عن أنموذج من التجارب الإنسانية يُعيد ذاته في التاريخ، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادية والاجتماعية. الأسباب نفسها تفسر استمرار أهمية «دون خوان» وقيمته، وهكذا دواليك! . .

المجتمع اليوناني القديم مثلاً زال بالأنظمة والقيم والأساطير التي كان يتشكل منها، ولكننا لا نزال نستمتع بلذة فنية كبرى عند التأمل في التماثيل والأشكال المعمارية التي تركها لنا، كما أننا لا نزال نجد ينبوعاً فكرياً لا ينضب في التراث الأدبي الذي تركه. إن ماركس نفسه تساءل مرة في «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، كيف يمكن لهذه الأشكال الفنية «أن توفر لنا ملذات فنية»، وأن «تُعتبر من بعض النواحي كمعيار وأنموذج يتعذر بلوغهما»؟ . .

«ماركس» يفسر هذا الخلود باللذة التي نعانيها أمام منظر طفولة الإنسانية التي كانت في اليونان القديمة طفولة طبيعية سويّة. ولكن ألا يعني هذا أن الجمال يفسر ذاته بالجمال؟ . . إن كانت طفولة اليونان تولد المتعة الفنية في نفس من يتأمل فيها، لأنها طبيعية، ألا يعني ذلك أن للجمال أبعاداً تتجاوز حدوده المكانية والزمانية؟ . . ألا تعني

السمة الطبيعية التي يعطيها لهذا الفن تقييماً، وبالتالي حكماً فنياً يرى في الفن اليوناني تساوقاً فنياً فريداً يوفر له الاستمرارية والبقاء، على الرغم من زوال مضمونه الخاص الذي زال بزوال الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي رافقته؟ . .

في اليونان القديمة برز عدد كبير جداً من المفكرين الذين بلغوا، في عبارة «ليكي»: «حدود الكمال الإنساني العليا في كل شكل من أشكال الإبداع والعبقرية من كل ناحية من نواحي النشاط الفكري».

إن كانت البنية التحتية تحدد ثقافة مجتمع أو عصر ـ والمادية التاريخية الماركسية تجد قاعدتها وتبريرها في هذا المفهوم ـ كيف يمكن لنا إذن أن نفسر نوعية هذا الفكر في اليونان القديمة، أو استمرار شعر ذلك العهد والمسائل الفلسفية التي طرحها كقضايا وثيقة الصلة بتفكيرنا الحالي؟ . . القول، كما فعل ماركس، إن ذلك الفكر يمثل طفولة النوع الإنساني التي نحاول خلقها من جديد «على صعيد أعلى» (أي بكلمة أخرى أن الفكر تطور) لا يفسر شيئاً.

6 ـ المطابقة التي يجريها هذا التفسير الاقتصادي بين نماذج سياسية أساسية إجمالية، أي نماذج دولة الرقيق، الدولة الإقطاعية، الدولة البورجوازية والدولة الاشتراكية، وبين نماذج إجمالية من الإنتاج، صحيحة من ناحية عامة؛ ولكن ما ينساه هذا التفسير هو أن كل أنموذج منها هو أنموذج متعدد الوجوه، ينطوي على تناقضات واختلافات لا يمكن تفسيرها بقوى الإنتاج وعلاقاته السائدة، بينما نجد هذه الأخيرة، وتبعاً للمفهوم الماركسي نفسه، ثابتة من ناحية أساسية، عبر قرون عديدة. نجد أن الأنظمة السياسية والإيديولوجية، التي يُفترض فيها أن تكون انعكاساً لها، متغيرة متحولة. ولكن الثابت لا يفسر المتغير والمتحول. هذه النماذج هي في الواقع مبهمة غامضة التحديد من ناحية سياسية وإيديولوجية، لأنها تدور على كليات (Totalities) إجمالية كبيرة ضخمة تمتد إلى أنظمة مختلفة، لا يعود اختلافها عادة إلى اختلاف في قوى الإنتاج وعلاقاته التي يمثلها الأنموذج العام.

خذ مثلاً النازية، هل يمكن حقاً القول إن نظام الإنتاج في ألمانيا كان في الثلاثينات يختلف كثيراً عما كان عليه في بريطانيا أو فرنسا مثلاً، بشكل يفسر

ظهورها؟ . . المفهوم الماركسي قد يجيب بأن إلمانيا، على خلاف فرنسا وبريطانيا، لم يكن لديها مستعمرات. ولكن سويسرا والبلاد الإسكندينافية لم يكن لديها مستعمرات أيضاً، ولكنها لم تنتهِ في الفاشية.

أزمة الثلاثينات الاقتصادية كانت أكثر حدة في الولايات المتحدة منها في إلمانيا، فلماذا لم تؤد إلى فاشية مماثلة؟ . . والفاشية الإيطالية، هل يمكن حقاً إرجاعها إلى نظام الإنتاج؟ . . ألا يجب، في تفسيرها وتفسير النازية، الرجوع إلى أسباب إيديولوجية وسياسية ونفسية؟ . .

والستالينية، هل يمكن إرجاعها إلى العامل الاقتصادي؟ . . هنا يستطيع القارىء أن يرجع إلى التفاسير التي أعطاها الماركسيون والشيوعيون أنفسهم لهذه الظاهرة، فأكدوا بشكل مناقض للماركسية، ليس فقط عناصر غير اقتصادية، بل عناصر ذاتية محضة، القادة السوڤيات أرجعوها باستمرار إلى انحرافات ستالين الذاتية.

لَبْرَلة (Liberalization) النظام السوڤياتي بعد وفاة ستالين هي أيضاً ظاهرة لا ترجع أساساً إلى نظام الإنتاج. لا شك أن التخطيط المركز يدفع إلى، أو يساعد على ظهور الدكتاتورية، ولكن هذا التركيز لم يكن قد ضعف أو انحسر عند وفاة ستالين، أي عندما ابتدأ النظام السوڤياتي يشعر بحاجة قصوى إلى اللَبْرَلة.

وانحراف تشيكوسلوفاكيا انحرافاً رأسمالياً كاد يؤدي بها ـ كما يقول الاتحاد السوڤياتي ـ إلى الوقوع في أحضان الغرب والامبريالية الأميركية، هل يمكن تفسيره بنظام الإنتاج؟ . . كلا طبعاً.

نظرة عامة على الأنظمة السياسية في العالم الغربي تدل أيضاً أن هذه الأنظمة ليست انعكاساً للأساس الاقتصادي وأن علاقات وقوى الإنتاج لا تفسر الاختلافات التي نراها بينها. تاريخ الدول الرأسمالية الغربية طيلة ثلاثة قرون، وهي ذات نظام اقتصادي طبقي متماثل، برهان واضح على خطأ هذا المفهوم الاقتصادي.

من الممكن القول إن هذه الأنظمة الغربية تنقسم إلى ثلاثة أشكال، شكل رئاسي، شكل برلماني يقوم في تعدد الأحزاب، وشكل برلماني ثنائي يقوم في حزبين رئيسيين، هذه الأشكال الثلاثة لا تجد تفسيراً اقتصادياً محضاً بإرجاعها إلى نظام

الإنتاج والملكية. اختلاف القطاع الاقتصادي العام، واتخاذه درجات متفاوتة في هذه الأنظمة لا يؤثر كما يظهر في تحديد هذه الأشكال وتقريرها. فهناك أسباب تاريخية وثقافية، لا علاقة مباشرة لها على الأقل بنظام الإنتاج، تفسر هذه الفروق السياسية.

من ناحية أخرى، إن تحول الأجهزة والأنظمة الاقتصادية في الغرب الذي ابتدأ يتزايد منذ أربعين عاماً، وأدّى إلى تغيير النظام الرأسمالي إلى نظام خليط، يتميز بقطاع عام مهم جداً، وبتخطيط إجمالي متطور، هذا التحول لم يؤد إلى تغيير مهم مماثل في الصعيد السياسي. نمو السلطة التنفيذية في أوروبا واقع بارز، ولكن هذه السلطة ليست مركزة هناك أكثر مما هي عليه في الولايات المتحدة، حيث بقيت الأنظمة الاقتصادية ذات مضمون رأسمالي أكثر نقاءً وفاعلية.

7 ـ ظاهرة الفاشية في القرن العشرين، وإن كانت واضحة الارتباط بالطبقات الرأسمالية، فإن المفهوم الاقتصادي يعجز أن يشمل أبعادها أو أسبابها.

في حديثه عن التطورات التي وقعت في إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، يكتب جورج لوكاش، بأن «نظام السلطة الذي حققته لنفسها (أي الفاشية) يشكل آلة سياسية مستقلة نسبياً عن البورجوازية»[1]. إن كان هذا ينطبق على الفاشية في إيطاليا، فإنه ولا شك ينطبق عليها بدرجة أكبر في إلمانيا.

سياسة الفاشية العدوانية لا تنتج عن علاقتها الرأسمالية فقط. إننا نجد مثلاً أن العناصر التي يُفترض بها أن تخلق عدوانية النظام الرأسمالي، وهي إفراط أو زيادة في الإنتاج، مع انخفاض في الاستهلاك، وبالتالي الحاجة للتوسع في التصدير والحد من الاستيراد، هذه العناصر لا تنطبق على الفاشية.

العنصر الاقتصادي الأساسي في الامبريالية الفاشية هو، بالإضافة إلى أسبابها السياسية والإيديولوجية، نظامها الاقتصادي الموجه الذي يرغب في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكنه لا يملك الحدود أو الرقعة الجغرافية التي تجعل ذلك ممكناً.

لا شك أن الفاشية كانت على صلة وثيقة بالرأسمالية وأنها وعدتها بالحماية

---

(1) Lukacs, G,: op. cit P. 309.

والدعم كجزء من استراتيجيتها في الاستيلاء على الدولة، وأنها جمعت المال منها واستخدمته في الوصول إلى السلطة. ولكن بعد الاستيلاء على الدولة وتثبيت سلطتها، أصبحت الكلمة الأخيرة للحزب ومنظماته وليس للطبقة الرأسمالية. فالبيروقراطية الجديدة كانت تستطيع مصادرة أملاك هذه الطبقة إن هي أرادت ذلك. إنها احتفظت بشكل الملكية السائدة، ولكنها كانت تصادر جزءاً كبيراً من أرباحها وتخضعها إلى سيادتها بشكل جرد، في الواقع، مفهوم الملكية من معناه التقليدي.

البيروقراطية الحاكمة وخصوصاً في المجتمع الحديث ليست امتداداً لطبقة معينة في نظام الإنتاج. فهي قادرة على خلق مصالح خاصة بها، وهي عادة تخلق هذه المصالح، بعد أن يحدد «جوهر البيروقراطية» بأنه روح جماعي خاص «يعلو فوق الجماهير والطبقات»، فيشكل بذلك «سمة تنظيمية وسياسية»، وبعد أن يشير بأن الدولة الحالية تشارك كلها في هذه السمة، يكتب نافيل، المفكر الماركسي: «ليس من السهل أن تدل على أصل السلطة البيروقراطية ومنبعها، لأنها تكشف عن ذاتها، في الواقع، في الأنظمة التي كانت تسودها الملكية، في تلك التي سادتها تقريباً البورجوازية الرأسمالية، وأخيراً في البلدان التي زالت منها هذه الأخيرة لمصلحة اشتراكية دولة يسودها حزب واحد وكلي السلطة»[1].

الرأسمالية دعمت الفاشية في الوصول إلى السلطة، ولكن تفسير الواحدة بالأخرى، كمرحلة من مراحل الرأسمالية الاحتكارية لا ينطبق تماماً على الواقع، والمجال لا يتسع هنا لعرض الأسباب السياسية والإيديولوجية والنفسية الاجتماعية التي دفعت إليها، ولكن يمكن القول إن هذا التفسير يشكل تبسيطاً هائلاً للتاريخ.

النظام السياسي يتميز ببعد خاص يكشف عن قدر من الاستقلال عن التركيب الاقتصادي والاجتماعي. إن استقلال السياسة النسبي يعود بقدر كبير إلى أن تركيب السلطة وشرعيتها يرتبطان بقوى ومعتقدات لا ترتبط كلياً بالنظام الاقتصادي الاجتماعي.

(1) Naville, P,: Le Nouveau Leviathan, 5, Bureaucratie Et Révolution Editions Anthropos, 1972, PP: 11, 75, 51.

إننا نرى مثلاً أن بعض أشكال السلوك السياسي التي رافقت المجتمع الزراعي تستمر في المجتمع الصناعي. في جزء لاحق من هذه الدراسة، سنرى مثلاً أن عبادة الشخصية، ظاهرة تؤكد ذاتها في مجتمعات وحركات تتميز ليس فقط بتباين أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً بتناقض تصوراتها الإيديولوجية تناقضاً جذرياً.

إن تعدد الأشكال التي تنظم السلطة يستثني، في الواقع، أية إشارة إلى سمات أساسية واحدة تلخص وجود نمط سياسي واحد في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

هناك بين المفكرين من يقول مثلاً إن عملية التصنيع تقود حتماً إلى درجة أعلى من الديمقراطية السياسية والاجتماعية. ولكن آخرين يتخذون موقفاً مناقضاً فيقولون إن المجتمع الصناعي يقود إلى درجة أعلى من التوجيه والضبط المتزايدين من فوق. تكبح الحريات الفردية والحركة الديمقراطية. كلا هذين الموقفين يُبرر وقائع وأدلة تشتق من المجتمع الصناعي في التدليل على صحة مفهومه.

ما ينطبق على المجتمعات الصناعية المتقدمة ينطبق على المجتمعات النامية، المتماثلة في تركيب تخلفها الاقتصادي وطبيعته. فهنا نرى أيضاً أن هذا التماثل الاقتصادي لا يفرز تماثلاً في الأنظمة السياسية التي تكشف عن تعدد محير من زاوية مفهوم اقتصادي في تفسير السلوك السياسي. إن عملية التنمية والتصنيع في هذه المجتمعات لا تفرض نمطاً سياسياً واحداً عليها.

النظام الرأسمالي اقترن، في الواقع، بأشكال سياسية مختلفة، من جمهورية، وملكية مطلقة، وفاشية، الخ... ببلدان كبيرة وصغيرة وبإيديولوجيات وأديان مختلفة. نظرة واحدة نلقيها على هذا النظام، تكشف بوضوح أن الطبقات الرأسمالية لا تمارس سياسة واحدة، إن في الداخل أو الخارج، ولا تعبر عن تصورات إيديولوجية واحدة، الخ... فهناك تعدد كبير في ظواهر المجتمعات الرأسمالية، من هولندا إلى جنوبي إفريقيا، ومن سويسرا إلى اليابان. هذا لا يعني طبعاً تجاهل التماثل القائم بين هذه المجتمعات. من حيث التركيز الرأسمالي، توزيع الدخل، المشاكل الاقتصادية وحتى الاجتماعية والأخلاقية، ولكن مما لاشك فيه أن هذا التعدد موجود وهو يشكل تحدياً للمفهوم الماركسي الاقتصادي، ويوحي أن هناك عنصار أخرى،

كالثقافة، التصورات الإيديولوجية، التقاليد السياسية والاجتماعية، الموقع الجغرافي، الخ. . . تمارس هي الأخرى آثارها التي تمتد أو تنكمش، تعلو أو تهبط تبعاً للأوضاع التي تُحيط بها.

8 ـ التفسير الاقتصادي يتجاهل الميل العام إلى التسلط وحب السلطة. هنا نجد ظاهرة لا يمكن في الواقع دراسة التاريخ وإدراكه من دون الانشغال بها. إن برتراند راسّل يدل أو بالأحرى يحاول التدليل أن حب السلطة يشكل القوة المشتركة المحركة التي تحرك الناس في الصعيد الاجتماعي، تماماً كما تشكل الطاقة القوة الواحدة التي تحرك المادة في العالم المادي. إنه يقول إن المؤرخين والفلاسفة السياسيين ارتكبوا خطأ التوكيد على أحد وجوه حافز السلطة، الرغبة في السلطة الاقتصادية، السلطة العسكرية، أو ما يسميه بالسلطة الإعلامية، أو سلطة الأفكار، متجاهلين أن جميع هذه الأشكال تعبر عن قوة واحدة هي حافز السلطة في ذاته.

كثيرون رأوا مع الدكتور جونسون أن «هناك عدداً قليلاً من العقول لا يبهجها الاستبداد»، ومع هازليت «بأن الأعجاب بالسلطة عند الآخرين عام كحب الإنسان لها نفسه»[1].

قد يكون هؤلاء مبالغين في توكيدهم على عنصر حب السلطة بهذا الشكل، ولكن مما لا شك فيه أن هذا العنصر كان يلعب دائماً دوراً أساسياً في التحولات السياسية الاجتماعية، وأنه لا يصح أن ندرس هذه التحولات دون الانتباه إلى دوره.

المآسي التي عانتها إيطاليا مثلاً في عصر النهضة، وكانت ممزقة بين أمرائها الذين كانوا يتخاصمون ويتقاتلون حول التسلط عليها، وعلى نصيبهم من أجزائها، هي التي وفرت المواد الضرورية لمفر كبير وحسّاس كمكيافيللي خصوصاً في كتاب «الأمير»، وكتاب «أحاديث»، حيث نرى صورة مأسوية لقدر الإنسان كما كان آنذاك، في ظل هذا التكالب حول السلطة.

إن التاريخ يكشف بوضوح أن النقابات والحركات السياسية التي تعمل في سبيل

(1) Joad, C, E, M,: Decadence, Faber And Faber, 1947, P: 321.

برامج اقتصادية واجتماعية كانت في كثير من الأحيان تفضل رموز السلطة وتنشغل بها أكثر من المصالح المادية التي تلتزم بها. «إن نقابات الصناع والتجار في القرون الوسطى كانت تتخاصم وتتقاتل في كثير من الأحيان حول المرتبة التي يجب أن تحتلها في الاحتفالات العامة أكثر من تخاصمها واقتتالها حول قضايا ذات مصلحة اقتصادية»[1].

9 ـ حركة التحرر والاستقلال في بلدان آسيا وإفريقيا التي تشكل ظاهرة من أهم ظواهر العصر الحديث، لا نجد تفسيراً اقتصادياً لها. فهي كانت تعبر أولاً وقبل كل شيء عن رفض سياسي وقومي لسلطة أجنبية امتهنت الهوية القومية، وعن شعور بمهانة وجود هذه السلطة. «فقبل أن يرفع رأسه، وينتقل في بعض الأحيان إلى الثورة، والإسهام مباشرة أو غير مباشرة، بحركة التحرر القومي، كان المستعمَر (بفتح الميم) في آسيا وأفريقيا كائناً يشعر قبل كل شيء بالذل في إطار السيادة البيضاء ويعاني. . . الخجل والشعور بالنقص، المهانة. .»[2].

النضال الثوري لم يكن يرتكز على العدالة الاجتماعية أولاً، بل على الكرامة القومية التي نزعها الاستعمار عن شعوب هذه البلدان. الطابع القومي للحرب الشعبية في ڤيتنام والصين وكوريا، كان يتحكم بهذه الحرب، ولهذا كانت الثورة الاجتماعية، التي شكلت مضموناً لهذه الحرب، تهمل التناقضات والصراعات الطبقية، وتضع الأهمية الأولى على السمة القومية التي تميز الصراع، مهما كان أنموذج هذا الكفاح المسلح، سواءٌ في الصين أو يوغسلافيا والفيليبين، أو ڤيتنام، الخ. . . يمكن القول أن القاسم المشترك هو الحافز القومي[3].

من ناحية أخرى، يجب أن لا ننسى عند دراسة التحرر وانهيار الاستعمار في آسيا وإفريقيا، أن انتشار العداء للاستعمار على صعيد أخلاقي سياسي عالمي، وبين شعوب البلدان الاستعمارية نفسها، كان من أهم أسباب انهياره. المؤرخ لا يستطيع

(1) Weber, M,: The Religion of China, t. Gerth And Martindale, D, Free Press, 1958, P: 34.

(2) Chaliand, G,: op. cit P: 31.

(3) Ibid, PP.: 128, 124, 224.

تجاهل هذه العزلة الأخلاقية السياسية التي أصابته عند الكتابة عن انهياره، ثم يجب الانتباه بأن القومية الحديثة ليست فقط مشاعر عفوية تدفع جماعات ومجتمعات معينة إلى التعلق بهويتها الخاصة والدفاع عن وجودها ووحدتها، بل هي نظرة عامة إلى الحياة وعلاقة الفرد بها.

حركات التحرر والتحول التاريخية الكبرى لا تجد حوافزها الأولى، الحوافز التي تدفع إلى تعبئة الجهود الهائلة والتضحيات الضخمة التي تحتاج إليها، في التزام بمصالح اقتصادية، بل في التزامات إيديولوجية تفرز أشكالاً عميقة من نكران الذات والتعصب الإيديولوجي. هذا النوع من الالتزام هو الذي يفسر قوة الدفع الهائلة التي تكمن وراء هذه الحركات في تحركها القوي نحو الهدف من دون أية تسوية أساسية مع الواقع.

إن المصالح المادية أو الاقتصادية تدفع الإنسان إلى النقابية، ولكن الانتماء إلى حركة ثورية يعني التزامات من نوع آخر، النوع الإيديولوجي.

10 ـ النظرية الماركسية ترى أن طبقة العمال ثورية في صلبها، وذلك بسبب موقعها من دورها في نظام الإنتاج الرأسمالي. ولكن التجربة الغربية دلّت أن هذه الطبقة ليست ثورية، وأنها كانت، على عكس ما قالت به تلك النظرية، تقل ولا تزداد ثورية مع تطور النظام الرأسمالي. هذه النظرية آمنت أن البروليتاريا، وذلك نتيجة الديالكتيك الاقتصادي المتأصل في النظام الرأسمالي، ستشمل أكثر الشعب، تحقق وحدة مصالحها ومشاعرها، وتقوم بالثورة نتيجة البؤس المتزايد الذي تعانيه، الاستقطاب (Polarization) الاجتماعي الذي يشطر المجتمع الرأسمالي في تناقض أساسي كبير بين الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا، وتحويل الطبقات المتوسطة إلى منزلة البروليتاريا، (Proletarianization). هذه التوقعات التي تشتق من هذا المفهوم الاقتصادي لم تحدث. على العكس، إن الطبقات المتوسطة ازدادت عدداً وتشعباً مع تطور النظام الرأسمالي، والتجارب الحديثة تدل أنها تلعب دوراً سياسياً حاسماً في العلاقة السياسية بين «الطبقتين الأساسيتين» فهي إن تحالفت مع البروليتاريا، كانت النتيجة سياسة تقدمية (كما حدث في فرنسا مثلاً عام (1936)، وهي إن تحالفت مع الرأسمالية كانت النتيجة الفاشية.

ماركس كان يتوقع نمو الوعي الطبقي الثوري بين الذين يشاركون في وضع طبقي اقتصادي واحد أو علاقات ملكية واحدة. المكان لا يتسع هنا لتقييم هذا المفهوم، ولكن مما لا شك فيه أن هذا الوعي الذي يُفترض نموه في أوضاع كهذه لا يعبر عن ذاته بين عمال المجتمعات الغربية الأكثر تقدماً صناعياً، وهم الذين يفترض بهم أن يكونوا أقرب العمال في الغرب إلى معاناته بسبب تقدم ونضج العلاقات الرأسمالية والطور الصناعي. هذا الوعي لا يعبر عن ذاته، في الواقع، في أي مجتمع في الغرب. العمال الأوروبيون قد يكونون أكثر وعياً طبقياً من العمال في كندا، الولايات المتحدة، أو أسوج، ولكن مما لا شك فيه أنهم ليسوا أكثر ثورية.

تبعاً للمفهوم الماركسي كان يجب على «البروليتاريا» في هذه المجتمعات المتقدمة أن تثور وتقود العالم إلى الاشتراكية، ولكن ما حدث كان العكس. فهذه البروليتاريا أصبحت جزءاً من النظام الاجتماعي السائد.

يبدو من هذا التطور أن الروح الثوري البروليتاري لا ينمو، كما توقعت الماركسية، بل ينحسر مع التقدم الاقتصادي الحديث. إن الماوية رأت في الواقع هذا التناقض، أي إن الروح الثوري الحقيقي لا يستطيع أن يعايش اقتصاداً بلغ درجة عليا من التقدم. هذا ما كان يخيف ماوتسي تونغ، والثورة الثقافية كانت ترمي إلى تجاوز هذا التناقض. هناك عدد من الثوريين الروس رأوا، في الواقع، قبل ماوتسي تونغ بزمن طويل هذا التناقض. عندما لام أنجلز تكاتشف على نفاد صبره وتسرعه في مسألة الثورة، أجاب الأخير «إن تخلف روسيا هو الذي يشكل ثروتها الكبيرة، على الأقل من زاوية ثورية».

النازية استطاعت، في الواقع، أن تصل إلى السلطة من دون أية مقاومة فعالة صحيحة من قبل الطبقة العاملة، سواءً اشتراكية أو شيوعية. هذا يمثل بوضوح مخاطر المفهوم الاقتصادي التطوري للتاريخ الذي ساد الاشتراكيين والشيوعيين آنذاك، فشلّ إرادة الجماهير. هؤلاء اعتمدوا طويلاً على هذا المفهوم في إفراز دكتاتورية البروليتاريا، وأخيراً قامت هذه الدكتاتورية، ولكنها كانت من نوع آخر، أتت من جهة لم يكن لها مكان في ذلك التصور الاقتصادي التطوري.

المفكر الاشتراكي الإيطالي، سيلونه، كتب أمام هذا الواقع، «أن أسطورة قوة البروليتاريا التحريرية انتهت مع تلك الأسطورة الثانية، أسطورة التقدم، فالأمثلة

الحديثة لنقابات العمال النازية، وتلك التي أخلصت لسالازار، وبيرون ، أقنعت أخيراً بهذه الحقيقة حتى أولئك الذين كانوا يترددون في الاعتراف بها. . . بسبب انحلال الشيوعية الكلية فقط».

أما ثورة «البروليتاريا» التي كان يفترض بها إزالة الدولة والطبقات، عند حدوثها، فإنها قادت في الثورات الشيوعية إلى طبقة حاكمة جديدة، قاعدتها السلطة السياسية. المفهوم الماركسي يعني أن الثورة الشيوعية تعني إلغاء الدولة. بما أن هذه الأخيرة ليست سوى أداة في يد الطبقة الحاكمة تستخدمها في استثمار الطبقات الأخرى وإخضاعها، فإنها تزول عندما يزول أساسها، أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما يقترن بها من نظام طبقي.

ولكن إلغاء هذه الملكية والنظام الطبقي الذي يتفرع منها منذ ستين عاماً في الاتحاد السوڤياتي، لم يؤدِ إلى ذلك، بل، على العكس، أدى إلى ظهور نظام طبقي جديد يجد أساسه في عناصر سياسية. هذه الطبقة لا تحكم لأنها تملك أو تسود وسائل الإنتاج، بل هي تسود هذه الأخيرة لأنها تمارس السلطة السياسية. إن «دجيلاس» نبه منذ أكثر من ربع قرن إلى ظهور هذه الطبقة، وأن البيروقراطية السياسية التي تتشكل منها تتميز بجميع ميزات الطبقات الحاكمة القديمة.

هذه ليست أول مرة تبرز فيها طبقات حاكمة تجد أساسها خارج العنصر الاقتصادي. فهناك مجتمعات عديدة كانت السلطة فيها بيد طبقة من المثقفين أو الموظفين الذين لا يمثلون طبقة بالمفهوم الماركسي، كالماندرينز في الصين، والبرهميين في الهند. الآن نجد أن الجماعات الحاكمة الجديدة التي تلعب دوراً أساسياً في اختيار نموذج أو طريق التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، تتشكل أساسياً من المثقفين.

العمال في الغرب ليسوا ماركسيين أو شيوعيين. في الولايات المتحدة، كندا، إلمانيا، البلدان الاسكندينافية، سويسراً، هولندا، بلجيكا، وحتى في فرنسا وإيطاليا حيث سجلت الشيوعية أعظم انتصاراتها، نجد أن جزءاً فقط من العمال تحول إلى الماركسية أو الشيوعية. من ناحية أخرى، نرى أن قطاعات كبيرة من العمال لا تصوت

للأحزاب الشيوعية حتى عندما يكون التصويت مجرد تعبير عن احتجاج على وضع أو سياسة ما. إن نصف العمال الصناعيين تقريباً في فرنسا، وأكثر من نصفهم في إيطاليا لا يصوتون للشيوعيين. (75٪) من جميع الإيطاليين في المراتب أو الفئات الاقتصادية الدنيا، لا تصوت لهم أيضاً، رغم أن أوضاع الفريقين، الفريق الذي يصوت لهم والفريق الذي لا يفعل ذلك، هي أوضاع اقتصادية اجتماعية واحدة. الشيء الغريب الذي يجب تفسيره ليس، في الواقع، العدد الكبير الذي يصوت للأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا، بل العدد الكبير الذي لا يزال يحجم عن التصويت لهم. ثم إن بين الذين يصوتون للحزب الشيوعي نجد أن أكثر من الثلثين في إيطاليا، وأكثر من تسعة أعشار في فرنسا لا يحملون بطاقة العضوية في الحزب[1].

في أوضاع اقتصادية اجتماعية واحدة، تنضم بعض قطاعات العمال إلى الأحزاب الشيوعية، وأخرى إلى أحزاب الوسط، وثالثة إلى الأحزاب اليمينية نفسها. كيف يمكن للمفهوم الاقتصادي تفسير هذه الظاهرة في ضوء رؤيته الاقتصادية المحضة؟..

الانتخابات الأوروبية تدل بوضوح على أن الأوضاع الاقتصادية لا تحدد في ذاتها التصويت للأحزاب الشيوعية. ففي فرنسا كان الإنتاج في عام (1956) مثلاً (70٪) أكبر مما كان عليه في عام (1938)، والأجور الحقيقية كانت قد زادت تدريجياً، ولكنّ الشيوعيين حصلوا تقريباً على النسبة المئوية نفسها من الأصوات التي نالوها في عام (1951)، أو في عام (1946) (سنة الحرمان الكالحة). وفي إيطاليا في عام (1956)، كان الإنتاج قد بلغ تقريباً ضعف ما كان عليه في عام (1947)، كما أن الأجور قد زادت زيادة بارزة، ولكن رغم ذلك، فإن النسبة المئوية التي حازتها أحزاب الوسط الديمقراطي كانت (50٪) تقريباً في عام (1953)، بينما كانت (62٪) في عام (1948)، أما اليسار، أي الشيوعيون وحلفاؤهم الاشتراكيون؛ فقد نالوا (31٪) في عام (1938)، و(35٪) في عام (1953)[2].

11 ـ ما يُسمى باليسار الجديد في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة،

---

(1) Cantril H,: The Politics of Despair, Colliers Books, 1962, PP: 133, 117.

(2) Ibid, PP.: 22-23.

الذي برز بشكل خاص في أواخر الستينات، لا يجد جذوره وأساسه في أسباب وحوافز اقتصادية. إنه لا يعبر عن الذين يقفون خارج النظام الذي يستغلهم أو يستثنيهم، بل عن تجربة قطاعات تشكل أو كانت تشكل جزءاً منه ثم تركته وعارضته. ما كان يهم ويشغل هذا اليسار، لم يكن قضايا المعدة بل قضايا أخلاقية، الفراغ الإيديولوجي الذي يدور فيه النظام الرأسمالي وليس قدرته على توافر الاستقرار أو الرفاه المادي، هو الذي حرك هذا اليسار ضده. الصعوبة في النجاح والتقدم الاقتصادي حفزت يسار الثلاثينات، وليس هذا اليسار الجديد الذي كان رداً على حياة خالية من المعنى، على نجاح لا يتميز بأي مغزى إنساني. لهذا نجد أن سمعته الأولى، كما أشار الكثيرون، هي الغضب، التمرد، أو الاشمئزاز الأخلاقي الذي يقترن برفضه الحاضر(1).

12 ـ نجاح الماركسية الكبير في البلدان المتخلفة صناعياً وتقنياً وعلمياً. يشكل ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ الحديث كله. ولكن هذا النجاح يشكل في الواقع نقضاً لمفهومها الاقتصادي في التاريخ، عندما نعي الأوضاع التي ظهرت فيها والمنطلقات التي انطلقت منها. فقد كانت نتاج العصر الصناعي التقني الحديث، وجميع مفاهيمها الاجتماعية والسياسية تنتج عن توكيدها على هذا الأساس الصناعي التقني ودور قوى الإنتاج الأساسي. ولكنها نجحت وأكدت ذاتها في بلدان لا تملك الأساس الصناعي الاقتصادي الذي توافر لها في الغرب ودون قوى الإنتاج التي اقترنت بها هناك. إننا نجد في الواقع، من اللينينية إلى الستالينية، ومن الماوية إلى الكاسترونية، اعترافاً بأن الماركسية، وليس ذلك الأساس الصناعي الاقتصادي، هي التي توجد القاعدة والحافزة لعملية تصنيع وتحديث فعّالة.

13 ـ ثورة الطلاب تفجرت فجأة في أواسط وأواخر الستينات أثناء أكبر مرحلة تقدم اقتصادي عرفها الغرب، ونشرت فيه مجموعة من «الثورات» الصغيرة، عدداً كبيراً من حركات التحرر، وتجديداً للكثير من المفاهيم الإيديولوجية الراديكالية. والذين كانوا يرون أن حركات الطلاب الثورية تحدث فقط في البلدان المتخلفة أو التي تخضع

(1) Gouldner, A,: The Coming Crisis of Western Sociology, Basic Books, 1970, PP: 407-408.

لأنظمة استبدادية؛ أصابتهم دهشة كبيرة مما حدث. فهذه الثورة لم تكن مدفوعة بأية أسباب اقتصادية بل كانت تمرداً على التركيب البيروقراطي في الدولة، المجتمع، والجامعة؛ على طبيعة المجتمع الكَبْتية (repression)، على الاستبداد الذي تمارسه القوى الامبريالية، وتعبيراً عن حالة اغتراب حادّة. الاستياء من الثقافة الاجتماعية السائدة، التمرد على كل شكل من أشكال الاستبداد، تمجيد الديمقراطية المشاركة (Participation) وتقييم جديد لبُعد الكومينوتيه (communiqy)، هذه هي أهم ميزات ثورة الطلاب العامة، في إلمانيا الأكثر تقدماً صناعياً في أوروبا الغربية. كانت ثورة الطلاب تتشكل من ذوي الامتيازات في الجمهورية الاتحادية، أكثر من أي بلد غربي آخر، الشيء نفسه ينطبق على ثورة الطلاب في الولايات المتحدة.

ما حدث في هذه المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة، يناقض في الواقع النظرية الماركسية التقليدية حول الثورة، وذلك لأن ثورة «البنية الفوقية» فيها تحدث أولاً، ولأن صراع الطلاب ضد الأتوقراطية كان جزءاً من ثورة ثقافية من قبل جيل رفض الانتماء إلى المجتمع البورجوازي ونمط الحياة الذي يعبر عنه.

14 ـ حركة التاريخ تتأثر كثيراً في بعض الأحيان بأحداث كارثة أو عارضة ليست بالتكنولوجية أو الإيديولوجية، هزيمة أسطول الآرماد الإسباني، مثلاً، في أواخر القرن السادس عشر التي كانت حدثاً مهماً في تاريخ أوروبا نتجت، في الواقع، عن عواصف مزّقت هذا الأسطول، وليس عن قوة الأسطول الإنكليزي وقدرة قادته.

ما يُسمى «بالطاعون الأسود» الذي قضى، في القرن الرابع عشر، على ثلث سكان أوروبا، وكان يعود بشكل متقطع فيما بعد، يعطي مثلاً آخر من هذه الظاهرة.

أحداث من هذا النوع تكفي في ذاتها للتدليل على أن حركة التاريخ تضيق بأي تفسير يزعم القدرة على استنزاف إمكانات هذه الحركة.

15 ـ الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تسود المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب، إلى درجة أخذت تهدد قواعدها نفسها، تدل بوضوح على أن التفسير الاقتصادي عاجز عن تفسير هذه الظاهرة.

الوضع الحالي في هذه المجتمعات يشكل رفضاً صريحاً للمفهوم العام الذي

كان يلقى إجماعاً عاماً منذ بضع سنوات فقط، والقائل إن الرفاهية الاقتصادية توجد القناعة، والاطمئنان النفسي، والأمن الاجتماعي، الخ. . . فقد أصبح من الواضح أن العكس هو الصحيح. . . فالجريمة في جميع، وأسوأ، وأكثر أشكالها حدّة، والأمراض العقلية والاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية، كالانتحار، والطلاق، والمخدرات، والسرقة، الخ. . . بلغت درجة رهيبة من الانتشار، وهي تزداد مع تقدم رفاهية العيش في هذه المجتمعات.

16 ـ في إنكلترا كانت الثورة البورجوازية حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر على الأقل، من عمل ملاكي الأرض الأرستقراطيين، وفي فرنسا لعبت البيروقراطية في عهد نابليون الثالث دوراً مهماً، وكذلك أيضاً في عهد نابليون الأول، في إلمانيا كانت المبادرة في يد الإقطاعيين، وفي اليابان كانت الثورة الرأسمالية عملاً ارستقراطياً من فوق، والبواعث سياسية وليست اقتصادية.

* * *

بعد هذه الأمثلة التي تدور حول مجموعة من أهم الظواهر الاجتماعية التاريخية والتي تدل، في الرجوع إليها والتمثيل بها، على أن التفسير الاقتصادي للتاريخ عاجز في ذاته عن تفسيرها، وبالتالي عن استيعاب حركة التاريخ، يجب الآن الانتقال إلى نقد صلب هذا التفسير الذي يعني أن التغييرات التقنية أو في قوى الإنتاج تؤدي إلى تغييرات في التركيب الاقتصادي أو علاقات الإنتاج، وأن هذه الأخيرة تؤدي، في دورها، إلى تغيير البنية الفوقية التي تتشكل من النظام السياسي، والإيديولوجي، الفن القانون، الأدب، الخ. . .

هذا النوع من التفسير الاقتصادي ارتبط بماركسية كانت رائجة في بداية هذا القرن، ولا تزال شائعة إلى حد كبير، تقول: إن ماركس، أو المفهوم الماركسي، أكد «اعتماد الحياة الاجتماعية كلها على قوى الإنتاج»[1]، وأن هذه القوى مع علاقات الإنتاج التي تتبعها تتحكم بجميع العناصر الأخرى. لهذا، فإن تكامل النقد لهذا المفهوم يفرض امتداده إلى علاقة قوى الإنتاج وأدواته ليس فقط بالأبعاد الاجتماعية

---

(1) Stojanovic, S,: op. cit P. 11.

والسياسية والإيديولوجية، بل بالأنظمة والعلاقات الاقتصادية نفسها. وفيما يلي نتابع، هذا النقد ببعض التحليل الاجتماعي والأمثلة التاريخية.

إن «ماركس» في إعادته كل تقدم إنساني إلى التقدم التكنولوجي كسبب نهائي، قد رفع، بشكل لا واعٍ على مِثال الاقتصاد السياسي الليبرالي، سمة خاصة في النظام الرأسمالي إلى مستوى القانون الطبيعي. وليس من الصعب أبداً التدليل على أن تطور أساليب الإنتاج مشروط هو الآخر، بسرعته وباتجاهه، بالأوضاع الاجتماعية والفكرية نفسها التي تجد فيها الماركسية انعكاساً لأوضاع الإنتاج، أو بأن التطور الحضاري والثقافي لا يقترن بنماذج أو أطوار التقدم التكنولوجي.

قبل كل شيء، يجب التنبيه إلى أن ماركس يرى أن حركة التاريخ تعبر عن ذاتها في سلسلة من الأطوار يقترن كل منها بنمط إنتاج معين، وأن ظهور نمط جديد هو الذي ينقل هذه الحركة من نظام اجتماعي إلى آخر.

في الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، نرى دليلاً واضحاً على ذلك، لأن هذا الانتقال اقترن بتناقض أو صراع بين نمطين: نمط الإنتاج الزراعي ونمط الإنتاج الصناعي. ولكن حتى هنا، لا يمكن التعميم، لأن القوى التقنية الجديدة التي تميز وتقترن بالطور البورجوازي، بدأت بممارسة دور كبير في القرن الثامن عشر فقط، ولكن التحول من الإقطاعية إلى البورجوازية كان في الواقع نتيجة تحولات لم تلعب فيها التكنولوجيا دوراً يُذكر. فالنمط البورجوازي ظهر ونما في مرحلته الأولى من دون تكنولوجيا جديدة. إن تاريخ تطور النظام الرأسمالي كما عرضه «ماركس» نفسه في الجزء الأول من كتاب «الرأسمال»، يشير بوضوح إلى هذا.

ولكن من ناحية أخرى، لا نجد أي تناقض في نمط الإنتاج في الانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع القرَوَسْطي (القرون الوسطى). فالأول كان كالثاني ذا نظام اقتصادي زراعي نمت فيه نشاطات تجارية، وحرفية، ومصرفية، ومدينية، كانت في الواقع أكثر تقدماً مما أصبحت عليه في نهاية القرون الوسطى.

كتابات ماركس تكشف في الواقع عن مثل واحد فقط يشير إلى أن اكتشاف طريقة جديدة في الإنتاج يفسر، ويشكل ميزتي، الانتقال من أنموذج إنتاجي إلى

أنموذج آخر. إنه انهيار الشيوعية البدائية؛ وظهور نظام الرقيق في المجتمع القديم أو الكلاسيكي. منذ ذلك الوقت، يبدو أن الأنظمة الاقتصادية أو الإنتاجية كانت تتوالى من دون تدخل تكنولوجيا جديدة كسبب مسؤول. ليس هناك من مكان، كما أعلم، قدم فيه ماركس وأنجلز نظرية تدل على أن نظام الإنتاج الإقطاعي يختلف عن سلفه، نظام الرقيق، بسبب وسائل تقنية في صنع المنتوجات.

الماركسيون أنفسهم يعترفون أن المجتمعات والبلدان المختلفة لا تمر كلها في سلسلة الأطوار التي أشار إليها ماركس (النمط القديم الذي يقوم على الرقيق، النمط الإقطاعي الذي يقوم على القنانة، النمط البورجوازي الذي يقوم على الأجور والنمط الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية)، كما أن ماركس نفسه أشار إلى «النمط الآسيوي» الذي لا يشكل جزءاً من سلسلة الأطوار التي سادت المجتمع الغربي. ولكن كيف يمكن الموافقة بين هذا الاعتراف وبين ما كتبه «ماركس» في مقدمته الشهيرة لكتاب «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، من أن «ليس من نظام اجتماعي يزول أبداً قبل أن تنمو فيه كل قوى الإنتاج التي يستطيع استيعابها، وأن علاقات إنتاج جديدة عليا لا تستطيع أبداً أن تحل مكانها؛ قبل أن تكون أوضاعها المادية قد نضجت في حجر المجتمع السابق».

في الانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع القرَوَسْطي نجد ـ إذن فقط، وفي أحسن الحالات ـ تقدماً في قوى الإنتاج؛ أدّى إلى تعديلات في علاقات الإنتاج والبنية الفوقية، ولكن ليس إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تماماً، كما يفترض المفهوم الماركسي في ظهور نمط إنتاج جديد.

الشيء نفسه ينطبق على حركة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هنا أيضاً لا نجد صراعاً بين نمطين من الإنتاج. في الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع البورجوازي، نجد ـ على الأقل بعد مرحلة معينة في تطور الثاني ـ نمطين؛ واحداً زراعياً والآخر صناعياً، في تناقض كان لا يمكن حله دون تغلب الثاني على الأول. ولكن في الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي نجد أن نمط الإنتاج واحد في الاثنين وهو النمط الصناعي، وما يتغير هنا هو علاقات الإنتاج وليس تكنولوجيا الإنتاج، «لهذا لا

يمكن للماركسية في الواقع أن تعلن قدوم الاشتراكية بالرجوع إلى نمط إنتاج جديد ظهر في حجر النظام الرأسمالي»[1].

هنا نضطر إلى القول: إن درجة تطور قوى الإنتاج لا تنسجم آنذاك مع أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهذا يفرض الانتقال إلى الاشتراكية. ولكن إن كانت ضرورة الانتقال إلى الاشتراكية تنتج عن الطابع الاجتماعي للإنتاج، يمكن أن نتساءل إذن، مع «كالفيه» الذي أشار إلى هذه النقطة[2] لماذا لم يؤدِ ظهور أشكال إنتاج أشكال اجتماعية في نهاية القرون الوسطى إلى نظام جماعي (collectivist)؟

الماركسية تقول بقدوم ضروري لمجتمع جديد يقوم في تركيب اقتصادي اجتماعي جديد، هو المجتمع الشيوعي، وتهيأ له مرحلة انتقالية هي المرحلة الاشتراكية. ولكن ماركس لا يتكلم في ذلك على ظهور نمط إنتاج جديد بشكل تام، وذلك لأن النمط الذي يسود هذه المراحل هو النمط الصناعي. ماركس يعلن نهاية التخصص في العمل، التناقض بين العمل الفكري والعمل اليدوي، بين الحياة الزراعية والحياة المدينية، الاغتراب، الخ. . . في هذا المجتمع الشيوعي الجديد. ولكن رغم ما قد تحرزه قوى الإنتاج من نمو هائل، فإنها لا تزال قوى صناعية. إن ماركس يشير إلى أن هذه القوى التي تحقق بشكل مطرد طابعاً اجتماعياً يزداد حدة مع الوقت، تفرز تناقضاً مع أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأن هذا التناقض يجد حلاً له بإقامة الملكية الجماعية لهذه الوسائل، أي بإحداث مطابقة بين نظام الملكية ونظام الإنتاج.

بما أن الماركسية لا تشير إلى نمط إنتاج جديد يختلف جذرياً عن الإنتاج الصناعي، فإن النتيجة كانت توكيد نظرية الصراع الطبقي فيما يتعلق ببناء المستقبل الجديد أو الإنباء به، فهذا المستقبل لا ينتج عن ظهور نمط إنتاج جديد، بل عن نمو الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية الرأسمالية، لأن الطبقات الوسطى ستلحق عاجلاً أم آجلاً بالبروليتاريا بسبب حركة التاريخ الموضوعية نفسها. «لهذا السبب كانت

---

(1) Fougeyrollas P,: op. cit PP: 128-129.

(2) Calvez, J. Y.: La Pensée de karl Marx, Seuil, Paris, 1956, PP: 609-612.

الحركات الثورية التي تعلن التزامها الماركسي تضع توكيدها على مفهوم الصراع الطبقي، وليس على المادية التاريخية في جميع تعقيداتها»[1].

هنا تجدر الإشارة لي أن عدداً من الماركسيين رأى أن تصنيف ماركس للنماذج الإنتاجية، أو الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية غير وافٍ، لأن هناك أنظمة لا ينطبق عليها، لهذا نراهم يضيفون إليها ما أسموه «بالدولانية» (etatisme)، أي تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة[2].

عندما ننطلق من قوى الإنتاج، ونقول إن حالة معينة من هذه القوى تقود إلى نوع معين من علاقات الإنتاج؛ يجب التدلل على أن كل تحول أو أنموذج تقني يفترض علاقات إنتاج معينة متميزة بهوية خاصة في نظام الملكية القانونية وبين الطبقات، وهذا أمر لا ينسجم معه الواقع التاريخي. إننا نجد مثلاً التنظيم التقني نفسه للإنتاج الزراعي سواءً أكانت الملكية الزراعية ملكية فردية، تعاونية أو جماعية، أي إن قوى تقنية واحدة تتطابق مع علاقات إنتاج أو علاقات قانونية مختلفة، من ناحية تقنية ليس هناك أيضاً أي فرق بارز بين المصالح التي تملكها الحكومات أو التي لا تزال في يد الملكية الخاصة، أو بين هذه الأخيرة والمصانع الاشتراكية. فالقوى التقنية متماثلة واحدة في هذه الأوضاع المختلفة.

إن «برادوود» يكتب في كتاب «الشرق الأدنى وأساس الحضارة»، أن الدليل الباقي، من ثقافة ما قبل الحضارة، يعطي صورة مضخمة لدور التكنولوجيا. ولكن على نقيض ثورة العصر الحجري الحديث (neolithic) التي كانت تقنية قبل كل شيء، فإن الثورة الحضارية (civilizational) كانت اجتماعية وثقافية في جوهرها. إن الأطوار التكنولوجية في التاريخ:

تجميع الغذاء، إنتاج الغذاء، الصناعة، لا تطابق أطواره الثقافية.

ثورة العصر الحجري الحديث التقنية، التي أحلّت إنتاج الغذاء مكان تجميعه،

(1) Fougeyrollas, P,: op. cit P. 85.

(2) Stojanovic, S,: op. cit P. 57.

كانت تغييراً تقنياً يعادل، في أبعاده وأهميته، الثورة الصناعية الغربية الحديثة التي استبدلت الطاقة العضلية بطاقة المواد اللاحية كأداة الإنسان المادية في الصناعة والتحرك (locomotion)، لا يوجد أي تغيير تقني من النوع نفسه بين الثورتين. الاختلافات التقنية والاقتصادية بين الحضارة وبين أطوار ما قبل الحضارة التي تقوم على إنتاج الغذاء كانت اختلافات كمية. ولكن، من ناحية أخرى، فإن العصر الذي يفصل بينها، شاهد، في ولادة الحضارة الأولى، ومن ثمّ في ولادة الأديان العليا؛ أكبر تحولين ثقافيين في التاريخ. طور الحضارة كان غير ممكن من دون اختراع إنتاج الغذاء وما رافقه وتبعه من تقدم تقني. ولكن ظهور الحضارة كان في ذاته، حادثة في صعيد غير تقني. فبدلاً من أن يسببه أو يرافقه أي تقدم تقني جديد، فقد تبعه توقف في حركة التقدم التقني التي ابتدأت بثورة العصر الحجري الحديث.

مشاريع الري الضخمة في الحضارات القديمة، في العراق ومصر، قادت إلى جهاز بيروقراطي كبير، وملكية مطلقة نجد صورة واضحة عنها في مصر القديمة بشكل خاص. جميع هذه الحضارات الأولى كانت تتميز بأشغال عامة، ومشاريع ري تحول الشعب كله إلى خدمة الدولة أو الملك. هذه الظاهرة دعت بعض المؤرخين إلى إطلاق اسم «المجتمع الهيدروليكي» ـ أي المجتمع الذي يُدار بواسطة الماء ـ على هذه الحضارات. ولكن هذا النوع من المجتمع ليس حتمية تكنولوجية أو اقتصادية صرفة، لأن هناك دولاً كقرطجنة، والبندقية، وهولندا، خلفت مشاريع ضخمة مماثلة من دون نظام مماثل «للملكية الشرقية» أو الأنموذج «الآسيوي»، بينما هناك أنظمة كروسيا القيصرية، والامبراطورية العثمانية، تبنت هذا النظام من دون خلق مشاريع عامة من هذا النوع. أشغال عامة أو مشاريع هيدروليكية من هذا النوع لم تظهر مثلاً في اليونان أو اليابان.

هنا تجب الإشارة إلى أن التاريخ قد يكون «تاريخ الصراعات الطبقية» في الغرب، الذي عرف هذا الصراع ابتداءً من اليونان. ولكن من الصعب جداً الإشارة إلى وجوده، في المعنى الماركسي في الشرق القديم. إنه غير موجود في هذا المعنى. فنحن لا نجد مثلاً أية ثورات شعبية ضد الملك في تاريخ حضارات العراق القديمة. وفي مصر القديمة لا نجد ثورة ترمي إلى خلع فرعون، في هذه الحضارات كانت

هناك دائماً قيود قاسية تحد من حقوق الملكية واستخدامها. والناس لم يكونوا أحراراً في التمتع بها، وبالتالي، فإن الثروة أو القوة الاقتصادية لم تكن تضفي آلياً سلطة سياسية، كما رأت الماركسية، أو يجب أن تُعطي هذه السلطة كما تراءى للاتحاديين الأميركيين (The Federalists).

المجتمعات الآسيوية شاهدت في إطار نمطها الزراعي الثابت المستقر، سلسلة متتابعة من التغييرات السياسية والأمنية. فالدول والامبراطوريات كانت تبرز وتزول، والأديان كانت تظهر وتمتد ثم تنحسر أو تموت، ولكن من دون تغيير في نمط الإنتاج.

ماركس وأنجلز لم يعينا شكل الحكم الأساسي الذي يميز نمط الإنتاج القائم على الرقيق، والذي كان يميز العالم الكلاسيكي. ولكنهما، من ناحية أخرى، وجدا أن المَلَكية تشكل الأنموذج السياسي الذي يميز نمط الإنتاج الإقطاعي، والديمقراطية البرلمانية كالشكل السياسي الذي يميز نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته المتطورة، إغفال تعيين شكل الحكم في العالم الكلاسيكي يجد تفسيره، على الأرجح، في تعدد الأشكال السياسية في اليونان وروما، وهو أمر لا ينسجم مع مفهومهما الاقتصادي.

ماركس وأنجلز أكدا على أهمية القانون الروماني. ولكن هذا القانون استمر، بشيء من التعديل والتكييف، عبر أنماط إنتاج مختلفة، في الرقيق، والإقطاعية، والرأسمالية، وحتى الاشتراكية، مما يدل، كما يكتب الفيلسوف الماركسي «هنري ليفيفر» على أننا لا نستطيع أن نعتبره جزءاً من البنية الفوقية فقط، إنه، على العكس، يتميز، كشكل للعلاقات الإنسانية، بأساس أعمق وأكثر استمرارية من علاقات الإنتاج(1).

بين أهم الكتب التي ظهرت حول علاقة نمط الإنتاج التقني بالتركيب الاجتماعي، نجد كتاب «الثقافة المادية والأنظمة الاجتماعية بين الشعوب البسيطة»، لمؤلفيه (هويهوز، هويلر، وجينسبرغ). القصد الأول لهذه الدراسة كان الكشف عن

(1) Lefèvre H,: Sociology of karl Marx Tr. N. Guterman, 1969, PP: 113, 114.

العلاقة القائمة بين قوى الإنتاج من ناحية والأوضاع الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية من ناحية أخرى، إن كانت موجودة أم لا، وبأي شكل.

المؤلفون صنفوا بدقة جميع المجتمعات البسيطة تقريباً التي ظهرت دراسات حولها، وكانت ما يزيد على الأربعمائة، وذلك تبعاً لقوى الإنتاج وأساليب كسب العيش. بعد الانتهاء من هذا التصنيف، انتقلوا إلى تحديد العلاقة بين هذه الأشكال المادية ومختلف الأنظمة الاجتماعية التي تنطوي عليها، وذلك بدراسة إحصائية دقيقة لجميع هذه الشعوب، وبتقديم النتائج في شكل لوحات جدولية ورسوم بيانية (Tables, Diagrams) تسمح بقياس هذه العلاقة بشكل تقريبي. النتائج التي توصلوا إليها تكشف بوضوح عن أن الأدوات التقنية أو قوى الإنتاج، أو كما يقولون، الثقافة المادية، ترتبط بأشكال حكم متنوعة، وأن الشكل السياسي نفسه يوجد بين ثقافات مادية مختلفة. هذا يعني بوضوح أن ليس هناك أي أساس علمي صحيح للقول بأن قوى وعلاقات الإنتاج تحدد أو ترتبط ارتباطاً مباشراً وثيقاً بالبنية السياسية الفوقية، أو أن الأنظمة السياسية تعكس فقط دور العنصر الاقتصادي[1].

من ناحية أخرى، «إن تصنيف ماركس للأنظمة الاجتماعية الاقتصادية» كما يكتب المفكر الماركسي اليوغسلافي (سينتوجانوفيتش) فقد «قدرته على تغطية بعض الأمثلة الجديدة... فهناك العديد من البلدان، وخصوصاً التي تخلصت حديثاً من الاستعمار، حيث نجد أن أنظمتها تقوم أيضاً على ملكية الدولة والتخطيط المركزي الذي ينطلق منها. ولكن قليلين من الماركسيين يقبلون أن يسموها اشتراكية»[2].

من الممكن الاختلاف حول الأوضاع الاجتماعية التي تقف وراء التقدم التكنولوجي وتفسره، ولكن ليس من شك أبداً أن هذه الأوضاع تلعب دوراً رئيسياً في إحداث هذا التقدم، في تعثيره أو تجميده. يكفي أن نذكر مثلاً آلات النسج والغزل التي تمَّ اختراعها ثمَّ دُمرت في العصور الوسطى، اختراع البارود في الصين أو المحرك

(1) Hobhouse, L, T, Wheeler, G, Ginsberg M,: The Material Culture And Social Institutions of the Simpler Peoples.

(2) Stojanovic, S,: op. cit P. 45.

البخاري في الإسكندرية اليونانية، كي نرى أن اختراع شيء لا يعني استخدامه، لأن الأوضاع الاجتماعية الثقافية لا تكون منفتحة له. البارود والمطبعة كانا من أهم الاختراعات التاريخية التي عرفها الإنسان، ولكنهما لم يشكلا قوة تاريخية في الصين، البلد الذي عرفهما قبل أي مجتمع آخر، بل في أوروبا، في القرن الخامس عشر، أي في مرحلة انتقالية كانت تنتقل فيها أوروبا من طور العصور الوسطى إلى عصر النهضة.

التاريخ لا يكشف فقط عن حركة تكنولوجية تراكمية تتقدم باستمرار بل أيضاً عن مراحل جمود أو انهيار في النشاط التقني والعلمي، وهو ما يجد تفسيره في الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تحيط بهذا النشاط.

إن قلنا مع ماركس إن طاحونة الهواء تعطي الإقطاعية، والمحرك البخاري يعطي الرأسمالية، فهذا يعني أن التكنولوجيا تشكل المحرك الأول للتاريخ. ولكن هل يمكن إرجاع حركة التاريخ وما ينطوي عليه من تحولات سياسية ودينية وفنية واجتماعية وفكرية وإيديولوجية،الخ... إلى تحولات تقنية؟.. كيف يمكننا آنذاك تفسير حركة التكنولوجيا نفسها؟..

قول كهذا يعني ـ ضمناً وبشكل غير مباشر على الأقل ـ أن التنكولوجيا تتطور من دون أن يكون للنظام الاجتماعي الإيديولوجي أي أثر في هذا التطور. فهل ينطبق هذا على الواقع؟... كيف نفسر آنذاك الواقعة العريضة البارزة التي تدل بوضوح على أن المجتمعات لا تهتم بدرجة متماثلة بتكنولوجيا الإنتاج، وبتعبئة طاقة اجتماعية متقاربة في سبيلها؟...

ليست الآلات، بل نوع الاستعمال الذي يفرضه الإنسان عليها، هو الذي يخلق مجتمعات جديدة.

قول كهذا يعني أيضاً أن ليس هناك أي فرق أو تناقض بين اختراع آلة معينة وبين استخدامها، فهل يمكن قول كهذا؟.. ألم يعرف التاريخ الكثير من الاختراعات والآلات التكنولوجية التي لم يستخدمها أحد؟..

كيف يمكن لتفسير من هذا النوع أن يفسر القدرة على الخلق التقني التي تميز أو ميزت بعض المجتمعات، دون أخرى؟... أو أن المجتمعات نفسها كالمجتمع

العربي، مثلاً، تكشف عن مراحل من هذا الخلق ومراحل أخرى تنغلق فيها عليه؟. الصين كانت، منذ عهد «ماركو بولو» تعرف الكثير عن التطورات التقنية في الغرب، فلماذا لم تكن راغبة في تبنيها إلا في هذا القرن؟.

والوطن العربي كان، بسبب قربه الجغرافي في جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، على صلة بالغرب طيلة الوقت الذي كان فيه الغرب يفجر قدرته التقنية والعلمية، فلماذا لم يتبنّ هذه الثورة؟. واليابان التي بدأت اتصالها بالغرب بعد العرب، لماذا تبنت وتمثلت التكنولوجيا والعلم الغربيين وبنت بهما مجتمعاً صناعياً جديداً جباراً، بينما نحن لا نزال في واقعنا الحضاري المتخلف؟

كيف يمكن لهذا المفهوم تفسير اتجاه بعض المجتمعات إلى الخلق التقني في بعض النواحي وإهماله في البعض الآخر؟ لماذا تظهر بعض اختراعات تقنية ذات أهمية علمية بشكل كثيف في بعض مراحل التاريخ دون أخرى؟. لماذا ـ بعد أن تكون قد ظهرت في بلد ما ـ تنتشر إلى بلدان دون أخرى، أو إلى بلد معين بسهولة أكبر من انتشارها إلى غير مكان؟.. ألا يعني هذا أن هناك أسباباً وأوضاعاً غير تقنية تشجع على هذا الخلق وتقوده، تعثره وتوجهه، تجعله محتملاً أو مستحيلاً؟.. ألا يعني هذا مجموعة من الحوافز والإغراءات، أو الموانع والحواجز التي تشتق من النظام الاجتماعي الإيديولوجي الذي يحيط بالتكنولوجيا، وأن اتجاه التقدم أو الخلق التقني يتأثر أساسياً بهذا النظام؟..

التاريخ يكشف بوضوح أن ليس هناك من علاقة ضرورية ووثيقة بين التكنولوجيا وبين نظام معين. فغالباً ما نرى أن توافر أدوات تقنية أحسن لا يؤدي إلى استخدامها، أو أن بعض المجتمعات التي تستخدم أدوات مفيدة تغفلها وتهملها، ليس بسبب توافر أخرى أكثر فائدة، بل بسبب لا مبالاة أو خمول حضاري تصاب به. إن كان بإمكان أدوات تقنية معينة أن تمارس أثراً ضرورياً في ثقافة مجتمع ما، كيف يمكننا أن نفسر آنذاك ما نراه في التاريخ من انهيار يصيب الثقافة من دون أي تغيير في أدوات الإنتاج التي تنحسر فائدتها أو استخدامها المفيد فيما بعد؟...

القوى التقنية أدت إلى تحولات ومنجزات كان يستحيل حتى الأمس القريب على أكثر أشكال الخيال تهوراً ومغامرة أن يحلم بها. ولكن هذا الخلق المدهش الذي

أحدث تقدماً هائلاً في أوضاعنا المادية لم يؤدِ إلى أي تقدم إنساني أخلاقي، أو سياسي إيديولوجي مماثل، أو ذي قرابة بعيدة به. فالأول كان يقفز قفزاً إلى الأمام، والثاني كان ولا يزال يراوح في مكانه تقريباً. هذا التناقض يشكل في الواقع ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ الحديث. فقد ابتدأنا نعي بوضوح أن البعد التقني الاقتصادي هو فقط أحد الأبعاد التي يتشكل منها وضعنا الإنساني التاريخي، والاجتماعي، وأن النجاح فيه لا يستثني الفشل الكبير في وجودنا الإنساني ككل.

السبب النهائي الذي يقف وراء هذا التناقض الذي أصبح حالياً؛ مخيفاً رهيباً ـ بسبب تراكم الأسلحة الذرية وانتشارها ـ قد يكمن في الحقيقة البديهية المثالية، وهي أن الإنسان ليس شيئاً من الأشياء، ليس حادثة بين الأحداث، ليس مادة خاماً بين المواد الخام، وأنه لا يتميز «بطبيعة» إنسانية، وأنه من الخطأ الحديث عن طبيعة من هذا النوع، أي كجوهر ثابت متأصل في الإنسان يجعله امتداداً له. هذا يعني أننا يجب أن نحدد وندرك الحياة الإنسانية في ضوء تصورات ومفاهيم تختلف عن تلك التي نستخدمها في تحديد وإدراك المادة أو أوضاعنا المادية(1).

إن سوسيولوجيا التكنولوجيا قد تكون قاصرة حتى الآن عن إعطاء تفسير دقيق أو عام للتحول التقني، ولكن الواقع التاريخي يكشف بوضوح، على الأقل، أن هذا التحول لا ينفصل عن المؤثرات الاجتماعية الإيديولوجية والتاريخية التي تُحيط به، ويتفاعل معها. إن «سيمون دي بوفوار» مثلاً، توقعت من «الأتوماتيكية» (automation) أن تحقق تغييراً نوعياً حاسماً في وضع المرأة، وذلك بإلغاء تام للفروق المادية بين الجنسين. ولكن هذا يعني إعطاء التكنولوجيا استقلالاً لا يبرره التاريخ. ففي ظل الرأسمالية، من الممكن أن تؤدي الأتوماتيكية إلى نتيجة عكسية، إذ قد تؤدي إلى زيادة مطردة في البطالة، مما قد يجرّ إلى الاستغناء عن النساء أولاً؛ لأنهن آخر من دخل الإنتاج(2). أثر التكنولوجيا يمر بالتركيب الاجتماعي الإيديولوجي، وهذا ما يقرر نهائياً مستقبل علاقة المرأة بالرجل.

(1) Ortega y Casset: History As A System, Norton, 1941, PP: 179, 185-186.

(2) Mankoff, Milton, ed,: The Poverty of Progress, Holt, Rinehart, And Winston, 1972, P: 272.

هناك تسلسل في التحول التقني، وهو تحول يتبع ديناميكاً خاصاً به من حيث ترابط الاختراعات التقنية والعلمية واعتمادها على بعضها بعضاً. ولكن هذا شيء، وتطبيق ما يفرزه هذا التحول من آلات وأدوات واكتشافات شيء آخر، لأن هذا التطبيق يعكس مؤثرات خارجية، من اجتماعية وإيديولوجية وثقافية وتاريخية.

ظهور السوق التجارية المنظمة حول الملكية الخاصة ابتداءً من القرن السابع عشر؛ هو الذي وافر الأداة التي كان باستطاعتها أن تقود إمكانات الخلق والإبداع الاجتماعية نحو تسهيل عملية الإنتاج، المناخ الاجتماعي الإيديولوجي الذي ساد القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر هو الذي وافر تشجيعاً جديداً كبير الفاعلية في تطوير التكنولوجيا الصناعية، انهيار التركيب السياسي الاجتماعي السابق ولّد مطامح وتطلعات جديدة هيأت لها التكنولوجيا إمكان التحقيق.

ليس من قبيل المصادفة أن نرى أن التكنولوجيا في معناها الحديث الصحيح، في كامل نضجها وتكاملها، بدأت حول نهاية القرن السادس عشر، عندما وصل الإنسان في مجرى تفكيره إلى النظر إلى الطبيعة كآلة. هذه التكنولوجيا ترتبط بإنتاج «جاليلو، وديكارت، وهويجنز»، أي بتفسير ميكانيكي للكون. قبل ذلك كان الإنسان ينظر إلى الطبيعة نظرة لا ميكانيكية، ويرى أن وجودها النهائي يتشكل من قوى روحية ذات طبيعة اعتباطية تخرج عن سيادة الإنسان، وتتحكم نهائياً في مجراها وأحداثها.

جوهر التكنولوجيا، المعنى الأساسي العام والمهم فيها، ليس ذلك أو هذا الاختراع، مهما كان الاختراع كبيراً ومهماً؛ بل الطابع العام أو الهوية التي تميزها. فهذه الهوية هي التي تميزها. فهذه الهوية هي التي تتحكم بها، وعندما يحدث تغيير فيها يقود التغيير إلى تحول في التكنولوجيا. تعيين أطوار التكنولوجيا التاريخية لا يمكن أن ينفصل عن صلة الإنسان الإيديولوجية بها، أي المفهوم العام الذي يحمله حولها، والتصور الذي ينظر به إلى دورها كتكنولوجيا، وليس إلى ذلك أو هذا الاختراع، تلك أو هذه الأداة، أو مجموع ما تتشكل منه من اختراعات وأدوات. الذي قاد روسيا مثلاً إلى التحول التقني وخلق مجتمع صناعي جديد جبار لم يكن توافر التكنولوجيا الغربية لها ـ هذه كانت متوافرة لها في عهد القيصرية ـ بل توافر التصور

الإيديولوجي الثوري الذي قادها عبر الماركسية ـ اللينينية إلى هذه التكنولوجيا وإلى تطويعها في هذا السبيل.

وراء التكنولوجيا تقف غائية إيديولوجية عامة تحدد سيرها ومجراها. ومن دون قصد إيديولوجي من هذا النوع يتحول الذكاء نفسه إلى عمل ميكانيكي بلا انتظام، أو انضباط، أو اتجاه، لأنه لا يستطيع في ذاته، أن يوافر لذاته اتجاهاً عاماً بعيد المرمى، طويل النفس، يستطيع به أن ينتقي ويختار بين إمكانات تقنية تتوافر له وبين ما تكشف عنه من احتمالات متعددة في استخدامها، فيضيع آنذاك بين هذه الإمكانات والاحتمالات غير المحدودة.

المجتمع الذي يؤمن أن العالم مسرح لإرادة قوى روحية تتلاعب به كما تشاء. أن الإنسان يجد معناه الأساسي في تركيز مشاعره على حقيقة روحية ماورائية، وأن حياته الحقيقية تبدأ عند الانتقال إلى عالم روحي آخر، أو المجتمع الذي يرى مثلاً أن «البودهيزاتفا» تمثل جوهر الإنسان الحقيقي، لا يستطيع أن يخلق التكنولوجيا أو المعرفة العلمية الحديثة.

ليس من قبيل الصدفة، أن نرى أن اختراعات كالبارود، والمطبعة والبوصلة تبرز في مرحلة واحدة في أوروبا، وتشترك في سمة أساسية؛ هي إقامة علاقة بين الإنسان وبين أشياء تقف على مسافة بعيدة منه، وتتفرع من التغير الذي حدث في نظرة الإنسان إلى نفسه والكون ابتداءً من عصر النهضة.

بعد أن يصف «سيرفان شرايبر» الدينامية الكبيرة التي تميز الاقتصاد الأميركي، يكتب «إن عناصر النجاح الاقتصادي استطاعت أن تظهر وتندمج بسبب مناخ وسط ملائم.

فوراء النجاح الصناعي الأميركي؛ نجد القدرة على قبول التغيير وتنظيمه، والتقدم التقني ينتج عن براعة في الإدارة. الواحد والآخر يعودان إلى اندفاع صاعق للتعليم. ليس هناك من أعجوبة، فأميركا تجني حالياً كسباً هائلاً من أكثر الاستثمارات، ربحاً... تكوين الإنسان»[1].

---

(1) Servan Schreiber, J, I,: op. cit P. 79.

ولكن هذا لا يعني أن أنموذج الإنتاج الأميركي هو الأنموذج الرأسمالي الأحسن، فاليابان كانت طيلة ربع قرن الدولة الصناعية التي تنمو بمعدل سنوي أسرع وأعلى بكثير من معدل النمو في الولايات المتحدة.

* * *

إدخال أدوات وقوى إنتاج جديدة يؤثر دائماً في الظواهر الأخرى للحياة، ولكن هناك، من ناحية أخرى، تحولات سياسية، إيديولوجية، واقتصادية لا تحصى، حدثت دون أن تقدم لها أو ترافقها تحولات تقنية مهمة.

إن ظهور «الرأسمالية» وانحطاطها في المجتمع الكلاسيكي لم يقترنا بأية تحسينات بارزة في وسائل الإنتاج، فالتقدم الذي حدث كان في توسيع القطاع الصناعي، في أسواق ومعامل جديدة، وليس في أدوات تقنية جديدة.

ظهور الامبراطورية الرومانية وانحطاطها طابقا مرحلة انتشار المسيحية ولكن من دون تكنولوجيا جديدة. تحولات تاريخية حضارية مهمة كظهور الإسلام وامتداده، ظهور البوذية وانحطاطها في الهند أو انتشارها في الصين، لا تجد وراءها أية تحولات تقنية رئيسية.

المجتمعات البولينيزية (Polynesian) متماثلة جداً من حيث وسائل الإنتاج، ولكنها تكشف عن تنوع هائل من حيث التنظيم الاقتصادي والسياسي. الشيء نفسه ينطبق على المجتمعات الهندية الأميركية عند اكتشاف أميركا.

التكنولوجيا التي توافرت للصين؛ كانت ولا تزال متوافرة للهند، ولكن الأولى انطلقت من ذلك الوضع في حركة ثورية غيرت معالمها كلها، بينما الهند لا تزال تراوح في مكانها.

النظام الرأسمالي في التنظيم الاقتصادي اقترن بالأعمال اليدوية والأدوات الآلية، وأشكاله الرئيسية حافظت على سماتها الأساسية رغم تتابع الثورات التقنية المختلفة في إطار هذا النظام.

النظام الرأسمالي كان لمدة طويلة يستخدم العمال في بعض الحالات والرقيق في البعض الآخر.

كل هذا يكون مستحيلاً لو أن التنظيم الاقتصادي يشكل انعكاساً محضاً لقوى الإنتاج.

«إذا كانت علاقات الإنتاج تطابق طوراً معيناً في تطور قوى الإنتاج المادية، كيف تفسر»، كما يكتب «دجيلاس» «الواقعة التالية، وهي أنه في الاتحاد السوفياتي، حيث يُعتبر الشكل الاجتماعي أعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة، نجد أن مستوى قوى الإنتاج أدنى بكثير ـ وسيستمر كذلك لمدة طويلة ـ مما هو عليه في الأخيرة؟.. إن كانت علاقات الإنتاج تختلف، كما هو واضح، في الغرب والشرق، كيف تفسر الظواهر الواحدة أو المتماثلة في الفن ، والعلم، في سلوك ونمط الحياة بين الشباب، الخ... إن كان يُفترض بالأنظمة الشيوعية أن تكون الآن ذات إدارة عملية (تبعاً لماركس)، فهذا يعني إزالة تناقضات النمط البورجوازي في الإنتاج. لماذا إذن نشاهد بروز الكثير من الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة في هذه الأنظمة، ولماذ توجد صراعات اجتماعية وشعور مستمر من اليأس؟.. ولماذا نجد أنه على الرغم من وجود علاقات إنتاج أو علاقات ملكية مختلفة... فإننا نجد أفكاراً وظواهر اجتماعية متماثلة، صعوبات متماثلة، ومشاريع متماثلة في الاقتصاد في عدد من البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية؟...

... والعلاقات العملية في الحياة اليومية، في ظل الشيوعية حالياً، حيث يُفترض بالإنتاج أن يخضع لإدارة واعية، هل هي أكثر عقلانية بين الإنسان وأخيه الإنسان، بين الإنسان والطبيعة؟..

... ليس هناك من نهاية لأسئلة كهذه، بالقدر الذي ليس فيه أيضاً من نهاية للتحول والتفسخ في الشيوعية»[1].

التكنولوجيا كانت متماثلة في إلمانيا النازية وفرنسا الجمهورية، ولكن ذلك لم يمنع ظهور تركيب اقتصادي وسياسي وإيديولوجي مختلف متناقض بينهما.

الاختلافات العديدة التي نجدها في أميركا اللاتينية من حيث التنظيم الاقتصادي

(1) Djilas, M,: op. cit PP. 144-145, 33-34.

والسياسي، لا تجد تفسيرها في اختلاف أدوات وقوى الإنتاج التي تتماثل بين بلدانها.

التكنولوجيا متماثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، ولكن هذا الا يمنع وجود تناقض جذري من حيث التنظيم الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي والاجتماعي.

المزارع الأميركية الرأسمالية، والتعاونيات الزراعية السوڤياتية تستخدم التكنولوجيا نفسها.

الامتداد التجاري الواسع في اليونان القديمة، حدث من دون أي تغيير مهم في وسائل الإنتاج...

ظهور الممالك العربية وانحطاطها والتي كانت موضوعاً لابن خلدون الذي حاول تفسيراً لذلك في مقدمته، حدثا من دون أية تحولات تقنية في وسائل الإنتاج.

أدوات الإنتاج الزراعي كانت واحدة في أوروبا القرون الوسطى، ولكن أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي، والزواج، والعادات، والشعر والرسم، والهندسة المعمارية، الخ... تغيرت أثناء ذلك(1).

اليونان القديمة أعطت العالم، فيما أعطته، مفهوماً جديداً عن الدولة وعن العلاقة التي تربط بينها وبين المواطنين. فالدولة تتشكل من أفراد أحرار يصنعون بأنفسهم القوانين التي يعيشون بها، والمواطن حر ليس لأنه يعطي ولاءه للقوانين السائدة ويخضع لها، بل لأنه هو الذي يصنعها ويجري التغيير فيها، أما القانون فإنه يحمي حرية المواطن تجاه الدولة، ويشكل أداة تغيير منظم.

هذا المفهوم لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى أسباب اقتصادية فقط، الشعب اليوناني كان قد أصبح آنذاك شعباً تجارياً، أنهى اعتماده على الزراعة وتحوّل إلى التجارة. ولكن هذه الظاهرة لم تكن وقفاً على اليونان. فالأدوات الزراعية، وأشكال

(1) Sorokin, P,: Contemporary Sociological Theory, Harper, 1928, P: 743.

التنظيم الزراعي، والعمل التجاري؛ التي كانت سائدة فيها، لم تكن تقتصر عليها، بل كانت منتشرة في مجتمعات أخرى تجاورها، ولكننا لا نجد أنها أفرزت ظاهرة ديمقراطية مماثلة للظاهرة اليونانية.

اليونان ورثت من الحضارات الأخرى السابقة، في وادي النيل، ووادي دجلة والفرات، كمية كبيرة من المعرفة الدقيقة في علم الفلك، والرياضيات، والتكنولوجيا، ولكنها لم تتجه إلى التطبيق العملي لهذه المعرفة، بل اتجهت منها إلى بلورة صورة عالم يسوده القانون ويخضع لنظام عام شامل يمكن الوصول إلى الكشف عنه عن طريق العقل. هذا التصور الجديد للعالم، الذي يقف في الواقع، وراء جميع أشكال العلم الحديث، شكل عنصراً هائل القوة، أحدث تعديلاً كبيراً ليس فقط في التكنولوجيا، بل في تفسير التاريخ ومعناه، وفي تحريره نهائياً من الأساطير الغيبية والأشكال السحرية البدائية.

هذه التحولات الجذرية في مفهوم الإنسان حول نفسه وحول العالم والتاريخ، حدثت من دون أي تحول مقابل في قوى الإنتاج، من دون قوى إنتاج جديدة تربط بين أجزاء العالم أو تدفعها نحو الوحدة.

حضارات عديدة ازدهرت ثم زالت من دون أي تغيير أساسي في قوى الإنتاج أو التكنولوجيا التي تستخدمها في سيادة الطبيعة واستثمارها. ففي وادي الإندوس تركت الحضارة التي ماتت من دون أي سبب واضح، مجموعة من الأدوات التقنية والأساليب الاقتصادية المهمة استمر استخدامها حتى القرن العشرين، كذلك نجد أيضاً أنه في المكان نفسه الذي ازدهرت فيه حضارة المايا (Maya) سابقاً، استمر استخدام الأشكال التقنية عينها. وانهيار حضارة العرب وسلطتهم السياسية لم يرافقه أي تغيير في وسائل الإنتاج.

في أمثلة من هذا النوع لا يمكن تفسير ازدهار الحضارة وانهيارها، بقوى الإنتاج أو الوسائل التقنية في سيادة الطبيعة[1].

(1) Martindale, D,: Social Life And Cultural Change, D. Van Nostrand, 1962 P. 55.

بين النتائج التي توصل إليها توينبي حول هذه العلاقة، في دراسته القيمة للتاريخ نقرأ مثلاً:

«في بعض الأحيان حدثت تغييرات ثورية في التكنولوجيا من دون أن يؤثر ذلك في الثقافة التي حدثت فيها، ككل أو في أي جزء من أجزائها غير التقنية صلة التكنولوجيا بالثقافة هي، كما يبدو أكثر تهلهلاً من علاقة الفن بها، إذ نجد أن هناك في الصعيد التقني، كما يظهر في الواقع، قدراً كبيراً من الأخذ والعطاء بين الثقافات المختلفة. التكنولوجيا كانت، بصرف النظر عن الثقافة التي تنشأ فيها، قادرة على الانتشار خارج حدود الثقافة الأم، وتاريخها يمكن أن يُدرك على أحسن وجه، إن نحن أدركنا أنها كانت، منذ البداية، ملك وإنجاز الإنسانية ككل، وأنها كانت تتحسن تحسناً متقدماً، بينما كانت الثقافة تأتي وتذهب»[1].

إذا كانت الأدوات التقنية أو قوى الإنتاج تمارس أثراً ضرورياً في ثقافة مجتمع ما، كيف يمكننا أن نفسر إذن ما نراه في التاريخ من انهيار يُصيب الثقافة من دون أي تغيير في تلك الأدوات والقوى التي قد تخسر فائدتها أو استخدامها المفيد فيما بعد؟...

الأزمة الحضارية التي تجابه الغرب، مثلاً، لا تجد تفسيراً لها في التفسير الاقتصادي القائل: إن هذه الأزمة تعود إلى الطبيعة الاستثمارية للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإلى تناقض بين البنية التحتية المتقدمة على البنية الفوقية السياسية. هذا التفسير يلقي ضوءاً على هذه الأزمة، ولكنه غير كافٍ أبداً في تفسيرها، ومن التبسيط الفج للأمور الاقتصار عليه، وخصوصاً في النصف الثاني من هذا القرن. فهذه الأزمة تعود، فيما تعود إليه، وبقدر كبير؛ إلى الفراغ الإيديولوجي المتزايد، إلى كون المجتمع الصناعي الحديث أخذ يتحول إلى طور جديد يقوم على المعرفة العلمية والكفاءات التقنية، إلى سرعة انتقاله من صعيد الإنتاج الصناعي إلى صعيد الآلات الإلكترونية، من صعيد العمل إلى صعيد قيم الفراغ (leisure)، إلى تشتت الانتماءات التقليدية التي رافقته، الخ...

---

(1) Toynbee, A: AStudy of History, Vol. II Oxford University Press 1964, P.77.

الإنسانية تذكر دون جهد؛ أسماء الذين أثروا في مجرى حياتها الأخلاقية، ولعبوا دوراً أساسياً في حياتها السياسية والإيديولوجية. هذه الأسماء تشكل جزءاً من حياتها اليومية. ولكن ما هو عدد الذين يعرفون أسماء أو بعض أسماء المسؤولين عن أهم الاكتشافات التقنية والعلمية التي خدمت حياة الإنسان؟. ثمَّ إن التكنولوجيا لم تكن أبداً محصورة، عبر التاريخ، في خلق أدوات توفر لنا ضرورات مادية واقتصادية، لأنها كانت باستمرار تشغل ذاتها بخلق أشياء غير ضرورية من هذه الزاوية[1]. هذا يدل، على أهمية ـ هذا إن لم نقل أولية ـ العنصر الإيديولوجي، بمعناه الواسع، في الحياة الإنسانية، وأن الذاكرة البشرية تشير إلى ذلك بشكل غير واعٍ. لهذا، لا يمكن تفسير أزمة حضارية كالأزمة التي تجتاح الغرب حالياً مثلاً، أو طبيعة الأنظمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التاريخية، من دون الرجوع إلى هذا العنصر.

إن النظرية الشائعة حالياً في بعض الأوساط الفكرية بظهور طبقات حاكمة جديدة تتشكل من البيروقراطيين والخبراء الفنيين، والتي لقيت رواجاً إضافياً بظهور دراسات، ساهم فيها ماركسيون، نبهت إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة في الأنظمة الشيوعية تتشكل من هؤلاء، هي نظرية مغلوطة لا يمكن أن تترجم إلى واقع سياسي، وذلك لأن الخبير كخبير، البيروقراطي في دوره كبيروقراطي، لا يستطيع أن يحكم، لأن ذلك يتطلب صلة إيديولوجية سياسية يرتبط بها بالمجتمع والدولة، وهي صلة تتجاوز دوره التقني والبيروقراطي. إن دوره يعتمد على هذه الصلة التي تعطيه قاعدة وشرعية للسلطة التي يمارسها، وهو ينهار عند انهيار هذه الصلة.

هذه الأمثلة والملاحظات لا تعني أبداً أن ليس هناك علاقة بين قوى الإنتاج والنظام الاقتصادي الاجتماعي أو الإيديولوجي والسياسي، ولكن يعني أن العلاقة مرنة، غير مباشرة، غير واضحة المعالم، وأنها أكثر انفتاحاً، وتنوعاً وتعقيداً مما يظن ذوو الترجمة الاقتصادية المحضة للتاريخ.

---

(1) O. Y. Gasset: op. cit. P: 97.

# الفهرس

# أهم دراسات الدكتور نديم البيطار

- الأيديولوجية الانقلابية، الدار الاهلية للطباعة والنشر ـ بيروت، 1964.
- الفعالية الثورية في النكبة، دار الاتحاد ـ بيروت 1965.
- من النكسة إلى الثورة، دار الطليعة، بيروت 1968.
- من الحقيقة الإنسانية إلى الحقيقة الانقلابية، دار الطليعة، بيروت 1969.
- نحو الارتباط بمصر الناصرية أو طريق الوحدة العربية، دار الطليعة 1971.
- من التجزئة إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.
- حدود الإقليمية الجديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
- جذور الإقليمية الجديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.
- حدود اليسار الثوري، دار الوحدة، بيروت، 1982.
- حدود الهوية القومية: نقد عام، دار الوحدة، بيروت، 1982.
- ضرورة النظرية الثورية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985.
- هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة الأميركية في النزاع العربي الإسرائيلي معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.
- المثقفون والثورة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1987.
- التجربة الثورية بين المثال والواقع، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1989.
- التاريخ كدورات أيديولوجية

  الكتاب الأول، الأيديولوجية الانقلابية، مكتبة بيسان، بيروت، 2000.

  الكتاب الثاني، فكرة المجتمع الجديدة في المذاهب السياسية والايديولوجيات الحديثة، مكتبة بيسان، بيروت 2000.
- المثقفون والثورة

  الكتاب الأول، الإنتيليجنسيا كظاهرة تاريخية، مكتبة بيسان، بيروت، 2001.

  الكتاب الثاني، سقوط الإنتيليجنسيا العربية، مكتبة بيسان، بيروت، 2002.
- نقد الطريق الإقتصادي كأداة إلى الإتحاد السياسي، مكتبة بيسان، بيروت 2002.
- نقد التفسير الإقتصادي للتاريخ، مكتبة بيسان، بيروت، 2002.

# هذا الكتاب

وأنت تقرأ الدكتور نديم بيطار، ترى نفسك أمام واحد من أبرز عمالقة الفكر القومي الوحدوي، جعل وحدة العرب القومية السياسية في رأس اهتماماته ومقدم أولياته، وكل ما عداها من عوامل وأهداف يأتي في المرتبة الثانية.

وفي الكتاب هذا ينتقد «الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي» ويكشف بالبراهين التاريخية والأدلة العلمية المنطقية عن أن الوحدات السياسية التي تمت في الكثير من الدول الكبرى والصغرى على حد سواء، لم يكن وراء تحقيقها دوافع اقتصادية بمعزل عن المشاعر القومية الجارفة التي كانت الدافع الأول في مسيرة النضال الوحدوي.

ويرى المؤلف أن نجاح حركة التوحيد السياسي رهن بوضعها الهدف الوحدوي في قلب نضالها، لا في أطرافها، بحيث يحتل الصدارة في سلّم اهتماماتها، قبل أي اعتبار آخر. والتاريخ الحديث بكل أحداثه، يدل عبر التجربتين الرأسمالية والشيوعية أن التنمية الاقتصادية لا تؤدي إلى وحدة سياسية، وبالتالي فإن الأحداث العالمية الكبرى، كالحرب الكونية الأولى، شكلت صدمة عند الكثيرين من الماركسيين لأنهم رأوا أنفسهم عاجزين عن تفسيرها وفقاً لمنطقهم الماركسي في تفسير التاريخ. وحتى القبائل البدوية لم يكن القتال فيها لأسباب مادية اقتصادية فحسب، بل كان في كثير من الحالات وليد الشعور بالكرامة والكبر والأنفة وغيرها من القيم التي تتمسك بها الشعوب وتعضّ عليها بالنواجذ وتسترخص في الذود عنها بالغالي والنفيس. وثورة فيتنام لم يكن النضال الثوري فيها قائماً على العدالة الاجتماعية أولاً، بل كان يرتكز على الكرامة القومية التي انتهكها الاستعمار، شأنه في كل البلدان الخاضعة لطغيان الاحتلال.

.. وبعد، فالكتاب ثروة فكرية قومية ينفرد بموضوعيته الصارمة ونهجه العلمي الدقيق وحرصه الملحاح على إنارة الطريق أمام النضال العربي الوحدوي. المتعثر دائماً - والضائع في متاهات الشعارات الضبابية التي هدرت وتهدر الطاقات النضالية العربية، ما لم تتوفر له الأداة الثورية الفكرية العلمية التي تخرجها من عالم الخيال والأحلام إلى عالم الواقع والحقيقة.




